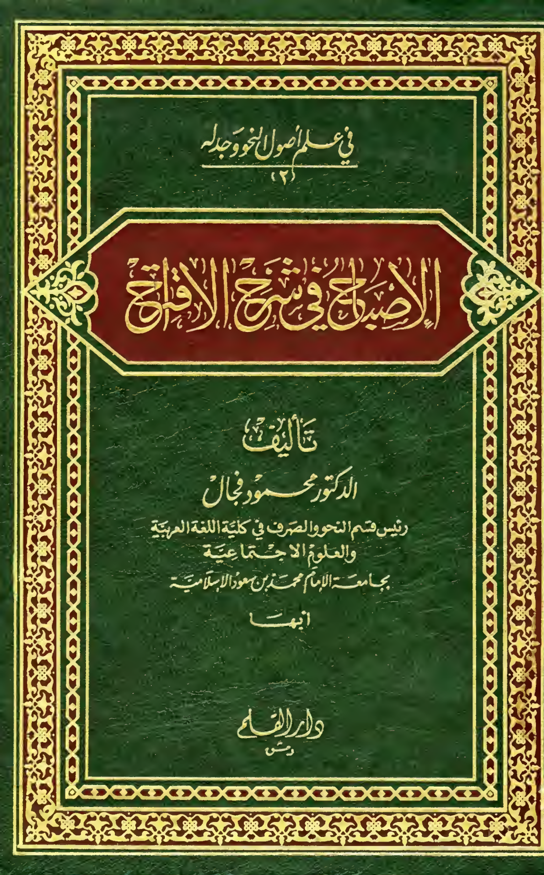

في علم أصول النحو وجدله
(٢)
الإصباح في شرح الاقتراح
تأليف
الدكتور محمود فجال
رئيس قسم النحو والصرف في كلية اللغة العربية
والعلوم الاجتماعية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أبها
دار القلم
دمشق

في علم أصول النحو وجدله
(٢)



الإصباح في شرح الاقتراح

تأليف
الدكتور محمود فجال

رئيس قسم النحو والصرف في كلية اللغة العربية
والعلوم الاجتماعية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أبها

دار القلم
دمشق

الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م



للطباعة والنشر والتوزيع دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص. ب : ١١٣/٦٥٠١


الإصباح في شرح الاقتراح

الإهداء

إلى «السيوطيّ» فريدة العصر، ونادرة الزمان، أُقدّم «الإصباحَ» الذي أَعُدُّه قطرةً من بحره، وغيضاً من فيضه، لعلّي أُدرَجُ في دائرة طلّابه، وأحظى بروضة مُحِبّيه. والله يتولّانا ولا يتولّى عنا؟

محمود فجال



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للَّهِ، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا رسولِ اللَّهِ، وعلى آلِه وصحبِه ومَنْ والاه.

أما بعدُ فقد بَذَرَ «سيبويهِ» نواةَ «علمِ أصولِ النحوِ» في كتابِهِ فكانتْ تظهرُ جُمَلٌ منه خلالَ سُطُورِهِ وأبحاثِهِ، إلى أنْ جاء «ابنُ جني» ـ ٣٩٢هـ فَحَشَا في كتابه «الخصائصِ» كَمّاً كبيراً من موضوعاتِ هذا الفنِّ، فقد غَاصَ في أسرارِ اللغةِ العربيَّةِ الشاملةِ، وتكلَّم عن العلَّةِ والقياسِ والسماعِ والاستحسانِ بشموليَّةٍ فائقةٍ، متأثِّراً في هذا البابِ بشيخه «أبي عليٍّ الفارسيِّ» ـ ٣٧٧هـ الذي كان مولَعاً بالعلَّةِ والقياسِ.

وقد سَجَّلَ «ابنُ جني» صفحاتٍ كثيرةً في «علمِ أصولِ النحوِ» مُتَأَثِّراً بـ«علمِ أصولِ الفقهِ».

عُرِفَتْ مسائلُ أصولِ الفقه منذُ وَضَعَ «محمدُ بنُ الحسنِ الشيبانيُّ» ـ ١٩٨هـ كُتُبَهُ، وَوَضَعَ «محمدُ بنُ إدريسٍ الشافعيُّ» ـ ٢٠٤هـ «الرسالةَ».

وكان النحاةُ يحاولونَ تَرَسُّمَ خُطاهُما في ضوءِ هذه الكتبِ وأمثالِها، ففي «الخصائصِ» (١ :١٦٣): (وكذلك كُتُبُ «محمدِ بن

الحَسَنِ» ـ رحمه اللَّهُ ـ إنَّما يَنْتَزِعُ أصحابُنا[1] منها العللَ؛ لأنهم يجدونَها منثورةً في أثناءِ كلامِهِ. فَيُجْمَعُ بعضُها إلى بعضٍ بالملاطفةِ والرفقِ). يريدُ «ابنُ جني» بذلك أنه جَمَعَ عناصرَ العلَّةِ فيما ذُكِرَ من كلامِ أصحابِهِ النحويينَ، وقد كانتْ منثورةً فيه، كما كان أصحابُ الإمامِ محمدٍ يجمعونَ العللَ الفقهيةَ من كلامه، فله في النحوِ أسوةٌ بأصحابِهِ في الفقهِ.

ثم ظَهَرَ «أبو البركاتِ، الأنباريُّ» ـ ٥٧٧هـ فَصَنَّفَ في هذا الفنِ بصورةِ علمٍ له حدودُهُ وتعاريفُهُ وأقسامُهُ، وجَمَعَ ذلك في كتابٍ سمَّاه: «لُمَعُ الأدلَّة في علمِ أصولِ النَّحْوِ»، كما صَنَّفَ كتاباً سمَّاهُ: «الإعرابُ في جدلِ الإعرابِ»، عَرَضَ فيه بحوثاً أصوليةً، كالاستدلالِ، والنقلِ، والقياسِ، والأدلَّةِ، والاستصحابِ، وغيرِها.

كما صَنَّفَ كتاباً سمَّاهُ: «الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ» جَلَّى فيه الخلافَ بينَ مدرسَتَيِ البصرةِ والكوفةِ، وذَكَرَ فيه الكثيرَ من أصولِ النحوِ.

ثم بعدَ فترةٍ من الزمنِ جاء شيخُ الإسلامِ، الحافظُ، بحرُ العربيةِ «أبو الفضلِ، جلالُ الدينِ، عبدُ الرحمنِ السيوطيُّ». المولود سنة ٨٤٩هـ والمتوفَّىٰ سنة ٩١١هـ فكَتَبَ كتاباً سمَّاهُ: «الاقتراح في أصول النحو وجدله» مستفيداً مادةَ بحثِهِ مِمَّنْ تقدَّموه مِنَ الذين كَتَبُوا في هذا الفنِّ، وبخاصَّةٍ، «ابنَ جني» و«ابنَ الأنباريِّ».

ولم تَقِفْ هِمَّةُ «السيوطيِّ» عندَ جَمْعِ المادةِ، بل صَالَ وجَالَ في مباحثِ الكتابِ وتَوَصَّلَ باستقرائِها إلى أبحاثٍ أنيقةٍ، وأنظارٍ دقيقةٍ،

---

(١) يريد «ابنُ جني» الحنفيةَ: لأنه كانَ حنفياً.

وتقريراتٍ رائقةٍ، وتوجيهاتٍ فائقةٍ، لها أَوْثَقُ الصِّلَةِ بموضوعاتِ «النحوِ العربيِّ» باختصارٍ مفيدٍ.

فجاءَ كتابُه جامِعاً لأصول النحوِ، شامِلاً لأنْوَاعِهَا، دقيقاً في كُتُبِهَا ومباحِثِهَا، مكتمِلاً لما رَسَمَهُ في صورةِ منهجِها.

ولمَّا كان هذا المصنَّفُ مُجْمَلاً في موضوعاتِه، غامضاً ــ أحياناً ــ في معنىٰ عباراته، قاصراً عن تَجْلِيَةِ طَرَفٍ من قواعِدِهِ، قَصَدْتُ بالشرحِ مُجْمَلَهُ، وَوَضَّحْتُ غامِضَهُ، وثَبَّتُّ بالدليلِ آراءَهُ، وجَلَّيْتُ بالمثالِ والشاهدِ قواعدَه، إلى غيرِ ذلك مما وَفَّقَنِي اللَّهُ ــ تعالىٰ ــ إليه، مِنْ شَرْحِ النصِّ وتوضيحِهِ.

فجاء بحمدِ اللَّهِ مُشْرِقاً فيما قَصَدْتُ إليهِ، فائقاً فيما عَرَّجْتُ عليه، وسميتُه: «الإصباح في شرحِ الاقتراحِ».

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ ينفعَ به كما نَفَعَ بِأَصْلِهِ.

وسلامٌ علىٰ المرسلينَ والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ.

* * *

منهجي في «الإصباح في شرح الاقتراح»:

بعدَ أن أخرجتُ نَصَّ «الاقتراح» بصورةٍ مَرْضِيَّةٍ، موافِقاً لقواعِدِ التحقيقِ المعهودةِ، وذلك بالسيرِ في تحقيق النصِّ على طريقةِ اختيارِ الأصوبِ من النسخِ الأربعِ المخطوطةِ مضافاً إليها نسختي حيدر وإستانبول.

والتزامِ عَدَمِ الزياداتِ في نَصِّ المؤلِّفِ، وضَبْطِ الكلماتِ التي هي بحاجةٍ إلى ضبطٍ، وَوَضْعِ علاماتِ الترقيمِ في أماكِنِها المعروفةِ

حَسَبَ ما يَتَطَلَّبُهُ النصُّ، ورَسْمِ الحروفِ حَسَبَ المألوفِ من قواعِد الإملاء.

وشَرَحْتُ النصَّ على النحوِ الآتي:

(١) جعلتُ شَرْحَيِ «الاقتراحِ»[1] من أَهَمِّ مراجِعِي، فما لم أَعْزُهُ فهو منهما معاً، وما انفرد به أحدُهُمَا فإنَّني لا أُقَصِّرُ في عَزْوِهِ.

(٢) لم آلُ جهداً في تَحَرِّي الاختصارِ، وسلوكِ سبيلِ التنقيةِ والاختيارِ، مع عدمِ الإخلالِ في توضيحِ النصِّ؛ لأن التطويلَ في هذه العُصُورِ مُمِلٌّ، ومُخْرِجٌ عن الهدفِ المطلوبِ من استيعابِ الأصْلِ.

(٣) شَرَحْتُ الألفاظَ المُشْكِلَةَ التي يَلْتَبِسُ المرادُ منها، ووَضَّحْتُ الألفاظَ المُجْمَلَةَ التي تَتجاذَبُها عِدَّةُ مَعَانٍ، واستشهدتُ لمعنىً هو بادٍ للأفهامِ، إلَّا أنه خالٍ من الشاهِدِ والمثالِ، وأَيَّدْتُ فِكْرَةً عَرَضَها المؤلِّفُ دونَ حُجَّةٍ أو بُرْهَانٍ، كما ناقَشْتُ فِكْرَةً مرجوحةً لا دليلَ عليها.

(٤) عُنِيتُ بالضمائرِ، وشرحِها، وعودِها، إذ بذلك يَتَّضِحُ المعنىٰ المرادُ.

---

(١) وهما:

١ ــ «داعي الفلاحِ لمخبئاتِ الاقتراحِ» لـ«محمدِ علي بنِ محمدِ علان بن إبراهيم البكريّ، الصديقيّ الشافعيّ» المتوفَّىٰ سنة ١٠٥٧هـ.

٢ ــ «فيضُ نشرِ الانشراحِ منْ روضِ طَيِّ الاقتراحِ» لـ«محمدِ بنِ الطيِّبِ بنِ محمدِ الفاسيِّ» المتوفَّى سنة ١١٧٠هـ.

(٥) عُنِيتُ بتخـريـجِ الآيـاتِ والقـراءاتِ، والأحـاديثِ النبـويـةِ، والشواهدِ الشعريَّةِ، والأقوالِ العربيَّـةِ، موردِاً ذِكْـرَ الروايـاتِ في ذلك.

(٦) عَرَّفْتُ بالأعلامِ تعريفاً مفيداً، وأَحَلْتُ مَنْ أرادَ المزيدَ على كُتُبِ الرجالِ.

(٧) دَرَسْتُ المسـائلَ التي هي بحـاجةٍ إلى دَرْسٍ، وأظهـرتُ حقيقـةَ أمرِها بذكرِ أقوالِ العلماءِ فيها، وأَدِلَّتِهِمْ، مع التعليقِ والترجيـحِ بالدليلِ والتعليلِ.

(٨) عُـدْتُ إلى كُتُبِ أُصُـولِ الفِقْـهِ، ومصـطلحِ الحـديثِ، في توضيـحِ مسألةٍ، وتجليةِ فكرةٍ، وأحياناً أكتفي بالإشـارةِ إلى ذكرِ مرجـعٍ.

● وبعدُ فإنَّني جمعتُ مادةَ «الإصباح» مما تَفَرَّقَ في الكُتُبِ من منـطوقٍ ومفهـومٍ، ولم يكنْ لي إلَّا حسنُ اختيـارٍ، وجمـالُ سَبْـكٍ، وتـوضيـحُ بشاهدٍ، وتأييدٌ لرأيٍ، وإدلاءٌ بدليلٍ.

* * *

رموز نسـخ «الاقتراح» المخطوطة:

رجعتُ إلى أربـعِ نسـخٍ مخطوطةٍ عنـدَ الشرحِ، ورمـزتُ لكلٍّ منها بحرفٍ، وهي:

المخطوطة «س»:

هي المحفـوظـةُ في «مكتبـة جـامعـة الملك سعـود» بـالـريـاض برقم (١٣٨٢) فيلم (٣٨).

المخطوطة «ح»:

هي المحفوظةُ في «دار الكتب الوطنية» بتونس «الأحمدية» برقم (٦٧٧٠).

المخطوطة «م»:

هي المحفوظةُ في «مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية» بالرياض برقم (٢١٥٦) مصورة عن المكتبة الظاهرية برقم (٥٨٤٨).

المخطوطة «ل»:

هي المحفوظةُ في «مكتبة برلين» برقم (٦٨٤٤/٧٥).

وهذه المخطوطة ينقص من أولها ورقةٌ تقريباً، ومن آخرها: من قولِ المصنِّف (ذكرُ مسالكِ العلَّةِ) إلى آخرِ الكتاب.

* * *

تاريخ طبع «الاقتراح»:

طُبِعَ «الاقتراحُ» أربعَ مراتٍ:

(١) طُبع في «حَيدر آباد» في الهند سنة ١٣١٠هـ.

(٢) طُبع في «إستانبول» في مطبعة كلية الآداب، سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م بتحقيق الأستاذ أحمد صبحي فرات.

(٣) طُبِع في «القاهرة» في مطبعة السعادة، سنة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م بتحقيق د/ أحمد محمد قاسم.

(٤) طبع في «الخميس» في مطبعة الثغر، سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م بتحقيقي ودراستي.

* * *

 (١)

[قال العبدُ الفقيرُ إلى الله ــ تعالىٰ ــ عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكر السيوطي][٢]:

الحمدُ للَّهِ الذي أرشدَ لابتكارِ[٣] هذا النَّمطِ[٤]، وَتَفَضَّلَ بالعفو عما صدر عن العبد على وجه السهو[٥] والغَلَط[٦]، وأشهدُ أنْ لا إله إلَّا اللَّهُ وحدَهُ لا شريكَ له، شهادةً لا وَكَسَ[٧] فيها ولا شَطَطَ[٨]، وأشهدُ أَنَّ سيِّدَنا محمداً عبدهُ ورسولُه أفضلُ مَنْ عليه جبرئيلُ بالوحي

---

(١) (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه) في س.

(٢) هكذا في «الفيض»، و (يقول الفقير إلى الله تعالى جلالُ الدين عبدُ الرحمن بن أبي بكر السيوطي) في حيدر، وما بين الحاصرتين ساقط من ر.

(٣) هو: الاختراع والابتداع.

(٤) المراد به: الإشارة إلى ما في الذهن من العلوم المرتبة.

(٥) هو: غفلة القلب عن الشيء حتَّى يزول عنه فلم يتذكره.

(٦) هو: الخطأُ، وعدمُ الاهتداءِ إليه.

(٧) هو: النَّقْص.

(٨) هو مجاوزة الحدّ، والتباعدُ عن الحق.

هبط، صلَّىٰ الله عليه وسلم[1]، وعلىٰ آله وصحبه الذين هم لأتباعِهِ[2] خيرُ فَرَطٍ[3].

هـذا كتابٌ غـريبُ الوَضْـعِ، عجيبُ الصُنْـعِ، لـطيفُ المعنىٰ، طَريفُ[4] المبنىٰ، لم تَسْمَحْ قريحة[5] بِمِثَالِهِ، ولم ينسِـج ناسِـجٌ على مِنْوَالِهِ، في علمٍ لـم أُسْبَـقْ إلى تـرتيبـه، ولـم أُتَقَـدَّمْ إلـىٰ تهـذيبـه[6]، وهو «أصولُ النحو» الذي هو بالنسبـة إلى النحو كـأصول الفقـه بالنسبـة

(١) (وسلم عليه) في س.

(٢) متعلق بـ «خير فرط». و (لأتباعهم) في س.

(٣) «فَرَطَ القومَ» إذا تقدمهم. «القاموس». وفي «صحيح البخاري» في (كتاب الجنائز ــ بابُ الصلاةِ على الشهيد) (٢ : ٩٤) من حديث «عُقْبَةَ بنِ عامرٍ» أنَّ النبيَّ ﷺ خَـرَجَ يومـاً فَصَلَّىٰ على أهلِ أُحُـدٍ صَـلاَتَـهُ على المَيِّتِ، ثم انْصَرَفَ إلى المِنْبَرِ، فَقَـالَ : «إنِّي فَـرَطٌ لكم، وأنـا شهيدٌ عليكم، وإنِّي واللَّهِ لأَنْـظُرُ إلى حَـوْضِي الآنَ، وإنِّي أُعـطِيتُ مفـاتيـحَ خَـزَائِنِ الأرْضِ، أو مفاتيـحَ الأرضِ، وإنِّي واللَّهِ ما أخـافُ عليكم أنْ تُشْركـوا بعدي، ولكن أخـافُ عليكم أنْ تنـافَسُـوا فيهـا». وفي «فتـح البـاري» (٣ : ٢١١) : «إنِّي فَـرَطٌ لكم» أي: سَـابِقُكُمْ. وفي «شـرح السيـوطي» على «سنن النسـائي» (٤ : ٦٢) : «الفَرَط: هو الذي يتقدم ويسبق القـوم، ليرتاد لهم الماءَ ويُهَيِّـئ لهم الدلاء والأرشية».

(٤) (ظريف) في س، و «داعي الفلاح»، والصواب ما أثبتُّه، وهو موافق لما في «الفيض»؛ لأن الـظَّرف أصله الكيـاسـة، وهي لا يتصف بهـا إلَّا بنـو آدم. و (طريف) شيءٌ حسنٌ تميلُ إليه النفوس. «الفيض».

(٥) طبيعة وزناً ومعنىً. «الصحاح» (١ : ٣٩٦).

(٦) تنقيحه وتنقيته.

إلى الفقه، وإن وقـع في متفرقاتِ كلام بعض المؤلِّفين، وَتَشَتَّتَ[1] في أَثناءِ كُتُبِ المُصَنِّفِينَ[2]، فَجَمْعُهُ وَتَـرْتِيبُهُ صُنْـعٌ مختـرعٌ، وتـأصيلُهُ[3] وتبـويبُهُ وضـعٌ مُبتـدع، لِأُبْـرِزَ[4] في كـلِّ حينٍ للطالبين مـا تبتهـج بـه أَنْفُسُ الراغبين.

وقـد سمَّيته بِـ «الاقتـراح[5] في علم أصول النحـو» ورتبتـه علىٰ مقدمات وسبعة كتب.

واعلم أني قـد اسْتَمْـدَيْتُ[6] في هـذا الكتـاب كثيـراً من كتـاب «الخصائص» لِـ «ابن جني»[7]، فإنـه وضعه في هـذا المعنى، وسماه:

---

(١) تفرق.

(٢) أي: في علم النحو.

(٣) مصدر أَصَّلَ الشيء إذا جعله أصلاً.

(٤) علة الابتداع وما تقدمه.

(٥) هو ارتجالُ الكلام، واستنباط الشيء من غير سماع، وابتداعُ الشيء.

(٦) بمعنىٰ: استمـددت، كـذا في شَـرْحَيْ هـذا الكتـاب وأُصـولـه، وفسـره «ابنُ عـلان» بقولـه: (أخذت المـادة) فدل على أن اليـاءَ مبدلـة من حـرف التضعيف تخفيفاً، وأن أصله: «استمددت» بدالين، ثم خفف بإبدال الثانية ياء، غير أن هـذا الإبدال مـوقوف على السمـاع، ولم يذكـر أحدٌ من أئمـة اللغـة «استمدىٰ» بمعنى: استمـدَّ، والقياس لا يـدخل اللغـةَ، كما نصـوا عليه. والله أعلم. «الفيض».

(٧) بياء ساكنـةٍ، ليست للنسب؛ لأنه معـرب «كني» تُقْرَأُ بينَ الكـافِ والقافِ ــ هذا هو المعتمد «الفيض»، وهو «أبـو الفتـح عثمان» المتـوفىٰ سنة ٣٩٢هـ. لـه تـرجمـة في «معجم الأدبـاء» (١٢: ٨١ ــ ١١٥)، و «بغيـة الـوعـاة» (٢: ١٣٢).

أصولَ النحو[١]، لكنَّ أَكْثَرَهُ خارجٌ عن هٰذا المعنىٰ، ليس[٢] مرتباً، وفيه الغثُّ والثمينُ والاستطرادات[٣] فلخَّصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنىٰ، بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها، مَعْزُوّاً إليه، وضممتُ إليه نفائسَ أُخَر، ظفرتُ بها في متفرقات كُتُبِ اللغةِ والعربية[٤] والأدبِ وأصولِ الفقه، وبدائعَ[٥] استخرجْتُها[٦] بِفِكْرِي[٧].

[٣] ورتبته على نحو ترتيبِ أصولِ الفقه /، في الأبواب والفصولِ والتراجمِ، كما ستراه واضحاً[٨] بَيِّناً إن شاء الله تعالىٰ.

ثم بعد تمامه رأيتُ «الكمالَ ابنَ الأنباري»[٩]، قال في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأُدَبَاءِ»[١٠]: «علوم الأدب ثمانية: اللغة[١١]،

---

(١) انظر: «الخصائص» (١: ٢). (٢) (وليس) في س.

(٣) جمع: الاستطراد، وهو ذكر الشيءِ لا على جهة القصد، بل عَرَضَ له فتكلم عليه.

(٤) هكذا بالواو في ح، س، م، ولم تذكر في د.

(٥) جمع بديعة، أي: نكتة بديعة، عطفاً على «نفائس».

(٦) أي: طلبت خروجها من الفكر إلى الخارج، أو أخرجتها، فالسين والتاء زائدتان للمبالغة.

(٧) الفِكْر: هو تَرَدُّدُ القلبِ بالنظر والتَّدَبُّر لطلب المعاني. ويقال: «لي في الأمر فِكْرٌ» أي نَظَرٌ وَروِيَّةٌ. «المصباح» (ص: ٤٧٩).

(٨) «واضحاً»: مفعول ثان لِـ «ترىٰ»، أو حالٌ من الهاء.

(٩) هو «كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري» المتوفى سنة ٥٧٧هـ. له ترجمة في «بغية الوعاة» (٢: ٨٦).

(١٠) (ص: ٨٩) في ترجمة «هشام الكلبي».

(١١) المراد علم متن اللغة الذي يبحث فيه عن موضوع مفردات الألفاظ.

والنحو[1]، والتصريف[2]، والعروض[3]، والقوافي[4]، وصنعة الشعر[5]، وأخبار العرب[6]، وأنسابهم[7].

قال[8]: وألحقنا بالعلوم الثمانية عِلْمَيْنِ وضعناهما: علمَ الجدل[9] في النحو، وعلمَ أصولِ النحو، فيُعْرَفُ به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه، من قياسِ العلّة، وقياس الشبه، وقياسِ الطرد، إلى غير ذلك على حدِّ أصولِ الفقه، فإنَّ بَيْنَهُمَا[10]من المناسبةِ مَا لا خفاء به؛ لأن النحوَ معقولٌ من منقولٍ، كما أنَّ الفقهَ معقولٌ من منقول» هذه عبارته.

---

(١) علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوالُ أواخر الكلم العربية، إعراباً وبناءً.

(٢) علمٌ بأصول يُعرف بها أصلُ الأبنية صحةً وإعلالاً.

(٣) علمٌ بأصولٍ يُعرف بها صحيحُ الشعر العربي من فاسده. «مفتاح السعادة» (١ / ٢١٤).

(٤) علمٌ بأصولٍ يبحث بها عن أحوال أواخرِ البيت.

(٥) علمُ نَقْدِ الشعر، وقرضِ الشعر، وهو ما يتميز به جيِّده من رديئه. «مفتاح السعادة»(١ / ٢٢٠).

(٦) أي: ذكر أيامها ودُوَلِها.

(٧) جمع: نسب، وهو: معرفةُ أصولهم من فروعهم، وشريفهم من مشروفهم.

(٨) (وأنسابهم وألحقنا) في «نزهة الألباء»، و(ثم قال) في حيدر، ومن دون (ثم) في س.

(٩) هو من جزئيات الفنِّ المشهور بِـ«آداب البحث، وعلمِ المناظرةِ». انظر: «مفتاح السعادة» (١ :٣٠٣).

(١٠) أي: بين أصولِ النحو، وأصول الفقه.

فَتَطَلَّبْتُ هَذَيْن الكتابَيْنِ حتى وقفتُ عليهما، فإذا هما لطيفان جدّاً، وإذا في كتابي هذا من القواعدِ المهمَّةِ والفوائدِ، ما لم يَسْبِق[1] إليه، ولم يُعَرِّجْ[2] في واحدٍ منهما عليه، فأما الذي في أصولِ النحو، فإنه في كراسَتَيْنِ صغيرَتَيْنِ[3] سَمَّاهُ: «لمعَ الأدلَّةِ» وَرَتَّبَهُ على ثلاثينَ فصلاً:

الأول: في معنىٰ أصولِ النحوِ وفائدتِه.

الثاني: في أقسام أدلَّة النحوِ.

الثالثُ: في النَّقْلِ.

الرابعُ: في انقسامِ النقلِ.

الخامسُ: في شرطِ نَقْلِ المتواتر[4].

السادسُ: في شَرْطِ نَقْلِ الآحاد.

السابعُ: في قَبُولِ نَقْلِ أهلِ الأهواء.

الثامنُ: في قَبُولِ المرسلِ والمجهول.

التاسعُ: في جواز الإجازةِ.

العاشرُ: في القياسِ.

الحادي عشرَ: في تركيبِ[5] القياسِ[6].

الثاني عشرَ: في الردِّ على مَنْ أنكرَ القياسَ.

---

(١) فاعلُه «الكمالُ ابنُ الأنباري».

(٢) التعريج هو: الميل إلى الشيء.

(٣) (كراسين صغيرين) في س.

(٤) (التواتر) في س.

(٥) (ترتيب) في س.

(٦) لم يرد هٰذا العنوانُ في مطبوعة «لمع الأدلة»، ولم يَذْكُرِ «السيوطيُّ»: «قياسَ الشبه» الذي ورد في «لمع الأدلة».

الثالثَ عشرَ: في حلِّ شُبَهٍ تُورَدُ علىٰ القياسِ.
الرابعَ عشرَ: في أقسامِ القياسِ.
الخامسَ عشرَ: في قياسِ الطردِ.
السادسَ عشرَ: في كونِ الطردِ شرطاً في العلَّةِ.
السابعَ عشرَ: في كونِ العكسِ شرطاً في العلَّةِ.
الثامنَ عشرَ: في جوازِ تعليلِ الحكْمِ بعلَّتَيْنِ / فصاعداً. [٤]
التاسعَ عشرَ: في إثباتِ الحكمِ في محلِّ النقلِ بماذا يثبتُ بالنقل أم بالقياس؟
العشرونَ: في العلَّةِ القاصرة.
الحادي والعشرونَ: في إبرازِ الإخالة والمناسَبَةِ عند المطالبة.
الثاني والعشرونَ: في الأصلِ الذي يُرَدُّ إليه الفرعُ إذا كان مُخْتَلَفاً فيه.
الثالثُ والعشرونَ: في إلحاقِ الوصفِ بالعلَّةِ مع عَدَمِ الإخالة.
الرابعُ والعشرونَ: في ذِكرِ ما يُلْحَقُ بالقياسِ ويتفرعُ عليه من وجوهِ الاستدلالِ.
الخامسُ والعشرونَ: في الاستحسانِ.
السادسُ والعشرونَ: في المعارَضةِ.
السابعُ والعشرونَ: في معارضةِ النقلِ بالنقلِ.
الثامنُ والعشرونَ: في معارضةِ القياسِ بالقياسِ.
التاسعُ والعشرونَ: في استصحابِ[1] الحالِ.

---

(١) (الاستصحاب) في س.

الثلاثون: في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه[1].

وأما الذي في جدل النحو، فإنه في كراسة لطيفة سماه بـ «الإعراب في جدل الإعراب»[2] ورتبه على اثني عشرَ فصلاً:

الأول: في السؤال.

الثاني: في وصف السائل.

الثالثُ: في وصف المسؤول بـه.

الرابعُ: في وصف المسؤول منه.

الخامسُ: في وصف المسؤول عنه.

السادسُ: في الجـواب.

السابعُ: في الاستدلال.

الثامنُ: في الاعتراضِ على الاستدلالِ بالنقلِ.

التاسعُ: في الاعتراض على الاستدلال بالقياس.

العاشرُ: في الاعتراض على الاستدلالِ باستصحاب الحال.

الحادي عشرَ: في ترتيبِ الأسئلة.

الثاني عشرَ: في ترجيحِ الأدلَّةِ. انتهى.

---

(١) هناك خلافٌ في ترتيب بعض الفصول بين «لمع الأدلة»، وما ذكره «السيوطيُّ» في هذا المكان من «الاقتراح».

(٢) قوله: «الإعراب» الأول، بالمهملة في ح، س، ل، م، وهو الإبانة والإيضاح. وقوله: «في جدل الإعراب» المراد به (النحو) المصطلح عليه. ففي الاسم الجناس التام لفظاً وخطاً.
و (الإغراب) بإعجام الأول في حيدر وإستانبول على أنه جناس التصحيف، ولا شبهة في أنه تصحيف. وانظر «الفيض».

وقد أخذتُ من الكتـابِ الأولِ اللبابَ، وأدخلْتُـهُ معزّواً إليـه في خَلَلِ [1] هٰذا الكتابِ، وضَمَمْتُ خلاصةَ الثاني في مباحث العلَّهِ.

وضممت إليه من كتابه «الإنصاف في مبـاحث الخلافِ» جملةً، ولم أَنْقُـلْ من كُتُبِهِ[2] حـرفاً[3] إلَّا مقـروناً بـالعزوِ إليـه ليُعْـرَفَ[4] مقـامُ كتابـي / من كتابِهِ، وَيَتَمَيَّزَ[5] عند أولي التمييزِ جليلُ نِصَابِهِ، وإلى اللَّهِ [٥] الضـراعـةُ في حُسْنِ الختـامِ والقَبُـولِ، فـلا ينفـعُ العبـدَ إلَّا مـا مَنَّ بقبوله والسلام.

* * *

(١) الفُرْجَةُ بين الشيئَيْن، وجمعه: خِلَالٌ. «مختار الصحاح».

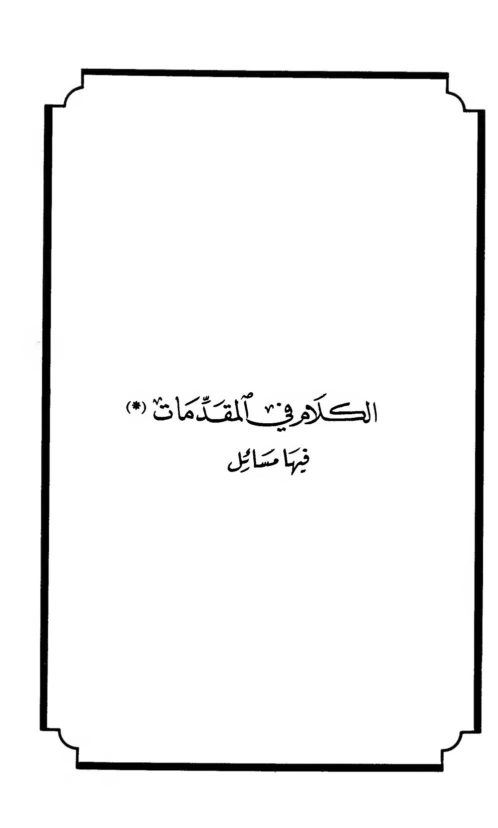
(٢) أي: من كُتُبِ «الأنباري» الثلاثة السابقة.

(٣) أي: كلمة لأنها من جملة إطلاقاتِ الحرفِ.

(٤) ليُعْلَم مقامُ، أي: قَدْر.

(٥) أي: يظهر، و«جليلُ» فاعلُه، وضميرُ «نصابه» عائد لِـ «الاقتراح».





الكلام في المقدمات (*)

فيها مسائل



الأولى

«أصولُ النحوِ»: «علمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلةِ النحو الإجمالية[1]، من حيث هي أدلَّتُهُ، وكيفيةِ[2] الاستدلال بها، وحالِ المستدل»[3].

فقولي: «عِلْمٌ» أي: صِناعة[4]، فلا يرد ما أُوردَ على التعبير به في حدِّ أصول الفقه، من كونه يلزَم عليه فَقْدُهُ إذا فُقِدَ العالِمُ به؛ لأنه صناعةٌ مدوَّنة مقررة[5]، وُجِدَ العالِمُ به أم لا.

وقولي: «عن أدلةِ النحو» يُخْرِجُ كلَّ صناعةٍ سواه وسِوَىٰ النحو.

(*) «مقدمات العلم» هي الأمورُ التي لا بدَّ من معرفتها قبلَ الشروعِ في مباحثِ العلم ذاتِه، كتعريفه، وبيان فائدته، وغير ذلك. انظر «اللؤلؤ المنظوم» (ص ٤ ــ ٦).

(١) أي: مثل «كونِ القرآنِ الكريم حجةً».

(٢) معطوف على «أدلَّة النحو»، أي: وعن كيفيَّة الاستدلالِ من تقديمِ الأقوىٰ على الأضعف.

(٣) معطوف على «أدلَّة النحو»، أي: وعن حال المُسْتَدِلِّ بتلك الأدلةِ؛ لإثباتِ المسائلِ للنحو، ويجوز عطفه على «كيفية»؛ لقربه.

(٤) هي: العلمُ الحاصلُ بالتَّمَرُّنِ.

(٥) (مقروة) في س.

وأدلةُ النحوِ الغالبةُ أربعةٌ[1]. قال «ابنُ جِنِّي» في «الخصائص»[2]: «أدلةُ النحو» ثلاثةٌ: «السماعُ» و «الإجماعُ»، و «القياسُ».

وقال «ابنُ الأنباريّ» في «أصوله»[3]: «أدلة النحو» ثلاثةٌ: «نَقْلٌ»، و «قياسٌ» و «استصحابُ حالٍ».

فزادَ «الاستصحابَ» ولم يذكرِ «الإجماعَ»، فكأنه لم يَرَ الاحتجاجَ به في العربية، كما هو رأيُ قومٍ[4].

وقد تَحَصَّل مما ذكراه[5] أربعَةٌ[6]، وقد عقدتُ لها أربعةَ كُتُبٍ.

وكلٌّ من «الإجماعِ» و «القياسِ» لا بُدَّ له من مُسْتَنَدٍ من «السماع» كما هما في الفقه كذلك، ودونَها «الاستقراءُ»، و «الاستحسانُ»، و «عدمُ النظير»، و «عدمُ الدليلِ»، المعقودُ لها الكتابُ الخامس.

---

(١) أي: مأخوذة من مجموع كلامَي «ابن جني» و «الأنباري» الآتي نقلُهما.

(٢) لم أجد قولَ «ابن جني» في «الخصائص»، ولكنه يبحث عن الأدلة من حيث إنها السماع، والإجماع، والقياس.

(٣) «لمع الأدلة» (ص: ٨١).

(٤) كيف يستقيم هذا مع قول «الأنباري» في «لمع الأدلة» (ص: ٩٨): (. . .وقد تلقت الأمة منه ــ أي: من سيدنا «علي» رضي الله عنه ــ ذلك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر، مع اشتهاره وإظهاره، فكان إجماعاً، والإجماع حجة قاطعة. . .).

(٥) (ذكر) في س.

(٦) هي: (السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال).

وقـولي: «الإجمـاليـة» احتـرازٌ[١] من البحث عن التفصيليَّـة، كـالبحث عن دليلٍ خـاصٍ بجواز العَـطْفِ على الضميرِ المجـرورِ من غيـر إعادةِ الجـار، وبجـواز الإضمـار قبـلَ الـذكـر في بـابِ الفـاعـلِ والمفعـولِ، وبجوازِ مجـيءِ الحـالِ من المبتـدأ، وبجـواز مـجـيء التمييز مؤكِّداً، ونحوِ ذلك، فهذه وظيفةُ علمِ النحوِ نفسِهِ / لا أصولِهِ. [٦]

وقـولي: «من حيث هي أدلَّـتُهُ» بيـانٌ لجهـةِ البحثِ عنهـا، أي: البحث عن «القرآن» بأنـه حجةٌ في النحـوِ؛ لأنه أَفْصَحُ الكـلامِ سواءٌ كان متواتراً[٢] أم آحاداً[٣]، وعن «السنـة»[٤] كذلـك، بشرطهـا الآتي، وعن «كــلامِ مَنْ يُـوثَقُ بِعَـرَبِيَّـتِهِ» كــذلـك، وعن إجمــاع[٥] أهـلِ البَلَدَيْنِ»[٦] كـذلك، أي: أنَّ كـلاًّ مما ذُكِـرَ يجـوزُ الاحتجـاجُ بـه دونَ غيرِه، وعن «القياسِ» وما يجوزُ من العللِ فيه[٧]، وما لا يجوز.

---

(١) (الاحتراز) في س.

(٢) هو القراءات الـسـبـع، عند الأكثر، وقيـل: العشر، مـا عدا مـا يرجـع إلى الأداء كالمد والإمالة. انظر «الإتقان» في (معـرفة المتـواتر والمشهـور. . .) (١ : ٢١٠).

(٣) كالشواذ، والروايات الغريبة عن مشاهير القراء.

(٤) أي: كــلامـه ــ عليـه الـسـلام ــ، وهــو المـرفــوعُ، وكـلامُ أصحــابـه، وهو الموقوف، أو كـلام التـابعين الذين لم تتغيـر ألسنتُهم، وهو المقـطوع، لأن «الـسـنـةَ» عـنـد عـلمـاءِ الأثـرِ تـطلقُ عـلى ذلـك كـلِّه. انـظر «تدريب الراوي» (١ : ٤٢).

(٥) هكذا في س، و (اجتماع) في حيدر.

(٦) هما البصرة والكوفة.

(٧) (وفيها) في س.

وقولي: «وكيفيَّة الاستدلال بها» أي: عند تعارضها ونحوه، كتقديم «السماع» على «القياس»، واللغةِ الحجازيةِ[1] على التميميَّة إلا لمانع[2]، وأقوىٰ العِلَّتَيْنِ[3] على أضعفِهما، وأخفِّ الأَقْبَحَيْنِ[4] على أَشَدِّهما قُبْحاً، إلى غير ذلك، وهذا هو المعقودُ له الكتابُ السادس.

وقولي: «وحالِ المستدِلِّ» أي: المستنبِطِ للمسائل من الأدلَّةِ المذكورة، أي: صفاته وشروطه، وما يتبع ذلك من صفة المقلِّد والسائِلِ. وهذا هو الموضوعُ له الكتابُ السابعُ.

وبعدَ أن حَرَّرْتُ هذا الحدَّ بفِكْري وشرحتُه، وجدتُ «ابنَ الأنباري» قال: «أصولُ النحوِ أدلةُ النحوِ التي تفرعتْ منها فروعُه وفصولُه، كما أنَّ أصولَ الفقه أَدِلَّةُ الفِقه[5] التي تَنَوَّعَتْ عنها جملتُه وتفصيلُه.

---

(١) لكثرة استعمالها، ومجيء القرآن الكريم بها.

(٢) كما إذا أجمعوا على عدم الاعتداد بالسماع لضعفه، نحو: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» برفع المفعول، ونصب الفاعل، فإنه يُعْدَلُ عن السماع إلى القياس.

(٣) أي: كتقديم مقتضىٰ العامِل لِقُوَّتِهِ على مقتضىٰ الجوار لضعفه، وكتقديم الأصل، أو الظاهر على معارضه مجرداً.

(٤) أي: كالفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمفعوله، فإنه أقبح منه بفاعله، قاله فريق من النحاة. انظر «أوضح المسالك» (٣: ١٨٠، ١٩٠).

(٥) (للفقه) في س.

وفائدتُـهُ: «التعويلُ في إثبات الحكم على الحُجَّـةِ والتعليلِ[1]، والارتفاعُ عن حَضِيضِ التقليدِ إلى يفاع[2] الاطلاع على الدليل، فـإنَّ المُخْلِدَ[3] إلى التقليدِ لا يَعْرِفُ وجهَ الخَطَأِ من الصواب، ولا يَنْفَكُّ في أكثرِ الأمرِ عن عوارضِ الشكِّ والارتيابِ». هذا[4] جميـع مـا ذكره في الفصلِ الأول بحروفه[5].

* * *

(١) هو ذكر العلَّة للحكم إذا أَمْكَنَ ذلكَ، وإن لا فالعلَّةُ السماعُ.

(٢) متعلق بـ «الارتفاع»، واليفاعُ هو ما ارْتَفَـعَ من الأرض. «مختار الصحاح».

(٣) من: أخلد إلى الأمرِ، إذا رَكَنَ إليه ومال لـه. «مختار الصحاح».

(٤) أي: المنقول عن «الأنباري» بحروفه.

(٥) «لمـع الأدلة» (ص: ٨١).

المسألة الثانية

لـ «النحـوِ» حـدودٌ[1] شَتَّى[2]، وأَلْيَقُهَـا بهـذا الكتـابِ قـولُ «ابنِ جني» في «الخصائصِ»: انتحاءُ[3] سَمْتِ[4] كـلامِ العربِ / في تَصَـرُّفِـهِ[5] من إعـرابٍ[6] وغيـرِه، كـالتثنيـة، والجمـعِ والتحقيـرِ، والتكسيـرِ، والإضافـةِ، وغيرِ ذلـك؛ لِيَلْحقَ[7] مَنْ ليس من أهل اللغـة العـربية بـأهلها في الفصـاحة[8]. وأصلُه[9] مصـدر: نَحَوْتُ، بمعنىٰ: قَصَدْتُ، ثم خُصَّ بـه انتحاءُ هـذا القَبيلِ من العلم، كما أن الفِقْهَ[10]

[٧]

(١) تعاريف.

(٢) شتىٰ: صفة «حدود»، جمعُ «شتيت» بمعنى: متفرقة في الدواوين.

(٣) مصدر: انتحىٰ الشيء، من النحو، وهو القصد.

(٤) طريق، وجهة.

(٥) أي: تصرف الكلام العربي من وجه إلى آخر.

(٦) بيان للتصرف.

(٧) تعليلٌ لـ «انتحاء كلام».

(٨) (بأهلها) و (في الفصاحة) متعلقان بـ «يلحق»؛ لاختلافِ لَفْظَي الجارِ.

(٩) الضمير عائد لـ «النحو».

(١٠) تنظير في التخصيص، والكـاف صفـة مصـدر محـذوف، أي: ثم خُص «النحو» بما ذكر خصوصاً كائناً مثل خصوص الفقه المطلق في معناه.

ـ في الأصـل ـ مصـدرٌ: فَقِهْتُ بمعنىٰ: فهمتُ، ثـم خُصَّ بـه علمُ الشريعةِ. انتهى[1].

وقال صاحبُ «المستوفي»[2]: «النحوُ» صِناعةٌ علميةٌ ينظرُ لهـا[3] أصحابُها في ألفـاظِ العربِ من جهـة ما[4] يتـألف بحسب استعمالهم؛ لِتُعْـرَفَ[5] النسبةُ بين صيغـة النَّظْمِ، وصـورةِ[6] المعنىٰ، فيُتوصـل[7] بإحداهما[8] إلى الأخرىٰ.

وقـال «الخَضْـرَاويُّ»[9]: «النحـوُ» علمٌ بـأقيسـةِ تغييرِ[10] ذواتِ

---

(١) (١ : ٣٤) بتصرف.

(٢) هـو: «عليُّ بنُ مسعودِ بنِ محمـودِ بنِ الحكيم القـاضي، كمـالُ الـدين، أبـو سعيد الفـرخـان». أكثـرَ «أبـو حيـان» من النقـل عنـه. لـه تـرجمـة في «بغية الوعاة» (٢ : ٢٠٦).

(٣) (بها) في س.

(٤) يجوز في (ما) أن تكون اسماً موصولاً، أو حرفاً مصدرياً.

(٥) (ليعرف) في س.

(٦) (وصورته) في س.

(٧) الفاء للتفريـع.

(٨) الصيغـة والصـورة، والمـراد بـالصيغـة الألفـاظ، والصـورة المعنى، فالإضافةُ بيانيةٌ.

(٩) هو: «محمدُ بنُ يحيىٰ بنِ هشـام، أبو عبـدِ اللَّهِ، الأنصاريُّ، الخـزرجيُّ، الأندلسيُّ» ويُعرف بـ «ابن البـردعي» المتوفىٰ سنـة ٦٤٦هـ. لـه ترجمـة في «بغية الوعاة» (١ : ٢٦٧).

(١٠) هكذا في س، و (تغير) في حيدر.

الكلمِ وأواخِرِهَا بالنسبة[1] إلى لغةِ لسانِ العربِ.

وقـال «ابنُ عصفورٍ»[2]: النحـوُ: علم يُسْتَخْـرَجُ[3] بـالمقـاييسِ المستنبطةِ من استقراءِ كلامِ العربِ الموصلة إلىٰ معرفةِ أحكامِ أجزائِهِ التي ائتلفَ[4] منها.

وانتقده[5] «ابنُ الحاج»[6] بأنه ذَكَرَ ما يُسْتَخْرَجُ بـه النحوُ، وتبيينُ مـا يُسْتَخْـرَجُ بـه الشيءُ ليس تَبْيينـاً لحقيقـةِ النحـوِ، وبـأن فيـه: أن المقاييسَ شيءٌ غيرُ النحوِ، وعِلْمُ مقاييسِ كلامِ العربِ هو النحوُ.

---

(١) صفةُ «تغيير»، أو حـالٌ منه، ولـو حذف «لسـان» أو «لغة» لكـان أولىٰ. وفي هذا التعريف ركالةٌ غيرُ خافية «الفيض».

(٢) هـو: «علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبـو الحسن، الحضـرمي، الإشـبيـلي» المـتـوفىٰ سـنـة ٦٦٣، أو ٦٦٩. لـه تـرجـمـة فـي «بغية الوعاة» (٢ : ٢١٠).

(٣) هكذا في س، و(مستخرج) في حيدر.

(٤) أي: تـركب الكلام منهـا، أي: الأجزاء، والمـراد جـزءان فـأكثـر. وانـظر «المقرب» (١ : ٤٥).

(٥) قـال «الأشموني» بعـدما أورد تعـريفَ «ابنِ عصفور»: فعُلم أن المـرادَ هنـا بـ«النحو» ما يُرادف قولَنا: «علم العربية»، لا قسيم الصرف.
انظر «حاشية الصبان» (١ : ١٦).

(٦) هو: «أحمدُ بنُ محمـدِ الإشبيلي، أبو العبـاسِ» المتوفىٰ سنـة ٦٤١هـ. لـه ترجمة في «بغية الوعاة»(١ : ٣٥٩).

وقال صاحبُ «البـديـعِ»[1]: «النحوُ: صِنـاعةٌ[2] علميـةٌ يُعْرَفُ بهـا أحـوالُ كـلامِ العـربِ من جهـة مـا يصـحّ ويفسـد في التـأليف[3] لِيُعْـرَفَ[4] الصحيـحُ من الفـاسـد، وبهـذا[5] يُعْلَمُ أن المـرادَ بـالعلمِ المصدَّرِ بـه حدودُ العلومِ الصناعة[6]، ويَنْدَفِـعُ[7] الإيرادُ الأخيـرُ على كلام «ابنِ عصفور».

وقال «ابن السرَّاج»[8] في «الأصول»: «النحو»: عِلْمٌ[9] اسْتَخْرَجَهُ المتقدِّمون من استقراءِ كلامِ العرب.

* * *

(١) هـو: «محمدُ بنُ مسعـودٍ المغربـيُّ» المتـوفىٰ سنة ٥٠٤هـ. لـه تـرجمة في «شرح أبيات مغني اللبيب» (٧: ١٧٦).

(٢) هي: ملكةٌ حاصلةٌ بالتَّمَرُّنِ.

(٣) يتنازعه الفعلان قبله.

(٤) علَّة لقوله: «يعرف بها. . . إلـخ».

(٥) أي: بقوله: (صناعة علمية).

(٦) هكذا في س، وحيدر، و (الصناعية) في (إستانبول).

(٧) أي: فإنه أورد عليه أنه يقتضي فَقْدَ العلم عند فَقْـدِ العالِم بمـا ذكر، وليس كذلك لثبوته.

(٨) هـو «محمدُ بنُ السـري، أبوبكـر» المتـوفىٰ سنـة ٣١٦هـ. لـه تـرجمـة في «معجم الأدباء» (١٨: ١٩٧). وانظر «الأصول» (١: ٣٥)

(٩) أي: قـواعد وضـوابط، وهذا التعـريفُ تقـريبـيٌّ؛ لأنـه يَصْـدُقُ على علومِ الأدبِ كلِّها.

المسألة الثالثة

[٨] /قال في «الخصائص»[١]: حدُّ اللغةِ أصواتٌ يُعَبِّر بها كلُّ قومٍ عن أَغْرَاضِهِمْ.

واختُلِفَ: هل هي بوضع الله أو البشر؟ على مذاهبَ[٢]:

أحدها: وهو مذهبُ «الأشعري»: أَنها بوضع الله[٣].

واختُلف على هذا: هل وصل إلينا علمُها بالوحي إلى نبي من أنبيائه، أو بخَلْقِ أصواتٍ في بعضِ الأجسام تدلُّ عليها وإسماعِها لمن عرفها ونَقْلِها، أو بخَلْقِ العِلْمِ الضروريِّ في بعض العباد بها؟ على ثلاثةِ آراءٍ، أرجحُها الأولُ[٤]، ويدل له ولأصل المذهب قولُه تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّهَا﴾[٥] أي: أسماء المُسَمَّيات.

---

(١) (١: ٣٣).

(٢) بَسَطَ القولَ في ذلك «فخرُ الدين الرازي» في«المحصول»(١/١: ٢٤٣ – ٢٦٠).

(٣) أي: توقيفية، علَّمها اللَّهُ ــ تعالىٰ ــ آدمَ، ووقف عليها عباده.

(٤) وهو الذي مالَ إليه «التاجُ السبكي». «الفيض».

(٥) سورة البقرة: آية ٣١.

قال «ابنُ عباس»: عَلَّمه اسمَ الصَّحْفَةِ، والقِدْرِ، حتى الفَسوةِ والفُسَيَّةِ[1].

وفي رواية عنه: عَرَضَ عليه أسماءَ ولدِهِ إنساناً إنساناً[2]، والدوابَّ، فقيل: هذا الحمارُ، هذا الجملُ، هذا الفرسُ[3]، أخرجَهُمَا «ابنُ أبي حاتم» في «تفسيره».

وتعليمُه تعالىٰ دالٌّ على أنه الواضعُ دونَ البشر، وأن وصولَها بالوحي إلى آدمَ. ومَالَ إلى هذا القولِ «ابنُ جني»، ونَقَلَهُ عن شيخه «أبي عليّ الفارسيّ»[4]، وهما من المعتزلة.

والمذهب الثاني[5]: أنها اصطلاحيةٌ وَضَعَهَا البشرُ، ثم قيل: وَضَعَهَا آدمُ. وتَأَوَّلَ «ابنُ جني»[6] الآيةَ على أن معنى: (عَلَّم آدمَ) أَقْدَرَهُ على وَضْعِهَا.

---

(١) قال «ابنُ كثيرٍ» في «تفسيره» (١ : ٧٣): رواه «ابنُ أبي حاتم» و«ابنُ جريرٍ» من حديث «عاصم بنِ كليب» عن «سعيد بن معبد» عن «ابن عباس».

(٢) المجموعُ حالٌ بمعنى: مُفَصَّلِينَ مُبَيَّنِينَ.

(٣) قال «ابنُ كثيرٍ» في «تفسيره» (١ : ٧٣): رواه «السُّدِّي» عَمَنْ حَدَّثه عن «ابن عباس».

(٤) هو «الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفارِ بن محمد بن سليمان» المتوفى بـ«بغداد» سنة ٣٧٧هـ. واحدُ زمانِهِ في علم العربية. «بغية الوعاة» (١ : ٤٩٦).

(٥) هو مذهب «أبي هاشم الجبائي» المعتزلي، واسمه «عبدُ السلام بن محمد» المتوفىٰ في «بغداد» سنة ٣٢١هـ. «الأعلام» (٤ : ٧).

(٦) في «الخصائص» (١ : ٤٠ ــ ٤١).

وقيل: لعلَّه كان يجتمع حكيمان أو ثلاثةٌ فصاعداً، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياءِ المعلومة، فَوَضَعُوا لكلٍّ واحدٍ منها لفظاً إذا ذُكِرَ عُرِفَ به.

وقيل: أصلُ اللغاتِ كلِّها من الأصواتِ المسموعات، كَدَوِيِّ الريح والرعد، وخريرِ الماءِ، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونهيق الحمار، ونحو ذلك، ثم وُلِدَتِ اللغات عن ذلك فيما بعد.

واستحسنه «ابنُ جني»[1].

والمذهب الثالث[2]: الوقفُ، أي لا يُدْرَىٰ أهي من وَضْع الله أو البشر؛ لعدم دليلٍ قاطعٍ في ذلك / وهو الذي اختاره «ابنُ جني»[3] أخيراً. [٩]

تنبيهان[4]

* **الأول**: زَعَمَ بعضُهم أنه لا فائدةَ لهذا الخلافِ، وليس كذلك بل ذُكِرَ له فائدتان:

الأولىٰ: فقهية[5]، ولذا ذُكِرَتْ هذه المسألةُ في أصوله[6].

---

(١) في «الخصائص» (١: ٤٦ ـ ٤٧). خَتَمَ هذا الرأي بقوله: «وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل».

(٢) وفي «المحصول» (١/١: ٢٤٥): «أما جمهورُ المحققينَ فقد اعترفوا بجوازِ هذه الأقسام، وتوقفوا عن الجزم».

(٣) في «الخصائص» (١: ٤٧).

(٤) هكذا في ح، ل، و (تنبيهات) في س.

(٥) صفة لمحذوف، أي: فائدة فقهية.

(٦) أي: في أصول الفقه.

والأخرىٰ: نحويةٌ، ولهذا ذكرتُها في أصوله تبعاً لِـ «ابن جني» في «الخصائص»، وهي جوازُ قلبِ اللغة، فإن قلنا: إنَّها اصطلاحية جاز، وإنْ لا فلا[1].

وإطباقُ[2] أكثرِ النحاة[3] على أنَّ المصحَّفاتِ ليستْ بكلامٍ، ينبغي[4] أن يكونَ من[5] هذا الأصل.

* **الثاني**: قال «ابنُ جني»[6]: الصوابُ ـ وهو رأي «أبي الحسنِ الأخفش»[7]، سواءٌ قلنا بالتوقيفِ، أم بالاصطلاح ـ أن اللغةَ لم تُوضع كلُّها في وقتٍ واحدٍ، بل وقعتْ متلاحقةً متتابعةً.

قال «الأخفش»: اختلافُ لغاتِ العربِ إنما جاء مِنْ قِبَلِ أنَّ أولَ ما وُضع منها وُضِعَ علىٰ خِلَافٍ[8]، وإن كان كلُّه مسوقاً[9] على

---

(١) أي: وإن لم نَقُل بأنها اصطلاحية، بل توقيفية فلا يجوز القلبُ، فيمتنع تسميةُ الثوبِ فرساً، والفرسِ ثوباً.

(٢) إجماع.

(٣) جمع: ناحٍ، كقاضٍ وقضاة، وهو العالم بالنحو. «القاموس».

(٤) مطاوع: بغاه يبغيه، إذا طلبه. انظر «المصباح المنير» (بغى ٥٧).

(٥) هكذا في س، وحيدر، و (في) في بعض نسخ «الفيض».

(٦) في «الخصائص» (٢ : ٢٨ ـ ٢٩).

(٧) هو «سعيدُ بنُ مَسْعدةَ، أبو الحسن» المتوفَّىٰ سنة ٢١٥هـ وهو أبرعُ أصحابِ «سيبويه». «بغية الوعاة» (١ : ٥٩٠).

(٨) أي: مختلفاً؛ لأنهم جاءوا فيه بوجوه الاختلاف، كالرفع والنصب في خبر «ما» النافية، فأخذ بالأول التميميون، وبالثاني الحجازيون.

(٩) (مسبوقاً) في س.

صحَّة[1] وقياس[2]، ثم أحدثوا[3] من بعدُ[4] أشياءَ كثيرةً للحاجة إليها، غير أَنها[5] على قياس ما كان وُضِعَ في الأصل مختلفاً.

قال: ويجوز أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأىٰ مَنْ جاء بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مَجْرَىٰ الأول.

قال: وأما أيُّ الأجناس الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، وضع قبل؟ فلا يدرى ذلك، ويحتمل في كلٍّ من الثلاثة أنه وضع قبل، وبه صرَّح «أبو عليّ».

قال: وكان «الأخفشُ» يذهب إلى أنَّ ما غُيِّر[6] لكثرة استعماله إنَّما تَصَوَّرَتْهُ العربُ قبل وضعه، وعَلِمَتْ أَنه لا بد من كثرة استعمالهم إيَّاه، فابتدءوا بتغييره، علماً بأن لا بد من كثرة الداعية إلىٰ تغييره.

---

(١) أي: في الوضع.

(٢) أي: مدرك صحيح تتقوى به، فقال الحجازيُّ: لما أشبهت «ما» «ليس» في نفي الحال والجمود حُملت عليها وعملتْ عملها. وقال التميميُّ: لَمَّا لم تختص بالأسماء اختصاصَ «ليس» بها أهملتْ. «الفيض».

(٣) أي: اصطلحوا على أشياء كثيرةٍ جاريةٍ على قواعدِ كلامِهم، مثلُ كونِ «إذا» في الشرطِ المُحَقَّقِ، و«إنْ» في المظنون، و«لو» في الماضي والتأكيد للإنكار، ونحوه، وتركه لعدم الإنكار. وغير ذلك مما بنوا عليه كلامَهم في محاوراتهم، وأَسَّسُوا عليه لغاتِهم في مخاطباتهم. «الفيض».

(٤) (بعده) في س.

(٥) أي: المحدثة.

(٦) (غيره) في م.

قال: ويجوز(١) أن يكون كانت قديماً معربة، فلما كثرت غُيِّرَتْ(٢) فيما بعدُ.

قال: والقولُ عندي هو الأول(٣)؛ لأنه أدلُّ(٤) على حكمتها / [١٠] وأَشْهَدُ(٥) لها بعلمها بمصاير(٦) أَمْرِهَا، فتركوا بعضَ الكلامِ مبنياً غيرَ معربٍ، نحوُ: «أمسِ»، و«أينَ» و«كيفَ»، و«كَمْ»، و«إذْ»(٧)، و«حيثُ»، و«قبلُ»، عِلماً(٨) بأنهم سيستكثرون(٩) منها فيما بعدُ، فيجب لذلك تغييرها.

* * *

---

(١) أي: عقلاً.

(٢) أي: عن الإعراب إلى البناء للزوم حالة واحدة تخفيفاً.

(٣) وهو أنهم رأوا الداعية لتغيير كثرة التوارد في الكلام.

(٤) أي: أكثر دلالة على أنهم حكماء يضعون الألفاظ مواضعها.

(٥) أي: أقوم شهادة، وأظهرها للعرب.

(٦) متعلق بـ «علمها»، و«المصاير» بالتحتية، لا بالهمزة، لأن الياء فيه أصلية، لأنه جمع: «مصير»، كما تقول: «معايش» بالياء، جمع: مَعِيشة».

(٧) هكذا في س، م، و (إذا) في حيدر.

(٨) علة لـ «تركوا».

(٩) (سيستنثرون) في س.

المسألة الرابعة
في مناسبة الألفاظ للمعاني

قال في «الخصائص»[1]: هذا موضعٌ شريفٌ نَبَّهَ عليه «الخليلُ» و «سيبويهِ»، وَتَلَقَّتْهُ الجماعةُ بالقبول.

قال «الخليلُ»: كأنَّهم توهموا في صوت الجُنْدُب استطالةً، فقالوا: «صَرَّ» وفي صوت البازي[2] تقطيعاً فقالوا: «صرصر»[3].

وقال «سيبويه»[4] في المصادر التي جاءت على «الفَعَلَانِ»[5]: إنَّها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: «الغَلَيَان»، و «الغَثَيَان»، فقابلوا[6]

(١) (٢: ١٥٢ ـ ١٥٤).

(٢) هو نوع من الصقور التي يصاد بها.

(٣) قابلوا بتقطيع الحروف على أجناسها تقطيعَ الصوت.

(٤) في «الكتاب» (٤: ١٤).

(٥) محركة؛ لأنها صيغةُ المصادر، كما أن الفَعْلان بسكون العين صيغة الصفات.

(٦) أي: جعلوا الحركات القائمة بالحروف لتواليها دالّة على توالي حركات الأحداث والأفعال، لكمال المناسبة بين الألفاظ والمعاني، ومن ذلك استعمالهم «القَسْط» بالفتح، بمعنى: الجور، وبالكسرِ بمعنىً: العدل.. «الفيض».

بتوالي حَرَكَاتِ المثالِ توالي حركاتِ الْأَفعال.

قال «ابن جني»[1]: وقد وجدتُ أشياءَ كثيرةً من هذا النَّمَطِ[2].

من ذلك المصادرُ الرباعيةُ المضعَّفة تأتي للتكرير، نحو[3]: «الزَّعْزَعَة» و[4] «القَلْقَلَة» و «الصَّلْصَلَة»، و «الْقَعْقَعَة»[5]، و «القَرْقَرَة»[6].

و (الفَعَلَى) تأتي للسرعة، نحو «الجَمَزَى»[7]، و «الوَلَقَىٰ»[8].

ومن ذلك بابُ (اسْتَفْعَلَ)، جعلوه للطلبِ لما فيه من تقدُّم حروفٍ زائدةٍ على الأصول، كما يتقدّم الطلبُ[9] الفعلَ، وجعلوا الأفعالَ الواقعةَ عن غيرِ طلبٍ إنَّما تفجأُ حروفُها الأصولُ، أو مَا ضَارَعَ

---

(١) انظر «الخصائص» (٢: ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥).

(٢) النوع.

(٣) (و) بدل (نحو) في س، وحيدر.

(٤) (نحو) بدل (و) في س، وحيدر. والتصويب من «الخصائص».

(٥) حكايةُ أصواتِ التِّرَسَةِ وغيرِها، وحكايةُ صوتِ السلاحِ، وصَرِيفُ الأسنانِ. «القاموس» (قَعَّ).

(٦) نوع من الضحك، وقرقر بطنه: صوَّت. «الصحاح». و (الترقوة) في س.

(٧) يستعمل مصدراً، وهو أشد السير، ووصفاً، يقال: حمار جمزى، أي: سريع.

(٨) يستعمل مصدراً، من وَلَقَ يَلِقُ: أَسْرَعَ، وصِفةً، وهو عَدْوٌ للناقةِ، فيه شِدَّةٌ، يقال: الناقة السريع. انظر «القاموس» (وَلَقَ).

(٩) فناسبوا بين المعنىٰ والمبنىٰ.

الأصولَ، نحو: «خَرَجَ»، و «أَكْرَمَ»[1].

وكـذلك جعلوا تكـريـرَ العينِ دالاً على تكـريـرِ الفعـلِ، نحـو: «فـرَّحَ»، و«كَسَّـرَ»، فجعلوا قـوةَ اللفظِ لِقُـوَّةِ المعنَىٰ، وَخَصُّـوا بـذلـك العينَ؛ لأنهـا أقوى من الفـاء واللام؛ إذ هي واسـطة[2] لهما، ومكنـوفةٌ بهمـا، فصارَا كـأنهما[3] سِيَـاجٌ لهـا، ومبـذولانِ للعـوارض[4] دونهـا؛ ولذلك تجدُ الإعلالَ بالحذفِ فيهما دونها.

من ذلـك قـولُهم : « الخَضْمُ»[5] لأكــل الـرَّطْبِ، و «القَضْمُ»[6] لأكـل اليـابس، فـاختـاروا (الخَـاءَ) لـرخـاوتهـا / للرطب، و (القـافَ) لصلابتها لليابس. [١١]

و «النَّضْحُ»[7] للماء ونحـوه ، و «النَّضْـخُ»[8] أقـوىٰ منه، فجعلوا (الحاءَ) لرقَّتِهَا، للماء الخفيف، و (الخاءَ) لغلظتها[9]، لما هو أقوىٰ.

---

(١) مثـالٌ لما ضـارعَ الأصولَ، فـإنَّ الهمزةَ وقعتْ مـوقـعَ الفـاءِ من الـربـاعي، فشابهتْ الأصلَ.

(٢) أي: متوسطة، فلها قوة بكل منهما.

(٣) أي: الفاء واللام.

(٤) أي: معرضان.

(٥) مصدر: «خَضَمَ»، وقد يقال: «خَضَّم».

(٦) مصدر: «قَضِمَ»، وحكى «الفيومي» أنه يقال: «قَضَمَ»، وهي لغة مرجوحة.

(٧) مصدر: «نَضَحَ» الثوبَ، إذا رَشَّهُ.

(٨) مصدر: «نَضَـخَ».

(٩) (لغلظها) في س.

ومن ذلك قَولُهم[1]: «القَدُّ»[2] طُولاً[3] و «القَطُّ»[4] عَرْضاً؛ لأن (الـطاءَ) أحصـرُ[5] للصـوت، وأَسْـرَعُ قـطعـاً لـه[6] من (الـدالِ) المستـطيلةِ، فجعلوها لقَـطْـعِ[7] العَرْضِ لقـربه وسُـرْعَتِهِ، و (الـدَّالَ) المستطيلةَ لما طال من الأثَرِ، وهـو قَطْعُـهُ طولاً. وهـذا الباب[8] واسـعٌ جداً لا يمكنُ استقصاؤُه.

* * *

(١) انظر «الخصائص» (٢ :١٥٨).

(٢) مصدر: «قَدَّه»، وهو القطع المستأصل، وقيل: المستطيل «القاموس».

(٣) منصوب على التمييز.

(٤) يقال: قطَّ القلم وغيره: قَطَـعَ رأسه عرضاً في بريه «المصباح».

(٥) هكذا في (س) و «الخصائص»، و (أخصر) في حيدر، وهو تحريف.

(٦) أي: لأنـه حـرفٌ شـديـدٌ مُـطْبَقٌ مُسْتَعْـلٍ مُقَلْقَـلٌ، بخـلاف الـدالِ لعـدمِ إطباقها واستعلائها.

(٧) (فجعلوا بالقطـع) في س.

(٨) أي: (باب مراعاةِ المناسبةِ بين الألفاظِ والمعاني).

المسألة الخامسة

الدِّلالاتُ[١] النحويةُ ثلاث: لفظية، وصناعية، ومعنوية.

قال في «الخصائص»[٢]: وهي في القوة على هذا الترتيب.

قال: وإنما كانت الصناعية أقوىٰ من المعنوية مِنْ قِبَلِ[٣] أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة[٤] يحملها اللفظ ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزَم بها. فَلَمَّا كانت[٥] كذلك لَحِقَتْ بِحُكْمِهِ، وَجَرَتْ[٦] مَجْرَىٰ اللفظ المنطوق به، فدخَلا[٧] بذلك في باب المعلومِ بالمشاهدَةِ. وأما المعنىٰ فدِلَالَتُه لاحقةٌ بعلوم[٨] الاستدلالِ،

---

(١) جمع: «دِلالة»، مثلثة الدال، والكسر أفصح ثم الفتح، والمراد ما يقتضيه اللفظُ عند إطلاقه. «المصباح المنير» (دلل ١٩٩).

(٢) (٣: ٩٨) بتصرف.

(٣) أي: من جهة أنَّ الدلالة.

(٤) أي: صفة.

(٥) أي: الصناعية.

(٦) أي: تلك الصورة.

(٧) أي: المذكوران من الدلالة اللفظية والصناعية.

(٨) (بمعلوم) في س.

وليست في حيِّز الضروريَّاتِ[١].

مثال ذلك الأفعال، ففي كل واحد منها الدلالاتُ الثلاثُ: فإنه يدل بلفظه على مصدره، وببنائه[٢] وصيغته الصناعية على زمانه[٣]، وبمعناه على فاعله، فالْأَوَّلان[٤] مسموعانِ[٥]، والثالث[٦] إنما يُدْرَكُ بالنظرِ[٧] من جهةِ أنَّ كلَّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعلٍ؛ لأن وجودَ فعلٍ من غيرِ فاعلٍ محالٌ.

قال «الخضراويُّ» في «الإفصاح»: ودِلالةُ الصيغةِ[٨] هي المسماةُ دلالةُ التَّضَمُّنِ[٩]، والدلالة المعنوية[١٠] هي المسماة دلالةُ

---

(١) أي: الحاصلة من غير نظرٍ ولا اكتساب، منسوبةٌ للضرورة، وهي إلجاء الله ـ تعالى ـ العبد أن يجزم بالشيء على ما هو عليه جزماً لا يزولُ بتشكيكٍ ولا بغيره. «الفيض».

(٢) (وبنائه) في س. والمراد ترتيب حروفه مع ما قام بها من الحركات والسكنات.

(٣) (زمان) في س.

(٤) أي: اللفظ وصيغته.

(٥) أي: مدركان بحاسة السمع.

(٦) أي: المعنى.

(٧) هو: ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ أو مظنونةٍ، للتوصُّلِ بها لمطلوبٍ خبري.

(٨) أي: في المركب من المادة والهيئة.

(٩) أي: لأنَّ الفعلَ دلَّ على ضُمْنِ معناه المركب من الحَدَثِ والزمان، وهو الزمان بهيئته، والحدثُ بمادته. ودلالته على مجموعهما مُطَابَقَةٌ.

(١٠) أي: وهي: دلالته على فاعله.

اللُّزُومِ [1].

وقال «أبو حيان» في «تذكرته»: في دلالة الفعل ثلاثةُ مذاهِبَ:

أحدها: إنما يدل على الحدث بلفظِهِ[2]، وعلى الزمان بصيغَتِهِ، أي: كونه على شكلٍ مخصوصٍ، ولـذلك[3] تختلف الـدِّلالةُ / على الزمان باختلافِ الصِّيَغِ، ولا تختلفُ الدّلالةُ على الحدثِ باختلافها[4]. [١٢]

والثاني: أنه يـدل على الحدث بالصيغة واختـلافُها[5] مِنْ كـونه واقعـاً أو غيرَ واقـعٍ[6]، وينجـرُّ مـع ذلك الـزمانُ، فيـدلُّ عليـه الفعـلُ باللزومِ دلالةَ السقفِ على الحائطِ.

والثالث: عكسه، أنه يدل على الـزمان بـذاته؛ لأن صيغتَـه تدلُّ على الزمان الماضي والمستقبل بالذات، ودلالته علىٰ الحَدَثِ بالانجرار.

* * *

(١) أي: لدلالة اللفظِ على لازمِ الموضوعِ لـه، وهو الحدثُ الواقـعُ في زمانٍ من وجود فَاعِلِه.

(٢) أي: مادته.

(٣) أي: لدلالة صيغته على الزمان.

(٤) الضميرُ عائـدٌ لِـ «الصيغ» أي: من كلِّ صيغـة دال على الحدث المـدلول للمادة من كونه واقعاً، أوْ لا.

(٥) فـاعل بفعـل محذوف دلَّ عليـه «يـدل» السـابق، و «مِنْ» بمعنى: «على»، كـالآيـة: ﴿ونصـرنـاه من القـوم﴾ (الأنبيـاء: ٧٧) انـظر «مغني اللبيب» (ص: ٤٢٤).

(٦) المراد بكونه واقعاً أنه متعدٍّ، وبكونه غيرَ واقـعٍ أنه لازمٌ.

المسألة السادسة

«الحكم النحــوي» ينقسم إلىٰ: واجبٍ، وممنــوعٍ، وحسـنٍ، وقبيـحٍ، وخلافِ الأولىٰ، وجائزٍ علىٰ السواء.

«فـالـواجبُ» كـرفـعِ الفـاعـل، وتـأخيــره عن الفعـل، ونصبِ المفعولِ، وجرِّ المضاف إليه، وتنكيرِ الحالِ والتمييزِ، وغير ذلك.

و «الممنوعُ» كأضداد ذلك.

و «الحسنُ» كرفـع المضارع الواقـع جزاء بعد شرطٍ ماضٍ[1].

و «القبيـحُ» كرفعه بعد شرطٍ مضارعٍ[2].

---

(١) كقول «زهير»:

وإن أتاهُ خليلٌ يوم مسألةٍ يقولُ: لا غائب مالي ولا حَرِمُ

الشاهد فيه رفـعُ «يقولُ» الواقـع بعد شرطٍ ماضٍ، وهو: «أتاه».

وهو في «الكتاب» (٣: ٦٦)، و «التصريـح» (٢: ٢٤٩).

(٢) هكذا في س، و (المضارع) في حيدر.

وهو كقول جرير:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

وهو في «الكتاب» (٣: ٦٧)، و «همـع الهوامـع» (٢: ٦١).

و «خلاف الْأَوْلَىٰ» كتقديم الفاعل في نحو: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً.

و «الجائز على السواء» كحذفِ المبتدأ أو الخبر[1]، وإثباته حيث لا مانـع من الحذف، ولا مقتضٍ لـه.

وقـد اجتمعتِ الأقسام الستـة في عمل الصفـة المشبهـة، فـإنَّهـا إمَّـا أن تكون بِـ «أل» أَوْلاَ، ومعمـولها إمَّـا مجـرد، أو مقـرون بِـ «أل»، أو مضـاف إلى ما فيـه «أل» أو إلى ضمير، أو إلىٰ مضـاف إلى ضميرٍ، أو إلىٰ مجرد، فهذه اثنا عشرَ قسماً.

وعملها: إمَّا رفـع، أو نصب، أو جر[2]، فتلك ستةٌ وثلاثون[3].

---

(١) كقوله تعـالىٰ: ﴿فصبرٌ جميـلٌ﴾(يوسف: ١٨، ٨٣)، فـإنه محتمـل لحذف المبتدأ، أي: صبري، أو أمري، أو حذف الخبـر، أي: صبـر جميــل، أو أجمل، أو نحو ذلك.

(٢) فالرفـع على الفاعلية عند «سيبويـه»، أو على البدلية من الضميـر المستكن في الصفـة عند «الفـارسي»، والنصب على التشبيه بـالمفعـول بـه إن كـان معرفة، وإلاَّ فتمييز، والجر على الإضافة.

(٣) وأمثلتها على الترتيب:

الحَسَنُ وجهٌ، أو وجهاً، أو وجهٍ.

الحسنُ الوجهُ، أو الوجهَ، أو الوجهِ.

الحسنُ وجهُ الأبِ، أو وجهَ الأبِ، أو وجهِ الأبِ.

الحسنُ وجهُ أبٍ، أو وجهَ أبٍ، أو وجهِ أبٍ.

الحسنُ وجهُهُ، أو وجهَهُ، أو وجهِهِ.

الحسنُ وجهُ أبيه، أو وجهَ أبيه، أو وجهِ أبيه.

ورأيت حسناً وجهٌ، أو وجهاً، أو وجهٍ. =

والجر ممنوع في أربع صور: أن تكون بـ «أل» والمعمول خال منها ومن إضافة لما هي فيه، بأن يكون مجرداً، أو مضافاً إلى مجرد، أو إلى ضمير، أو إلى مضافٍ إلى ضمير[1].

وخلاف الْأَوْلَىٰ في صورتَيْنِ: أن تكونَ الصفةُ مجردةً والمعمولُ / مضافٌ إلى ضميرٍ [أو إلى مضافٍ إلى ضميرٍ][2]. [١٣]

والرفعُ قبيحٌ في أربعِ صورٍ: أن يكون المعمولُ مجرداً، أو مضافاً إلى مجردٍ، سواءً كانتِ الصفةُ بـ «أَلْ» أم دونها[3].

والحسنُ فيها النصبُ أو الجرُّ.

والنصبُ خلافُ الْأَوْلَىٰ في أربعِ صورٍ: أن تكون الصفةُ

= وحسناً الوجهُ، أو الوجهَ، أو الوجهِ.
وحسناً وجهُ الأبِ، أو وجهَ الأبِ، أو وجهِ الأبِ.
وحسناً وجهُ أبٍ، أو وجهَ أبٍ، أو وجهِ أبٍ.
وحسناً وجهُه، أو وجهَه، أو حسن وجهِه.
وحسناً وجهُ أبيه، أو وجهَ أبيهِ، أو حسن وجهِ أبيه.
انظر «شرح الأشموني» (٣ : ١٤) و «همع الهوامع» (٢ : ٩٩).

(١) المجرد كـ «الحسن وجهٍ»، والمضاف للمجرد كـ «الحسن وجهِ أب».
والضمير كـ «الحسن وجهِه»، والمضاف للمضاف وللضمير كـ «الحسنِ وجهِ أبيه».

(٢) نحو: «حسن وجههِ» و «حسن وجهِ عبدِه».
وما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٣) نحو: «الحسن وجهٌ»، أو «وجهُ أبٍ»، و «حسن وجهٌ»، أو «وجهُ أبٍ».

مجردةً والمعمولُ بِـ «أَلْ»، أو مضـافٌ إلىٰ ما فيـه «ألْ»، أو إلىٰ ضميرٍ، أو إلى مضافٍ إلى ضميرٍ[1].

وواجب في صـورتين: أن تكـون الصفـة بِـ «أل»، والمعمـول مجرد، أو مضاف إلى مجرد[2].

وتجـوز الثلاثـة[3] على السواء في صـورتين: أن تكـون الصفـة بِـ «أل» والمعمول مقرون بها، أو مضاف إلى معرف بها[4].

* * *

---

(١) نحـو: «حسنُ الـوجـهَ»، و «حسنٌ وجـهَ الأب»، و «حسنٌ وجهَهُ»، و «حسنٌ وجْهَ أبيهِ».

(٢) نحو: «الحسن وجهاً»، و «الحسن وجه أب».

(٣) أي: وجوه الإعراب الثلاثة.

(٤) نحو: «الحسن الوجه» أو «وجه الأب».

المسألة السابعة

ينقسم[1] أيضاً إلى رخصة وغيرها، والرخصةُ: ما جاز استعماله لضرورةِ الشعر ويتفاوت حُسْناً وقُبْحاً، وقد يُلْحَقُ بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج.

فالضرورة الحسنة: ما لا يُسْتَهْجَنُ[2]، ولا تَسْتَوْحِشُ منه النفسُ، كصرف ما لا ينصرف[3]، وقصرِ الجمع الممدود[4]، ومَدِّ الجمع المقصور[5].

---

(١) فاعله ضمير عائد على «الحكم».

(٢) أي: يستقبح ويعاب. (تستهجن) في م.

(٣) كقول «امرئ القيس»:

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ «عُنَيْزَةٍ» فقالَتْ: لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

الشاهد فيه قوله «عنيزة» حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك، مع كونه علماً لمؤنث.

والبيت في «التصريح» (٢ : ٢٢٧)، و«شرح الأشموني» (٣ : ٢٧٤).

(٤) المراد حذف الياء في «فعاليل». مثل: صياريف، صيارف. «الفيض».

(٥) المراد زيادة الياء في «فعالل». مثل: مساجد، مساجيد. «الفيض». وانظر «الضرائر» (ص: ٢٠).

وأسهلُ الضرورات تسكينُ عين «فَعَلَة» في الجمع بالألف والتاء حيث يجبُ الإتباع كقوله:

* فتستريح النَّفس من زَفْرَاتِهَا[1] *

والضرورة المستقبحة: ما تَسْتَوْحِشُ منه النفسُ، كالأسماءِ المعدولةِ، وما أدَّىٰ إلىٰ التباس جمع بجمع، كَرَدِّ «مطاعم» إلى «مطاعيم»، أو عكسه، فإنه يؤدي إلىٰ التباس «مطعم» بـ «مطعام».

قال «حازم»[2] في «منهاج البلغاء»[3]: وأشدُّ ما تستوحشه النفس: تنوينُ «أفعل[4] مِن».

قال: وأقبح ضرائر[5]: الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم، كقوله:

---

(١) أنشد «الفراءُ» الرجزَ، ولم ينسبه.
والشاهد فيه: تسكين الفاء من «زفْرات»، والقياس تحريكها للإتباع.
والرجز في « شرح الأشموني » (٤: ١١٨)، و «شرح شواهد المغني» (١: ٤٥٤).

(٢) هو «أبو الحسن، حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري، القَرْطَاجَنِّي» المتوفَّى سنة ٦٨٤هـ. مترجم في «أزهار الرياض» (٣: ١٧٢).

(٣) (ص: ٣٨٣).

(٤) المراد به أفعل التفضيل.

(٥) هكذا في ح، س، م، وهو موافق لـ «منهاج البلغاء»، و (ضرراً) في حيدر، و (الضرائر) في طبعة إستانبول.

. . . . من حَيْثُ ما نظروا أَدنُو فَأَنْظُورُ[1]

أي: أنظر.

أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام، كقوله:

. . . . طأطأتُ شيمالي[2]

أراد: شمالي.

وكذلك[3] يستقبح النقص المُجْحِف، كقول / «لبيد»: [١٤]

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فأبانِ[4] . . . .[5]

---

(١) عجز بيت وصدره: (وأنَّني حيثُما يَثْنِي الهوىٰ بَصَرِي)
والشاهد فيه (أنظور)، والأصل «أنظر» مضارع «نظر» زيدت فيه الواو ضرورة.
والبيت في «مغني اللبيب» (ص: ٤٨٢)، و«همع الهوامع» (٢: ١٥٦).

(٢) هو قطعة من بيت لـ «امرئ القيس»، وهو:
كَأَنِّي بِفَتْخاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ صَيُودٍ من العِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِيمالي
يشبه ناقته في سرعتها بعُقاب لقوة، أي: خفيفة سريعة ــ صَيُود: مبالغة في الصائد. والعِقبان: جمع: عُقاب، وطأطَأْتِ الفرسُ رأسَها، إذا حركته للحضر، ودفعته للإسراع. وهو المراد هنا. والبيت في «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» (ص: ٥٢).

(٣) (وكذا) في س.

(٤) هكذا في الديوان وغيره وفي طبعة إستانبول، و(فأبانا) في مخطوطات «الاقتراح» وحيدر.

(٥) هو صدر بيتٍ وعجزُه: (فَتَقَادَمَتْ بِالحِبْسِ والسُّوبانِ). =

أراد: المنازل.

وكذلك العدول عن صيغةٍ لأخرىٰ، كقول «الحُطَيْئَةِ»:

. . . .

جدلاءَ محكمةٍ من نَسْجِ سَلَّامِ [1]

أراد: سليمان.

وقد اختلف الناس في حدِّ الضرورة:

فقال «ابن مالك»: هو ما ليس للشاعر عنه مَنْدُوحَةٌ[2].

وقال «ابنُ عصفور»: الشعرُ نفسُهُ ضرورةٌ وإن كان يمكنه الخلاص بعبارةٍ أخرى[3].

= «دَرَسَ»: عَفَا. و«مُتالِع»: منزل. و«أَبَانِ»: جبل، و«الحِبْس»: موضع. و«السُّوبان»: موضع، أو وادٍ.

والبيت في «ديوان لبيد» (ص:٢٠٦)، و«التصريح» (٢ : ١٨٠)، وصدره في «الخصائص» (١ : ٨١).

(١) عجز بيت وصدره: (فيه الرماحُ وفيه كلُّ سابِغَةٍ).

الجدلاء: المحكمة من الدروع، كما في «القاموس»، فـ«محكمة» بعدها توكيد، لأنها بمعناها.

والبيت في «ديوان الحطيئة» (ص: ٧٥)، و«المعاني الكبير» (٢ : ١٠٣٢)، وعجزه في «همع الهوامع» (٢ : ١٥٨).

(٢) أي: مخلص ومتسع.

(٣) انظر «المقرب» (٢ : ٢٠٢)، و«ضرائر الشعر» (ص: ١٣)، و«الضرائر» (ص: ٦). وهذا الرأي هو رأي الجمهور.

قال بعضُهم: وهذا الخِلافُ هو الخلافُ الذي يُعبِّر عنه الأصوليون: بأن التعليل بالمظنة هل يجوز أم لا بدَّ من حصول المعنىٰ المناسب حقيقة؟

وأَيَّدَ بعضُهم[1] الأولَ[2]: بأنه ليس في كلام العرب ضرورةٌ إلَّا ويمكن تبديلُ تلك اللفظة، ونظمُ شيء مكانَها.

* * *

---

(١) هو «أبو حيان» و «الشاطبيُّ» ومن وافقهما.

(٢) كذا في نسخ «الاقتراح». وقال «ابن علان» في «داعي الفلاح» وهو غلط والصواب: الثاني.

المسألة الثامنة

قد يتعلق الحكم بشيئين فأكثر، فتارةً يجوز الجمعُ بينهما، وتارةً يمتنع.

فالأول: كمسوِّغات الابتداءِ بالنكرة، فإنَّ كُلًّا منها مسوِّغ على انفراده، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر، و«أل»[1] والتصغيرُ من خواص الأسماء[2]، ويجوز اجتماعهما، و«قد» و«التاء» من خواص الأفعال، ويجوز اجتماعهما.

والثاني: كاللام، من خواص الأسماء، وكذا[3] الإضافة، ولا يجوز الجمع بينهما، وكذا التنوين مع الإضافة خاصتان ولا يجتمعان، [و«السين» و«سوف» من أداة[4] الاستقبال، ولا يجتمعان، و«التاء» و«السين» خاصتان ولا يجتمعان][5].

---

(١) هكذا في (حيدر، وإستانبول)، و(أدوات) بدل (أل) في س.

(٢) هكذا في س، ولا توجد (و) في حيدر.

(٣) (كذلك) في ح.

(٤) هكذا في حيدر، و(أدلة) في م، ل. ويحسن (أدوات).

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

ومن القواعد المشتهرة قولُهم: البدلُ والمبدلُ منه، والعوضُ والمعوضُ منه، لا يجتمعان.

ومن المهم الفرقُ بين البدل والعوض.

قال «أبو حيان» في «تذكرته»: «البدلُ لغةً: العوضُ[1]، ويفترقان في الاصطلاح، «فالبدلُ» أحدُ / التوابع يجتمع مع المبدل [١٥] منه[2]، وبدلُ الحرف من غيره[3] لا يجتمعان أصلاً، ولا يكون إلَّا في موضع المبدل منه، والعوض لا يكون في موضعه[4]، وربما اجتمعا[5] ضرورة، وربما استعملوا العوض مرادِفاً للبدل في الاصطلاح[6]. انتهى.

وقال «ابن جني» في «الخصائص»[7]: الفرق بين العوض والبدل: أن البدلَ أشبهُ بالمبدل منه من العِوَض بالمعوض منه، وإنما

---

(١) هكذا في س، م، ولم تذكر (و) في حيدر.

(٢) ولا يجوز حذف المبدل منه، وبقاء البدل قائماً مقامه، بخلاف النعت.

(٣) كالدال المبدلة من تاء «الافتعال» بعد الزاي والدال والذال والطاء منها عقب حروف الإطباق.

(٤) أي: موضع المعوض منه، ولذا صح كون الهاء في «عدة» و «زنة» عوضاً عن فائه، وهي الواو في «وعد» و «وزن»، وحذفت من المصدر تبعاً لحذفها من المضارع.

(٥) ومثلوه بقول «أبي خراش الهذلي»، أو «أمية بن أبي الصلت»:

أقُول: يا اللَّهُمَّ يا اللهُمَّا

«أوضح المسالك» (٤ : ٣١).

(٦) جرياً على اللغة، ومراعاة لترادفهما في أصل الوضع، نحو: تجاه، تخمة.

(٧) (١ : ٢٦٥).

يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول في الألف من[1] «قام»: إنها بدل من الواو التي هي[2] عين الفعل، ولا تقول: إنها عوض منها؟ وكذلك تقول في لام «غازي» و«داعي»[3]: إنها بدل من الواو، ولا تقول: إنها عوض منها، وكذلك الحرف المبدل من الهمزة[4]، وتقول في التاء في «عِدَة»، و«زِنَة»: إنها عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها، وكذلك ميم «اللَّهم» عوض من «يا» في أوله، وتاء «زنادِقةٍ» عوض من ياءِ «زناديق»، ولا يقال: بدل، وياءُ «أَيْنُقٍ» عوض من عين «أَنْوُقٍ» فيمن جعلها[5] «أَيْفُل»، ومَنْ جَعَلها[6] عيناً مقدمة، مغيرة إلى الياء جَعَلها بدلاً من الواو.

فالبدل أعم تصرُّفاً من العِوض، فكلُّ عِوَضٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ عِوضاً[7]. انتهى.

* * *

(١) هكذا في س، و(في) في حيدر.

(٢) هكذا في س، م، ح، و(في) في حيدر.

(٣) هكذا في س، وحيدر و(غازٍ، وداعٍ) في «الخصائص».

(٤) كحروف المد عند اجتماع همزتين.

(٥) هو على حذف مضاف، أي: جعل وزنها: «أَيْفُل»، فالياء زائدة، والعين محذوفة. وأصل «أنيق»: أنْوُق، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت، وعوض عنها الياء.

(٦) أي: الياء عينها للجمع مقدمة عن محلها لمحل الفاء، مغيرة عن الواو التي هي أصلها إلى الياء، جعلها بدلاً من الواو الأصلية.

(٧) (عوض) في حيدر، وهو خطأ.

المسألة التاسعة

اختُلف هل بين العربيّ والعجميّ[١] واسطةٌ؟

فقال «ابنُ عصفور»: نعم، قال في «الممتع»[٢]: إذا نحن تكلّمنا بهذه الألفاظِ المصنوعة[٣]، كان تكلّماً بما لا يرجعُ إلى لغةٍ من اللغات.

ورَدَّه «الخضراويُّ» بأن كلَّ كلامٍ ليس عربياً / فهو عجميٌّ، [١٦] ونحن كغيرنا من الأمم[٤].

وقولُ «أبي حيان»[٥] في «شرح التسهيل»: العجميُّ عندنا

---

(١) (هل هي بين العرب والعجم) في س.

(٢) (٢ : ٧٣٣).

(٣) أي: المختلفة الموضوعة.

(٤) فيه: أن اللغة الأعجمية على اختلاف أنواعها، وتباين أجناسها، موضوعة لأهلها بالرواية عنهم لم يختلقها أحد، والغرض الذي أشار إليه «ابن عصفور» هو أن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة تكلم بما لم يضعه واضعٌ، فلا يتم قولُ «الخضراوي». «الفيض».

(٥) هكذا في س، م، ح، ل، و (وقال أبو) في حيدر.
و (قول) مبتدأ، وخبره بعد جملة: «يوافق»، وقوله: «حيث عبر» بيانٌ لوجه الموافقة.

هو كل ما نقل إلىٰ اللسان العربي من لسان غيره، سواء كان من لغة الفُرْسِ، أو الروم، أو الحَبَش، أو الهند، أو البربر، أو الإفرنج، أو غير ذلك، يُوافقُ[1] رأيَ «ابنِ عصفور» حيث عبَّر بالنقل، ولا نقل في المصنوعة.

قال النحاة: وتُعْرَفُ عُجْمَةُ الاسمِ بوجوهٍ:

أحدها: أن يَنْقل ذلك أحدُ أئمةِ العربية.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: إبْرِيْسَم[2]، فإن مثلَ هذا الوزنِ[3] مفقودٌ في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

الثالث: أن يكون أولَه نونٌ ثم راءٌ، نحو: «نَرْجِسٌ»[4]، فإنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يكون آخرَه[5] زايٌ بعد دالٍ، نحو: «مهندز»، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: «الصَّوْلَجَان»[6]، و«الجِصّ».

---

(١) هكذا في م، ح، ل، و(فوافق) في س، وحيدر.

(٢) هو الحرير.

(٣) هو: «إفْعِيلَل».

(٤) نونه زائدة، كما في «المصباح» (رجس)، واختار «أبو حيان» أصالة نونه.

(٥) آخره: منصوب علىٰ الظرفية.

(٦) هو: المحجن، وهو العصا المعوجة.

السادس: يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: «المَنْجَنيق»[1].

السابع: أن يكون خماسياً أو رباعياً عارياً من حروف الذلاقة[2]، وهي الباء، والراء، والفاء، واللام، والميم، والنون، فإنه متىٰ كان عربياً فلا بد أن يكون[3] فيه شيء منها: ، نحو: «سَفَرْجل»، و «قُذَعْمِل»[4]، و «قِرْطَعب»[5]، و «جَحْمَرِش»[6].

* * *

---

(1) هو آلة لرمي العدوِّ بحجارة كبيرة، ووزنه: «مَنْفَعيل».
ومذهب «سيبويه» أن الميم الأولىٰ أصلية، وقيل: زائدة. «الفيض».

(2) هي لغة: الحدّة، ولسان ذلق بليغ حديد. قال «الأخفش»: سميت بذلك لأنّ عملهن في طرف اللسان، وطرف اللسان ذلق.

(3) «يكون» هنا تامة بمعنىٰ: يوجد.

(4) هو: الجمل الضخم.

(5) هو: الشيء الحقير، يقال: «ما عنده قِرْطَعْبَةٌ ولا قُذَعْمِلَة» أي: لا قليل ولا كثير «الفيض».

(6) لفظ مشترك، يستعمل بمعنىٰ العجوز الكبيرة، والأرنب الضخمة.

المسألة العاشرة

قَسَمَ «ابنُ الطَّرَاوَةِ»[1] «الألفاظَ» إلى: واجبٍ، وممتنع، وجائز.

قال: فالواجب: رجل، وقائم[2]، ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه.

والممتنع: لا قائم ولا رجل، إذ يمتنع أن يخلو الوجود من[3] أن يكون لا رجل فيه / ولا قائم. [١٧]

والجائز: زيد[4] وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون، وأن لا يكون.

قال: فكلامٌ مركبٌ من واجبين لا يجوز نحو: «رجل قائم»[5]؛

---

(١) هو «سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، أبو الحسين» المتوفىٰ سنة ٥٢٨هـ، كان نحوياً ماهراً، وله آراء خالفَ فيها جمهور النحاة. مترجم في «بغية الوعاة» (١ : ٦٠٢).

(٢) (قام) في س.

(٣) (عن) في س.

(٤) (مثل: زيد) في س.

(٥) (قام) في س.

لأنه[١] لا فائدة فيه. وكلام مركب من ممتنعَيْنِ أيضاً لا يجوز، نحو: «لا رجل لا قائم»؛ لأنه كذب[٢] ولا فائدة فيه[٣].

وكلام مركب من واجبٍ وجائزٍ[٤] صحيحٌ، نحو: «زيدٌ قائمٌ».

وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع، نحو: «زيدٌ لا قائم»[٥] و«رجل لا قائم»[٦]؛ لأنه كذب، إذ معناه: لا قائم في الوجود.

وكلام مركب من جائِزَيْنِ لا يجوز، نحو: «زيد أَخوك»؛ لأنه معلوم، لكن بتأخيره[٧] صار واجباً، فَصَحَّ الإخبارُ به؛ لأنه مجهولٌ في حق المخاطب.

فالجائز[٨] يصير بتأخيره واجباً.

---

(١) لأن مدلوله لا يغيب عن العقل فلم تحصل فائدة بالكلام، فكان ممتنعاً.

(٢) لأنه مركب من جزأين كاذبين.

(٣) لأن العقل لا يقبله بحسب العادة.

(٤) واجب، أي: لا يصح عند العقل عدمه، وجائز: يقبل العقل وجوده وعدمه. فـ «زيد» هو الجائز، و «قائم» هو الواجب.

(٥) «زيد» هو الجائز، و«قائم» هو الممتنع، والمراد لا قائم في الوجود، ولذلك امتنع التكلم به، وهذا مثال للمركب من الممتنع والجائز.

(٦) مثال للمركب من الواجب والممتنع.

(٧) أي: أخوك.

(٨) في ذاته.

ولو قلت: «زيد قائم»، صحَّ، لأنه مركب من جائـز، وواجب، فلو قدمت وقلت: «قائمٌ زيد»، لم يجز؛ لأن زيداً صار بتأخيره واجبـاً، فصار الكلام مـركباً من واجبين، فصار بمنزلة: «قائم رجل».

قال«أبو حيان»: وهذا مـذهب غريبٌ، قـال[1]: وما قـاله من أنَّ الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوع، لأن معناه مقدماً ومؤخراً واحد.

* * *

(١) أي: أبو حيان رادّاً على «ابن الطراوة».



الكتاب الأول

في السماع



وأعني به ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فَشَمَلَ كلامَ اللهِ تعالىٰ، وهو القرآنُ، وكلامَ نبيِّه ــ صلَّىٰ الله عليه وسلم ــ وكلامَ العربِ، قبل بعثته، وفي زمنه وبعدَه إلى أن فسدتِ الألسنة بكثرة المُوَلَّدِينَ[1]، نظماً ونثراً، عن مسلمٍ أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع / لا بد [١٨] في كلٍّ منها من الثبوت.

أما «القرآنُ» فكلُّ ما[2] ورد أنه قُرِئَ بِهِ جاز الاحتجاجُ به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً[3].

---

(١) جمع: «مُوَلَّد» وهو العربي غير المحض، وكلام مُوَلَّد كذلك. «المصباح».

(٢) (فكلما) في نسخ «الاقتراح»، وما رسمته أوضح في المعنى.

(٣) ذهب «الفراء» إلىٰ أنَّ لغةَ القرآن أفصحُ أساليب العربيةِ علىٰ الإطلاق، فقد قال في «معاني القرآن»: «الكتاب أعربُ وأقوىٰ في الحجة من الشعر». وقال «أبو عمرو الداني» (ت ٤٤٤هـ): «وأئمةُ القراءة لا تعمل من القرآن في شيءٍ على الأفشىٰ في اللغةِ، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يَرُدَّها قياسُ عربيةٍ، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متَّبعة، فلزم قبولُها والمصيرُ إليها». «منجد المقرئين» (ص : ٢٤٣) عن «نظرية نحوِ القرآن» (ص : ٤٢).

وقد أطبق الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذَّة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياسُ عليه، كما يحتج بالمُجْمَعِ على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاسُ عليه نحو: «اسْتَحْوَذَ»[١]، و «يَأْبَىٰ»[٢].

وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءةِ الشاذَّة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة[٣]، وإن اختُلفَ في الاحتجاج بها في الفقه[٤]، ومن ثَمَّ احتُج علىٰ جواز إدخالِ «لام» الأمر على المضارع المبدوء بـ «تاء» الخطاب بقراءة «فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا»[٥]، كما احتُجَّ علىٰ إدخالها على المبدوء بـ «النون» بالقراءة المتواترة «وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ»[٦]، واحتُج على صحة قول مَنْ قال: (إنّ «الله» أصله: «لاه») بما قرئ شاذاً «وهُوَ الذي في السَّماءِ لَاهٌ وفي الأَرْضِ لَاهٌ»[٧].

---

(١) المجادلة: ١٩. والشاهد تصحيحُ الواو، والقياس إعلالُها بالنقل والقلب.

(٢) التوبة: ٣٢. والشاهد فتح الباء، والقياسُ كسرها، وليس في العربية (فَعَل) (يفعَل) بفتح العين في الماضي والمضارع وهو غير حلقي العين واللام إلَّا هذا الحرف الفذ.

(٣) انظر «المحتسب» (١: ٣٢ ــ ٣٣).

(٤) أي: وأصوله.

(٥) يونس: ٥٨، وهي قراءة «يعقوب» و«أُبَيّ» و«أنس» ــ رضي اللَّهُ عنهم ــ انظر «البحر المحيط» (٥: ١٧٢)، و«إتحاف فضلاء البشر» (ص: ٢٥٢).

(٦) العنكبوت: ١٢.

(٧) الزخرف: ٨٤.

تنبيه

كان قومٌ من النحاة المتقدمين يَعِيبون على «عاصم»[1] و «حمزة»[2] و «ابن عامر»[3] قراءاتٍ بعيدة في العربية، وينسبونهم إلىٰ اللحن.

وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتِهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترةِ الصحيحةِ، التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك[4] دليلٌ على جوازه في العربية.

وقد رَدَّ المتأخرون، منهم «ابنُ مالك»[5] على مَنْ عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتُهم في العربية، وإن منعه الأكثرون / مستدلاً به. [١٩]

من ذلك احتجاجُه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة «حمزة»: «تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ»[6].

---

(١) هو «عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، أبو بكر» المتوفىٰ سنة ١٢٧هـ. وهو أحد القراء السبعة، وكان قارئ الكوفة. مترجم في «غاية النهاية» (١ : ٣٤٨).

(٢) هو «حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة» المتوفىٰ سنة ١٥٦هـ. وهو أحد القراء السبعة، وكان قارِئ الكوفة بعد «عاصم». مترجم في «بغية الوعاء» (١ : ٢٦٣).

(٣) هو «عبد الله بن عامر، أبو عمران» الدمشقيُّ اليَحْصُبِيُّ، المتوفَّى سنة ١١٨هـ، أحَدُ القرَّاء السبعة، وكان قارئ دمشق. مترجم في «غاية النهاية» (١ : ٤٢٥).

(٤) أي: الذي عابوه واعترضوه.

(٥) انظر «الإنصاف» (٢ : ٤٦٣)، و «شرح الأشموني» (٣ : ١١٥).

(٦) النساء: ١.

وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة «ابن عامر»: «قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ»[1].

وعلى جواز سكون «لام» الأمر بعد «ثُمَّ» بقراءة «حمزة»: «ثُمَّ لْيَقْطَعْ»[2].

فإن قلت: فقد رُوِي عن «عثمان» أنه قال لما عُرِضَتْ عليه المصاحفُ: إنَّ فيه لحناً ستقيمُهُ العربُ بألسنتها، وعن «عروة» قال: سألتُ «عائشةَ» عن لحنِ القرآن عن قوله: «إنَّ هـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ»[3]،

---

(١) الأنعام: ١٣٧. وانظر «الإنصاف» (٢: ٤٣١) و«شرح الأشموني» (٢: ٢٧٦).

(٢) الحج: ١٥. وانظر «شرح الأشموني» (٤: ٤).

(٣) طه: ٦٣. قرأ «نافع» و«ابن عامر» و«حمزة» و«الكسائي»: «إنَّ» بالنون المشددة. وتوجيه هذه القراءة أنها جاءت على لغة «بني الحارث» و«زُبيد» و«خثعم» و«كنانة بن زيد». يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف. فـ «إنَّ» حرف مشبه بالفعل، و«هـذانِ»: اسمهما، واللام لام الابتداء، و«ساحران»: خبرها. انظر «البحر المحيط» (٦: ٢٥٥). وقرأ «حفص» و«عاصم» و«ابن كثير»: «إنْ» بالنون الساكنة.

وتوجيه هذه القراءة أنَّ «إنْ» مخففة من «إنَّ» فأُهملت، و«هـذانِ»: مبتدأ، و«ساحرانِ»: خبر. فلا لحن في القراءتَيْنِ.

وانظر «مغنيْ اللبيب» (ص: ٣٧، ٥٧، ٣٠٣، ٦٤٧، ٧٧٧، ٧٩٣، ٨٩١)، و«شرح شذور الذهب» (ص: ٤٦).

وعن قوله: «والمُقِيمينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ»[1]، وعن قوله: «إنَّ الذينَ آمَنُوا والذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ»[2]، فقالت: «يا ابن أختي: هذا عمل الكُتَّاب أخطأوا في الكتاب»أخرجهما «أبو عبيد»[3] في «فضائله»، فكيف يستقيم الاستدلال بكلّ ما فيه بعد هذا !

قلت: مَعَاذَ الله كيف يُظَنُّ أولاً بالصحابةِ أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآنِ وهم الفصحاء اللُّدُّ[4]!

ثم كيف يُظَنُّ بهم ثانياً في القرآن الذي تَلَقَّوْهُ من النبيّ ــ صلّى الله عليه وسلم ــ كما أُنزل، وضبطوه وحفظوه وأتقنوه!

---

(١) النساء: ١٦٢، وتمام الآية: «لكِنِ الراسخونَ في العلمِ منهم والمؤمنونَ يؤمنون بما أُنْزِلَ إليكَ وما أُنْزِلَ من قَبْلِكَ والمُقيمينَ الصلاةَ والمُؤْتُونَ الزكاةَ والمؤمنونَ باللّهِ واليومِ الآخرِ أُولئِكَ سَنُؤْتِيهمْ أَجراً عظيماً». توجيه الآية:
«المقيمين» منصوب بفعل محذوف تقديره: أمدحُ.
و«المؤتون» مرفوعٌ على الابتداءِ، وخبرُه«أولئك سنؤتيهم».
انظر «البيان في غريب إعراب القرآن» (١ : ٢٧٥).

(٢) المائدة: ٦٩، وتتمة الآية: «والنصارىٰ من آمن بالله واليوم الآخر وعَمِلَ صالحاً . .» وتوجيه الآية: خبرُ «إنَّ» محذوفٌ، أي: مأجورون، و «الصابئون»: مبتدأ، وما بعده الخبر. فلا لحن.

(٣) هو«القاسم بن سلاَّم الهروي الأزدي» المتوفَّىٰ سنة ٢٢٣، أو٢٢٤هـ. إمام أهل عصره في كل فنّ. له: «فضائل القرآن». «بغية الوعاة» (٢ : ٢٥٣).

(٤) جمع: ألد، من اللدود، وهو شديدُ الخصومة الذي لا يزيغ عن قوله، استُعمل مجازاً في الثبات على الأمر، أي: الذين رسخت أقدامهم في الفصاحة، وثبت لهم الوصف الكامل منها. «الفيض».

ثم كيف يُظَنُّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته!

ثم كيف يُظَنُّ بهم رابعاً عدم تنبههم[1] ورجوعهم عنه!

ثم كيف يُظَنُّ بعثمان أن يقرأه ولا يغيِّرَهُ!

ثم كيف يُظَنُّ أن القراءاتِ استمرت علىٰ مقتضىٰ ذلك الخطأ، وهو مرويٌّ / بالتواتر خَلَفاً عن سلف! هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادةً. [٢٠]

وقد أجاب العلماءُ عن ذلك بأجوبةٍ عديدة بسطتُها في كتابي «الإتقان في علوم القرآن»[2].

وأحسنُ[3] ما يُقَالُ في أثر «عثمان» ــ رضي الله تعالىٰ عنه ــ، بعد[4] تضعيفه بالاضطراب الواقعِ في إسناده، والانقطاع: أنه وقع في روايته تحريفٌ[5] فإن «ابن أَشْتَهْ»[6] أخرجه في كتاب «المصاحف» من طريق «عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر» قال: لما فُرِغَ من المصحف، أُتِيَ بِهِ «عثمانُ»[7] فنظر فيه، فقال: «أحسنتم وأجملتم، أرىٰ شيئاً سنقيمه بألسنتنا».

---

(١) (تفهيمهم) س.

(٢) (٢ : ٢٧٠).

(٣) مبتدأ، خبره «أنه وقع».

(٤) متعلق بـ «يقال».

(٥) «الإتقان» (٢ : ٢٧٠).

(٦) هو «محمد بن عبد الله بن محمد بن أَشْتَهْ اللوذريّ، أبو بكر» المتوفىٰ سنة ٣٦٠هـ مترجم في «بغية الوعاة» (١ : ١٤٢).

(٧) نائبُ فاعل «أُتِيَ».

فهذا الأثر لا إشكال فيه[1]، فكأنه لما عُرض عليه عند الفراغ من كتابته، رَأَىٰ فيه شيئاً على غير لسان قريش، كما وقع لهم في «التابوت»، و«التابوه»[2]، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وَفَّىٰ بذلك[3]، كما ورد من طريق آخر[4] أوردتها في كتاب «الإتقان»[5].

ولعلَّ مَنْ روىٰ ذلك الأثرَ حَرَّفَهُ ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن[6] «عثمان» فلزم ما لزم من الإشكال.

وأما أثر «عائشة» فقد أوضحنا الجواب عنه في «الإتقان»[7] أيضاً.

* * *

(١) أي: لعدم إفضائه للوقوع في المحذور.

(٢) «التابوت» لغةُ الحجاز، و«التابوه» لغة الأنصار.

(٣) أي: عند العَرَضْ والتقويم، ولم يترك فيه شيئاً.

(٤) «طريق» يذكر ويؤنث، والصواب أن يقول «أخرىٰ»، لأنه قال: «أوردتها». و«آخر» في جميع نسخ «الاقتراح».

(٥) «الإتقان» (٢ : ٢٧٢).

(٦) (من) في م.

(٧) (١ : ١٨٥). ويمكن أن يُجاب عن إنكار السيدة الجليلة بأنه حصل قبل أن يبلغها التواتر. وليس كلُّ صحابي كان حافظاً لروايات القرآن الكريم. انظر «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١ : ٢٥).

فصـل

وأما كلامُه ــ صلى الله عليه وسلم ــ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله[1] على اللفظ المروي، وذلك نادر جِداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً، فإنَّ غالب الأحاديث مروي بالمعنىٰ، وقد تداوَلَتْها الأعاجمُ والمولدون[2] قبل تدوينها[3]، فَرَوَوْهَا بما أدتْ إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً / بألفاظٍ، [٢١]

(١) (قال) في س.

(٢) أجمع العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ، ومدلولاتها، ومقاصدها، خبيراً بما يُحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فإنه لا تجوز له الرواية بالمعنىٰ، بل يتعين عليه أن يؤدي نفس اللفظ الذي سمعه، لا يخرم منه شيئاً، ولا يبدل لفظاً بلفظ. انظر «تدريب الرواي» (٢ : ٩٨).

(٣) الرواية بالمعنىٰ كانت قبل فسادِ اللسانِ العربي، ومن أئمةٍ كبار في اللغة والشرع معاً.
قال «الدماميني» : (وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثيرٍ من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلامُ أولئك المبدِّلين على تقدير تبديلهم يسوغُ الاحتجاج به. وغايتُه يومئذٍ تبديل لفظ بلفظٍ يصح الاحتجاج به. . .). «خزانة الأدب» (١ : ١٥).

ولهذا ترىٰ الحديثَ الواحدَ في القصة الواحدة مرويّاً على أوجـهٍ شتىٰ، بعباراتٍ مختلفة[1]، ومن ثَمَّ أُنْكِرَ[2] على «ابنِ مالـكٍ» إثباتُـه القواعـدَ النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث[3].

---

(١) اختلاف ألفاظه ﷺ باختـلاف المناسبـات، وإطالتـه وقصره لحكمةٍ تقتضيها الأحوال. ومن البعـيد أن يعـيد ﷺ حديثَه بلفظه في كلِّ مرة.
وهل في أحاديثه المتنوعة تناقضٌ أو اختلافٌ؟!
وما لنا نُبْعِدُ وكتاب الله ــ تعالى ــ الذي ثَبَتَ بـالتـواتـر حفظاً وكتـابةً فيـه القصةُ الواحدةُ لنبـيٍّ من الأنبياء تُذكر في جملة سُوَرٍ منه على وجوه شتَّى، فتارة تـذكر كـاملة، وتارة يُـذكر طـرفٌ منها في سـورة، وطـرفٌ آخـر في سـورة أخرىٰ، كل ذلك مع اختلاف الألفاظ، وتنوعِ العبارات.
فهل في ذلك تناقض واختلاف؟ أو أنه الحقُّ من ربك يُصَـدِّقُ بعضُه بعضـاً ويُشْرَح المُجْمَلُ فيه بالمفصل، ويُضَمُّ طَرَفٌ من القصة الواحدة في موضـع إلى طَرَفٍ منها في موضـع آخر. فتلتئم أطرافُ القصة؟
أجلْ، كلُّ ذلك كان لاختلاف المقام، ورعاية الحال.
فإذا كان هذا الاختلافُ مألوفاً في القرآن الكريم، وهو ثـابت بالتـواتر، فمـا المانـع أن يكون الحديثُ النبويُّ فيه هذا الاختلافُ في الفكرة الواحدة.
والله قد صان كتابَهُ عن الشبهـاتِ ليضربَ لنـا فيه الأمثـال على صدقِ السنّة المطهرة «وما يَذَّكَّرُ إلاَّ أُولوا الألباب» (البقرة: ٢٦٩).
انظر «شرح نخبة الفكر» (ص: ١٤٧)، و«عارضة الأحوذي» (١٣: ٣٠٧).

(٢) المنكِرُ هو «أبو حيان».

(٣) إن «ابن مـالك» لم يُثبت قـاعدةً لم تكن، ولا حكمـاً ليس معروفـاً، وإنمـا يُرَجِّـحُ بالحـديث بعضَ الآراء الضعيفة ــ عنـد الجمهور ــ، ويقـوي بعض اللغاتِ الغريبة. «الفيض».

قال «أبو حيان»[1] في «شرح التسهيل»: قد أكثرَ هذا المصنفُ[2] من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعدِ الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سَلَكَ هذه الطريقةَ غيرَه، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كـ «أبي عمرِو بن العلاء»[3] و «عيسى بن عمر»[4]، و «الخليل»[5] و «سيبويه»[6]، من أئمة البصريين،

---

(١) هو «أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف حيان النَّفْزيّ الغرناطي». المتوفى سنة ٧٤٥ بمصر. كان يلقب بأمير المؤمنين في النحو. وكان ظاهري المذهب. مترجم في «بغية الوعاة» (١ : ٢٨١).

(٢) (الرجل) في «الفيض».

(٣) هو «زَبّان بن العلاء بن عمار» المتوفىٰ سنة ١٥٤هـ. هو أحد السبعة، وكان قارئ البصرة. مترجم في «غاية النهاية» (١ : ٢٨٨).

(٤) الثقفي أبو سليمان، وقيل: أبو عمر. المتوفىٰ سنة ١٤٩هـ.
كان إماماً في النحو والعربية والقراءة. مترجم في «نزهة الألباء» (ص: ٢١)، و «بغية الوعاة» (٢ : ٢٣٧).

(٥) هو «الخليل بن أحمد بن عبد الرحيم، أبو عبد الرحمن، الفراهيدي أو الفرهودي الأزدي». المتوفى سنة ١٧٥هـ. مترجم في «إنباهِ الرواة» (١ : ٣٧٦).

(٦) هو «عمرو بن عثمان بن قَنْبر، أبو بشر» المتوفىٰ سنة ١٨٠هـ في أحد الأقوال وهو إمام البصريين. مترجم في «بغية الوعاة» (٢ : ٢٢٩).

و «الكسائي»[١]، و «الفرَّاء»[٢]، و «علي بن مبارك الأحمر»[٣]، و «هشام الضرير»[٤]، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك[٥]، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقَيْنِ، وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرىٰ الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما تَرَكَ العلماءُ ذلك لعدم وُثُوقِهِمْ أَنَّ ذلكَ

---

(١) هو «علي بن حمزة، الأسديّ، أبو الحسن» المتوفىٰ سنة ١٨٣، أو ١٩٨هـ. وهو إمام الكوفيين، وأحد القراء السبعة. مترجم في «نزهة الألباء» (ص: ٦٧)، و «إنباه الرواة» (٢ : ٢٥٦).

(٢) هو «يحيىٰ بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا» المتوفىٰ سنة ٢٠٧هـ بـ «خراسان». كان أبرعَ الكوفيين وأعلَمَهُمْ. مترجم في «نزهة الألباء» (ص: ٩٨)، و «إنباه الرواة» (٤ : ٧).

(٣) المتوفَّى سنة ٢٠٦، أو ٢٠٧هـ. مشهور بالنحو واتِّساع الحفظ. مترجم في «إنباه الرواة» (٢ : ٣١٣).

(٤) هو «هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله» الكوفي، المتوفىٰ سنة ٢٠٩هـ كان من أصحاب «الكسائي». مترجم في «بغية الوعاة» (٢ : ٣٢٨).

(٥) حاصل ما قاله «أبو حيان» أن هؤلاء المذكورين لم يستدلوا بالحديث على إثبات القواعد النحوية الكلية. وهذا لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك، ولا يجوزونه. وإنما لم يستدلوا به لأمور منها:
١ ــ عدمُ تعاطيهم إيَّاه، وقلَّةُ إسفارِهم عن حجاب مُحَيَّاه؛ لأن علماءَ العربية غيرُ علماءِ الحديث.
٢ ــ عدمُ اشتهار دواوين الحديث في الصدر الأول، كاشتهار الآي القرآنية، والأشعار العربية. «الفيض».

لفظُ الرسول[1] ــ صلى الله عليه وسلم ــ؛ إذ لو وثقوا بذلك، لَجَرَىٰ مَجْرَىٰ القرآنِ في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الرواةَ جَوَّزُوا النقلَ بالمعنى[2]، فتجدُ قصةً واحدةً

---

(١) يستفاد من هذا أن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبيِّ ﷺ. وهذا باطل. فإن المتواترَ ــ وإن كان قليلاً ــ مجزومٌ بأنه كلامُهُ ﷺ، وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا «البخاري» و«مسلم» إلَّا قليلاً، وما صحَّ أنه من كلامه ــ عليه السلام ــ فهو في إثبات القواعد كالقرآنِ. «الفيض».

قال «ابن حجر» في «فتح الباري» (٧:٤٠٨) في حديث: «لا يُصَلِّيَنَّ أحدٌ العصرَ إلَّا في بني قُرَيْظَةَ» ما نصه: إنَّ «البخاري» كَتَبَهُ من حفظِهِ، ولم يُراعِ اللفظَ كما عُرف من مذهبه في تجويز ذلك، بخلافِ «مسلم» فإنه يُحافظ على اللفظ كثيراً، وإنَّما لم أُجوِّز عكسَه لموافقة مَنْ وافق مسلماً على لفظه بخلاف «البخاري». اهـ.

وقال «عبد الحي الكتاني» في «التراتيب الإدارية» (١:٤٠): «القاعدة عندهم أنه لا يُقَدِّمُ أَحَدٌ على «البخاري» في العزوِ، ويَعْزُونَ الحديث للصحيحين إذا كان فيهما، ولكن يسوقون لفظه لـ«مسلم»؛ لشدة محافظته على الألفاظ النبوية». اهـ.

فـ«مسلم» يميز في «صحيحه» اختلاف الرواة حتى في حرف المتن. كما في «فتح المغيث» (٢:٢١٢)، و«الكفاية» (ص:٣١١)، و«المحدِّث الفاصل» (ص:٥٣٤، ٥٣٥).

(٢) حاصل هذا الدليل أنَّ المحدِّثين جوزوا الرواية بالمعنىٰ، فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، وسَقَطَ الاستدلالُ لهذا الاحتمال، وما فرَّعه على ذلك من المناقشات مبنيٌّ عليه، وفي ذلك كله نظر. =

=

أما الرواية بالمعنىٰ فقد أجازها قومٌ، ومَنَعَهَا آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين. وقال «القرطبيُّ»: إن المنع هو الصحيح من مذهب الإمام «مالك» الذي هو إمام أئمة الحديث.

ثم إن بعض الأئمة شدَّد في الرواية بالمعنىٰ غايةَ التشديد، فمنع تقديم كلمة على أخرىٰ، وحَرْفاً على آخر كما في «الكفاية» (ص: ٢٧٣، ٢٧٥).

وذهب بعضُهم إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنىٰ إلَّا لِمَنْ أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكرٍ منه فيراعيها في نَظْمِ كلامه، وإن لا فلا تجوز له الروايةُ بالمعنىٰ.

وقال آخرون: إنه إذا فُتِحَ هذا البابُ لا يبقى لنا وثوقٌ بحديثٍ ولا اطمئنانٌ لشيء من الآثار الواردة عنه ﷺ فكيف يقالُ به أو يتخذ مذهباً

على أن القائلين بجواز الرواية بالمعنى لم يطلقوا إطلاقاً بل اشترطوا لها شروطاً:

منها: أن يكون الراوي عارفاً بما يُحيل المعنى وينقصه، عالماً بمواقع الألفاظ. «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٣٣١ ــ ٣٣٣). ويُحيل بمعنى يُغَيِّر.

ومنها: أن يقول الراوي بالمعنى بعد كمال مرويِّه: «أو كما قال» «أو نحو هذا» وما أشبه ذلك من الألفاظ الدالة على الشك.

قال «الخطيب»: والصحابةُ أربابُ اللسان، وأعلم الخلق بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلَّا تخوّفاً من الزلل، لمعرفتهم بما في الرواية على المعنىٰ من الخطر. «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٣٣٣).

ومنها: أن لا يكون المرويُّ مدوناً في كتاب، وأما المدوّن في كتاب فقد اتفقوا على منع روايته بالمعنىٰ بالإجماع. «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٣٣١ ــ ٣٣٣) و«تدريب الراوي» (٢: ١٠٢). وانظر «الفيض».

قد جرتْ في زمانه ــ صلى الله عليه وسلم ــ لم تنقل[1] بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما رُويَ من قوله: «زَوَّجْتُكَهَا بما مَعَك من القرآن»، «مَلَّكْتُكَهَا بما معك»، «خُذْهَا بما معك»[2]، وغيرِ ذلك من الألفاظ / [٢٢] الواردة في هذه القصة، فتعلم[3] يقيناً[4] أنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ

---

(١) هذا ممنوع؛ لأن القائل إذا كان هو النبيُّ ﷺ فلا مانع من أن يعيد هو كلامَهُ مرتين أو أكثر؛ لقصد البيان، وإزالة الإبهام، وقد ورد أن من عادته ﷺ تكرار الكلام ثلاث مرات، كما أخرجه «الترمذيُّ» وغيرُهُ. وترجم له «البخاريُّ» في «صحيحه» فقال: (باب مَنْ أعادَ الحديثَ ثلاثاً ليفهمَ عنهُ) (١ :٣٢). وانظر «الفيض».
(لم) ساقط من س.

(٢) أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب النكاح ــ باب تزويج المعسر...)، (٦ :١٢١)، و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب النكاح ــ باب الصداق...) (٤ :١٤٣، ١٤٤)، و«أبو داود» في «سننه» في (كتاب النكاح ــ باب في التزويج على العمل يعمل) (٢ :٢٣٦)، و«النسائي» في «سننه» في (كتاب النكاح ــ باب التزويج على سورٍ من القرآن) (٦ :١١٣)، و«الترمذي» في «سننه» في (كتاب النكاح ــ باب ما جاء في مهور النساءِ) (٢ :٢٩٠)، و«ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب النكاح ــ باب صداق النساء) (١ :٦٠٨) بروايات متعدِّدة، من حديث «سهل بن سعد الساعدي».
انظر «فتح الباري» (٩ :١٣١، ١٧٥، ١٨٠).

(٣) (فنعلم) في حيدر.

(٤) كلام خال من التحقيق، فقد يتكرر السؤالُ فيتكرر الجوابُ بألفاظ مغايرة.

لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لاتجزم[1] بأنه قال بعضَها[2]؛ إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتتِ الرواةُ بالمرادفِ ولم تأتِ بلفظه؛ إذ المعنىٰ هو المطلوب[3]، ولا سيما مع تقادمِ السماع[4]، وعدمِ ضبطه بالكتابة، والاتكالِ علىٰ الحفظ، والضابطُ منهم من ضَبَطَ المعنىٰ، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً، لا[5] سيما في

(١) (نجزم) في حيدر.

(٢) قال «ابن الطيب»: (تهافتٌ ظاهر، لا ينبغي الإصغاءُ إليه، ولا التعريجُ عليه، لأنه لو فُتِحَ بابُ الاحتمال لكان قَدْحاً في الرواة والروايات، وهذا ظاهر البطلان).

(٣) مبني على ما أسلفه من مختاره، والحقُّ أن اللفظَ أيضاً مطلوب كالأدعية النبوية، وغيرها.

(٤) إنْ أراد تقادم السماع بالنسبة إلى الصحابة من النبيّ ﷺ فلا فرق فيما يروونه بلفظ النبيِّ ﷺ أم بالمعنى بألفاظهم، وهو قليلٌ جداً، فهم عرب فصحاء، وليس الأعراب السابقون بأولىٰ منهم في الاستدلال بشعرهم ونثرهم. والتابعون الذين أدركوا الصحابة، وشافهوا العرب على تقدير أنهم يروون بالمعنىٰ يجوز الاستدلال بكلامهم أيضاً، لما تقرر من أن الإسلاميين يُحْتَجُّ بكلامهم، ومن ثَمَّ جاز الاستدلال بكلام «الفرزدق» و «جرير»، وأضرابهما.

وأما مَنْ بعدهم من تابعيهم فالقول في حقه بالرواية بالمعنىٰ بعيد جدّاً، لأن أجلهم «مالك» وهو لا يجيزه. «الفيض».

(٥) بل هو القريب الذي دلت عليه عباراتهم. «الفيض».

الأحاديث الطوال[1]، وقد قال «سفيانُ الثوريّ»[2]: «إنْ قلتُ لكم: إنّي أُحَدِّثُكُمْ كما سمعتُ فلا تُصَدِّقُوني»[3] إنَّما هو المعنىٰ[4]، ومن نظر في الحديث أدنىٰ نظرٍ عَلِمَ العلمَ اليقينَ أنهم إنما يروون بالمعنى[5].

الأمر الثاني: أنه وَقَعَ اللحنُ كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث[6]؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عربٍ بالطبع، ولا يعلمونَ لسانَ العرب

---

(١) حِفْظُ الصحابة للأحاديث الطوال مما لا يُستبعد ولا يُستنكر؛ لتنوير بصائرهم، وصفاء أذهانهم. ولقد سجَّل التاريخُ الصحيحُ من ذلك العَجَبَ العُجَابَ، فقد كانوا يحفظون القصائدَ، والخُطَبَ الطويلةَ، بسماعها مرة أو مرتين أو ثلاثاً، ثم تبقىٰ في أذهانهم ما بقوا، لأنهم قومٌ أُمِّيُّونَ، دواوينُهم صُدُورُهُمْ، وكتبهم حوافِظُهم.

(٢) هو «سفيانُ بنُ سعيد بن مسروق، الثوري، أبو عبد الله» المتوفَّى سنة ١٦١هـ كان أمير المؤمنين في الحديث. مترجم في «حلية الأولياء»(٦: ٣٥٦)، و «الأعلام» (٣: ١٠٤).

(٣) «الكفاية» (ص: ٣١٥).

(٤) زيادة من الراوي وهو «زيد بن الحُبَاب».

(٥) الصوابُ عكس ذلك، ويَعْرِفُ ذلك مَنْ مارس علم الحديث، ورأى اعتناءَ الصحابة بالمحافظة على ألفاظه ﷺ، وشدةَ اعتنائهم بحفظها، وتوقفهم فيما يحصل لهم فيه نوعُ شك.

(٦) الصواب أنه وقعت في بعض الأحاديث أساليب وتراكيب يمكن أن تُخَرَّجَ على لغات العرب، ومصطلحات النحاة.

بصناعة النحو[1]، فَوَقَعَ اللحنُ في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان أفصحَ الناسِ، فلم يكن ليتكلمَ إلاَّ بأفصح اللغات، وأحسنِ التراكيب، وأشهرِها وأجزلها، وإذا تكلَّمَ بلغةٍ غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليمِ الله ذلك له من غير معلِّم.

والمصنِّف قد أَكْثَرَ من الاستدلال بما ورد في الأثر[2]، مُتَعَقِّباً[3] بزعمه على النحويين، وما أَمْعَنَ النظرَ في ذلك، ولا صَحِبَ مَنْ

---

(١) كونُ الكثير من الرواة غيرَ عرب صحيحٌ، وادّعاءُ أنهم لا يعلمون «النحو» مخالفٌ لما أطبق عليه علماء الحديث من أن شرط المحدِّث أن يكون عالماً بما يحتاج إليه من العربية واللغة. انظر «التبصرة والتذكرة» (٢: ١٧٤ ـ ١٧٥).

(٢) «الأثر» يطلقه المحدِّثون على المرفوع والموقوف. قاله «النوويُّ» ـ ٦٧٦هـ في «التقريب» (النوع السابع)، واختاره «ابنُ حجر».
قال «أبو الطيب»: وكأنَّ أبا حيان أطلقه على الحديث المرفوع لعدم معرفته في الاصطلاحات.

(٣) «التَّعَقُّب»: هو استدراكُ قاعدةٍ لم يَقُلْهَا غيرُه على مَنْ قَبْلَهُ. وهذا غير موجود في كلام «ابن مالك». وإنما رجح بعض لغات العرب، أو كلام بعض النحاة بما هو في الحديث الشريف مضافاً إلى القرآن الكريم أو إلى الشواهد العربية. أما خرم قاعدة أو إثباتها فليس يوجد في كلامه، وما ذكره من الأحاديث النبوية في القواعد النحوية ليس للإثبات بل للاعتضاد. «الفيض».

لـه التمييـز [1] ، وقد قـال لنا قـاضي القضاة «بـدرُ الدينِ ابنُ

(١) هـو من تحامـل «أبـي حيان»، فهـو يزعم أن الإمـام «ابن مـالـك» ليس لـه شيخٌ في العلوم يـرجـع إليـه، ولا أستـاذٌ يُعَـوِّلُ عليـه، وهـو زعم ليس تحته طائل.

فقـد ذكر «ابنُ الجـزري» في «غايـة النهايـة» (٢ : ١٨٠) أنه أخـذ القراءاتِ والنحـوَ عن «أبـي الحسن، ثـابت بن خيـار» و«أبـي الفضـل، مكـرم بن محمد بن أبـي الصقر»، و«محمـد بن أبـي الفضل المـرسي» و«أبـي علي الشلوبين». وفي «حلب» لازم حلقـةَ «ابنِ يعيشَ» و«ابن عمـرون». وفي «دمشق» سمـع من «أبـي صـادق، الحسن بن الصبـاح» و«أبـي الحسن، علي بن محمد السخاوي».

وذكـر «المَقَّـرِيُّ» في «نفـح الـطيب» (٢ : ٢٢٣) أنـه أخـذ القـراءات عن «أبـي العباس، أحمد بن نَوَّار»، وقرأ كتابَ «سيبويه» على «أبـي عبد الله بن مالك المرشاني». وانظر «طبقات الشافعية» (٨ : ٦٧).

أقـول: ومن شيوخـه في الحديث الشـريف «شـرفُ الـدين، أبـو الحُسَيْن، علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليُونِينِيّ» البعلبكي الحنبلي. المتـوفىٰ سنـة ٧٠١هـ. فقـد عقـد الحـافظ «اليُـونيني» مجـالسَ بـدمشقَ، لإسمـاعِ «صحيـح البخاري» بحضرة «ابن مـالك» وجمـاعةٍ من الفضـلاء، في واحدٍ وسبعين مجلساً. فكان «اليُونينيُّ» في هذه المجـالس شيخاً قـارئاً مُسْمِعـاً، وكان «ابنُ مالك» ــ وهو أكبـرُ منه بـأكثر من عشـرين سنة ــ تلميـذاً سامعـاً راويـاً، وكـان «اليـونينيُّ» في هـذه المجـالس نفسِهـا تلميـذاً مستفيـداً من «ابن مـالـك»، فيمـا يتعلق بضبط ألفـاظ الصحيـح، من جهـة العـربيـة، والتوجيه والتصحيـح.

انظر ما جـاء في صدر «صحيـح البخـاري» (ص: ٣، ٥، ٦) للشيـخ أحمد محمد شاكر.

جماعة»[1] ــ وكان / ممن أخذ عن «ابنِ مالك» ــ: «قلت له: يا [٢٣] سيدي هذا الحديث رواية[2] الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يُعْلَمُ أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يُجِبْ بشيءٍ»[3].

قال «أبو حيان»: «وإنما أمعنتُ[4] الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئٌ[5]: ما بالُ النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما رُوِي في الحديث بنقل العدول كـ «البخاريّ» و«مسلمٍ» وأضرابهما؟[6] فَمَنْ طَالَعَ ما ذكرناه أدركَ السببَ الذي لأجله لم يَسْتَدِلَّ النحاةُ بالحديث» انتهى كلامُ «أبي حيان» بلفظه.

---

(١) هو «محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، أبو عبد الله» الحموي، الشافعي، المتوفَّى سنة ٧٣٣هـ. مترجم في «الأعلام» (٥: ٢٩٧).

(٢) (رواته) في «الفيض».

(٣) عدمُ جوابه لا يدل على العجز عن الجواب، فإن الشيوخ قد يتركون الجواب لأمورٍ، منها: وضوح الجواب. وتحريض الطالب على البحث. وكون السائل أجلَّ من أن يصدر عنه مثلُ سؤاله. وكون الاشتغال بالجواب، وما له، وما عليه يشوش أذهانَ الحاضرين. وغير ذلك. «الفيض».

(٤) أطلت واستقصيت.

(٥) (المبتدئ) في حيدر.

(٦) يدل ظاهره على أنهم لا يستدلون، وهذه دعوى لا ينهض عليها دليلٌ، فالمحققون منهم يستدلون بالحديث الشريف. و«الأضراب»: الأمثال.

وقال «أبو الحسن ابن الضائع»[1] في «شرح الجمل»: (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ــ كـ «سيبويه» وغيره ــ الاستشهادَ على إثبات اللغة[2] بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريحُ العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَوْلىٰ[3] في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبيِّ، صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب).

قال[4]: (و[5] «ابنُ خروفٍ»[6] يَستشهدُ بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار[7] والتبرك بالمروي فَحَسَنٌ، وإن كان يَرَىٰ أَنَّ مَنْ قَبْلَهُ أغفلَ شيئاً وَجَبَ عليه استدراكُه فليس كما رأىٰ). انتهى.

---

(١) هو «عليُّ بنُ محمد بن عليّ بن يوسف، أبو الحسن، الكتاميُّ، الإشبيلي» المتوفى سنة ٦٨٠هـ صاحب شرح الجمل. مترجم في «بغية الوعاة» (٢٠٤:٢).

(٢) المراد علم العربية إفراداً وتركيباً.

(٣) هكذا في س، وحيدر وإستانبول، وهو موافق لما في «الخزانة»، و «أولىٰ» في «الفيض». و «أولى» خبر «كان»، و «كلامُ» النبيّ ﷺ ــ اسمُ «كان».

(٤) أي: قال «ابنُ الضائع».

(٥) هكذا بالواو في س، م، ودون (و) في حيدر.

(٦) هو «علي بن محمد بن علي، أبو الحسن، الأندلسي» المتوفى سنة ٦٠٩هـ، كان إماماً في العربية محققاً مدققاً. مترجم في «بغية الوعاة» (٢٠٣:٢). و «ابنُ خروف»: مبتدأ، وجملة «يَستشهد» خبرُه.

(٧) أي: تقوية ما ثبت بغيره من قرآن أو كلام عرب، دون الإثبات.

ومثلُ ذلك[1] قولُ صاحب «ثمار الصناعة»[2]: «النحوُ علمٌ يستنبط[3] بالقياس والاستقراءِ من كتاب الله تعالىٰ، وكلامِ فصحاءِ العرب».

فَقَصَرُه[4] عليهما ولم يذكر الحديثَ[5]. نعم اعتمد عليه صاحب «البديع»، فقال في أفعل التفضيل: لا يُلْتَفَتُ إلى قول مَنْ قَالَ: إنه لا يَعْمَلُ؛ / لأن القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله، ثم أورد آياتٍ، ومن الأخبار حديثُ: «ما مِنْ أَيَّامٍ أحبَّ إلىٰ اللَّهِ فيها الصومُ»[6]. [٢٤]

---

(١) أي: القصر المذكور للدليل على القرآن وكلام العرب.

(٢) هو «حسين بن موسى بن هبة الله، أبو عبد الله، الدينوري» المشهور بـ«الجَلِيس». المتوفى بعد سنة ٣٤٠هـ. مترجم في «بغية الوعاة» (١: ٥٤١) و«معجم المؤلفين» (٤: ٦٥).

(٣) (مستنبط) في س.

(٤) أي: الدليل.

(٥) لا يلزم من عدم الذكر عدمُ الاستدلال.

(٦) هكذا أورده «سيبويه» في «الكتاب» (٢: ٣١)، والظاهر أن النحاة من بعده أخذوه عنه، كما في «شرح الكافية» (٢: ٢٢٣)، و«الفصول الخمسون» (ص: ٢٢٢)، و«شرح الكافية الشافية» (٢: ١١٤٠) وغيرها. وهذا اللفظ الذي استشهد به النحاةُ لم أقف عليه.
وأخرجه «ابنُ ماجه» في «سننه» في (كتاب الصوم ــ باب صيام العشر) (١: ٥٥٠، ٥٥١) برواية مختلفة من حديث «ابن عباس».
و«الترمذي» في «سننه» في (أبواب الصوم ــ باب ما جاء في العمل في أيام العشر) (٢: ١٢٩) برواية مختلفة من حديث «أبي هريرة».
وانظر «فيض القدير» (٥: ٤٧٤).

ومما يدل لصحَّة ما ذهب إليه «ابنُ الضائع» و«أبو حيان» أن «ابن مالك» اسْتَشْهَدَ على لغةِ «أكلوني البراغيث»[١] بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار»[٢] وأكْثَرَ من ذلك حتى صار يسميها لغةَ «يتعاقبون» وقد استدل به «السهيليُّ»[٣]، ثم قال: لكنِّي أقول: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه

---

(١) هي لغةٌ لبني الحارث بن العنبر، وطيِّئ، وأزد شنوءة.

(٢) الذين خرَّجوا هذا الحديث على هذه اللغة اعتمدوا على رواية «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب مواقيت الصلاة ــ باب فضل صلاة العصر) (١ : ١٣٩)، و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب المساجد ــ باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما) (٢ : ١١٣)، والرواية هي: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». ولو تَتَبَّعوا رواياتِ الحديث لعثروا على الروايات الأخرىٰ. ففي «البخاري» في (كتاب بَدْءِ الخَلْقِ ــ باب ذكر الملائكة ــ صلوات الله عليهم) (٤ : ٨١) عن «أبي هريرة» ــ رضي الله عنه ــ قال قال النبي ﷺ: «الملائكة يتعاقبون. ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» الحديثَ، والظاهر أن الحديثَ رُوِيَ مختصراً ومطولاً من طريق «أبي الزِّناد». وهذا يُقَوِّي بحثَ «أبي حيان» كما قال «ابنُ حجر». وانظر «فتح الباري» (٢ : ٣٤ ــ ٣٥).

(٣) هو «عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيش بن سَعْدون، أبو زيد، وأبو القاسم السهيلي، الخثعمي الأندلسي، المالقي» المتوفَّى سنة ٥٨١هـ كان عالماً بارعاً بالعربية والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراية. مترجم في «بغية الوعاة» (٢ : ٨١).

حديث مختصر رواه «البزار»[1] مطولاً مجوَّداً[2]، فقال[3] فيه: «إنَّ لله ملائكةً يتعاقبونَ فيكم، ملائكةٌ[4] بالليل وملائكةٌ بالنهار».

وقال «ابنُ الأنباري» في «الإنصاف»[5] في منع «أنْ» في خبر «كاد»: وأما حديثُ «كادَ الفقر أن يكون كفراً»[6] فإنَّهُ مِن تغييراتِ الرواةِ[7]؛ لأنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضاد.

* * *

---

(١) هو «أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر البصري» المتوفَّى سنة ٢٩٢هـ. من حفَّاظ الحديث. مترجم في «شذرات الذهب» (٢ : ٢٠٩)، و «الأعلام» (١ : ١٨٩).

(٢) هكذا في «الفيض»، و (مجرداً) في حيدر، وإستانبول، و (تجوزاً) في س.

(٣) هكذا في س، و «الفيض» وإستانبول، ودون (فاء) في حيدر.

(٤) (ملائكة) ساقط من س.

(٥) (٢ : ٥٦٧).

(٦) أخرجه «أبو نعيم» في «حلية الأولياء» (٣:٥٣، ١٠٩) و(٨:٢٥٣). وانظر «المقاصد الحسنة» (ص: ٣١١).

(٧) هذا مبنيٌّ على ما أَصَّلوه من الرواية بالمعنى، وليس بشيء. واقتران خبر «كاد» بـ «أن» كثير في الكلام، وإن كان الأفصحُ والأكثر تجرده منها. انظر «شواهد التوضيح» (ص: ١٥٩).

فصــل

وأمـا كلامُ العـرب فَيُحْتَـجُّ منه بمـا ثَبَتَ عن الفصحاء المـوثـوقِ بعربيتهم.

قـال «أبو نصـر الفارابـيُّ»[1] في أول كتـابه المسمَّى بِـ «الألفـاظ والحـروف»[2]: «كـانت قـريش أجـودَ العــرب انتقـاداً لــلأفصـح من الألفاظ، وأسهلَها على اللسان عند النطق، وأحسنَها مسموعاً وأَبْيَنَهَا[3]

---

(١) هو «محمد بن محمد بن طَرْخان» المتوفَّى بِـ «دمشق» سنة ٣٣٩هـ، التركي الحكيم. من كتبه «الألفاظ والحروف» كما في «هدية العارفين».
وهـذا مما غـاب عن «أبـي الطيب»، فـذكر أنـه «إسحاق بن إبـراهيم» خالُ «الجـوهري». وليس كمـا قال. فـ «إسحـاق» هو «أبـو إبراهيم»، ولم ينسب إليه أحدٌ كتاب «الألفاظ والحروف».
انـظر «البـدايـة والنهـايـة» (١١: ٢٢٤)، و «وفيـات الأعيــان» (٥: ١٥٣)، و «مفتاح السعادة» (١: ٣١٦)، و «هـدية العـارفين» (٦: ٣٩)، و «الأعلام» (٧: ٢٠).

(٢) هكـذا يسمِّيه «السيـوطيُّ» وغيره، وأمـا النسخة الخـطيـة فتسميـه «رســالـة الحروف».
انظر المقدمة لِـ «رسالة الحروف» (ص ٣٤) بتحقيق د / محسن مهدي.

(٣) هكذا في س، وإستانبول، وساقط من حيدر.

إبانةً عمَّا في النفس، والذين عنهم نُقِلَتْ اللغةُ العربيةُ، وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب، هم قيس، وتميم، وأَسَد، فإنَّ هؤلاءِ هم الذين عنهم أَكْثَرُ ما أُخِذَ[1] ومعظمُه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب[2]، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْل وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤْخَذْ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

[٢٥] وبالجملة فإنه لم يُؤخذ عن حضري قط /، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطرافَ بلادِهم التي تجاوِرُ سائرَ الأممِ الذين حولهم[3].

فإنه لم يُؤْخَذْ لا مِنْ لَخْم[4]، ولا من جُذام[5]؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر، والقِبْطِ[6]، ولا من قُضاعَة، ولا من غَسَّان، ولا من إياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام[7]، وأكثرُهم نصارىٰ يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا مِنْ تغْلِب[8] والنَّمِر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بَكْر؛ لأنهم كانوا مجاورين

---

(١) (أخذوا) في س.

(٢) هو الذي لا يكون واضحَ المعنى لعدم تداوله. وعند أهل المعاني المفقود من الدواوين المتداولة.

(٣) أي: من العرب الذين هم بالشام ومصر.

(٤) حي من أحياء اليمن.

(٥) أخو لخَمْ.

(٦) جمع: قِبْطِيّ، وهم نصارىٰ مصر.

(٧) مسكن الروم، فاختلطت ألسنتهم، واختلفت لغتهم.

(٨) هكذا في س، وإستانبول، و (ولا) في حيدر.

للنَبَط[1] والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سُكان البَحْرَيْن، مخالطين للهند والفرس، ولا مِنْ أَزْد عمان؛ لمخالطتهم للهِنْد والفُرس، ولا مِنْ أهلِ اليمن[2] أصلاً؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا مِنْ بني حَنيفة وسكان اليمامة[3]، ولا مِنْ[4] ثَقِيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجَّار الأمم المقيمين عندهم، ولا مِنْ حاضرة الحجاز[5]؛ لأن الذين نَقَلُوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا[6] ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرَهم من الأمم، وفسدتْ أَلْسِنَتُهُمْ[7].

والذي نَقَلَ اللغةَ واللسانَ العربيَّ[8] عن هؤلاء، وأَثْبَتَهَا في كتاب، وصَيَّرَهَا عِلْمَاً وصناعةً، هم أهلُ[9] الكوفة والبصرةِ[10]فقط، مِنْ بين أمصار العرب.

---

(١) هم جِيلٌ من الناس كانوا ينزلونَ سَوَادَ العِرَاقِ. «المصباح».

(٢) المراد بهم العرب النازلون في اليمن من يعرب وقحطان.

(٣) أي: من غير بني حَنيفة.

(٤) هكذا في حيدر، و(من ثقيف) في إستانبول، و(ولا ثقيف) في س.

(٥) هي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والطائف، واليمامة، وما بينهما من المخاليف والقرى. «الفيض».

(٦) هو من أفعال الشروع، أي: حين ابتدأ الناقلون، وخبره «ينقلون».

(٧) جملة حالية، والألسنة: اللغات.

(٨) و«اللسان» كعطف التفسير على «اللغة».

(٩) «أهل» خبر «الذي نقل».

(١٠) مدينتان مشهورتان مَصَّرَهُما «عمر بن الخطاب» رضي الله عنه.

وكـانت صنـائـعُ هؤلاءِ التي بهـا يعيشـون الـرعـايــةَ[1] والصيـدَ واللُّصـوصيةَ[2]، وكـانوا[3] أقـواهم نفوسـاً، وأقساهم قلوبـاً، وأشدهم تـوحشـاً[4]، وأمنعهم جـانبـاً، وأشــدهم حميـة، وأحبهم لأن يَغْلِبُــوا ولا يُغْلَبُوا، وأعسرهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخلاقاً، وأقلهم احتمالاً للضيم والذلة». انتهى[5].

[٢٦] ونقل ذلك «أبـو حيان» في «شـرح / التسهيل» معتـرِضاً بـه على «ابن مالك» حيث عُنِيَ في كتبـه بنقل لغـة لَخْم، وخزاعـة، وقضاعـة، وغيرهم، وقال[6]: ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأنِ[7].

ثم الاعتمـاد على ما رواه الثقـات عنهم بالأسانيد المعتبـرة من

---

(١) أي: رعاية المواشي.

(٢) هي أَخْذُ مال الغير خفية، وفعل الشيءِ في ستر.

(٣) أي: هؤلاء العرب المنقول عنهم.

(٤) أخرج «أحمد» في «مسنده» (٢: ٣٧١) من حديث «أبـي هريرة»: «مَنْ بَـدَا جَفَـا»... أي: من نزل البـادية صـار فيـه جفـاء الأعـراب. «الصحـاح». (٦: ٢٢٧٨).

(٥) أي: نَصُّ «الفارابـي». انظر «رسالة الحروف» (ص: ١٤٦ ــ ١٤٧) و«المزهر» (١: ٢١١ ــ ٢١٢)، والظاهر أن العبارة تلخيص ما قاله «الفـارابـي»، مـع أشياء أضافها «السيوطيُّ».

(٦) القائل: أبـو حيان.

(٧) أي: ليس الاحتجاج بلغةِ «لخم» ونحـوهم من عادة أئمـة النحو. وجـوابه: أن «ابن مالك» سار في علوم العربية سَيْرَ المجتهدين، فلا يـرى فيها تقليـدَ أحدٍ. «الفيض».

نثرهم، ونظمهم[1]، وقد دُوِّنَتْ دواوينُ عن العرب العرباء كثيرة مشهورة، كديوان «امرئ القيس» و«الطِّرِمَّاحِ»، و«زُهَيْر»، و«جرير»، و«الفرزدق»، و[2]غيرِهم.

ومما يُعْتَمَدُ عليه في ذلك مصنفاتُ الإمام «الشافعي» ــ رضي الله عنه ــ فقد قال «ابنُ شاكر»[3] في مناقبه:

حدثنا[4] «أحمدُ بن غالب»، حدثنا[4] «عمرُ بن الحسن الحراني»، حدثنا[4] «محمدُ بن أحمد الهروي»، حدثنا[4] «زكريا بن يحيى الساجي»، حدثنا[4] «جعفرُ بن محمد»، قال: قال «أحمدُ بن

---

(١) بيان لِـ «ما رواه».

(٢) (و) في س وإستانبول، ولم تذكر في حيدر.

(٣) هو «محمد بن أحمد بن شاكر القطان، أبو عبد الله المصري»، المتوفَّى سنة ٤٠٧هـ. من كتبه «مناقب الإمام الشافعي». له ترجمة في «حسن المحاضرة» (١ : ٣٧٢)، و«شذرات الذهب» (٣ : ١٨٥)، و«كشف الظنون» (٢ : ١٨٣٩)، و«معجم المؤلفين» (٨ : ٢٦٨).
وهذا مما غاب عن «ابن الطيب» فقال: هو صاحب «مسالك الأبصار في ممالك الأعصار».
وليس الأمر كذلك بل صاحب «المسالك» هو «شهاب الدين أحمد بن يحيى بن محمد الكرماني» الشافعي. المعروف بِـ «ابن فضل الله العَمْرِي» الكاتب، الدمشقي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ. انظر «الدرر الكامنة» (١ : ٣٥٢)، و«كشف الظنون» (٢ : ١٦٦٢)، و«الأعلام» (١ : ٢٦٨).

(٤) (ثنا) في س.

حنبل»: «كلامُ الشافعيِّ في اللغةِ حُجَّة»[1].

* * *

(١) «الشافعي» المتوفَّى سنة ٢٠٤هـ،نشأ في بيئة عربية، وهي «مكة المكرمة»، وهو حجة في كلامه وعباراته، يصح الاستشهاد بما استعمله من الألفاظ؛ لأنه كَتَبَ وتَكَلَّمَ بلغته على سجيته، وتَخَيَّرَ من لغات العرب ما شاء.
ولقد كان «الشافعيُّ» فصيحَ اللسان، ناصعَ البيان، في الذروة العليا من البلاغة، تأدَّب بأدب البادية، وأخذ العلوم والمعارف عن أهل الحضر.
قال «عبد الملك بن هشام» ــ صاحب المغازي ــ عن «الشافعي» ــ وكان بصيراً بالعربية ــ : «الشَّافعيُّ ممن تُؤْخَذُ عنه اللغةُ».
وقال «الربيع بن سليمان»: «كان الشافعيُّ عربيَّ النفسِ، عَرَبِيَّ اللِّسانِ».
وقال «أحمد بن أبي سُرَيْجٍ»: «ما رأيتُ أحداً أَفْوَهَ ولا أَنْطَقَ من الشافِعِيِّ».
وقال «الجاحظ»: «نظرتُ في كتب هؤلاء النبغة الذين نبغوا في العلم، فلم أَرَ أحسنَ تأليفاً من المطلبي، كأن كلامَه ينظم دراً إلى درٍّ».
انظر «آداب الشافعي ومناقبه» (ص: ١٣٦ ــ ١٣٧).

فـــروع

أحـدهـا

ينقسم المسموع إلىٰ مطَّرد، وشاذ.

قــال في «الخصـائص»[١]: وأصــل[٢] مــواضـع (ط ر د) في كـلامهم: التتابعُ والاستمـرار، ومنه مُطاردة الفُرسـانِ بعضهم بعضاً، واطَّرد الجَدْوَلُ إذَا تتابـعَ ماؤه بالريـح[٣].

ومـواضـعُ[٤] (ش ذ ذ): التَّفَـرُّقُ والتَّفَـرُّدُ، ثم قيـل ذلــك في الكـلام والأصوات على سَمتـه[٥] في غيـرهمـا، فجعـل[٦] أهـلُ علمِ العربية ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضـع الصناعة[٧]

---

(١) (١:٩٦).

(٢) «أصل»: مبتدأ، وخبره «التتابعُ».

(٣) هكـذا في س، وهـو مـوافق لِـ «الخصـائص»، و (بـالـريـح) سـاقط من حيدر وإستانبول.

(٤) «مواضـع»: مبتدأ، وخبره «التفرُّق».

(٥) طريقه.

(٦) «جَعَلَ» تأخذ مفعولين، الأول «ما استمر»، والثاني «مطرداً».

(٧) أي: الصناعة النحوية، كالنسبة والتصغير والتكسير، ونحو ذلك.

مطَّرداً، وما فَارَقَ ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً[١].

قال[٢]: ثم الاطراد والشذوذ علىٰ أربعة أضرب:

* مطَّرد في القياس والاستعمال معاً، وهذا هو الغايةُ المطلوبة، نحو: «قام زيد»، و«ضربتُ عمراً»، و«مررت بسعيد».

* ومطَّردٌ في القياس، شاذٌ في الاستعمال[٣]، نحو الماضي من: «يَذَرُ» و«يَدَعُ»[٤] / . [٢٧]

وقولهم: «مكانٌ مُبْقِل»[٥]، هذا هو القياس، والأكثر في السماع: «باقلٌ»[٦]، والأول مسموعٌ أيضاً.

ومنه أيضاً مجيء مفعول[٧] «عسىٰ» اسماً صريحاً[٨] نحو:

---

(١) أي: وجعلوا الكلمات التي انفردت بمفارقتها ما عليه بقية بابه، والمراد به الأصلي، وانفرد عن ذلك إلى غيره؛ لورود السماع به مخالفاً شاذاً، لانفراده عن باقي أصله.

(٢) القائل: «ابن جني» في «الخصائص» (١ : ٦٧).

(٣) أي: العربي.

(٤) الماضي منهما «وَذَرَ» و«وَدَعَ» كلاهما بمعنىٰ: تَرَكَ.
وقد أجمع علماءُ الصرف على أن الماضي منهما لم يستعمل. انظر «شرح السيد الشريف الجرجاني» (ص: ٨٤).

(٥) اسم فاعل «أبقل»، إذا نبتَ فيه البقل.

(٦) (باق) في س.

(٧) يقصد بمفعول «عسىٰ» خبرها.

(٨) (صرفاً) في س.

«عسىٰ زيدٌ قائماً» فهو القياس، غير أن الأكثر في السماع كونه فعلاً، والأول مسموع أيضاً.

* ومطَّرد في الاستعمال شاذٌ في القياس، نحو قولهم: «اسْتَحْوَذَ»، و«اسْتَنْوَقَ الجملُ»[1]، و«اسْتَصْوَبْتُ[2] الأَمْرَ»[3]، و«أَبَىٰ يَأْبَىٰ»، والقياس الإعلالُ في الثلاثة وكسرُ عينِ الأخير.

* وشاذٌّ في القياس والاستعمال معاً، كقولهم: «ثوب مَصْوُون»، و«فرس مَقْوُود»، و«رجل مَعْوُود[4] من مرضه». انتهىٰ ملخصاً.

وقال الشيخ «جمال الدين ابن هشام»[5]: «اعلم أنهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطَّرِداً».

---

(١) أي: صار ناقة. وهو مَثَلٌ يضرب فيمن يُخَلِّطُ في حديثه. «مجمع الأمثال» (٢: ٤٧٨).

(٢) (استصوب) في س.

(٣) أي: عددته صواباً. فإن هذه الأفعال الثلاثة وردت مصححة الواو على غير قياس.

(٤) «مَصْوُون» و«مَقْوُود» و«مَعْوُود» بواوين في الكلمات الثلاث، مخالف للقياس، فلا يتكلم به، ويجب حذف أحد الواوين، بأن تنقل حركة العين، فيصير وزنه (مَفُول) كما هو رأي «الأخفش»، أو تحذف الواو الزائدة في «مفعول»، فيصير وزنه (مفعُل) كما هو رأي «سيبويه». انظر «شرح السيد الشريف الجرجاني» (ص: ١٠٠ ــ ١٠١) ففيه تفصيل جدُّ مفيد.

(٥) هو «عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري» المتوفَّى سنة ٧٦١هـ. «بغية الوعاة» (٢: ٦٨).

فـ «المطَّردُ» لا يتخلَّف.

و «الغالبُ» أكثر الأشياء، ولكنه يتخلَّف.

و «الكثيرُ» دونه.

و «القليل» دونه[1].

و «النادر»: أقلُّ من «القليل». فـ «العشرون» بالنسبة إلى «ثلاثة وعشرين» غالبٌ[2]، و «الخمسةَ عشرَ» بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالب، و «الثلاثةُ» قليلٌ، و «الواحد» نادرٌ، فاعلم بهذا مراتبَ ما يُقَالُ فيه ذلك. انتهى[3].

الثاني

قال الشيخُ «عز الدين بن عبد السلام»[4] ــ من كبار أصحابنا الشافعية ــ : «اعتُمِدَ[5] في العربية على أشعار العرب[6]، وهم كفار[7]؛ لبُعْدِ التدليس فيها، كما اعتُمِدَ في الطب، وهو في

(١) أي: دون الكثير.

(٢) (غالبها) في س.

(٣) انظر «المزهر» (١ : ٢٣٤).

(٤) هو «عبد العزيز بن عبد السلام، عز الدين، السلمي، الدمشقي»، الملقب بسلطان العلماء. المتوفى سنة ٦٦٠هـ. «الأعلام» (٤ : ٢١).

(٥) هكذا في أصل نسخة الفيض وس وجميع النسخ، و (اعتمدوا) في «داعي الفلاح».

(٦) الأولىٰ أن يقال: (كلام العرب) ليشمل النثر والشعر.

(٧) مراده عرب الجاهلية.

الأصلِ مأخوذ عن قومٍ كفار لذلك»[1].

فَعُلِمَ[2] أن العربيَّ الذي يُحْتَجُّ بقوله لا يشترط فيه العدالة، نعم تشترط[3] في راوي ذلك.

وكثيراً ما يقع في كتاب «سيبويه» وغيره: «حَدَّثَنِي مَنْ لا أَتَّهِمُ»[4] و«مَنْ أَثِقُ بِهِ»[5]، وينبغي / الاكتفاءُ بذلك، وعدم التوقف في القبول، ويحتمل المنع[6]. [٢٨]

---

(١) هكذا في س، ل و(كذلك) في حيدر وإستانبول. والذي أثبته هو الصواب. و(لذلك) متعلق بـ(اعتُمِدَ) أي: لأجل بُعْدِ التدليس في ذلك.

(٢) بدء كلام «السيوطي». وهذا تفريع من تفقهات المصنِّف، وإنما لم تشترط فيه العدالة؛ لأن أساسها الإسلامُ، وهو مفقود منه.
والعدالة تشترط في الراوي؛ لأنها أصلٌ في قبول خبره. «الفيض».

(٣) (يشترط) في س.

(٤) انظر «الكتاب» (١: ٢٤٥). والمراد به «أبو زيد».

(٥) انظر «الكتاب» (١: ٢٥٥). والمراد به «أبو زيد» أيضاً، ولم يصرِّح «سيبويه» بذكره، ولا أدري ما السبب الذي من أجله فَعَلَ ذلك، على حين يصرِّح بأسماء آخَرِينَ، ربما كان في ذلك نوعٌ من التكريم لـ«أبي زيد»؛ لأنه يكنيه بأفضل ما يكنى به العلماء. وانظر «سيبويه إمام النحاة» (ص: ٩٧).

(٦) أي من القبول، وعدم الاكتفاءِ بذلك التوثيق؛ لاحتمال أن فيه جَرْحاً خَفِيَ على ذلك الموثِّق.

وقد ذكر «الْمَرْزُبَانِيُّ»[1] عن «أبي زيدٍ[2] النحويِّ» قال: كلُّ ما[3] قال «سيبويه» في كتابه: «أخبرني الثقة» فأنا أخبرته.

وقد وَضَعَ المُوَلَّدُونَ أشعاراً ودسُّوها[4] على الأئمة، فاحتجوا بها ظنّاً أنها للعرب.

وذُكِرَ أن في كتاب «سيبويه» منها خمسين بيتاً[5]، وأن منها قول القائل:

أعرفُ منها الأنفَ والعينَانَا ومِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[6]

---

(١) هو «محمد بن عمران بن موسى، أبو عبيد الله» المتوفَّى بـ «بغداد» سنة ٣٨٤هـ. كان جاحظ زمانه. «الأعلام» (٦ : ٣١٩).

(٢) هو «سعيد بن أوس بن ثابت، الأنصاري، الخزرجي» المتوفَّى سنة ٢١٥هـ (في أحد الأقوال). من شيوخ «سيبويه»، وكان إماماً في النحو، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب.

مترجم في «إنباه الرواة» (٢ : ٣٠)، و«بغية الوعاة» (١ : ٥٨٢).

(٣) (كلما) في س.

(٤) (دلسوها) دون (و) في إستانبول.

(٥) انظر «خزانة الأدب» (١ : ٣٦٩).

(٦) قيل: البيتان لِـ «رؤبة» كما في ملحق ديوانه (ص: ١٨٧)، وقيل: هما لرجل من بني ضَبَّةَ، كما في «النوادر» (ص: ١٦٨)، و«المقاصد النحوية» (١ : ١٨٤)، و«خزانة الأدب» (٧ : ٤٥٢)، و«الدرر اللوامع» (ص: ٢١).

وذكر بلا نسبة في «شرح المفصل» لِـ «ابن يعيش» (٣ : ١٢٩، ٤ : ٦٧، =

ومن الأسباب الحاملة علىٰ ذلك: نصرةُ رأيٍ ذَهَبَ إليه، وتوجيهُ كلمةٍ صَدَرَتْ منه.

وقال «ابنُ النحاس»[1] في «التعليقة»: حكىٰ «الحريريُّ»[2] في «درة الغواص»[3]: رَوَىٰ «خلف الأحمر»[4] أنهم صاغوا «فُعال»[5]

= ١٤٣)، و«همع الهوامع» (١: ٤٩) و«شرح الأُشموني» (١: ٩٠)، و«التصريح» (١: ٧٨).
والراجز يريد العينين، ثم إنه جاء بـ «مِنْخَرَيْنِ» على اللغة الفاشية، و«ظبيان»: اسم رجل، أراد منخري ظبيان، فحذف.

(١) هو «محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، أبو عبد الله بهاء الدين» الحلبي. النحويّ، شيخ الديار المصرية في علم اللسان، المتوفّىٰ سنة ٦٩٨هـ. مترجم في «بغية الوعاة» (١: ١٣).

و«التعليقة» كتاب له أودعه تحقيقات على «المقرب» لِـ «ابن عصفور»، قال «أبو حيان»: لا أعلم أنه صَنَّفَ غيره. «الفيض».
وقال «السيوطيُّ» نحوَ هذا.

(٢) هو «القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، البصري، أبو محمد» المتوفّىٰ سنة ٥١٦هـ. كان غايةً في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة.
مترجم في «بغية الوعاة» (٢: ٢٥٧).

(٣) (ص: ٢٠١).

(٤) «البصري، أبو محرز بن حيان» المتوفّىٰ في حدود سنة ١٨٠هـ. كان راويةً علّامة ثقة. «بغية الوعاة» (١: ٥٥٤).

(٥) معدول من العدد المكرر.

متسقاً[1] من أُحاد إلى عُشــار، وَأَنْشَدَ مـا عُزِيَ فيـه إلى أنـه مـوضـوع منه[2]، أبياتاً[3] من جملتها:

وثُـلاثــاً ورُبــاعــاً وَخُـمــاســاً فَــاطَّـعَـنَّـا
وَسُــدَاســاً وسُـبَــاعــاً وثُـمــانــاً فــاجْـتَـلَدْنـا
وَتُـسَـاعــاً وَعُـشَــاراً فَــأَصَـبْـنَـا وَأُصِـبْـنَـا

الثـالـث

المسموعُ الفردُ هل[4] يقبلُ ويُحتـج بـه؟

لـه أحــوال لخصتهــا من متفــرقــات كــلامِ «ابن جـني» فـي «الخصائص».

أحـدهـا: أن يكـون فـرداً، بمعنىٰ أنـه لا نـظيـر لـه في الألفـاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق بـه، فهذا يُقْبَلُ ويُحْتَـجُّ بـه،

(١) هكذا في الفيض، وحيدر، بمعنى: متتابعاً متنـاسقاً من أُحـاد بمعنى واحد واحد، إلى عُشار بمعنى عشرة عشرة.
و (مشتقـاً) في س، وإستانبـول، من الاشتقـاق، وهـو تحـريف، ولا معنى للاشتقاق هنا، ولو صـحَّ للزم اشتقاق الشيء من نفسه، وهو باطل.
و (منسَّقاً) في «الدرة».

(٢) أي مختلق من «خلف الأحمر».

(٣) بدلٌ من «ما»، وهي مفعول «أنشد».
و (أبياتٌ) في س.

(٤) (هل) ساقط من س.

ويُقَاسُ عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في «شَنُوءَة»: «شَنَئِيّ»[1]، مع أنه لم يُسْمَع غيرُه؛ لأنه لم يسمع[2] ما يُخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحال الثاني: أن يكون فرداً بمعنىٰ أنَّ المتكلمَ به[3] من العرب واحدٌ ويخالف ما عليه الجمهور.

[٢٩] قال «ابنُ جني»[4]: فَيُنْظَرُ / في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس[5]، إلا أنه لم يَرِد[6] بِهِ استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأَوْلىٰ في ذلك أن يُحَسَّنَ الظنُّ به ولا يُحْمَلَ علىٰ فساده.

قال: فإن قيل: فمن أين ذلك، وليس يجوز أن يَرتجل لغةً لنفسه؟

قيل: قد يمكن أن يكون[7] ذلك وقع إليه من لغةٍ قديمةٍ طالَ

---

(١) انظر «الخصائص» (١ : ١١٥)، و«شرح المفصل» لـ «ابن يعيش» (٥ : ١٤٧)، و«شرح الشافية» لـ «الرضي» (٢ : ٢٤ ــ ٢٥).

(٢) (لأنه لم يسمع) ساقط من س.

(٣) (به) ساقط من س.

(٤) في «الخصائص» (١ : ٣٨٥).

(٥) أي: غير مخالف للقياس اللغوي.

(٦) هكذا في س، وإستانبول، وهو موافق لـ «الخصائص». و(لم يرو) في حيدر.

(٧) (يكون) ساقط من حيدر.

عهـدها، وعفـا رَسْمُهَـا، فقـد أخبـرنـا «أبـو بكـرٍ جعفـرُ بنُ محمـدِ بنِ الحجَّاج» عن «أبـي خَليفة الفضلِ بنِ الحُبَاب»(١).

قـال: قال لي «ابنُ عَـونٍ»(٢) عن «ابنِ سِيرِين»(٣) قـال: قـال(٤) «عمـرُ بنُ الخطاب»: «كانَ الشِّعْرُ عِلْمَ قـومٍ، ولم يكن لَهُمْ علمٌ أصحُّ منه(٥)، فجاءَ الإسـلامُ فتشاغلتْ عنـه العـربُ بـالجهـادِ وغـزوِ فـارس والـرومِ، وَلَهَتْ(٦) عن الشعرِ وروايتِـهِ، فَلَمَّا كَثُـرَ الإسـلامُ، وجـاءتِ الفتـوحُ، واطمأنَّتِ العـربُ في الأمصارِ(٧)، راجَعُـوا(٨) روايـةَ الشعـرِ، فلم يَـؤُولُوا(٩) إلىٰ ديوانٍ مـدوَّنٍ، ولا كتابٍ(١٠)مكتـوب، وألْفَوا ذلـك،

---

(١) المتوفَّى سنة ٣٠٥هـ، وهو من رواة الأخبار والأشعار والأنساب وهو بصري. مترجم في «شذرات الذهب» (٢: ٢٤٦)، و «معجم المؤلفين» (٧: ٦٦).

(٢) هـو «عبد الله بن عـون، أبو عـون الخزار، البصـري» تابعي. المتوفىٰ سنـة ١٥١هـ. مترجم في «تهذيب التهذيب» (٥: ٣٤٦).

(٣) هـو «محمد بن سيـرين البصري، أبـو بكر» الأنصـاري ــ بالـولاء ــ تابعي. المتـوفىٰ سنــة ١١٠هـ. متـرجم في «تهــذيب التـهــذيب» (٩: ٢١٤)، و «الأعلام» (٦: ١٥٤).

(٤) (قال) ساقط من س.

(٥) لكمال اهتمامهم بـه.

(٦) «لهت» كعطف التفسير على «تشاغلت».

(٧) (الإسلام) في س.

(٨) استعمل المفاعلة في أصل الفعل للمبالغة.

(٩) أي: يراجعوا، وهو مضارع: «آل».

(١٠) عطف تفسير، أو عطف عام على خاص.

وقد هَلَكَ مِنَ العربِ مَنْ هَلَكَ بالموتِ والقتلِ ، فَحَفِظُوا أَقَلَّ[١] ذلك ، وذهب عنهم كَثيـرُهُ»[٢] .

ثم رَوَى[٣] بسنده عن «أبـي عمرو بن العلاء» قال: «ما انْتَهَى[٤] إليكُم مِمَّا قالتِ[٥] العـربُ إلَّا أَقلُّهُ[٦]، ولو جـاءكم وافراً لجـاءَكُمْ عِلْمٌ وشعرٌ كثيرٌ» .

وعن «حماد الراوية»[٧] قال: أَمَرَ «النعمانُ»[٨] فَنُسِخَتْ له أشعـارُ

---

(١) هكـذا في ل وحيدر، وإستـانبـول، وهـو مـوافق لـ «الخصـائص»، و (قـل) في س.

(٢) هكـذا في ل، م، وإستانبـول، وهو مـوافق لـ «الخصائص»، و (كثـره) في س وحيدر.

(٣) أي: «ابن جني».

(٤) أي: ما وصل.

(٥) (قالته) في س.

(٦) (قله) في س.

(٧) اسمه عند «ابن خلكان»: «أبو القاسم، حماد بن أبـي ليلى».
وقيل: «ميسرة بن المبارك بن عبد الله الديلمي الكوفي» (مـولَى بني بكر بن وائـل) وعند «ابن قتيبـة»: «حماد بن هـرمز»، وقيـل: «حماد بن سـابور بن المبارك» المتوفى سنة ١٥٥هـ. كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعـارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها.
مترجـم في «نزهة الألباء» (ص: ٣٥)، و «الأعلام» (٢ : ٢٧١).

(٨) «ابن المنذر، أبو قابوس» قتله «كسرىٰ» نحو ١٥ق. هـ. من أشهر ملوك الحيرة في الجـاهلية. متـرجم في «خـزانـة الأدب» (١ : ٣٨٣)، و «الأعـلام» (٨ : ٤٣).

العرب في الطُّنُوجِ[1] ــ وهي الكراريس ــ ثم دَفَنَها في قصره الأبيض، فلمَّا كان «المختار بن أبي عُبَيْد»[2] قيل له: إنَّ تحت القصر كنزاً، فاحْتَفَرَهُ[3]، فأخرج[4] تلك الأشعار، فمِنْ ثَمَّ[5] أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة.

قال «ابنُ جني»[6]: فإذا كان كذلك / لم يقطع على الفصيح يُسْمَعُ منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما دام القياس يعضده، فإن لم يعضده، كرفع المفعول، والمضاف إليه، وجرِّ الفاعِل، أو نصبه، فينبغي أن يُرَدَّ؛ لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً. [٣٠]

وكذا[7] إذا كان الرجل الذي سُمِعَتْ منه تلك اللغةُ المخالِفة، مَضْعُوفاً[8] في قوله، مَأْلُوفاً منه اللحنُ، وفسادُ الكلامِ، فإنه يُرَدُّ عليه ولا يُقْبَلُ منه.

---

(١) ليس لها واحد، كما في «القاموس» و«اللسان».

(٢) «ابن مسعودٍ الثقفي» المتوفَى سنة ٦٧هـ. كان أبوه من جلَّة الصحابة، ووُلِدَ «المختار» عام الهجرة، وليست له صحبةٌ، وأخباره غير مرضية. مترجم في «الإصابة» (٦: ٣٤٩)، و«الأعلام» (٧: ١٩٢).

(٣) من «يحفره»، آثر «الافتعال» للمبالغة.

(٤) هكذا في س، وإستانبول، وهو موافق لـ«الخصائص»، و(فاحتقره فلما فتحه أخرج) في حيدر.

(٥) أي: فمن أجل أن إخراج الكنز كان بالكوفة، انتشر بينهم، ودار على الألسنة هناك.

(٦) في «الخصائص» (١: ٣٨٧).

(٧) «الخصائص» (١: ٣٩٠). وقوله: «كذا» أي: يجب ردُّ الكلام مطلقاً.

(٨) أي: موصوفاً بالضعف في قوله، وعدم الثقة بنقله.

وإن احْتَمَلَ أنْ يكون مُصِيباً في ذلك لغةً[1] قديمةً، فالصوابُ رَدُّهُ، وعَدَمُ الاحتفال[2] بهذا الاحتمال.

الحال الثالث: أن يَنْفَرِدَ به المتكلم، ولا يُسْمَعَ من غيره، لا ما يوافِقُهُ ولا ما يخالفه.

قال «ابنُ جني»[3]: والقولُ فيه[4] أنه يجب قبولُه إذا ثَبَتَتْ فصاحَتُهُ؛ لأنه[5] إمَّا أنْ يكون شيئاً أخذه عَمَّنْ نطقَ به بلغةٍ قديمة، لم يُشَارِكْ في سَمَاعِ ذلك منه، على حَدِّ[6] ما قلناه فيمَنْ خالفَ الجماعة وهو فصيح، أو شيئاً ارتجله[7]؛ فإن الأعرابيَّ إذا قَوِيَتْ فصاحَتُهُ، وَسَمَتْ طبيعتُهُ، تَصَرَّفَ وارتجل ما لم يُسْبَقْ إليه، فقد حُكِيَ عن «رؤبة»[8] وأبيه أنهما[9] كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبِقَا

---

(١) (لغة) مفعول، «مصيباً».

(٢) المبالاة والاهتمام.

(٣) في «الخصائص» (٢ : ٢٤ ـ ٢٥).

(٤) أي: القول الصحيح.

(٥) أي: المنفرد.

(٦) هكذا في س، وإستانبول، وهو موافق لـ «الخصائص»، و(حد) ساقط من حيدر.

(٧) أي: اخترعه.

(٨) هو «رؤبة بن العجاج، عبد الله بن رؤبة، أبو الجَحَّاف، أو أبو محمد» التميمي، السعدي، المتوفَّى سنة ١٤٥هـ. راجز من الفصحاء المشهورين، يحتجُّ بشعره.
مترجم في «خزانة الأدب» (١ : ٨٩)، و«الأعلام» (٣ : ٣٤).

(٩) «أنهما» نائب فاعل «حُكِيَ».

إليها، أما لو جاء عن متهم، أو من لم تَـرْقَ بـه فصاحَتُـه ولا سبقت إلىٰ الأنفس ثِقَتُهُ، فإنـه يُرَدُّ ولا يُقْبَـلُ، فإنْ ورد عن بعضهم[١] شيءٌ يـدفعه كلامُ العربِ، ويأباه القياسُ على كلامها، فإنه لا يُقْنَـعُ[٢] في قبولـه أنْ يُسْمَـعَ[٣] من الـواحد ولا من العِـدَّةِ القليلة، إلا أن يكثُر مَنْ ينـطِق بـه منهم، فإن كَثُرَ قَائِلُوه[٤] إلا أنه[٥] مع هذا ضعيف الـوجه في القيـاس، فمجازه[٦] وجهان:

أحدهما: أن يكون مَنْ نَطَقَ بـه لم يُحْكِم قياسَه.

والآخر: أن تكون أنت قَصُرْتَ / عن استدراكِ وجهِ صِحَّتِهِ. [٣١]

ويحتمـل أن يكون[٧] سَمِعَـهُ من غيره مِمَّن ليس فصيحـاً، وكثـر استمـاعُه[٨] لـه فَسَـرَىٰ في كلامـه، إلاَّ أن ذلك[٩] قَلَّما[١٠] يَقَـع؛ فإنَّ

---

(١) أي: من المنفردين.

(٢) (لا مقنـع) في س.

(٣) «أن يُسْمَـعَ» نائب فاعل «لا يُقْنَـعُ».

(٤) أي: الناطقون بـه من المنفردين.

(٥) أي: لكنه مع العدد الكثير ضعيف.

(٦) «فمجازه»: مصدر ميمي، أو اسم مكان، أي: فجوازه، أو طريق جوازه.

(٧) أي: المنفرد، سمـع ذلك الكلام المنفرد بـه.

(٨) هكذا في س، م، ل، وهو موافق لـ «الخصائص» (٢: ٢٦)، و(استعمـاله) في «الفيض».

(٩) أي: السريان.

(١٠) «قلَّما» أصله «قلَّ»، وهو فعل مـاض، اتـصلتْ بـه «مـا» الحرفيـة الكافـة، فصار يستعمل، بمعنىٰ النفي، وكَفَّتْهُ «ما» عن العمل في الفاعل، فهو فعـلٌ لا فاعل لـه. =

الأعرابيَّ[1] الفصيح إذا عُدِلَ به عن لغته الفصيحة إلى[2] أخرىٰ سقيمةٍ عَافَهَا[3] ولم يَعْبَأْ بها.

فالأقوىٰ[4] أن يُقْبَلَ ممن شُهِرَتْ فَصَاحَتُهُ ما يُورِدُهُ، ويُحْمَل أمرُهُ علىٰ ما عُرِفَ من حاله، لا على ما عَسَىٰ أن يُحْتَمَلَ، كما أنَّ علىٰ القاضي قبولَ شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز كذبُهُ في الباطن، إذ لو لم يُؤْخَذْ بهذا[5] لأدَّىٰ[6] إلى تركِ الفصيح بالشك، وسقوط كلِّ اللغات[7].

= ومثله: «طالما»، و«كثر ما»، و«قصر ما». «حاشية العطار على شرح الأزهرية» (ص: ١٩). وانظر «مغني اللبيب» (ص: ٤٠٣).

(١) واحد «الأعراب».

(٢) (إلى لغة) في س.

(٣) أي: لم يعبأ بها.

(٤) هكذا في س، م، ل، و«الفيض» وهو الذي في «الخصائص» و(فالأولىٰ) في حيدر وإستانبول.
أي: فأقوىٰ القياسين.
قوله: «فالأقوى» مبتدأ، خبرُهُ «أن يُقبل»، ونائبه «ما يورده».

(٥) هكذا في س، م، ل، وإستانبول، و(بذلك) في حيدر.

(٦) أي: لأفضىٰ. فطروق الاحتمال إنما يمنع الاستدلال إذا قوي قوةً ظاهرة، وإن لا فهو كالخيال في الاختلال. «الفيض».

(٧) أي: المعتدّ بها، المنسوبة لإحدى القبائل.

الفرع الرابع

قال «ابنُ جني»[1]: اللغات على اختلافها كُلُّهَا حجة ألاَ ترىٰ أن لغة الحجازيين في إعمال «ما»، ولغةَ التميميِّين في تركه، كلٌّ منهما[2] يَقْبَلُهُ القياسُ، فليس لك أن تَرُدَّ إحدىٰ اللغتين بِصَاحِبَتِهَا.

وسيأتي في ذلك مزيدُ كلام في (الكتاب السادس)[3].

الخامس

قال «ابن جني»[4]: عِلَّةُ[5] امتناعِ[6] الأخذِ عن[7] أهل المَـدَرِ، كما يُؤخذ عن أهل الوَبَرِ[8] ما عَرَضَ لِلُّغَاتِ الحاضرةِ وأهـلِ المَدَرِ من الاختلال والفَسَاد[9]، ولو عُلِمَ أَنَّ أهلَ[10] مدينةٍ بـاقون على فصـاحتهم

---

(١) في «الخصائص» (٢ : ٥).

(٢) أي: من الإعمال والإهمال. و (منهمـا) في س، ل، وإستانبـول، و (منها) في حيدر.

(٣) في المسألة (الثانية).

(٤) في «الخصائص» (٢ : ٥).

(٥) «علة» مبتدأ، خبره «ما عَرَضَ».

(٦) (الامتناع) في س.

(٧) (على) بدل (عن) في س.

(٨) أهل الوبر: البوادي، من وَبَرَ الإبل، لأن بُيُوتَهم يتخذونها منه. وأهل المدر: المدن والقُرَىٰ، جمـع: مَدَرة، وهي البِنْيَة. «النهاية» (٥ : ١٤٥).

(٩) بيان لـ «ما عرض».

(١٠) قوله: «أن أهل» نائب فاعل الفعل «عُلِمَ».

لم يَعْرِض للغتهم شيءٌ من الفساد لوجب الأخذُ عنهم، كما يُؤخذ عن أهل الوبر[1].

وكذلك لو فشا في أهل الوَبَر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من الخلل والفساد لوجب رَفْضُ لُغَتِها[2].

قال[3]: وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا لأنَّا لا نكاد نَرَىٰ بدويًّا فصيحاً[4]، وإذا كان[5] قد رُوِيَ أنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ سَمِعَ رجلاً يَلْحَنُ فقال: «أرشِدُوا أخاكم فقد ضَلَّ»[6].

وسَمِعَ «عمرُ» رجلاً يلحن[7].

---

(١) وفي «القاموس»: («عكد»: جَبَلٌ قُرْبَ «زَبِيدَ»، أهلُها باقون علىٰ اللُّغَةِ الفصيحة).
وقال شارحُه «محمد مرتضَىٰ الزبيدي» في «تاج العروس» (٢ : ٤٢٩): أي: (إلى الآن، ولا يقيم الغريبُ عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفاً علىٰ لسانهم). اهـ، ووفاة الشارح كانت سنة ١٢٠٥هـ.

(٢) لأن الحكم يدورُ مع علَّته ثبوتاً وعدماً. انظر «المدخل الفقهي العام» (ص: ١٠٨٤، ١٠٨٥).

(٣) أي: «ابن جني».

(٤) لغلبة اللحن، وفساد الألسنة.

(٥) اسمُ «كان» ضميرُ شأن.

(٦) أورده «ابن جني» في «الخصائص» (٢ : ٨).

(٧) هذه العبارة موجودة في «الخصائص» بمعناها متصلة بما سبق، وهي هنا مبتورة، لعدمِ ذِكْرِ الخبرِ بتمامه، والعبارة هي: (ورووا أيضاً أن أحد وُلاةِ «عُمَرَ» ــ رضي الله تعالىٰ عنه ــ كَتَبَ إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه «عُمَرُ»: أنْ قَنِّعْ كاتبك سوطاً). وانظر «كنز العمال» (١٠ : ٣٠٩).

وكـذلك «عليّ» حتى حمله ذلـك على وضـع النحو[١]، إلى أن شاع[٢]، واستمر فسادُ الألسنة مشهوراً ظاهـراً[٣] / فينبغي أن يُسْتَوْحَشَ [٣٢] من الأخذ عن كلِّ أحد، إلا أن تقوىٰ لُغَتُهُ، وتَشِيعَ فصاحَتُهُ.

وقـد قـال «الفـرَّاء» في بعض كـلامـه: «إلَّا أن تَسْمَـعَ شيئـاً من بدوي فصيـح فتقوله»[٤].

السـادس
في العربـي الفصيـح ينتقل لسانُه[٥]

قـال «ابن جني»[٦]: العمل في ذلـك أن تَنْظُرَ[٧] حـال ما انتقـل إليه، فإن كان فَصيحاً مثلَ لغته أُخِذَ بها، كمـا يُؤْخَذُ بمـا انتقل عنهـا، أو فاسِداً[٨] فلا ، ويُؤْخَذُ بالأُولىٰ[٩].

---

(١) أي مقدمات النحو. انظر «كنز العمال» (١٠ : ٢٨٣).

(٢) فاعله ضمير مستتر تقديره «هو» يعود علىٰ اللحن المفهوم من الكلام.

(٣) حالان مترادفان من «فساد».

(٤) أي: فتقول ما سمعت منه، لأن كلامه حجة، لسلامة سليقته من الفساد.

(٥) أي: إلى لغة غيره.

(٦) في «الخصائص» (٢ : ١٢). وانظر «المزهر» (١ : ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(٧) هكـذا في س، وهـو المـوافق لـ «الخصـائص»، و (ينـظر) في إستانبول وحيدر.

(٨) (فاسداً) معطوف على «فصيحاً».

(٩) أي: بلغته الأُولىٰ، حتىٰ كأنه لم يزَل من أهلها.

قال: فإن قيل فما يُؤْمِنُكَ ــ أن تكونَ[1] كَما[2] وَجَدْتَ في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها ــ أن يكونَ[3] فيها فسادٌ آخَرُ لم تَعْلَمْهُ؟

قيل: لو أُخِذَ بهذا[4]؛ لأدىٰ إلىٰ أن لاتَطِيبَ نَفْسٌ بِلُغَةٍ، وأن يُتَوَقَّفَ[5] عن الأخْذِ عن كل أحدٍ ،مَخافَةَ أن يكون[6] في لغته زَيْغٌ[7] لا نعلمه الآن، ويجوزُ أن يُعْلَمَ[8] بعد زمان، وفي هذا[9] من الخَطَل[10] ما لا يخفى.

فالصوابُ الأخذُ بما عُرِفَ صحتُه[11]، ولم يَظْهَرْ فسادُهُ، ولا يُلْتَفَتُ إلىٰ احتمال الخلَل فيه ما لم يَبِنْ.

---

(١) هكذا في «الخصائص» وإستانبول وحيدر، و(يكون) في س.

(٢) الكاف اسم، وهو خبر «تكون»، و«ما» مصدرية.

(٣) «يكون» تامة، وفاعلها «فساد». و(فساداً) في س. وهو خطأ.

(٤) أي: الاحتمال البعيد. و(بها) مكان (بهذا) في س.

(٥) أي: يَتَوَقَّفُ كلُّ ناقلٍ عن الأخذ عن كلِّ شخصٍ من الفصحاء.

(٦) «يكون» هنا تامة، وفاعلها «زيغٌ».

(٧) ميل وانحراف عن الصواب لا نطلع عليه الآن لخفائه.

(٨) أن يعلم: نائب فاعله ضمير مستتر عائد لـ «زَيْغٌ».

(٩) أي: في هذا التوقف.

(١٠) الخَطَل: الخَطَأ، وذلك يفضي إلى عدم الاعتداد بشيء من اللغات أصلًا، والإعراض عن كل واحدٍ من العرب. وهذا خارج عن قوانين الكلام، والمذاهب الصحيحة.

(١١) «صحةُ» نائب فاعل، وهو مؤنث لفظي؛ لأن معناه الحَدَث، وهو مذكر فاعتبر المعنى.

السابع
في تَداخُلِ اللُّغاتِ[1]

قال في «الخصائص»[2]: إذا اجْتَمَعَ في كلام الفَصِيح[3] لغتان فَصَاعِداً[4] كقوله:

وَأَشرَبُ الماءَ ما بـي نَحْوَهُ عَطَشٌ إلَّا لأَنَّ عُيُونَهْ سَالَ[5]وَادِيهَا[6]

فقال: «نَحْوَهُو» بالإشباع[7]، و «عُيُونَهْ» بالإسكان، فَيَنْبَغِي أن يُتَأَمَّلَ حالُ كَلَامِهِ[8].

فإن كانت اللَّفْظَتَانِ في كَلَامِهِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ في الاستعمال، كَثْرَتُهُمَا

---

(١) أي: دخول بعضها في بعض.

(٢) (٢ : ٣٧٠)، وانظر «المزهر» (١ : ٢٦٢).

(٣) صفة لمحذوف، أي: في كلام الرجل الفصيح.

(٤) حال، محذوف صاحبه وعامله، والتقدير: فذهب الاجتماع صاعداً.

(٥) هكذا في س، ل، م، و «المزهر» و (سيل) في إستانبول، وحيدر، و «الخصائص» و «المحتسب» و «المقرب».

(٦) البيت رواه «ابن جني» عن «قطرب»، وهو في «المحتسب» (١ : ٢٤٤)، و «الخصائص» (١ : ١٢٨، ٣٧١) و (٢ : ١٨)، و «المقرب» (٢ : ٢٠٤)، و «الهمع» (١ : ٥٩).
وجملة «ما بي نحوه عطشٌ» جملة حالية، أي: أن شربه ليس لأجل العطش، بل شوقاً لذلك الماء لسيلان عيونه ورقته وصفائه.

(٧) أي: للهاء من «نحوه»؛ لأنها تتولد عن الضمة، فينطق بها لفظاً، ولا ترسم في الخط. «الفيض». (نحوهو) في ل، م.

(٨) أي: حال كلام الفصيح الذي اشتمل على لغتين.

واحدةٌ[1]، فأَخْلَقُ الأمر به أن تكون قَبيلتُه تَـوَاضَعَتْ[2] في ذلك المعنىٰ على تَيْنِـكَ[3] اللفظَتَيْنِ؛ لأن العـربَ قد تفعـل ذلك للحـاجة إليـه في أوزان أشعارها، وَسَعَةِ تصرُّف أقوالها.

ويجـوز أن تكون لغتـه في الأصل إحـداهما[4]، ثم إنـه اسْتَفَـاد الأخرىٰ من قبيلة أخرىٰ، وطال بها[5] / عهدُه، وكَثُرَ استعمالُه لهـا[6]، فلحقت لطُولِ المُدَّةِ، واتصالِ الاستعمال بلغته الأولىٰ[7]. [٣٣]

وإن كانت إحدىٰ اللفظَتَيْن أكثرَ في كـلامه من الأخـرىٰ، فأَخْلَقُ الأمـر به أن تكـون القليلةُ الاستعمالِ هي الـطارئة عليـه، والكثيرة هي الأولىٰ الأصليَّـة.

ويجوز أن تكونا[8] معاً لغتين لـه ولقبيلته، وإنمـا قَلَّتْ إحداهمـا في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه.

---

(١) جملة مفسرة للتساوي المذكور، ويجوز كونها حالية.

(٢) أي: توافقت واصطلحت.

(٣) هكذا في حيدر، و «ذينك» في س، ل، م، وإستانبول.

(٤) يجوز كون «لغتـه» اسم «تكون»، و «إحـداهما» أي: إحـدى اللغتين خبر، ويجوز العكس.

(٥) الضمير عائد لـ «اللغة».

(٦) (وكثراستعمالهلها) ساقط من س.

(٧) الأصلية التي نشأ عليها.

(٨) أي: اللغتان لغتين مستعملتين لذلك الفصيح. و (يكونا) في ل.

وإذا كثر على المعنىٰ الواحد ألفاظ مختلفة[1]، فَسُمِعَتْ[2] في لغة إنسان فعلىٰ ما ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء «الأَسَد»، و «السيف»، و «الخمر» وغير ذلك، وكما تَتَحَرَّفُ[3] الصيغة واللفظ الواحدُ[4]، كقولهم: «رَغْوَة اللبنِ»، و «رُغْوَته»، و «رِغْوَته»، و «رُغَاوَته»[5] كذلك مُثَلَّثاً[6].

كقولهم[7]: «جِئت[8] مِنْ عَلُ»، و «من عَلِ»[9]، و «من عَلا»، و «من عُلُوّ»، و «من عُلْو»، و «من عَلْوٍ»، و «من عَالٍ»، و «من مُعَالٍ»[10] فكلُّ ذلك لغاتٌ لجماعات[11] قد تجتمع لإنسانٍ واحدٍ[12].

---

(١) هذا ما يسمىٰ بـ «المترادف».

(٢) نائب فاعله ضميرٌ يعود علىٰ «ألفاظ».

(٣) أي: تتغير من فتح لضم لكسر، فالمراد من الصيغة الهيئة.

(٤) هو كعطف التفسير، أي: ويتغير اللفظ الواحد إلى هيئات.

(٥) (رغواته) في س.

(٦) «الصحاح» (رغا ٦: ٢٣٦٠)، و «الخصائص» (١: ٣٧٣).

(٧) (وكذلك قولهم) في حيدر.

(٨) (جئته) في حيدر، وإستانبول.

(٩) (على) في س، وحيدر.

(١٠) ذُكِرَتْ هذه اللغات في «الصحاح» (علا ٦: ٢٤٣٥)، و «الخصائص» (١: ٣٧٤).

(١١) أي: كل لفظة لغة جماعة.

(١٢) وذلك بالتلقي عن القبائل.

قال «الأصمعيُّ»[1]: اخْتَلَفَ رجلان في الصَّقْر، فقال أحدُهما: بالصاد، وقال الآخر: بالسين، فَتَرَاضَيَا بأوَّلِ وارد عليهما، فَحَكَيَا له[2] ما هُمَا فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنَّما هو الزَّقْر[3].

وعلى هذا[4] يَتَخَرَّجُ جميعُ ما وَرَدَ من التداخل، نحو: «قَلَا يَقْلَا»[5]، و «سَلَا يَسْلَا»[6] و «طَهُر» فـ «هو طاهر»، و «شَعُرَ» فـ «هو شاعر»[7]، فكل ذلك إنما هو لغات تداخلت فتركبتْ، بأن أُخِذَ

---

(١) هو «عبد الملك بن قُرَيْب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد».
مختلف في سنة وفاته، قيل: سنة ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧هـ.
مترجم في «بغية الوعاة» (٢: ١١٢).

(٢) (له) ساقط من حيدر.

(٣) وفي «الخصائص» (١: ٣٧٤) بعد إيراد هذه الحكاية: (أفلا ترىٰ إلى كلِّ واحد من الثلاثة، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتَيْن أُخْرَيَيْنِ معها، وهكذا تتداخل اللغات).

(٤) أي: ما ذكر من التفصيل.

(٥) وهذا نادر عند «سيبويه». كما في «لسان العرب» (قلا ١٥: ١٩٨)، واللغة المشهورة «قَلَا» «يقلِي» كـ «رمىٰ». كما في «تاج العروس» (١٠: ٣٠٢).
وماضي «يَقْلَىٰ»: «قَلِيَ» كـ «رَضِيَ»، فركَّبوا من اللغتين لغةً ثالثة. حكاه «ابن جني».
انظر «الخصائص» (١: ٣٧٦).

(٦) بالفتح فيهما، مع فقدان حرف الحلق من العين واللام، والمشهور: «سلا» «يَسْلو» كـ «دعا»، أو «سَلِيَ» «يَسْلَىٰ» كـ «رَضِيَ» فالفتح فيهما مركب منهما. «الفيض» وانظر «المصباح» (ص: ٢٨٧).

(٧) الأصل أن يكون اسم الفاعل على «فاعل» من «فَعَلَ» المفتوح العين، كـ «قاعد»، واسم فاعل «فَعُل» المضموم العين على «فعيل» كـ «كريم» من «كَرُمَ»، و «شريف» من «شَرُف».

الماضي[1] من لغة، .والمضارعُ أو الوصف[2] من أخرىٰ لا تَنْطِقُ بالماضي كذلك، فَحَصَلَ التَّداخُلُ والجمعُ بين اللغتين، فإن من يقول «قَلَا» يقول في المضارع «يَقْلَا»، والذي يقول: «يَقْلَا»، يقول في الماضي: «قَلِيَ»، وكذا من يقول: «سَلَا»، يقول في المضارع: «يَسْلُو»، ومن يقول فيه: «يَسْلَا»، يقول في الماضي: «سَلِيَ» فَتَلَاقَىٰ أصحابُ اللغتين فَسَمِعَ / هذا لغةَ هذا، وهذا لغةَ هذا، فأخذ كلُّ [٣٤] واحد من صاحبه ما ضَمَّه إلى لغته، فتركبتْ هناك لغةٌ ثالثة، وكذا «شاعر» و«طاهر» إنما هما من «شَعَرَ» و«طَهَرَ» بالفتح، وأما بالضم فوصفُه على «فعيل»، فالجمع بينهما من التداخل.

انتهى كلامُ «ابنِ جني»[3].

وقد حكىٰ غيرُه[4] في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين:

أحدهما: أنه[5] يجوز مطلقاً.

والثاني: إنما يجوز بشرط أن لا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كـ «الحِبُك»[6].

---

(١) أي: في الفعلين الأولين.

(٢) المراد به اسم الفاعل من «طهُر» و«شَعُر».

(٣) «الخصائص» (١ : ٣٨١).

(٤) (غيرهم) في س.

(٥) (أن) في حيدر، وإستانبول.

(٦) وفي «شرح الشافية» لـ «الرضي» (١ : ٣٩).

(و«الحِبُك» قراءة شاذة، إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال «ابن جني» =

الثــامــن

أجمعـوا[١] على أنه لا يحتـج بكـلام المولَّـدين، والمحْـدَثين[٢] في اللغة والعربية[٣].

وفي «الكشـاف»[٤] ما يقتضي تخصيصَ ذلـك بغيـر أئمـة اللغـة

= ـ وهــو أن «الحِبِــك» بكســرتين، و«الحُبُــك» بضمتين، بمعنـى ـ: إن «الحِبُكَ» مركب من اللغتين، يعني أن المتكلم به أراد أن يقول: «الحِبِـك» بكسـرتين، ثم لمـا تلفظ بـالحـاء المكسـورة ذَهِـلَ عنهـا وذهب إلى اللغـة المشهورة، وهي «الحُبُك» بضمتين، فلم يرجـع إلى ضم الحاء، بل خَلاَّها مكسورة وضَمَّ الباء، فتـداخلت اللغتان: «الحِبِـكُ» و«الحُبُكُ» في حـرفي الكلمة الحاء والباء.

وفي تـركيب «حِبُك» من اللغتين ـ إن ثبت ـ نَـظَرٌ؛ لأن «الحُبُك» جمـع: «الحِبَاك»، وهو الطريقه في الـرمل، ونحـوه، و«الحِبِك» بكسـرتين إن ثبت فهــو مفرد مـع بُعْدِه، لأن «فِعِـلاً» قليل، حتى إنَّ «سيبـويه» قـال: لم يجئ منـه إلَّا «إبِـل»، ويبعـد تـركيب اسم من مفـرد وجمـع. انـظر «المحتسب» (٢ : ٢٨٧) وجـاء في حـاشيتـه: (وهـذا الـذي يقـولـه «الـرضي» مُسَلَّمٌ في التـركيب من لغتين؛ لأنه حينئـذ أخـذ من مفـرد وجمـع. أمـا التـركيب من قراءتين ـ إن صـحَّ الأخذ به ـ فلا يبدو بعيداً، لأن قراءتي الجمـع والمفرد مرويتان، والقـارئ بالتركيب منهما يريد أن يـروي ما يؤثـر، لا التعبير عمـا يريد التعبير عنه). الذاريات: ١١٩.

(١) أي: أئمة النحو والصرف واللغة.

(٢) عطف تفسيري.

(٣) كعطف التفسير على «اللغة»، أو كعطف العام على الخاص.

(٤) في أوائل سورة «البقرة» آية: ٢٠ «الكشاف» (١ : ٤٣).

ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول «حبيب بن أوس»[1]، ثم قال: وهو وإن كانَ مُحْدَثاً لا يُسْتَشْهَدُ بشعره في اللغة[2]، فهو من علماء العربية فأَجْعَلُ ما يقولُه بمنزلة ما يرويه، ألا ترىٰ إلى قولِ العلماءِ: الدليلُ عليه بيتُ الحماسة[3]، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه[4].

---

(١) هو «أبو تمام الطائي» المتوفىٰ سنة ٢٣١هـ.
أحد أمراء البيان. مترجم في «خزانة الأدب» (١: ٣٥٦)، و«الأعلام» (٢: ١٦٥). و(حبيب بن أبي أوس) في س.

(٢) احترازاً عن «المعاني». انظر «الخصائص» (١: ٢٤)، و«المحتسب» (١: ٢٣١)، و«خزانة الأدب» (١: ٥).

(٣) هو الديوان المشهور الذي جمعه «أبو تمام» واختاره من كلام العرب والإسلاميين، وأودعه أبواباً من الأدب، وصدَّره بباب الحماسة، وهي الشجاعة، فسمي الكتاب بأول أبوابه.
وفي «خزانة الأدب» (١: ٣٥٧): له (كتاب الحماسة) الذي دل على غزارة علمه، وكمالِ فضله، وإتقان معرفته، بحسن اختياره، وهو في جمعه للحماسة أشعر منه في شعره.

(٤) ونحا هذا النحوَ «الرضيُّ» فقد استشهد بشعر «أبي تمَّام» في عدَّة مواضع من «شرحه» لـ «كافية ابن الحاجب». «خزانة الأدب» (١: ٧).
وجَرَىٰ على هذا المذهب «الشهابُ الخفاجيُّ».
انظر «دراسات في العربية وتاريخها» (ص: ٣٧).
وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة، أما الثقة بصحة الكلام، أو فصاحته فمدارها على مَنْ يتكلم بالعربية بمقتضىٰ النشأة والفطرة.

فـائـدة

أولُ الشعراء المُحْدَثِينَ: «بَشَّار بن بُرْد»[1]، وقد احتج «سيبويه» في «كتابه» ببعض شعره تقرباً إليه، لأنه كان هجاه لتركه[2] الاحتجاج بشعره. ذَكَرَهُ «المرزباني»[3] وغيرُه.

ونَقَلَ «ثعلب»[4] عن «الأصمعي» قال: خُتِمَ الشعر

= وكيف يُحْتَجُّ بأقوال هؤلاء المولَّدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة، لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول. ولا يجوز فتح هذا الباب.

ولا بأس بذكر أقوالهم على سبيل الاستئناس بها فقط.

(١) «أبو معاذ» العُقَيْلي ـ بالولاء ـ البصري، الأعمىٰ، المتوفىٰ سنة ١٦٧هـ. كان أشعر المولدين على الإطلاق. مترجم في «معاهد التنصيص» (١: ٢٨٩)، و«شذارت الذهب» (١: ٢٦٥)، و«خزانة الأدب» (٣: ٢٣٠).

(٢) (لترك) في حيدر، وإستانبول.

(٣) كما في «الموشح» (ص: ٣٨٥). أقول: هذا ادِّعاءٌ على «سيبويه» في أنه استشهد بشعر «بشَّار»، لا لأنه يرىٰ الاستشهاد به، ولكن لأنه كان يخافه، ويتقي معرة لسانه.

ولو رجعنا إلى «الكتاب» لم نجد اسم «بشار».

والحقُّ أن «سيبويه» أوَّلُ واضعٍ لقواعد العربيةِ بشموليةٍ فائقةٍ، وهو يرجع في شؤون الاستعمال إلى «العرب» المتفق على الاحتجاج بهم، ولا يحيد عن ذلك، ولا يرهبه التهديد والتنديد.

انظر «سيبويه إمام النحاة» (ص: ١٥٢ ـ ١٥٣)، و«العربية» (ص: ٥٢).

(٤) هو «أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، أبو العباس» الشيباني ـ بالولاء ـ المتوفَّى بـ «بغداد» سنة ٢٩١هـ إمام الكوفيين في النحو واللغة.

مترجم في «بغية الوعاة» (١: ٣٩٦).

بـ «إبراهيمَ بنِ هَرْمَة»[١] وهو آخر الحجج.

التاسع

لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثر لا يُعرف قائلُه.

صَرَّح بذلك «ابنُ الأنباري» في «الإنصاف»[٢].

وكأَنَّ علة[٣] ذلك خوفُ أن يكون لمولَّدٍ أو مَنْ لا يوثق بفصاحته.

ومن هذا يُعْلَمُ[٤] أنه يُحْتَاجُ إلى معرفة أسماءِ شعراءِ العرب وطبقاتهم.

قال «ابنُ النحاس» في «التعليقة»: أجاز الكوفيون إظهار «أنْ» بعد / «كي»، واستشهدوا بقول الشاعر: [٣٥]

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[٥]

---

(١) المتوفَّى في خلافة «الرشيد» سنة ١٧٦هـ. مترجم في «البداية والنهاية» (١٠: ١٦٩)، و«خزانة الأدب» (١: ٨).

(٢) (٢: ٥٨٣).

(٣) (علم) في م.

(٤) نائب فاعله «أنه يُحتاج».

(٥) البيت في «الإنصاف» (٢: ٥٨٠)، و«شرح المفصل» لـ «ابن يعيش» (٧: ١٩، ٩: ١٦)، و«المقاصد النحوية» (٤: ٤٠٥)، و«التصريح» (٢: ٢٣١) و«خزانة الأدب» (٨: ٤٨٤). وصدره في «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٢)، و«أوضح المسالك» (٤: ١٥٤)، و«شرح الأشموني» (٣: ٢٨٠). =

قال[1]: والجواب أَنَّ هذا البيتَ غيرُ معروفٍ قائلُه، ولو عُرِفَ لجازَ أن يكون من ضرورة الشعر.

وقال أيضاً: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول «اللامِ» في خبر «لكن» واحتجوا بقول الشاعر:

. . . . وَلكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[2]

والجوابُ: أن هذا البيت لا يُعْرَفُ قائِلُهُ، ولا أَوَّلُهُ، ولم يذكر منه

= والشن: القربة البالية، والبلقع: الأرض القفر التي لا شيء بها.
قالوا: يجوز أن تكون «كي» مصدرية، و«أن» مؤكدة لها، وذلك لتقدم اللام التعليلية، ويجوز أن تكون «كي» تعليلية مؤكدة للام، فتكون «أن» مصدرية.

(١) أي: ابن النحاس.

(٢) عجز بيت، وهو في «معاني القرآن» (١: ٤٦٥)، و«الإنصاف» (١: ٢٠٩) برواية «لكميدُ». و«شرح المفصل» لـ«ابن يعيش» (٨: ٦٢، ٦٤)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٠٧، ٣٨٥)، و«همع الهوامع» (١: ١٤٠)، و«شرح الأشموني» (١: ٢٨٠) برواية «لعميدُ».

وأوله كما ذكره «ابنُ عقيل» في شرحه (١: ٣٦٣):
يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

و«العميد»: هو الذي أمرضه العشق وهدَّه.
و«الكميد»: هو الذي أصابه الكمد، وهو أشدُّ الحزن.
استشهد الكوفيون بالبيت على جواز دخول اللام في خبر «لكنَّ».
ومَنَعَهُ البصريون، وأجابوا عن البيت بأنه إما شاذ، وإما أن أصله: «لكن إنَّني».

إلَّا هـذَا، ولم ينشدْه أحـدٌ ممن وُثِّقَ في اللغة، ولا عُـزِيَ إلىٰ مشهـور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه[1].

وفي تعـاليق «ابنِ هشام» على «الألفيـة» استدل الكـوفيـون على جواز مدِّ المقصور[2] للضرورة بقوله:

قـد عَلِمَتْ أختُ بَنِي السِّعْـلَاءِ
وعـلمـتْ ذَاكَ مـع الـجَـراءِ[3]
أَنْ نِـعْمَ مـأكُـولاً عـلى الـخَـوَاءِ
يـا لَـكَ[4] مِنْ تَمْـرٍ ومِنْ شِيشَـاءِ
يَنْشَبُ في الـمَسْـعَـلِ واللَّهَـاءِ[5]

---

(١) أي: من موجبات التوقف عن الاستدلال بـه.

(٢) (القصر) في س.

(٣) (الجزاء) في س، و (الخيراء) في إستانبول.

(٤) (مالك) في س.

(٥) هـذه الأبيـات من الـرجـز المشـطور، وقـد ذكـرت في «ضـرورة الشعـر» (ص:٩٨)، و «ضـرائر الشعـر» (ص: ٣٩)، و «سمط اللآلى» (٢ : ٨٧٤)، و «الإنصـاف» (٢ :٧٤٦)، و «المزهـر» (١ :١٤١ ـ ١٤٢). وذُكـر الـرابـعُ والـخـامسُ منـهـا في «شـرح الـمـفـصـل» لـ «ابـن يـعيش» (٦ :٤٢)، و «المقاصد النحوية» (٤ :٥٠٧).
و «السعلاة»: أخبث الغيلان، وكذلك: السعلاء، والسعلى، يمد ويقصـر، والجمـع: «السَّعالي».
و «الجَراء»: بفتـح الجيم وكسرها: الفتاء، من قولهم: جارية بينة الجـراء، وهو من الجراءة والإقدام.

=

فمد «السِّعْلا»، و «الخَوَا»، و «اللَّهَا»[1] وهي مقصورات[2].

قال[3]: والجوابُ عندنا[4] أنه لا يُعْلَمُ قائلُه، فلا حجة فيه.

لكن[5] ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك؛ فإنه قال: طَعَنَ «عبدُ الواحد الطوَّاح»[6] في كتابه «بغية الآمل»[7] في الاستشهاد بقوله:

لا تُكْثِـرَنْ[8] إنِّي عَسَيْتُ صائِمـاً[9]

= و «الخواء»: خلو الجوف من الطعام.

و «الشيشاء»: الشيص، وهو أردأ التمر.

و «يَنْشَبُ»: يعلق. و «مَسْعَل»: موضـع السعال من الحلق.

و «اللهـاء»: بفتـح اللام وكسـرها، جمـع: لهـاة، وهي الهنة المـطبقـة في أقصى سقف الفم.

(١) (السعلاء، والخواء، واللهاء) في إستانبول.

(٢) و «الخَوَا» يُـقـال بالقصر والمَدّ. القاموس.

(٣) أي: «ابن هشام».

(٤) أي: معاشر البصريين.

(٥) (إلا أنه) في «الفيض» وفيه: وفي نسخة (لكنه).

(٦) (الطواخ) في «كشف الظنون» (١ : ٢٤٧).

(٧) على صيغـة اسم الفاعـل، كتاب عجيب، وضعـه على ترتيب «الكـامـل»، وسماه «بغية الآمل ومنية السائل». «الفيض».

(٨) (لا يكثرن) في ل.

(٩) رجز، وقبله:

أَكْثَـرْت في العَـذْلِ مُلِحّـاً دائمـاً

نسبه «البغدادي» إلى «رؤبة»، وهو في ملحقات ديوانه: ١٨٥. =

وقال[1]: هو بيتٌ مجهولٌ لم ينْسِبْهُ الشرَّاحُ إلىٰ أحدٍ، فَسَقَطَ الاحتجاج به.

ولو صحَّ[2] ما قاله لسقَطَ الاحتجاج بخمسينَ بيتاً من «كتاب سيبويهِ»، فإنَّ فيه ألفَ بيتٍ قد عُرِفَ قائِلُوهَا، وخمسين مجهولة / القائلين[3]. [٣٦]

= وذُكر في «الخصائص» (١: ٩٨) و«المقرب» (١: ١٠٠)، و«شرح الحماسة» لـ«المرزوقي» (١: ٨٣)، و«شرح المفصل» لـ«ابن يعيش» (٧: ١٤)، و«الكافي شرح الهادي» (ص: ١٤١٠) (آلة كاتبة)، و«مغني اللبيب» (ص: ٢٠٣)، و«شرح الأشموني» (١: ٢٥٩)، و«خزانة الأدب» (٩: ٣١٦).

ويروى: «لا تَعْذُلَنْ» كما يروى «لا تَلْحَنِي» مكان: «لا تُكْثِرَنْ».

يقال: لحيته، ألحاه، لَحياً: إذا لُمْتُهُ.

والمعنىٰ: أيها العاذل الملحُّ في عَذْلِهِ، إنه لا يمكن مقابلةُ كلامِك بما يناسبُه من السبِّ، فإني صائم عن مخاطبتك.

الشاهد في «صائماً» فإنه اسمٌ مفرد جيء به خبراً لـ«عسىٰ» كذا قالوا. والحق خلافُه، وأنَّ «عسىٰ» هنا فعلٌ تامٌّ خبريٌّ، لا فِعْلٌ ناقِصٌ إنشائي. يدلُّك على أنه خبريٌّ وقوعُه خبراً لـ«إنَّ». «البغداديّ».

(١) القائل هو «عبد الواحد».

(٢) هو كلام «ابن هشام».

(٣) ذَاعَ هذا الكلامُ على الألسنةِ وشاعَ، وهو خالٍ من الدليل والإقناع. وقد فَصَلَ القولَ في ذلك الدكتور رمضان عبد التواب في مقال بعنوان «أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه» أفاد فيه وأجاد. انظر «بحوث ومقالات في اللغة» (ص: ٨٩).

العاشر

إذا قال[1]: حَدَّثني الثقةُ فهل يُقْبَلُ؟ قولان:

في علم الحديثِ[2] وأصولِ الفقه رَجَّح كُلاًّ مُرَجِّحُون، وقد وقع ذلك لـ «سيبويه» كثيراً، يعني به «الخليلَ» وغيرَه[3].

وكان «يونس»[4] يقول: حدَّثني الثقةُ عنِ العرب، فقيل له: مَنِ

---

(١) أي: النحوي واللغوي المفهوم من الكلام.

(٢) وفي «قواعد التحديث» (ص:١٩٦): قولُ الراوي: حدثني الثقة، أو من لا يتّهم، هل هو تعديل له؟

ذهب الأكثرون إلى أنه لا يُكتفىٰ به في التعديل حتى يسميَهُ، لأنه وإن كان ثقة عنده، فلعلَّه ممن جُرح بجرح قادح عند غيره، بل إضرابه عن تسميته ريبةٌ تُوقِع تردُّداً في القلب.

وقيل: إنَّ قائل ذلك متى كان ثقة مأموناً، فإنه يُكتفىٰ به كما لو عَيَّنَهُ، إذ لو عَلِمَ فيه جرحاً لَذَكَرَهُ، ولو لم يذكره لكان غاشاً في الدين، ولا يلزم من إبهامه له تضعيفه عنده، لأنه قد يبهم لصغر سنه، أو لطبيعة المعاصرة، أو المجاورة مما تقتضيه ظروف المكان.

والمحققون على الأول. وانظر «شرح نخبة الفكر» (ص:١٥٢)، و «تدريب الراوي» (النوع الثالث والعشرون) (١ : ٣١٠).

(٣) سبق في الفرع الثاني ما يتعلق بذلك. انظر (ص: ٧٠).

(٤) هو «يونس بن حبيب، الضبي ـ بالولاء ـ، أبو عبد الرحمن».

المتوفَّىٰ سنة ١٨٢هـ. بارعٌ في النحو، من أصحاب «أبي عمرو بن العلاء». «بغية الوعاة» (٢ : ٣٦٥).

الثقةُ؟ قال: «أبو زيد»، قيل لـه: فلِمَ لا تُسمِّيه؟ قال: هو حيٌّ[1] بعدُ، فأنا لا أُسَمِّيهِ[2].

الحاديَ عشرَ

قـال «ابن السراج» في «الأصـول»[3] ـ بعد أن قَـرَّر أن «أفعـل» التفضيل لا يأتي[4] من الألوان[5] ـ: فإنْ قيل: قد أنشد بعض الناس:

يـا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فـي البَيَـاضِ   أَبْيَضَ من أُخْتِ بني أَبَـاضِ[6]

---

(١) أي: وربمـا ينسىٰ مـا حـدَّثه بـه فيقـع التنـاكـر فيؤدي إلى المعـارضـة والعقوق. «الفيض».

(٢) انظر «المزهر» (١: ١٤٣).

(٣) (١: ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٤) أي: قياساً.

(٥) أي: ولا من العُيوب. وضابطه: ما وَصْفُهُ على «أَفْعَل، فَعْلَاء»، كـ «أحمر» و«أعور»؛ لئلا يلتبس التفضيل بما يدل على أصل الفعل.

(٦) البيتـان من أرجوزة لـ «رؤبـة»، كمـا في ملحقـات «ديـوانـه» (ص: ١٧٦). وهما في «الأصول» (١: ١٠٤)، و«أمالي المرتضىٰ» (٢: ٣١٧).
والثـاني منهمـا في «الجمـل» (ص: ١٠٢)، و«الإنـصـاف» (١: ١٥٠)، و«شرح المفصل» لـ «ابن يعيش» (٦: ٩٣)، (٧: ١٤٧)، و«شرح الكافية» لـ «الرضى» (٢: ٢١٣)، و«خزانة الأدب» (٨: ٢٣٠).
و«بنو أَباض» بفتح الهمزة: قوم اشتهروا ببياض ألوانهم.
والشاهد فيه: «أبيض»، وذلك أن الكوفيين أجازوا بناء «أفعل التفضيل» من لفظي السواد والبياض، وهو شاذ عند البصريين.

فالجواب: أن هذا معمول[1] على فساد[2]، وليس البيتُ الشاذُّ، والكلامُ المحفوظُ بأدنىٰ إسنادٍ[3] حجةً على الأصل المجتمعِ عليه في كلامٍ ولا نَحْوٍ ولا فقهٍ[4]، وإنما يركَنُ إلى هذا ضَعَفَةُ أهلِ النحو ومَنْ لا حجة معه.

وتأويلُ هذا[5] وما أشبهه كتأويل ضَعَفَة أصحابِ الحديث وأتباع القُصَّاص في الفقه. انتهىٰ.

فأشار[6] بهذا الكلام إلى أن الشاذَّ ونحوَه يُطْرَحُ طرحاً، ولا يُهْتَمُّ بتأويله.

الثانيَ عشرَ

قال «أبو حيان» في «شرح التسهيل»: التأويل[7] إنَّما يسوغ[8]

---

(١) (معلول) في بعض النسخ، أي فيه علّة، وهي الخروج عن القياس. «الفيض».

(٢) هو الخروج عن الأصل المتداول.

(٣) أي: أقرب من غير بحث فيه.

(٤) لأن الحكم للغالب، والنادر لا حكم له، ولو ثبت لاقتصر به على مورده من غير أن يقاس عليه.

(٥) الإشارة لمن ذكر من الضَعَفَة، أي: تأويل الضعيف في العربية السالك هذه المسالك الخارجة عن الأصول، كتأويل ضعفة الحديث.

(٦) فاعل «أشار» ضميرٌ يعود على «ابن السراج».

(٧) هو صرف الكلام عن ظاهره.

(٨) أي: يجوز.

إذا كانت الجادة[1] على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول. أما إذا كان[2] لغة طائفة من العرب لم تتكلم[3] إلا بها فلا تأويل.

ومن ثَمَّ كان مردوداً تأويلُ «أبي علي»: «ليسَ الطيبُ إلَّا المسكُ»[4] على أن فيها[5] ضميرَ الشأنِ لأن أبا عَمْرٍو نَقَلَ أنَّ ذلك لغةُ تميم[6].

الثالثَ عشرَ

قال «أبو حيان» أيضاً: «إذا دخل الدليلَ[7] الاحتمالُ / سَقَطَ به الاستدلالُ». وَرَدَّ[8] به على «ابنِ مالك» كثيراً في مسائلَ استدلَّ عليها بأدلة تَقْبَلُ[9] التأويل. [٣٧]

---

(١) الطريقة المسلوكة الواضحة.

(٢) أي: ما ثبت عن العرب، وكان مخالفاً للقواعد، وهو لغةٌ معروفةٌ لطائفة...

(٣) (يتكلم) في س، وإستانبول.

(٤) انظر «الكتاب» (١: ١٤٧)، و«ذيل الأمالي والنوادر» (ص: ٣٩)، و«شرح الكافية الشافية» (١: ٤٢٥)، و«مغني اللبيب» (ص: ٨٣، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٩١٧).

(٥) أي: في «ليس»، أي: والجملة الاسمية هي خبر «ليس».

(٦) إذا اقترن خبر «ليس» بـ«إلَّا»، فـ«تميم» ترفع هذا الخبر حملاً لـ«ليس» على «ما النافية» علىٰ حين تنصبه «قريش» إطلاقاً.

(٧) «الدليلَ» مفعول به مقدمٌ على «الاحتمالُ» الذي هو فاعل «دَخَلَ».

(٨) أي: «أبو حيان». و«به» أي: بهذا الأصل.

(٩) هكذا في س، ل، م، وإستانبول، و(بعيدة) مكان (تقبل) في حيدر.

منها: استدلالُه على قصر الأخ بقوله:

أَخَـاكَ الـذي إنْ تَـدْعُـهُ لِمُلِمَّـةٍ يُجِبْكَ بماتَبْغي ويَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي[1]

فإنه يحتمل أن يكون منصوباً بـإضمار فعـلٍ، أي: «الزم»، وإذَا دخله الاحتمالُ سقط بـه الاستدلال.

الرابعَ عشرَ

كثيـراً[2] ما تُـرْوَىٰ الأبياتُ علىٰ أَوْجُـهٍ مختلفَـةٍ، ربمـا[3] يكـون الشاهدُ في بعضها[4] دون بعض، وقد سُئِلْتُ عن ذلك قديمـاً، فأَجَبْتُ

(١) البيت في «شرح التسهيل» (١: ٤٨)، و«شرح شذور الذهب» (ص: ٢٢٣) برواية «ويَكْفِكَ»، و«شفاء الغليل» (١: ١٢٠).
و«مُلِمَّة» أصله اسم فاعل من «ألم بالقوم» إذا نزل بهم، والمراد بها النـازلة من نوازل الدهر.
وحذفت «الياء» من «يجبْك» للتخلص من التقاء الساكنين.
و«تبغي» تطلب، و«يبغي» يجوز عليك.
والشاهد فيه «أخاك»، فإنه مبتدأ، واسم الموصول خبره، وجاء على لغة مَنْ يستعمل الأخ بالألف على كل حال، وتُسَمَّى لغـةَ القَصْرِ، كقـولهم: «مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ». وهـذا إعراب «ابن مـالك». ولا يتعين، لاحتمـال أن يكون منصوباً علىٰ الإغراء، جرياً على اللغة الفاشية، والتقدير: الزم أخاكَ.
و(من تبغي) في س.

(٢) منصوب على الظرفية، أو المفعولية المطلقة، وهو الأكثر، و«ما» تأكيد.

(٣) (وربما) في حيدر، وإستانبول.

(٤) هكذا في س، ل، م، وأستانبول، . و(بعض) في حيدر.

باحتمال[1] أن يكون الشاعرُ أنشده[2] مرةً هكذا ومرةً هكذا، ثم رَأَيْتُ «ابنَ هشام» قال في «شرح الشواهد»: رُوِيَ قوله:

. . . . ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[3]

---

(١) قال «ابن الطيب» ـ رحمه الله ـ:
(وهلّا أجاب المصنف بهذا عما ورد من الأحاديث كذلك توثيقاً للرواة، وسداً لباب التصرف في الأحاديث بالتغيير والتبديل؛ فإنها أجدرُ بذلك من الأبيات). انظر (ص: ٥٣).

(٢) هكذا في س، ل، م، وإستانبول. و(أنشد) في حيدر.

(٣) عجر بيت وصدره:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

وهو لـ «عامر بن جُوَيْنٍ الطائي» يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث.
و«المزنة»: واحدة المزن، وهو السحاب يَحْمِلُ الماء.
و«الوَدَق»: المطر، أبقلت: أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس بشجر.
والبيت في «الكتاب» (٢: ٤٦)، و«شرح المفصل» (٥: ٩٤)، و«همع الهوامع» (٢: ١٧١)، و«التصريح» (١: ٢٧٨)، و«خزانة الأدب» (١: ٤٥).
كان القياس «أَبْقَلَتْ»، لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل، ولكنه حَذَفَ التاء للضرورة.
وحكىٰ «الأعلمُ» في شرح أبيات «الكتاب» أنه روي «أبقلَتِ ابقالها» بتخفيف الهمزة. انظر «التصريح» (١: ٢٧٨).
وقد استشهد «ابنُ هشام» بالبيت على أن «أَبْقَلَ» روي بروايتين: بالتذكير والتأنيث.

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة[١]، فإنْ صح أن القائل بالتأنيث هو القائلُ بالتذكير، صح الاستشهادُ به على الجواز في[٢] غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد[٣] بعضُهم شِعْرَ بعض، وكلٌّ يَتَكَلَّمُ على مُقْتَضَىٰ سَجِيَّتِهِ التي فُطِرَ عليها، ومن هنا تَكَثَّرَتِ[٤] الرواياتُ في بعضِ الأبيات. انتهىٰ.



---

(١) هو على حذف مضاف، أي: نقل حركة همزة «إبقالها» للتاء في «أبقلت»، وحَذَفَ الهمزة لإقامة الوزن.

(٢) هكذا في س، ل، و (من) في حيدر، وإستانبول.

(٣) (تنشد) في م.

(٤) في نسخة: (يَكْثِرون) أي: العرب، وفي أخرىٰ: (كَثُرت)، وفي النسخ التي في حوزتي (تكثرت) على «تَفَعَّل» من الكثرة، أي: تعددت الروايات بتعدد الراوي. والكل يعمل به لفصاحة القائل.
انظر «الفيض».

فصل

مُلَخَّصٌ من «المحصول»[1] للإمام «فخر الدين»[2] مع زيادات

---

(١) هو من أهم كتب الإمام «فخر الدين الرازي» الأصولية.
وقد استشكل «القرافيُّ» في «النفائس» هذه التسمية، حيث قال: تسميةُ الكتاب بـ «المحصول» مشكلٌ؛ لأن الفعل إن كان «حَصَلَ» فهو قاصر لا يصاغ على زِنة «مفعول»، وإن كان «حَصَّلَ» بالتشديد، فاسم المفعول منه «محصَّل»، فعلى هذا لفظ «محصول» ممتنع لغة.
وأجيب بأن اسم الكتاب كاملاً «المحصولُ في علم الأصول» أي: أصول الفقه. وهذه الصلة، وهي «في علمِ الأصول» سوَّغت بناء مفعول من «حَصَلَ» اللازم.
وقد جاء في «المصباح» عن «ابن فارس»: أصلُ التحصيل: استخراج الذهب من حجرِ المعدن، وحاصل الشيءِ ومحصوله واحد.
كما ذكر «الرازيُّ» أن المصادر تجيء على «المفعول» نحو: «المعقود» و «الميسور» ـ بمعنى العقد واليسر ـ، يقال: «ليس له معقود رأي. أي: عقد رأي. انظر «تفسيره» (٨ : ١٩٦) الخيرية. نقلاً عن مقدمة التحقيق لكتاب «المحصول» (١/ ١/ ٥٤).

(٢) هكذا في س، وإستانبول دون ذكر «الرازي»، وبذكرها في حيدر.
وهو «فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله» الرازي =

من شروحه[1].

قال: اعلـم أنَّ معرفةَ اللغةِ والنحوِ والتصريفِ فـرضُ كفايـة، لأن معرفةَ الأحكام الشرعية واجبةٌ بالإجماع، ومعرفةُ الأحكـام بدون معـرفة أدلتها مُسْتَحِيلٌ، فـلا بد من معـرفة أدلتهـا، والأدلةُ راجعـةٌ إلى الكتابِ والسنـة، وهما واردانِ[2] / بلغـة العـرب ونحـوِهم وتصـريفِهم. فـإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفةُ الأدلة[3] تتوقف على معـرفة اللغـة والنحـو والتصـريف، ومـا يتـوقف على الـواجب المـطلَق[4]، [٣٨]

= (المـولد)، الـطبرِستـاني (الأصـل)، القـرشي، التيمي، البكـري (النسب) المتوفَّى سنة ٦٠٦. متـرجم في «البداية والنهايـة» (١٣ : ٥٥)، و«شذرات الذهب» (٥ : ٢١).

(١) ممن شرحه:
«شمسُ الدين، محمد بن محمود الأصبهاني» المتوفَّىٰ سنة ٦٧٨هـ، وسمَّاه بـ «الكاشف عن المحصول»، منـه مخطوط في دار الكتب المصـرية بـرقم (٤٧٣) أصول. لـه ترجمة في «بغية الوعاة» (١ : ٢٤٠).
و«شهـاب الدين، أبـو العباس، أحمـد بن إدريس القـرافيُّ» المتـوفى سنـة ٦٨٤هـ، وسمَّاه بـ «نفائس الأصول في شرح المحصول». منه مخـطوط في دار الكتب المصـريـة بـرقم (٤٧٢) أصـول. لـه تـرجمـة في «الـديبـاج المذهب» (١ : ٢٣٦).

(٢) (وارد) في إستانبول.

(٣) أي: الأصلية، وهي الكتاب والسنَّة.

(٤) أخرجَ الواجبَ المقيد وجوبه بذلك الأمر، كالنصاب للزكاة، لتوقف وجوبها عليـه، فـإن وجـوبهـا لا يستلزم وجـوبـه، لأن تحصيـل سبب الـوجـوب لا يجب «الفيض».

وهو مقدورٌ[1] للمكلَّف فهو واجبٌ[2].

فإذن[3] معرفةُ اللغة والنحو والتصريف واجبةٌ.

قال[4]: ثم الطريقُ إلى مَعْرِفتها[5] إمَّا النقلُ المحضُ كأكثر اللغةِ، أو العقلُ مع النقل، كقولنا: «الجمع المُحَلَّىٰ باللام[6] للعموم»؛ لأنه يصح استثناء أي فرد منه، فإن صحَّةَ الاستثناء بالنقل، وكونَه[7] مِعْيَارَ العموم بالعقل.

فَمَعْرِفَةُ كونِ الجمع المذكور له بالتركيب من النقل والعقلِ، وأما العقلُ المحضُ فلا مَجَالَ[8] له في ذلك.

قال: فالنقلُ المحضُ إما تواتر أو آحاد، وعلى كُلّ منهما إشكالات:

أما «التَّوَاتُر» فالإشكال عليه من وُجُوه:

---

(١) الجملة حالية، أخرج بها ما لا قدرة للمكلف عليه مما يتوقف عليه الواجب المطلق، كالسلامة من موانع الوجوب.

(٢) «المحصول» (١/١/٢٧٥).

(٣) (فإن) في س.

(٤) في «المحصول» (١/١/٢٧٦ ــ ٢٨٥).

(٥) أي: معرفة لغة العرب ونحوها وتصريفها.

(٦) (اللام) في إستانبول.

(٧) (وكونَه) معطوف على «صحةَ».

(٨) مصدر ميمي، أي: جولان.

أحدُها: أَنَّا نَجِدُ الناسَ مختلفينَ في معانِي الألفـاظِ التي[1] هي أكثرُ الألفاظِ تـداولاً ودَوَرَاناً[2] على ألسِنَـةِ المسلمين اختِلافـاً شديـداً لا يمكن فيـه[3] القـطـعُ بمـا هـو الحقُّ كلفـظة (الله) فـإن[4] بعضهم زعم أنها عِبْرِيَّة، وقال قوم: إنَّها[5] سُرْيَانِيَّة.

والذين جعلوها عربيَّةً[6] اختلفوا، هل هي مشتقة أوْ لا[7]؟

والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختـلافاً شـديداً، ومن تَـأَمَّلَ أدلَّتَهُمْ في تعيين مـدلولِ هـذا اللفظِ[8] عَلِمَ أَنَّها متعارضـةٌ، وأَنَّ شيئـاً منهـا لا يُفيدُ الظنَّ الغالِبَ فضلاً عن اليقين.

وكـذلـك اختلفـوا في لفظ «الإيمـانِ»[9]، و «الكُـفْـرِ»[10]،

---

(١) (الذي) في ل.

(٢) كعطف التفسير على «تداولاً».

(٣) هكذا في س وإستانبول، و (فيها) في حيدر.

(٤) (قال) في س.

(٥) (إنها) ساقط من س.

(٦) هكذا في م وحيدر. و (عبرية) في س، ل، وإستانبول.

(٧) أي: أوْ ليست بمشتقة، أي: مرتجلة، لأن الأعلام منحصرة في القسمين.

(٨) أي: هـل هو الـذات الواجب الـوجـود أو المعبـود مـطلقـاً، ثم غلب على الذات... إلـخ.

(٩) هـو مصدر «آمن بـه» على أفعـل إفعالاً. اختلفـوا: هل همـزتُـه للتعـديـة، أو للصيـرورة؟ وهـل مسمـاه التصـديق الجنـاني، أو النـطق اللسـاني، أو هما معاً؟

(١٠) اختلفوا: هل هو الجحد، أو التستر؟ أو غير ذلك.

و «الصلاةِ»[1] و «الزكاةِ»[2]، فإذَا كانَ هذا الحالُ في هذه الألفـاظِ التي هي أشهَـرُ الألفاظِ والحـاجةُ إليهـا مـاسَّـةٌ / جـداً، فمـا ظَنُّـكَ بسـائـرِ [٣٩] الألفاظِ؟!.

وإذا كان كذلكَ ظهر أن دعوىٰ التواتر في اللغة والنحو مُتَعَذِّرٌ.

وأُجِيبَ عنه: بأنـه وإن لم يُمكن دعوىٰ التـواترِ في معـانيها على سبيـل التفصيل، فـإنَّا نَعْلَم معـانِيهَا في الجملة، فنعلم أَنَّهُمْ يُـطْلِقُـونَ لفــظَةَ (الله) على الإلـهِ المعبـود بحق، وإنْ كنـا لا نَعْلَمُ مُسَمَّىٰ هـذا اللفظِ أَذَاتَـهُ[3]، أم كونـه معبوداً[4]، أم كـونـه قـادراً على الاختـراعِ، أم كونُه مَلْجَأً للخَلْقِ[5]، أم كونُه بحيث تَتَحَيَّرُ العقولُ في إدراكه؟

إلى غير ذلك من المعاني المذكورةِ لهذا[6] اللفظِ، وكـذا القول في سائر الألفاظ[7].

الإشكالُ الثاني: أنَّ مِنْ شَرْطِ التواترِ استواءَ الطرفينِ والواسطةِ.

---

(١) اختلفوا: هل هي مصدر، أو اسم مصدر؟ وهل معناها الدعـاء أو الرحمـة؟ أو العطف أو الحنو؟ أو غير ذلك.

(٢) هل هي مصدر كذلك؟ وهل معناها الطهارة أو النموُّ والزيادة؟ أو غير ذلك.

(٣) أي فيكون اسماً للذات بناء على أنه مرتجل.

(٤) بناءً على أنه مشتق من: أَلَـهَ، إلاهةً، كعبد، عبادة.

(٥) (للخلق) ساقط من س.

(٦) (بهذا) في س.

(٧) أي: تُعْلَمُ على جهة الإجمال دون التفصيل.

فَهَبْ أنَّا علمنا حصولَ شرائطِ[1] التواتر في حُفَّاظِ اللغةِ والنحوِ والتصريفِ ــ في زماننا ــ فكيفَ نعلمُ حصولَهَا في سائر الأزمنة؟

وإذا جهلنا شَرْطَ التواترِ جهلنا التواتُرَ ضرورةً، لأن الجهلَ بالشرط يوجب الجهلَ بالمشروط.

فإن قيل: الطريقُ إليه أمرانِ:

أحدُهما: أنَّ الذينَ شاهدناهُم أخبرونا أنَّ الذينَ أخبرُوهم بهذه اللغاتِ كانوا موصوفينَ بالصفاتِ المعتَبَرَةِ في التواترِ، وأَنَّ الذينَ أخْبَرُوا مَنْ أَخْبَرَهُمْ كانوا كذلكَ، إلىٰ أنْ يَتَّصِلَ النقلُ بزمانِ الرسولِ ــ صلىٰ الله عليه وسلم ــ.

والآخَرُ: أنَّ هذه الألفاظَ لو[2] لم تكنْ موضوعةً لهذه اللغات، ثم وَضَعَهَا وَاضعٌ لهذه المعاني، لاشْتَهَرَ ذلك وعُرِفَ، فإنَّ ذلك مِمَّا تَتَوَفَّرُ الدواعي علىٰ نقلِهِ.

[٤٠] قلنا: أَمَّا / الْأَوَّلُ فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منَّا حين سَمِعَ لغةً مخصوصةً من إنسانٍ، فإنَّه لم يَسْمَعْ منه أنه سَمِعَه[3] من أهلِ

---

(١) هكذا في «المحصول» (١/١/٢٨٠)، و(شرط) في نسخ «الاقتراح»، وهو تصحيف، لأن الضمير في قوله: «حصولها» عائد إلى «شرائط التواتر»، ولا يجوز أن يعود إلى «شرط». وهذا مما غاب عن صاحب «الفيض».

(٢) (إن) في ل، م، وحيدر، وإستانبول، وأثبتُّ الذي هو في س و «المحصول».

(٣) أي: المسموع.

التـواترِ، وهكـذا، بل تَحْـريرُ[1] هـذه الدعْـوَىٰ على هذا الـوجـهِ مِمَّـا لا يَفْهَمُـهُ[2] كثيـرٌ من الأدبـاءِ، فكيف يُـدَّعَىٰ عليهم أَنَّهم عَلِمُـوهُ[3] بالضرورةِ؟ بل الغايةُ القصوَىٰ في راوي اللغـةِ أنْ[4] يُسْنِدَهُ إلى كتـابٍ صَحيحٍ[5]، أو إلى أستاذٍ[6] مُتْقِنٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذلك لا يُفِيدُ اليقينَ[7].

وأمـا الثاني فضعيف أيضـاً؛ لأن ذلـك الاشتهـارَ إنمـا يَجِبُ في الأمورِ العَظِيمَة[8]، وليس هذا منـه، سلّمنا أنـه منه، لكن لا نُسَلِّمُ أنـه لم يشتهر فإنه قد اشتهرَ، بل بَلَغَ مَبْلَـغَ التـواتُرِ أَنَّ هـذه اللغاتِ[9] إنَّمَـا أُخِـذَتْ عن جمـعٍ مخصـوصٍ كـ «الخليـلِ»، و «أبـي عمـرو»، و «الأصمعي»، وأقـرانهم، ولا شـكَّ أنَّ هؤلاءِ مـا كـانـوا معصـومينَ،

---

(١) (تجويز) في س وإستانبول.

(٢) أي: لأنهم لا اعتناء لهم بـالإسنـاد، ولا اهتمـام لهم بمـا يـرجـع إليـه من تواتر وآحاد.

(٣) أي: علموا المسموع، و (علموها) في س.

(٤) (أنه) في س.

(٥) (مُصَحَّح) في «المحصـول»، أي: كالمحكم، والمخصص، والصحـاح، والعباب، ونحوها.

(٦) هكذا في س، ل، م، و (إسناد) في حيدر، وإستانبول. وهو تصحيف.

(٧) أي: لعدم وجود التواتر.

(٨) أي: المهمة، وذلك كأمر الخلافة، والأحكام الشرعية الظاهرة، فعدمُ نقلِها آيةُ عَدَمِها.

(٩) قوله: «أن هذه اللغات» يتنازعه «اشتهر» و «بَلَـغَ».

ولا بـالِغِينَ حَـدَّ التـواتُـرِ، وإذا كـان كـذلـك لم يَحْصُـلِ[1] القـطـعُ واليقينُ بقولهم.

أَقْصَىٰ ما في الباب[2] أن يُقـالَ: نعلمُ[3] قطعـاً أن هذه اللغـات بـأَسْرِهَا غيرُ منقولةٍ على سَبيلِ الكذب، ونَقْطَـعُ بأنَّ فيهـا ما هـو صدقٌ قطعاً، لكنَّ كُلَّ لفظةٍ عَيَّنَّاها فإنا[4] لا يُمْكِنُنَا القَطْـعُ بـأنَّها[5] من قبيـلِ مـا نُقِلَ صـدقاً، وحينئـذٍ لا يَبْقَىٰ القَـطْـعُ في لفظٍ مُعَيَّنٍ أَصْـلاً، وهـذا هـو الإشْكَـالُ على من ادَّعىٰ التـواتـرَ في نقـلِ اللغـاتِ. . . هـذا كلامُ الإمام.

وَتَعَقَّبَهُ[6] «الأصبهانيُّ»[7] بأن كونَ اللغـةِ مأخـوذةً عمن لم يَبْلُـغْ عَدَدَ التواتر، لا يَصْلُحُ أن يكون سنـداً لِمَنْـعِ عَدَمِ شُهْـرَة نَقْلِ اللغـات عن مَـوْضُوعَـاتِهَا الأَصْلِيَّـةِ إلىٰ غيرهـا؛ لأنَّ عدمَ عصمتهم لَا يَستلزم / [٤١] وقـوعَ النقلِ والتغييـرِ[8]، بل يثبتُ بـه احتمـالُـه، وذلـك لا يَقْـدَحُ في

(١) (يحسن) في س، وأثبتُّ الـذي هـو مـوافق لنسخ «الاقتـراح» الأخـرىٰ، الموافقة لما في «المحصول».

(٢) أي: أبعد، والمراد غاية ما في الباب ومنتهاه أن يقال.

(٣) (نعم) في س.

(٤) أي: معاشر أهل العربية.

(٥) بأن كل لفظ منها.

(٦) أي: اعترض كلامه في شرحه، وناقشَهُ في مواضـع من أبحاثه.

(٧) (الإصبهاني) في ل. و «أصبهان» بفتـح الهمـزة والباء، وكسـرهما، وبفتـح الهمزة وكسر الموحدة وعكسه، وإبدال الموحدة فاءً. «الفيض».

(٨) (واليقين) مكان (والتغيير) في س.

دعوىٰ انتفاء اللازم[1]. انتهى. والأمر كما قال.

ثم قال الإمام[2]: وأَمَّا الآحادُ فالإشكال عليه[3] من وجوهٍ:

منها أَنَّ الرُّواة له مَجْرُوحُونَ[4] ليسوا سالمين عَنِ القَدْحِ[5].

بَيَانُهُ: أن أصل[6] الكتب المُصَنَّفَةِ في النحوِ واللغةِ «كتابُ سيبويهِ»، وكتابُ «العَيْن».

أما «كتاب سيبويه» فَقَدْحُ الكوفيينَ فيه وفي صاحبه أَظْهَرُ من الشمسِ[7].

وأيضاً فـ «المُبَرِّدُ» كان من أَجَلِّ البصريِّينَ وهو أفردَ كتاباً في القدحِ فيه[8].

---

(١) أي: بأنه الأصل؛ لأن الأصل العدم حتى يقوم دليل على خلافه، وحينئذٍ فيكون بقاء الموضوعات بحالها لا من جهة نقلهم بذلك، والأصل عدم التغيير حتى يثبت مقتضيه فيبقى خبرهم الأول بحاله لعدم وجود ما يقتضي خلافَهُ. «الفيض».

(٢) في «المحصول» (١/١: ٢٨٥).

(٣) (عليها) في «المحصول».

(٤) (مُجَرَّحُونَ) في ل.

(٥) بيان لِـ «مجروحون».

(٦) (أجل) في «المحصول».

(٧) والقَدْح في كتاب «سيبويه» غير ضارّ ولا مُلْتَفَتٍ إليه؛ لأنه الأصل المرجوع إليه، والمعوَّل عليه.

(٨) سمّاه «مسائل الغَلَط»، قال «ابن جني» في «الخصائص» (٣: ٢٨٧): (أما ما تعقب به «أبو العباس» كتاب «سيبويه» في المواضع التي سمَّاها: =

وأمَّا كتابُ «العين» فقـد أطبقَ الجمهورُ ــ من أهـل اللغةِ ــ على القدحِ فيه[1].

وأيضـاً فَإنَّ «ابنَ جِنِّي» أورد بـاباً في كتـابِ «الخصائصِ»[2] في قدحِ أكابرِ الأدباءِ بعضِهم في بعضٍ، وتكذيبِ بعضِهم بعضاً.

= «مسـائل الغَلَط» فقلمـا يلزم صاحبَ الكتـاب منه إلاَّ الشيء النـزر). وانـظر (١ : ٢٠٦) من نفس المصدر.

ولقـد أَلَّف «أحمد بن ولَّاد» المتـوفَّىٰ سنة ٣٣٢هـ كتـاب «الانتصار» ردًّ فيـه على نقـد «المبـرد»، وأبـطله. انـظر مقـدمـة محقق «المقتضب» (١ : ٩٦، ١٠٢).

والمبرد هـو «محمد بن يزيد، الأزدي، أبـو العباس» المتـوفَّىٰ سنة ٢٨٦هـ. كان إمام العربية بِـ «بغداد» في زمانه.

و «المُبَـرِّد» ضبـطهـا كثيـرون بفتـح الـراء، وبعضهم بكسـرهـا، وكـان «الشنقيطي» متشدداً في كسر «الراء»، وكان ينشد في ذمِّ مَنْ فتحها:

والكسرُ في راءِ «المبرِّد» واجبٌ وبغير هذا ينطق الجُهَلاءُ

مترجم فـي «بغيـة الـوعـاة» (١ : ٢٦٩)، و «الأعـلام» (٧ : ١٤٤)، وانـظر مقدمة محقق «المقتضب» (١ : ١٤).

(١) أَكْثَرَ الناسُ في الطعن فيه، لكن الغالب اعتراضهم عليه من حيث الاشتقاق وصناعة التصريف، وذكر ذوات الواو في ذوات الياء، ونحو ذلك، أما كونـه ذَكَرَ شيئاً من اللغة ليس له أصل، أو نَقَلَ كلاماً باطلاً فلا. «الفيض».

وانظر: «الخصائص» (٣ : ٢٨٨).

(٢) (٣ : ٢٨٢ ــ ٣٠٩).

وَأَوْرَدَ[1] باباً آخر في أنَّ لغةَ أهلِ الوَبَرِ أَصَحُّ مِنْ لُغَةِ أَهْلِ المَدَرِ، وَغَرَضُهُ[2] من ذلك القَدْحُ في الكوفيينَ.

وأورد[3] باباً آخر في كَلِمَاتٍ من الغريبِ لا يُعْلَمُ أَحَدٌ أتىٰ بها إلَّا «ابنُ أحمرَ الباهليّ»[4].

ورُوِيَ عن «رُؤْبَةَ» وأبيه أنهما كانا يَرْتَجِلَانِ ألفاظاً لم يَسْمَعَاهَا، وَلَا سُبِقَا إليها. وعلى ذلك قال «المازِنِيُّ»[5]: «ما قِيسَ[6] على كلامِ العربِ فهو من كَلَامِهِمْ»[7].

وأيضاً فـ «الأصمعيُّ» كان منسوباً إلى الخَلَاعَةِ، ومشهوراً بأنه كان يَزِيدُ في اللغةِ ما لم يكُنْ منها[8].

---

(١) في «الخصائص» (٢ : ٥).

(٢) أي: ابن جني.

(٣) في «الخصائص» (٢ : ٢١).

(٤) هو «عمرو بن أحمر الباهلي» المتوفَّى نحو سنة ٦٥هـ، شاعر مخضرم، وهو صحيح الكلام، كثير الغريب. مترجَم في «سمط اللآلي» (١ : ٣٠٧)، و«الإصابة» (٥ : ١٤٠)، و«خزانة الأدب» (٦ : ٢٥٧)، و«الأعلام» (٥ : ٧٣).

(٥) هو «بكر بن محمد بن عثمان، أبو عثمان» المتوفَّىٰ سنة ٢٤٧، أو ٢٤٨، أو ٢٤٩هـ. كان حاذقاً بالنحو. مترجم في «إنباه الرواة» (١ : ٢٨١)، و«إشارة التعيين» (ص: ٦١).

(٦) أي: فيما بابه القياس.

(٧) انظر «الخصائص» (١ : ٣٥٧) و(٢ : ٢٥).

(٨) هذا كلامٌ مردودٌ، لا وزن له. فقد جاء في «نزهة الألباء» (ص: ١١٥): كان «الأصمعي» صدوقاً في الحديث، أخذ عن «عبد الله بن عَوْن»، =

والعَجَبُ من الأصوليِّين[1]: أنَّهم أَقامـوا الـدلائـل عَلى خبر الـوَاحِدِ[2] أنـه حُجَّةٌ في الشـرعِ، ولم يقيموا الـدِّلاَلَـةَ على ذلـك في اللغـة، وكان هـذا أولىٰ[3]، وكـان من الـواجب عليهم أَن يَبْحَثُوا عن أحـوال اللغـاتِ، والنحـوِ، وأن يتفحَّصُـوا[4] عن أحـوال جَـرْحِهِمْ، وتعـدِيلِهِمْ، كَمَا فَعَلُوا ذلـك في رواية الأخبـارِ، لكنَّهم تـركـوا ذلـك / [٤٢] بالكُلِّيَّةِ مـع شِدَّةِ الحاجةِ إليه، فإنَّ اللغةَ والنحوَ يجريانِ مَجْرَىٰ الأصلِ للاستدلالِ بالنصوص. انتهى.

= و«شعبـة بن الحجـاج»، و«حمَّـاد بن سلمـة»، و«حـمَّـاد بن زيـد»، و«الخليل بن أحمد».

وجاء في «تهذيب التهذيب» (٦: ٤١٦ ـ ٤١٧): قال «الشافعي»: ما عَبَّرَ أحدٌ عن العرب بأحسنَ من عبارة «الأصمعيِّ».

وقـال «نصـر بنُ علي»: كـان «الأصمعي» يـتَّـقـي أن يـفسـر حـديـثَ رسـولِ الله ﷺ كما يتقي أن يفسرَ القرآن.

وقال «يحيى بن معين»: «الأصمعي» ثقةٌ صدوقٌ.

وفي «الفيض»: على أن مـا نسبوه إليـه من الزيـادة يمكن حمله على القياس على مـا سُمِعَ من العـرب. وهـذا رأيٌ صحيحٌ نَصَـرَهُ جمـاعـة مـن النحاة والأصوليين.

(١) «المحصول» (١/١: ٢٨٩).

(٢) انظر «شرح تنقيح الفصول» (ص: ٣٥٦).

(٣) لأن الأمور الشرعية مبنيةٌ على معرفة الفنون العربية؛ لأنها آلاتُها ووسائلهـا، فكانت أحقَّ بالاعتناء بها؛ لأنها كالأصول لها. «الفيض».

(٤) هكـذا في س وحيدر، وإستـانبول، و«المحصـول»، و(يفحصـوا) في م، و(يفصِحوا) في ل.

قال «الأصبهاني»[١]: أما قوله: وأورد «ابن جني» باباً في كلمات من الغريب لم يأتِ بها إلاَّ «الباهليُّ»، فاعلم أن هذا القدر، وهو انفرادُ شخص بِنَقْل شيءٍ من اللغة الغريبة[٢] لا يَقْدَحُ في عدالتِهِ[٣]، ولا يَلْزَمُ من نقل الغريب أن يكون كاذباً في نقله[٤]، ولا قَصَدَ «ابن جني» ذلك.

وأما قولُ «المازنيّ»: ما قيس إلى آخره[٥]، فإنه ليس بكذب ولا تجويز للكذب، لجواز أن يُرَىٰ القياس في اللغات، أو يُحمل كلامُه على هذه القاعدة وأمثالِهَا[٦]، وهي أنَّ الفاعلَ في كلامِ العرب مرفوعٌ، فكلُّ ما[٧] كان في معنى الفاعل[٨] فهو مرفوع.

وأما قوله: إن الأصوليين لم يقيموا إلى آخره، فضعيف جدّاً، وذلك أن الدليل الدّال على أن خَبَرَ الواحِدِ حجة في الشرع يُمْكِنُ

(١) (الإصبهاني) في ل.
(٢) (العربية) في حيدر.
(٣) لأن غاية ما فيه زيادة الثقة، وهي مقبولة. وهذا مذهبُ جمهورِ الفقهاءِ والمحدِّثين. انظر «علوم الحديث» (ص: ٧٧) و «تدريب الراوي» (١: ٢٤٥).
(٤) والحافظ حجةٌ على مَنْ لم يحفظ.
(٥) (إلخ) في ل.
(٦) أي: مما هو كُلِّيٌّ يتخرج عليه جزئيات كثيرة.
(٧) (فكلما) في س.
(٨) بأن أُسْنِدَ إليه غيرُهُ، كالمبتدأ، واسم «كان»، و «كاد».

التمسكُ بـه في نقل اللغة آحاداً، إذا وُجِـدَتْ الشرائط[1] المعتبـرة في خبر الواحد، فلعلهم أهملوا ذلك، اكتفاءً منهم بالأدلـة الدالـة[2] على أنه حجةٌ في الشرع.

وأما قوله: كان الواجب أن يبحثوا عن أحـوال الرواة إلىٰ آخـره، فهذا حق[3]، فقد كان الواجب أن يُفْعَـلَ ذلك، ولا وجـه لإهمالـه مـع احتمال كذبِ مَنْ لم تُعْلَم[4] عدالَتُهُ.

وقـال «القـرافي» في[5] هـذا الأخيـر: إنمـا أهملوا ذلـك؛ لأن الـدواعي متـوفـرة على الكـذب في الحـديث؛ لأسبـابـه المعـروفـةِ، الحامِلَةِ[6] للواضعين على الوضـع.

وأمـا اللغـة فـالـدواعي إلى الكـذب عليهـا في غـايـة الضعفِ،

---

(١) جمـع «شريطة»، وهي «الشرط»، وجمعه: «شروط».

(٢) (الدالة) ساقط من س.

(٣) ظاهره ككلام «القرافي» أنهم أهملوه، وليس كذلك، بل اعتنى بذلـك أئمةُ الأدب، وصنفـوا في طبقـات الأدبـاء وأحـوالهم، وقـد ألَّف «أبـو الـطيِّب اللغوي» كتابَ «مـراتب النحويين واللغـويين»، ومَيَّزَ أهـلَ الصدقِ من أهـل الكذب.

وأورد «السيوطيُّ» الكثيرَ من ذلك في كتابـه «المزهـر» في «معرفـة مَنْ تُقْبَلُ روايتُـه ومَنْ تُرَدُّ» (١:١٣٧)، و«معـرفة المصنـوع» (١:١٧١)، و«معـرفـة الطبقات» (٢:٣٩٥).

(٤) (يعلم) في س.

(٥) (في) ساقط من س.

(٦) (الحاصلة) في س.

وكذلك كُتُبُ الفقه لا تكاد تجد فروعاً[1] موضوعةً على «الشافعي» أو «مالك» أو غيرهما / ؛ ولذلك جمع الناس من[2] السُّنَّةِ موضوعاتٍ [٤٣] كثيرة[3] وجدوها، ولم يجدوا من[4] اللغة وفروع الفقه مثلَ ذلك، ولا قريباً منه، ولما كان الكَذِبُ والخَطَأُ في اللغة وغيرها في غاية النَّدرة اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة فإن شهرتَها وتَدَاوُلَها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له، فهذا هو الفرق.

ثم قال الإمام[5]: والجواب عن الإشكالات كلِّها[6]: أن اللغةَ والنحوَ والتصريفَ ينقسم إلى قسمين:

● قسمٌ منه «متواترٌ»، والعلمُ الضروريُّ حاصلٌ بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني، فإنَّا نَجِدُ أنفُسَنا جازِمَةً بأنَّ «السماء»[7] و«الأرض» كانتا مُسْتَعْمَلَتَيْنِ في زمنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ في معناهما المعروف.

وكذلك «الماء» و«الهواء» و«النار»، وأمثالها[8].

---

(١) (فروعها) في حيدر.

(٢) (في) بدل (من) في س.

(٣) (كثير) في س.

(٤) (في) في ل.

(٥) في «المحصول» (١/١: ٢٩٤) (بتصرّف)، و«المزهر» (١: ١١٨).

(٦) أي: المتعلقة بالمتواتر والآحاد.

(٧) أي: لفظ السماء.

(٨) أي: من كل ما يكثر دورانه، وتدعو إليه الحاجة. وهذه أمثلة لمسائل اللغة.

وكـذلك[1] لم يَـزَلِ الفـاعـلُ مـرفـوعـاً، والمفعـولُ منصـوبـاً، والمضاف إليه مجروراً[2].

● وقسمٌ منـه «مظنـونٌ»، وهو الألفـاظُ الغَرِيبَـةُ[3]، والطريقُ إلىٰ معرفَتِهَا الآحادُ.

وأكثرُ ألفاظِ القرآنِ ونحوِهِ وتصريفِهِ من القسم الأول.

والثاني فيه قليلٌ جداً فـلا يُتَمَسَّكُ بـه في القـطعيَّاتِ، ويُتَمَسَّـكُ بـه في الظَّنِّيَّاتِ. انتهى.

* * *

(١) (ولذلك) في س.

(٢) أمثلة لمسائل النحو.

(٣) (العربية) في س.

خـاتمـة

قـال الشيـخُ «بَهَاءُ الـدين بنُ النحَّاس» في «التعليقـة»: النقلُ[1] عن النفي فيـه شيءٌ؛ لأن حاصله أنني لم أسمـع هـذا، وهـذا لا يـدُلُّ على أنه لم يَكُنْ.

* * *

---

(١) «النقل»: مبتدأ، وجملة «فيه شيء» خبره.

أي: فيه بحث ومناقشة. وهو أنّ يقول قائل:

لم أَرَهُ، أو لم أقفْ فيه على شيء، أو لم أجده، أو نحو ذلك.

ونفي العلم لا يدل على نفي الوجود.

ويمكن أن يجاب: بـأن هـذا إذا صـدر من إمـام نحريـر مُتَتَبِّـعٍ، واسـعِ الاطلاع، كان بمنزلة التصريح بعدم ورود ذلك. نظير ما قـاله المحدِّثون في مثله.

قـال «المصنف» في «تدريب الـراوي» في أواخر (النـوع الثاني والعشـرين) (١: ٢٩٦) (: إذا قال الحافظُ المُطَّلِـعُ الناقِدُ في حديثٍ: «لا أعرفه» اعتُمد ذلك في نَفْيِهِ. كما ذكر شيـخ الإسلام ــ يعني: ابن حجر ــ).

تنبيه

بعد أن حررت[1] هذا الكتاب[2] بفروعه وجدتُ «ابنَ الأنباري» قال في «أصوله»[3]: أدلة النحو ثلاثة: نَقْلٌ ، وقياسٌ، واستصحابُ حالٍ.

[٤٤] فـ «النقل»[4] هو الكلامُ العربي الفصيح / ، المنقولُ النقلَ[5] الصحيحَ، الخارجَ عن حدِّ القلَّة إلى الكثرة.

وعلى هذا يخرج[6] ما جاء من كلام غير[7] العربِ من المولَّدين، وغيرهم، وما جاء شاذاً في كلامهم، نحو الجزم

(١) (قررت) في س، ل.

(٢) هكذا في ل، وهو المناسب، و(الباب) في سائر نسخ «الاقتراح».

(٣) المسمىٰ بـ «لمع الأدلة» (ص: ٨١ ــ ٩٢).

(٤) مصدر بمعنىٰ المفعول.

(٥) (بالنقل) في حيدر، وإستانبول.

(٦) (ليخرج) في حيدر، وإستانبول.

(٧) وعلى حاشية م: (نسخة الشر ــ أي: الشرح ــ : على غير كلام العرب).

بـ «لن»[١]، والنصب بِـ «لم»[٢]، والجر بِـ «لعل»[٣]، ونصب الجزأين بها وبِـ «ليت»[٤].

وهو[٥] ينقسم إلى: تَوَاتُرٍ، وآحادٍ:

---

(١) كرواية «مغني اللبيب» (ص ٣٧٥) لقول «كُثَيِّر»:

[أيـادي سبا عَـزَّ ما كنتُ بعـدكُمْ] فلَنْ يحْـلَ للعَيْنَيْنِ بعـدَكِ مَنْـظَرُ

ورواية «الديوان» (ص ٣٢٨): «فلم يحْلَ».

وبيت «مغني اللبيب» (ص: ٩١٦) الآخر:

لَنْ يَخِبِ الآن من رجـائِـكَ مَـنْ حـرَّكَ مِنْ دُونِ بـابِـك الحلقـهْ

الرواية بكسر الباء.

(٢) وفي «شرح الكافية الشافية» (٣: ١٥٧٥):

وزعم بعضُ الناسِ أنَّ النصب بـ «لم» لُغَةٌ، اغتراراً بقراءة بعض السلف: «ألم نشرحَ لك صدرك» بفتح الحاء.

وبقول الراجز:

في أيِّ يَـوْمَيَّ من الموتِ أفِرّ
أَيَـوْمَ لَم يُقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِر

(٣) هي لغة «عُقَيْل»، واستشهد لها النحاة بقوله:

لـعـلَّ الـلّهِ فَـضَّـلَكُـمْ عَـلَيْـنَـا بِـشـيءٍ أنَّ أُمَّـكُـمُ شَـرِيـمُ

وقول «كعب بن سعد الغنوي»:

فقلتُ ادْعُ أُخْرَىٰ وارفعِ الصوتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أبـي المغوارِ مِنْكَ قَـريبُ

انظر «أوضح المسالك» (٣: ٧) و «مغني اللبيب» (ص: ٣٧٧).

(٤) كقول «العجاج»:

يـا ليتَ أيـامَ الصِّبَـا رواجِعـا

انظر «الكتاب» (٢: ١٤٢)، و «مغني اللبيب» (ص: ٣٧٦).

(٥) أي: النقل.

فَأَمَّا «التواتر» فلغةُ القرآن[1]، وما تَوَاتَرَ من السنةِ، وكلامِ العرب، وهذا القسمُ دليل قطعيٌّ من أدلةِ النحو يُفيد[2] العلمَ.

وأمَّا «الآحاد» فما تَفَرَّدَ[3] بنقله بَعْضُ أهل اللغة، ولم يُوجَدْ فيه شرطُ التواتر، وهو دليلٌ مأخوذٌ به[4]، والأكثرون على أنه يفيد الظن.

وشرطُ[5] «التواتر» أن يَبْلُغَ عَدَدُ ناقليه عَدَداً لا يجوز على مثلهم الاتفاقُ على الكذب[6].

وشرطُ[7] «الآحاد» أن يكون ناقِلُه عدلاً[8]، رجلاً كان أو امرأةً، حُرّاً كان أو عبداً، كما يُشْتَرَطُ في نَقْلِ الحديث، لأَنَّ باللغة مَعْرِفَةَ[9] تفسيرِه، وتأويله، فاشتُرِطَ في نقلها ما اشْتُرِطَ في نَقْلِهِ، فإن كان نَاقِلُ اللغةِ فاسِقاً لم يُقْبَلْ نَقْلُهُ.

ويُقْبَلُ نَقْلُ العدلِ الواحدِ، وأهلِ الأَهْواءِ إلَّا أن يكونُوا ممن يتدين[10] بالكَذِب.

---

(١) أي: غير القراءات الشاذة، أما الشاذة، فلا خلاف أنَّها آحاد.

(٢) (مفيد) في س.

(٣) (انفرد) في س. وانظر «المزهر» (١: ٢٤٨).

(٤) هكذا في حيدر، ل، و (منه) في س، م، وإستانبول، وعلى حاشية ل.

(٥) «شرط» مبتدأ، وخبره «أن يبلغ...».

(٦) انظر «المزهر» (١: ١١٤).

(٧) (وأما الآحاد فأن يكون) في حيدر.

(٨) أي: في الرواية.

(٩) «معرفةَ» اسم «أَنَّ» مؤخراً.

(١٠) (يتدينون) على حاشية ل، و «الفيض». كالخَطَّابِيَّة. انظر «لمع الأدلة» (ص: ٨٧).

وأما «المُرْسَلُ»[1] وهو الذي انقطَعَ سندُهُ، نحو أن يَرْوِيَ «ابنُ دُرَيْدٍ»[2] عن «أبي زيدٍ».

و «المَجْهُولُ» وهو الذي لم[3] يُعْرَفْ ناقِلُهُ، نحو أن يقول «أبو بكر بن الأنباري»[4]: حَدَّثني رجلٌ عن «ابن الأعرابي»[5].

فلا يُقْبَلَانِ[6]؛ لأن العدالَةَ شرطٌ في قبول النقل، وانقطاعُ السندِ، والجهلِ بالناقل، يوجبان الجهلَ بالعدالةِ، فإن مَنْ لم يُذكر اسمُه، أو ذُكِرَ[7] ولم يُعْرَفْ، لم[8] تُعْرَفْ عدالَتُهُ، فلا يُقْبَلُ نقلُه.

---

(١) انظر «لمع الأدلة» (ص: ٩٠).

(٢) هو «محمد بن الحسن بن دُرَيْد، الأزدي، أبو بكر» المتوفَّى بِـ «بغداد» سنة ٣٢١هـ. كان أشعرَ العلماء. وأعلمَ الشعراء. مترجم في «بغية الوعاة» (١: ٧٦).

(٣) (لا) على حاشية ل.

(٤) انظر «المزهر» (١: ١٤١).

(٥) (الأعراب) مكان (ابن الأعرابي) في س. وأثبتُّ الذي هو في سائر نسخ «الاقتراح»، وهو الموافق لما في «لمع الأدلة» (ص: ٩٠).
و «ابن الأعرابي» هو «أبو عبد الله، محمد بن زياد» المتوفى سنة ٢٣١هـ، راوية، نسَّابة، علاَّمة باللغة، كوفي. مترجم في «نزهة الألباء» (ص: ١٥٠) و «الأعلام» (٦: ١٣١).

(٦) أي: كل واحد من المرسل والمجهول.

(٧) (أو ذكر اسمه) في ل.

(٨) هكذا في ل، م، وهو الموافق لما في «لمع الأدلة» (ص: ٩١)، و (أو لم) في سائر نسخ «الاقتراح».

[٤٥] وقيل: يُقْبَلانِ[١]؛ لأن الإرسال صَدَرَ ممن لو أَسْنَدَ لَقُبِلَ / ولم يُتَّهَمْ في إسناده، فكذلك في إرساله، فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده، وإذا لم يُتَّهَمْ في إسناده[٢]، فكذلك في إرساله.

وكذلك النقل عن المجهول صَدَرَ ممن لا يُتَّهَمُ في نقله؛ لأن التُّهْمَةَ لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف، وهذا ليس بصحيح.

واختلف العلماء في جواز الإجازة[٣]، والصحيحُ جوازُها.

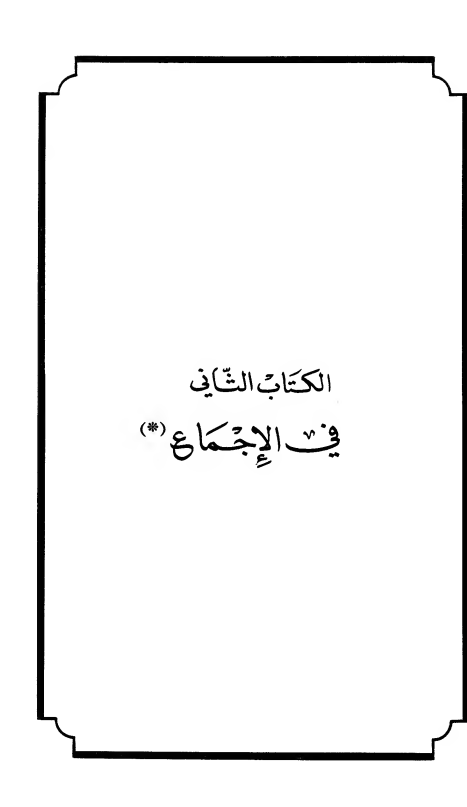
هذا حاصل ما ذكره «ابنُ الأنباري» في ثمانية فصول من كتابه.

* * *

(١) أي: المرسل والمجهول.

(٢) انظر «المزهر» (١: ١٢٥).

(٣) «الإجازة من أقسام تَحَمُّلِ الحديث الشريف، وهي متنوعة.
وعرَّفها «الشُّمُنِّي» بأنَّها إِذْنٌ في الرواية لفظاً، أوخطاً، يفيد الإخبار الإجماليَّ عرفاً، يعني أنها تتضمن إخبارَه بما أَذِنَ له بروايته عنه. اهـ.
وقيَّدها «السيوطيُّ» في «المزهر» (١: ١٦٢) في هذا المكان برواية الكتب والأشعار المدوَّنة.
انظر «علوم الحديث» (ص: ١٣٤ ـ ١٤٦)، و«تدريب الراوي» (النوع الرابع والعشرون) (٢: ٢٩)، و«شرح المنظومة البيقونية» (ص: ٢٠١).



الكتاب الثاني

في الإجماع (*)



والمرادُ به إجماعُ نحاةِ البلدَيْن: البصرة والكوفة.

قال في «الخصائص»[1]: وإنما يكون حجةً إذا لم يخالف المنصوصَ، ولا المقيس على المنصوص، وإنْ لا فلا، لأنه لم يَرِد في قرآن ولا سنّة، أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النصُّ[2] بذلك

(*) («الإجماع» في اللغة مصدر يستعمل على معنيين:
أحدهما: «العزمُ»، قال تعالىٰ: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ (يونس: ٧١)، وقال ﷺ: «لا صيامَ لِمَنْ لم يُجْمِع الصيامَ من الليلِ».
وثانيهما: «الاتفاق»، يقال: «أجمعَ الرجلُ» إذا صارَ ذا جمعٍ، كما يقال: «أَلْبَنَ وأَتْمَرَ»، إذا صارَ ذا لبنٍ وذا تمرٍ. فقولهم: «أجمعوا على كذا»، أي صاروا ذوي جمعٍ عليه). «المحصول» (٢/١: ١٩).
وفي الاصطلاح يرجع إلى المعنى الثاني، وعند النحويين ما أشار إليه من اتّفاق أهلِ البلدين. «الفيض».

(١) (١: ١٨٩).

(٢) يشير بالنص إلى نحو قوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة» وهو حديث مشهور المتن، وله أسانيد كثيرة، وشواهد عديدة في المرفوع وغيره.
انظر تخريجه في «الأسرار المرفوعة» (ص: ٥٢)، و «كشف الخفاء» (٢: ٣٥٠).

في كلِّ الأمـة، وإنَّما هو علم منتزع من استقراءِ هذه اللغة، فَكُلُّ مَنْ فُـرِقَ[1] له عن علَّةٍ صحيحـة، وطـريقٍ نَهْجَـةٍ[2] كان خليلَ نَفْـسِهِ، وأبـا عمرو فِكْرِهِ[3].

إلَّا أننا مـع ذلك لا نَسْمَـحُ له بالإقدام على مُخَالَفَةِ[4] الجماعـةِ التي طال بحثُها، وتقدّم نظرُها إلَّا بـعد إمعان وإتقان. انتهى.

وقال في موضـع آخر[5]: يجوز الاحتجاجُ بإجماع[6] الفريقين.

وذلك كإنكار «أبـي العباس»[7] جـوازَ تقديم خبـر «ليس» عليها، فـأَحد مـا[8] يُحْتَـجُّ به عليـه أن يُقَال لـه[9]: هذا أجـازه[10]«سيبويـه»

---

(١) أي: كشف.

(٢) صفة «طريق»، أي: واضحة.

(٣) أي: قام له من نفسـه دليل أغنـاه عن «الخليل بن أحمـد»، وثبت لديـه من فكره برهان ساطـع كفاه عن «أبـي عمرِو بن العلاء».

(٤) (مخالفته) في س.

(٥) «الخصائص» (١ : ١٨٨).

(٦) (باجتماع) في حيدر.

(٧) هـو «المبـرد» إذا أطلق عنـد البصـريـين، وإذا أطلق عنـد الكـوفيـين فهــو «ثعلب» والمراد هنا الأول. «الفيض».

(٨) أي: أحد الوجوه، أو الأدلة، أو الحجـج التي يحتـج بها.

(٩) (لـه) من د، وهو هكذا في «الخصائص»، ولا توجد في سائر النسـخ.

(١٠) (إجازة) في س، و (هذه إجازة) في إستانبول.

وكافةُ أصحابنا[١]، والكوفيون أيضاً[٢]. فإذا كان / ذلك مذهباً للبلدين [٤٦] وَجَبَ[٣] أن تَنْفِرَ[٤] عن خلافه.

قال: ولَعَمْرِي إن هذا ليس بموضع قَطْعٍ على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجلَ[٥] من المذاهب ما يدعو إليه القياسُ ما لم يخالف نصاً[٦].

---

(١) كتب على حاشية ل: (أصحابه) كما في نسخه الشرح.

(٢) جاء في «توضيح المقاصد والمسالك» (١: ٣٠١) عند قول «ابن مالك»:

ومنعُ سَبْقِ خبرِ ليس اصطُفِي

(يعني أن المختار منع تقديم خبر «ليس» عليها، وفاقاً للكوفيين و«المبرد»، و«ابن السراج»، و«السيرافي»، و«الزجاج»، و«الفارسي» في «الحلبيات» و«الجرجاني»، وأكثر المتأخرين؛ وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها بـ «ما» النافية.

تنبيه: ينبغي أن يكون الخلاف في غير «ليس» المستثنىٰ بها، بل ينبغي أن يمنع التقديم فيها قولاً واحداً). اهـ.

والصحيح أنَّ «سيبويه» ليس له في ذلك نصٌّ، لا بالجواز ولا بالمنع. انظر «الانصاف» (١: ١٦٠) مسألة ١٨.

(٣) (جاز) في إستانبول.

(٤) (يُنْفَرَ) في س. والمصدر المؤول من «أن تنفرَ» فاعل «وجب».

(٥) أي: يخترع ويبتكر.

(٦) وفي «الخصائص»: (ما لم يُلْوِ بنصّ، أو ينْتهك حُرْمَةَ شرع).

قال[1]: فمما جـاز[2] خلافُ الإجماع الواقـع فيـه منذ بُـدِئَ[3] هذا العلم وإلى آخر هـذا الوقت، قـولُهم[4] في[5] «هذا جُحْـرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»: إنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

وأمـا أنـا فعنـدي أنَّ في القـرآن مِثْـلَ ذلـك نَيِّفـاً[6] على أَلْفِ مـوضِـعٍ، وذلك أنـه[7] على حذفِ المضـاف، والأصل: جحـرُ ضبٍّ خربٍ جُحْرُهُ، فجرى «خَرِب» وصفاً على «ضبّ» وإن كان في الحقيقة لـ «الجُحْرِ»[8]، كما تقـول: «مررت بـرجلٍ قـائمٍ[9] أبـوه»، وإن كـان القيـام لـ «الأب» لا لـ «الـرجُـل»، ثم حُـذِف «الجُحْـرُ» المضـافُ إلى الهـاء، وأقيمت[10] «الهاء» مُقَـامَهُ فـارتفعت؛ لأن المضافَ المحـذوف

---

(١) في «الخصائص» (١: ١٩١).

(٢) هكذا في ح، س، ل، وإستانبول، وحيدر، وهو هكذا في «الخصـائص». وكتب على حاشية ل: (في نسخة الشرح جاء).

(٣) (بدا) في س، (بدء) في إستانبول.

(٤) «قولهم» مبتدأ، وخبره مقدم، وهو «فمما».

(٥) (في) ساقط من ح.

(٦) (نيـفـاً) ساقط من س. وهو اسم «أنَّ»، و «في القرآن» خبر مقدم. ويجوز كون «مثل» اسم «أنَّ»، و «نيفاً» بدلاً منه.

(٧) أي: المثال المذكور.

(٨) قال «سيبويه»: (وقد حَمَلَهُم قُرْبُ الجِوارِ على أَنْ جرُّوا: «هذا جُحْـرُ ضَبٍّ خَـرِبٍ» ونحوَه، فكيف مـا يصِـحُّ معناهُ) انـظر «الكتاب» (١: ٦٧، ٤٣٦)، و «ضرورة الشعر» (ص: ١٢٣).

(٩) (قام) في س.

(١٠) (فأقيمت) في حيدر.

كـان مـرفـوعـاً، فلمـا[1] ارتَفَعَتْ استتـر الضميـر المـرفــوع في نفس «خَرِبٍ»، انتهى.

وقال غيرُه[2]: إجماعُ النحاةِ على الأمـور اللغويـة مُعْتَبَرٌ، خـلافاً لمن تردد فيه، وخَرْقُهُ ممنوعٌ، ومِنْ ثَمَّ[3] رُدَّ.

وقـال «ابنُ الخشابِ»[4] في «المُـرْتَجَلِ»[5]: لـو قيل: إن «مَنْ» في الشرط لا موضـع لهـا من الإعراب لكـان قولاً، إجـراءً لها مُجْـرَىٰ «إنِ» الشـرطيـة، وتلك لا مـوضـع لهـا من الإعــراب، لكن مخـالَفَــةُ المتقدمين لا تجوز[6]، انتهى.

* * *

---

(١) (فلما حذفت) في ل.

(٢) أي: غير «ابن جني».

(٣) أي: من حيث كونه معتبراً، معمولاً فيه.

(٤) هو «عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، أبو محمد» المتــوفى سنـة ٥٦٧هـ. كــان أعلم أهـل زمــانـه بــالنحـو. متــرجم في «بغية الوعاة» (٢ : ٢٩).

(٥) «المـرتجل» أمـلاه على المختصر المـوسـوم بـ «الجمـل» لـ «عبـد القـاهـر الجرجاني» المتوفَّى سنة ٤٧١هـ. يجرى مجرى الشرح له، ولم يستقصِ، ارتجله في أيامٍ قليلة العدد، ولذلك سماه بـ «المرتجل».

(٦) (لا يجوز) في «الفيض».

مســألــة

وإجماعُ العرب أيضاً حجةٌ، ولكن أَنَّىٰ[1] لنا بالوقوف عليه.

ومن صُوَرِهِ: أن يتكلمَ العربيُّ بشيء ويَبْلُغَهُمْ ويسكتون عليه[2].

[٤٧] قال «ابن مالك» / في «[شرح][3] التسهيل»: استُدِلَّ على جواز توسيطِ خبر «ما» الحجازية ونصبه بقول «الفرزدق»[4]:

فَـأَصْبَحُوا قَـدْ أَعَـادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[5]

---

(١) أي: من أين لنا، و«أنىٰ» تقال في استبعاد حصول الشيء، وفي مقامات التمني، ونحو ذلك. «الفيض».

(٢) يشير إلى «الإجماع السكوتي»، وهو نوع من أنواع إجماع العرب.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من س، وساقط من سائر نسخ الاقتراح. وهي ضرورية؛ لأن نص «ابن مالك» هذا لا يوجد في «التسهيل» (ص: ٥٦ ــ ٥٧).

(٤) كما في «ديوانه» (١: ١٨٥).

(٥) والبيت في «الكتاب» (١: ٦٠)، و«المقتضب» (٤: ١٩١)، و«المقاصد النحوية» (٢: ٩٦)، و«شرح الأشموني» (١: ٢٣٠، ٢٤٨)، و«التصريح» (١: ١٩٨)، و«خزانة الأدب» (٤: ١٣٣). =

وردَّه المانعون: بأن «الفرزدقَ» تميميٌّ، تكلَّم[1] بهذا معتقِداً جوازَهُ عند الحجازيين، فلم يُصِبْ.

ويُجاب: بأن «الفرزدق» كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مُنَاهم أن يظفروا له بزلة يُشَنِّعُونَ بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرىٰ شيءٌ من ذلك لنُقِلَ؛ لِتَوَفّر الدواعي علىٰ التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليلٌ على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله. انتهى.



= وهو من قصيدة يمدح بها «عمر بن عبد العزيز» أي: أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده «مروان» والياً عليهم.
استُشهد به على تقديم خبر «ما» منصوباً، و«الفرزدق» تميمي يرفعه مؤخراً فكيف إذا تقدم، وهو هنا أراد أن يتكلم بلغة الحجاز فغلط، ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر. وهذا عند «سيبويه» شاذٌ لا يكاد يعرف.

(١) (فتكلم) في س، وإستانبول.

فصل

مما يُشْبِهُ تداخلَ اللغات السابقَ تركيبُ المذاهب.

وقد عقد له «ابن جني» باباً في «الخصائص»[1].

ويُشبهه في أصول الفقه إحداثُ قولٍ ثالثٍ[2]، والتلفيقُ[3] بين المذاهب.

قال «ابنُ جني»: وذلك أن تَضُمَّ[4] بعضَ المذاهب إلى بعض، وتنتحل[5] بين ذلك مذهباً ثالثاً.

مثاله أن «المازنيَّ» كان يعتقد مذهبَ «يونس» في ردِّ المحذوف في التحقير[6]، وإن غَنِيَ[7] المثالُ عنه، فيقول في تحقير

---

(١) (٣: ٧١).

(٢) أي: في مسألة فيها قولان، هل يجوز أَوْ لا؟

(٣) عطف على «إحداث».

(٤) (يَضُمَّ) في ل.

(٥) (ينتحل) في ل.

(٦) أي: التصغير.

(٧) لغة بمعنى: استغنىٰ. والمراد أن «المثال» أي: الهيئة والصيغة تستغني عن رد المحذوف بحروفها الموجودة فتقبل التصغير بلا ردّ. «الفيض».

«يَضَـعُ»[١] ــ اسمَ[٢] رجل ــ: «يُوَيْضِـعُ».

و«سيبــويـه» إذا استــوفىٰ التحقيـرُ مثـالَـه لا يَـرُدُّ، فيقــول: «يُضَيْـع»[٣].

وكــان «المـازنُّي» يــرى رأيَ[٤] «سيبـويــه» في صَــرْفِ نحــو «جوارٍ» علماً[٥]. و«يونس» لا يصرفه.

فقــد تحصَّـلَ إذن لـ «المــازني» مــذهبٌ مــركب من مــذهب الـرجلَيْنِ، وهو الصـرف على مذهب «سيبـويـه» والـرد / على مـذهب [٤٨] «يونس»؛ فيقول[٦] على مذهبه[٧] في تحقير اسم رجل سميتـه «يَرَىٰ»: «رأيت يُرَيْئِياً»، فرد[٨] الهمزة من «يـرى»؛ إذ أصله «يَرْأَيُ»

---

(١) مضـارع «وَضَـعَ» حـذفت فـاؤه، وهي الـواو؛ لـوقـوعهـا بين عَـدُوَّتَيْهـا في الأصـل، ثم فتحت بحرفْ الحلق. انـظر «شرح الجـرجـاني على العـزي» (ص: ٨٣ ــ ٨٤).

(٢) حال منصوب، أي: في حال كون هذا اللفظ نقل عن الفعلية وصار علماً.

(٣) انــظر «الكتـاب» (٣: ٤٥٦ ــ ٤٥٧)، و«شــرح الشـافيــة» لـ «الــرضي» (١: ٢٢٤).

(٤) (أن رأي) في س.

(٥) انـظر «سيبويـه» (٣: ٣١٠). منـع صرف «جـوارٍ» إنمـا كـان لصيغـة منتهىٰ الجمـوع، وقـد فقـدت بتصييـره مفـرداً فيفقـد المنـع، ويبقى مصـروفـاً. «الفيض».

(٦) (فتقول) في ل.

(٧) أي: مذهب «المازني» الذي هو التركيب.

(٨) (فيرد) في س.

على[1] قول «يونس»، ويصرف[2] على قول «سيبويه».

و «يونس»: يردّ ولا يصرف[3]، فيقول: «رأيت يُرَيْئِي».

و «سيبويه» يصرف ولا يردّ[4]، فيقول: «رأيت يُرَيّاً»[5]، بإدغام «ياء» التحقير في «الياء» المنقلبة عن «الألف».

فقد عُرِفَ تَرَكُّبُ[6] مذهب «المازني» عن مذهب الرجلَيْنِ[7].



---

(١) متعلق بـ «رد». تقول في تصغيره: «يُرَيّ» كما في تصغير «قفا: قُفَيّ».

(٢) أي: لزوال مانع الصرف الذي هو وزن الفعل بسبب التصغير.
و (الصرف) في حيدر.

(٣) أي: يَرُدُّ المحذوفَ الذي هو الهمزة، ولا يصرفُ مراعاة للأصل الذي نقل عنه.

(٤) يصرف لزوال المانع، ولا يرد اكتفاء بالحروف الموجودة؛ لأنها كافية فلم يعتبر الأصل.

(٥) كما يقال في تصغير «قفا»، و«عصا»، ونحوهما بإدغام «ياء» التصغير في الياء المنقلبة عن الألف، كما قال في الأصل.

(٦) (تركيب) في إستانبول.

(٧) وقد عرفت في الآراء والمذاهب تركيب مذهب «المازني» من مذهب «يونس» و«سيبويه»، فأخذ «المازني» الرد من قول «يونس»، والصرف من رأي «سيبويه».

مسألة

قال «أبو البقاء»[1] في «التبيين»: جاء في الشعر: «لولايَ»[2]، و«لولاكَ».

فقال معظم البصريين: «الياء» و«الكاف» في موضع جر[3].

وقال «الأخفش» والكوفيُّون: في موضع رفع.

قال «أبو البقاء»: وعندي[4] أنه يمكن أمران آخران:

أحدهما: أن لا يكون للضمير موضع، لتعذر العامل[5]،

---

(١) هو «عبد الله بن الحُسين بن عبد الله بن الحسين، محب الدين» المتوفىٰ سنة ٦١٦هـ. قصده الناس لعلمه، من الأقطار، وكان لا تمضي عليه ساعة من ليل أو نهار إلَّا في العلم. مترجم في «بغية الوعاة» (٢ :٣٨).

(٢) انظر «الإنصاف» (مسألة: ٩٧) (٢ : ٦٨٧).
وكلام «سيبويه» صريح في أنه لا يختص بالشعر. انظر «الكتاب» (٢ : ٣٧٣، ٣٧٦).

(٣) أي: ولولاي جارَّة في موضع رفع.. إلخ، أي: على الأصل في أن «لولا» إنما يليها المبتدأ ولا عمل لها أصلاً.

(٤) أي: من طريق البحث والنظر والاجتهاد.

(٥) إن أراد مطلقاً فممنوع، وإن أراد في اللفظ فظاهر. «الفيض».

وإذا[1] لم يكن عامل لم يكن عَمَلٌ، وغيرُ ممتنعٍ أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل.

ويمكن[2] أن يقال: موضعُهُ نصب، لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص، ألَّا ترى أن التمييز في نحو: «عشرين درهماً»، لا ناصب له على التحقيق[3]، وإنما هو مشبه بالمفعول[4]، حيث كان فضلةً.

وكذلك[5] قولهم: «لي ملؤه[6] عسلاً»، فهذا منصوب وليس له ناصب على التحقيق، وإنما هو مُشَبَّهٌ بما له عامل.

ومثلُ ذلك يمكن[7] في «لولاي»، [و «لولاك»][8]، وهو أن يجعل منصوباً من حيث كان من ضمائر المنصوب[9].

---

(١) (وإن) في س.

(٢) هكذا في الفيض و ل، و (ممكن) في س، وحيدر، وإستانبول. وهذا هو الأمر الثاني.

(٣) بل التحقيق أن له ناصباً. «الفيض».

(٤) نصب بذلك الشبه.

(٥) هو مبني على ما قدمه، وقد علم فساده، فيلزم منه فساد هذا أيضاً. «الفيض».

(٦) (مملؤه) في إستانبول.

(٧) (ممكن) في ح.

(٨) زيادة من ل.

(٩) أي: في «أكرمني»، فنصب بعد «لولا»؛ لشبهه بضمير المفعول به في الفضلية.

فإن قيل: الحكمُ بأنه[1] لا موضع له[2]، وأن موضعَه نصبٌ[3] خلافُ الإجماع؛ إذ الإجماعُ منحصرٌ في قولين: إما الرفع وإما الجر /، والقولُ بحكم آخر[4] خلافُ الإجماع، وخلافُ الإجماع مردود. [٤٩]

فالجواب[5] عنه من وجهين:

أحدهما: أن هذا من إجماع مستفاد من «السكوت»، وذلك أنهم لم[6] يصرحوا[7] بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه[8]، والإجماع هو الإجماع[9] على حكم الحادثة[10] قولاً[11].

---

(١) أي: الضمير.

(٢) على الوجه الأول الذي مال إليه «أبو البقاء».

(٣) على الشبه، وهو الوجه الثاني.

(٤) هو إهماله، وجعله لا محل له، أو نصبه بغير عامل.

(٥) حاصله: أن ما ادعيتم من الإجماع غير ثابت؛ لأنه إما أن يكون سكوتياً ولا اعتداد به عنده، وإمَّا اقتصار أهل عصر واحد على تخير قولين مثلاً فَلِمَنْ بعدهم أن يُحْدِثوا قولاً آخر جارياً على القواعد، وفي كل منهما نظر. فالإجماع السكوتي مختلف فيه، وكثير من المحققين اعتبره، وأجراه مجرى القَوْلِي. «الفيض».

(٦) (لهم أن) مكان (لم) في س. و(لو) مكان (لم) في إستانبول. وأثبتُّ الذي هو في سائر نسخ «الاقتراح» لموافقته للشرحَيْن.

(٧) (لم يصرحو جواباً بالمنع) في م، و(صرحوا) في إستانبول.

(٨) ولا ينسب لساكتٍ قولٌ، والسكوت عن الشيء لا ينفيه. «داعي الفلاح».

(٩) (هو الإجماع) ساقط من س.

(١٠) أي: النازلة التي يقع البحث فيها.

(١١) تمييز، أو حال بمعنى المفعول، أي: مقولاً منصوصاً مصرحاً به. أو على إسقاط الجار، أي: بالقول الصريح، فلا يكتفى بالسكوت.

والثاني: أنَّ أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قولٍ ثالث.

هـذا معلوم من أصول الشـريعة، وأصـولُ اللغـةِ محمـولـةٌ على أصول الشريعة.

وقد صنع مثلَ ذلك[١] من النحويين على الخصوص «أبو علي»، فإن له مسائـل كثيرة قـد سُبِقَ إليها بحكم، وأثبت هـو[٢] فيها حكمـاً آخر.

منها: أن لفظة «كل» لا يدخلها «الألف واللام» في أقوال الأُوَل، وجـوز هـو فيهـا ذلـك[٣]، وقـد أفـردهـا بمسـألـة في «الحَلَبِيَّـات». واستـدل[٤] على ذلك بالـقياس، فغير ممتنـع أن يذهب ذاهبٌ هنـا[٥] إلىٰ مذهبٍ ثالثٍ؛ لوجود الدليل عليه. انتهى.

* * *

---

(١) أي: من اختراع قول آخر، والزيادة على المتقدمين.

(٢) أي: «أبـو علي»، ومثل «أبـي علي» من يستَنْبِط ويـزيد في الأقـوال والعلل ويردها، وأنَّى لـ «أبـي البقـاء» ذلـك المنصب الذي فنِيَ الزمـان وهو مـع الدهر دائمُ البقاء. «الفيض».

(٣) قـال الإمـام «أبـو نـزار الحسـن بـن أبـي الحسـن» النـحـوي فـي «المسـائـل السفـريـة» بجـواز دخـول الألف والـلام على «غيـر» و«كـل» و«بعـض» معللاً ذلك بأن الألف واللام هنا ليستا للتعريف، ولكنها المعاقبة لـلإضـافـة... انـظر كتـابـي «الحـديث النبـوي في النحـو العـربـي» (ص: ١٢٠).

(٤) (وأسند) في إستانبول.

(٥) أي: في الضمير المتصل الواقـع بـعد «لولا».



الكتاب الثالث

في القياس (*)



قال «ابنُ الأنباري» في «جَدَله»[1]: «هو حملُ غيـر المنقول على المنقول[2] إذا كان في معناه». انتهىٰ.

وهو[3] معظم أدلة النحو، والمُعَوَّلُ في غالب مسائله عليه، كما قيل:

إنَّـمـا النحـوُ قيـاسٌ يُـتَّبَع ....[4]

(*) «القياس» في اللغة: التقدير، وهو مصدر: قايست الشيء بالشيء مقـايسة، وقياساً: قدرته. «لمـع الأدلة» (ص:٩٣).

(١) (ص: ٤٥).

(٢) (على المنقول) ساقط من س، م.

(٣) هكذا في م، وإستانبول. و (قال وهو) في س، وحيدر.

(٤) مـطلـع قصيدة لـ «الكسـائي» في وصف «النحـو» ذكـرت في «إنبـاه الـرواة» (٢: ٢٦٧):

إنَّـمـا الـنحـو قيـاسٌ يُـتَّـبَـعْ ... وبـه فـي كُـلِّ أمـرٍ يُـنْـتَـفَـعْ
فـإذا مـا أبصـرَ النحـوَ الفتَى ... مَـرَّ في المَنْـطِقِ مَـرّاً فـاتَّسَـعْ
فَـاتَّـقَـاهُ كُـلُّ مـن جـالَـسَـهُ ... مـن جَلِيسٍ نـاطـق أو مُسْـتَمِـعْ
وإذا لـم يبـصِـرِ النحـوَ الفَـتَىٰ ... هـابَ أن يَنْطِقَ جُبْنـاً فـانقَـطَـعْ =

ولهذا[1] قيل في حدِّه[2]: «إنه عِلْمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[3].

= فتراه ينصبُ الرفعَ وما كان من نصبٍ ومن خَفْضٍ رَفَعْ
يقرأ القرآنَ لا يعرف ما صَرَّفَ الإعرابُ فيه وصنعْ
والذي يعرفُه يقرؤُه وإذا ما شكَّ في حرفٍ رَجَعْ
ناظراً فيه وفي إعرابه فإذا ما عَرَفَ اللحنَ صَدَعْ
فهما فيه سواء عندكمْ ليست السُّنَّةُ منا كالبِدَعْ
كم وضيع رفع النحوُ وكم مِنْ شريفٍ قد رأيناه وَضَعْ

(١) أي: لما ذكر من التعويل.

(٢) (حد) في م.

(٣) هذا تعريف «أبي عليّ» في «التكملة» (ص: ١٦٣).
أي: علم كائن بالمقاييس، وهي جمع: مقياس، وهو الآلة التي يحصل بها القياس.
وحقيقتُها ها هنا: ما ينقل من صور كلام العرب وتأليفاته.
والمستنبطة: المستخرجة، والاستقراء: التتبع.
«الكافي شرح الهادي» (١: ٨) (آلة كاتبة).
وعرَّفه «ابنُ عصفور» في «المقرب» (١: ٤٥) بقوله: «النحوُ علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها».
و «النحو» ــ على هذا التعريف ــ مرادفٌ لـ «علم العربية»، وليس بقسيم الصرف.
وعرَّفه «الزجاجيُّ» في «الإيضاح» (ص: ٤١) بأنه «علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم، لا يُقبل إلا ببراهين وحجج». =

وقال صاحب «المستوفي»: كلُّ عِلْمٍ، فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر.

قال: فـ «الفقهُ» بعضه بالنصوص[1] الواردة في الكتاب والسنة / ، وبعضه بالاستنباط والقياس. [٥٠]

و«الطِّب» بعضه مستفاد من التجربة[2]، وبعضه من علوم أُخَر.

= و«النحو» مصدر أريد به اسم المفعول، أي: المنحو، كالخلق بمعنى المخلوق، وخَصَّتْهُ غلبةُ الاستعمال بهذا العلم، وإن كان كلُّ علم منحوّاً أي: مقصوداً كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية، وإن كان كلُّ علم فقهاً، أي: مفقوهاً، أي: مفهوماً.

وقال «ابنُ مالك» في «ألفيته»:

مقاصدُ النحوِ بها محوية

مع اشتمال ألفيته على كل من النحو والصرف.

وعَرَّفه «الخضري» في مقدمة حاشيته على «شرح ابن عقيل» على الألفية بقوله: يطلق على ما يعم الصرفَ تارة، وعلى ما يقابله أخرىٰ:

ويُعَرَّف على الأول: بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها ـ كالإعلال، والإدغام، والحذف، والإبدال ـ وحال تركيبها ـ كالإعراب والبناء ـ، وما يتبعها من بيان شروطٍ لنحوِ النواسخ، وحذف العائد، وكسر «إنَّ» أو فتحها، ونحو ذلك.

ويُعَرَّف على الثاني: بأنه يخص بأحوال التركيب.

(١) (من النصوص) في س، م، وإستانبول.

(٢) مصدر: جرَّبه تجريباً وتجربة، إذا اختبره وبلاه المرة بعد المرة حتى يحصل له العلم.

و «الهَيْئَة»[1] بعضها من علم التقدير[2]، وبعضها تجربة يشهد[3] بها الرصد[4].

و «المُوسِيقَىٰ»[5] جلُّها منتزع من علم الحساب.

و «النحو» بعضه مسموع مأخوذ من[6] العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرويَّة، وهو[7] التعليلات، وبعضه يُـؤْخَذُ من صناعة أخرىٰ.

كقولهم: الحرف الذي تُخْتَلَسُ[8] حركتُه هو[9] في حكم المتحرك لا الساكن، فإنه[10] مأخوذ من علم العروض.

وكقولهم: الحركات أنواع: صاعدٌ عالٍ[11]، ومنحدرٌ[12]

---

(١) هي «علم يعرف به أحوال الكواكب وجريانها ومنازلها». «الفيض». وانظر «مفتاح السعادة» (١: ٣٧٢)، و «أبجد العلوم» (١: ٥٧٦).

(٢) هو المعروف بالهندسة.

(٣) (شهد) في حيدر.

(٤) بها: أي: بالتجربة، والرصد: مشاهدة جريان التجريبيات على القانون المعروف عند أهل الهيئة، فإنه لا يختلف إلَّا نادراً.

(٥) كلمة عجمية.

(٦) (عن) في س، ل.

(٧) أي: المستنبط بالفكر والروية.

(٨) أي: كـ «ذهِ» و «تـهِ» بكسر الهاء فيهما من غير إشباع.

(٩) (هو) ساقط من حيدر.

(١٠) أي هذا القول.

(١١) أي: كفتحة «دَعَا».

(١٢) (متحدر) في إستانبول.

سافل[1]، ومتوسط[2] بينهما[3]، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقىٰ. انتهى.

وقال «ابن الأنباري» في «أصوله»[4]: اعلم أن إنكار القياس[5] في النحو لا يتحقق؛ لأن النحوَ كلَّه[6] قياسٌ؛ ولهذا قيل في حده: « النحوُ علم بالمقاييس المستنبطة من استقراءِ كلام العرب » ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحوَ ولا يُعْلَمُ أحدٌ[7] من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلالة القاطعة ، وذلك أنا أجمعنا[8] على أنه إذا قال العربيُّ: «كَتَبَ زيدٌ»، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كلّ اسم مسمى[9] تصح[10] منه الكتابة، نحو: «عمرو»، و«بِشْر» و«أزدشير»[11]، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال[12].

---

(١) ككسرة «يرمي».

(٢) كالمختلس.

(٣) (بينها) في إستانبول.

(٤) أي: «لمع الأدلة» (ص: ٩٥ ــ ١٠٠).

(٥) جرياً على إنكار جماعة له في الفقه، كالظاهرية.

(٦) أي: معظمه وأكثره.

(٧) (ولا نعلم أحداً. . . بثبوته) في إستانبول.

(٨) (جمعنا) في س.

(٩) (يسمى) في م، وإستانبول.

(١٠) (يصح) في حيدر، وإستانبول.

(١١) (اردشير) في إستانبول.

(١٢) أي: عادة، وإذا استحال النقل فيما ذكر كان قياساً لا نصاً على كل فرد فرد من تلك التراكيب الغير المنحصرة في الوجود. «الفيض».

وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة والناصبة والجارة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر[١]، وذلك[٢] بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس، واقتصر على ماورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني / لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك[٣] منافٍ لحكمة الوضع[٤]، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً[٥] لا نقلياً[٦]، بخلاف اللغة[٧]، فإنها وضعت وضعاً[٨] نقلياً[٩]، لا عقلياً، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقلُ، ألا ترىٰ أن «القارورة» سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسَمَّىٰ كلُّ مستقَر فيه[١٠] «قارورةً»، وكذلك سميت «الدار» داراً لاستدارتها، ولا يسمى كل مستدير داراً. انتهى. [٥١]

* * *

(١) بدليل الوجدان.

(٢) أي: ما لا يدخل تحت الحصر.

(٣) أي: عدم إمكان التعبير عن كثير من المعاني.

(٤) أي: وضع الألفاظ.

(٥) أي: مقتصراً على معرفة أنواعه دون الأفراد.

(٦) أي: مقتصراً فيه على التراكيب الواردة عنهم لما عُلِم من تعذّر ذلك واستحالته.

(٧) أي: مفردات الألفاظ.

(٨) (وضعاً) ساقط من س.

(٩) أي: شخصياً يرجع كله إلى النقل.

(١٠) (فيه) نائب فاعل «مستقَر»، و(في) مكان (فيه) في ل.

فصـــل

للقياس أربعةُ أركان: «أصلٌ» وهـو المقيس عليه، و«فـرعٌ» وهو المقيسُ، و«حكمٌ»، و«علةٌ جامعةٌ».

قال «ابنُ الأنباري»[1]: وذلك مثل أن تـركِّب قياسـاً في الدَّلالـة على رفـع مـا لم يُسم فاعلُه، فتقـول: «اسم أُسندَ الفعـلُ إليـه مقـدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل».

فـ«الأصـلُ» هـو الفـاعـل، و«الفـرعُ» هـو مـا لم يُسَم فـاعلُه، و«الحكم»[2] هو الرفـع، و«العلَّة الجامعة» هي الإسناد.

والأصلُ في الرفـع أن يكون للأصل[3] الذي هو الفاعـل، وإنما أُجْرِيَ[4] على الفرع الـذي[5] هو مـا لم يُسَمَّ فاعله[6] بـالعلة الجامعـة التي هي الإسناد. انتهى.

وقد عَقَدْتُ لهذه الأركانِ أربعةَ فصولٍ:



(١) في «لمـع الأدلة» (ص: ٩٣).

(٢) أي: المقصود نقله من الفاعل لنائبه هو الرفـع.

(٣) «يكون» تامة، و«للأصل» متعلق به، أي: أن يثبت لـه لأصالة الإسناد فيه.

(٤) نائب فاعله ضمير يعود على «الرفـع»، وهو الحكم.

(٥) (على الفرع الذي) ساقط من س.

(٦) مع أن الإسناد فيه خلاف الأصـل، ولذلـك أوجبوا تغييـر صيغة الفعـل عن هيئتها الأصلية إعلاماً بذلك.



الفصل الأوّل

في المقيس عليه

وفيه مسائل

الأولى

من شرطه[١]: أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سَنَن القياس[٢]، فما كان كذلك لا يجوز القياسُ عليه.

كتصحيح «اسْتَحْوَذَ»، و «اسْتَصْوَبَ»[٣]، و «اسْتَنْوَقَ».

وكحذف «نون» التوكيد[٤] في قوله:

إضْرِبَ عنك الهمومَ طارِقَها ....[٥]

---

(١) أي: المقيس عليه.

(٢) أي: طريقه، ونهجه الواضح، فإن خرج عن نهج القياس فإنه لا يقاس عليه، وإن لم يكن مردوداً في نفسه عند البلغاء لورود السماع به.

(٣) انظر «الخصائص» (١: ٩٩).

(٤) (التأكيد) في حيدر.

(٥) نسبه بعضهم لـ «طرفة».

قال «ابن جني» في «الخصائص» (١: ١٢٦):

(وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطَّرح، =

أي: اِضْـرِبَنْ، وَوَجْهُ ضعفِـهِ في القياس، أن التـوكيد للتحقيق، [٥٢] وإنما يليق بـه الإسهاب والإطناب / ، لا الاختصار والحذف.

وكحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله:

لـه زَجَـل كـأَنَّـهُ صَـوْتُ[1] حـادٍ .... [2]

= غير أنه قد يجيء منه الشيءُ إلاّ أنه قليل، وذلك نحو ما أنشده «أبـو زيد» من قول الشاعر:

اِضْـرِبَ عنـك الهمـومَ طـارِقَهـا ضَـرْبَكَ بـالسيف قَـوْنَس الفـرسِ

قالوا: أراد «اِضْرِبَنْ» فحذف نون التوكيد). اهـ.

وطارق: اسم فاعل من «طرق» «يطرق»، إذا أتى ليلاً.

وقونس الفرس: العظم الناتىء بين أذني الفرس.

والبيت في «النوادر» (ص: ١٦٥)، و «المحتسب» (٢: ٣٦٧)، و «الإنصاف» (٢: ٥٦٨)، و «مغني اللبيب» (ص: ٨٤٢).

و (اِضْرِبَ) في حيدر، و (اصرِفَ) في سائر نسخ «الاقتراح»، وأثبتُّ الأول لموافقته للمصادر القديمة، ولأنه أدق وأوفق ببقية البيت.

ويُروى (بالسوط) مكان (بالسيف)، وهو أليق.

(١) هكذا في حيدر، و (حبسُ) في إستانبول، و (خُنْس) في س،م.
وأثبتُّ الـذي هـو في حيـدر، لمـوافقتـه للمصـادر القـديمـة، ولصـدق المعنى بـه.

(٢) نسب في «الكتاب» لـ «الشمَّاخ».
قال «ابن جني» في «الخصائص» (١: ١٢٧):
(ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت «الكتاب»:
لـه زَجَـلٌ كَـأَنَّـهُ صـوتُ حـادٍ إذا طَـلَبَ الـوسيـقـة أوزَمِيـرُ

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على حدِّ الوصل، ولا حدِّ الوقف؛ لأن الوصل يجب أن تتمكن[1] فيه صلة[2]، كما تمكنت في قوله: «له زَجَلٌ»، والوقف يجب أن تحذف[3] فيه الواو والضمة معاً[4]، فحذفُ الصلة[5] وإبقاءُ الضمة[6] مَنْزِلةٌ بين منزلتي الوصل والوقف لم تعهد[7] قياساً.

نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة. قال «أبو علي»[8]: كما جاز لنا أن نقيس منثورَنا على منثورهم[9]، كذلك

= فقوله: «كَأَنَّهُ» ـ بحذف الواو، وتبقية الضمة ـ ضعيف في القياس، قليلٌ في الاستعمال...). اهـ.

قاله يصف حمار وحش هائجاً. يقول: إذا طلب وسيقته، وهي أنثاه، صَوَّتَ بها في تطريب وترجيع، كالحادي يتغنَّى بالإبل، أو كأن صوته صوت مزمار. وزجل: صوت فيه حنين وتطريب.

والبيت في «الكتاب» (١ : ٣٠)، و«الإنصاف» (٢ : ٥١٦).

(١) (يتمكن) في ل، وحيدر.

(٢) بالإشباع. (واوه) في حيدر.

(٣) (يحذف) في إستانبول.

(٤) لأن الوقف يقتضي السكون.

(٥) أي: الواو الناشئة عن الضمة من قوله: «كأنه».

(٦) بلا إشباع.

(٧) أي: تلك المنزلة، والجملة مجردة من الواو صفة لـ «منزلةٌ».

(٨) انظر «الخصائص» (١ : ٣٢٣).

(٩) (نثرنا على نثرهم) في حيدر.

يجوز أن نقيس شعرَنا علىٰ شعرهم[1]، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما لا فلا.

قال «ابنُ جني»[2]: فإن قيل: هلَّا امتنع متابعتهم في الضرورة من حيث كان القومُ لا يترسَّلون[3] في عمل أشعارهم تَرَسُّلَ المولَّدين، وإنما كان ارتجالاً، فضرورتهم إذن أقوىٰ من ضرورتنا، فينبغي أن يكون عذرُهم فيه أوسعَ[4]؟

قلنا: ليس جميعُ الشعرِ القديمِ مرتجلاً، بل كان لهم فيه نحوُ ما للمولدين من الترسُّل.

رُوِيَ عن «زُهَير» أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمَّىٰ: حوليَّات «زهير».

وعن «ابن أبي حفصة»[5] قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة

---

(١) لأن الأصلَ القياسُ على الوارد عنهم بوجهٍ صحيحٍ حتى يَمْنع فيه مانعٌ، ولا مانع هنا.

(٢) في «الخصائص» (١: ٣٢٤).

(٣) الترسُّلُ في الأمر: التمهل فيه والترفق.

(٤) أي: فلا يجوز لنا ما يجوز لهم لهذا الفارق الذي أبداه الباحث، وقد قال به جماعة من أهل الأدب، والتزموه.

(٥) هو «مروان بن أبي حفصة» يكنى: «أبا السمط» المتوفَّى سنة ١٨٢هـ وهو شاعر مفلق. مترجَم في «معجم الشعراء» (ص: ٣٩٦).

أشهر، وأحكِّكُها[1] في أربعة أشهر، وأَعرِضها في أربعة أشهر، ثم أَخْرجُ بها إلى الناس.

وحكاياتهم في ذلك كثيرة.

وأيضاً فإن من المولَّدين من يرتجل[2].

الثانية

كما لا يقاس على الشاذ نطقاً[3] لا يقاس عليه تَرْكاً[4].

قال في «الخصائص»[5]: إذا كان الشيءُ شاذاً في السماع، مطَّرداً في القياس تحامَيْتَ ما تحامتِ العربُ من ذلك، وجَرَيْتَ في نظيره على الواجب / في أمثاله. [٥٣]

من ذلك امتناعُكَ من «وَذَرَ»، و«وَدَعَ»؛ لأنهم لم يقولوهما[6]،

---

(١) (وأُحكمها) في «الفيض»، وأثبتُّ الذي هو في نسخ «الاقتراح» لموافقته لأكثر نسخ «الخصائص». والتحكيك مبالغة في الحك، وحَكُّ الشيء: قَشْرُه ومعالجته. ويريد بتحكيك الشعر تنقيحه ونفي الرديء عنه.
وفي «الأغاني» (٣: ٢٥): (وكان «الأصمعيُّ» يعجب بشعر «بشار» لكثرة فنونه وسعة تصرفه، ويقول: كان مطبوعاً لا يكلف طبيعته شيئاً متعذراً لا كمن يقول البيت ويحككه أياماً).

(٢) فتساوى الأول والآخر.

(٣) فلا يقال: «اسْتَقْوَمَ» قياساً على «اسْتَحْوَذَ».

(٤) أي: كتركهم ماضي «يدع» و«يذر»، فلا يقاس عليه ماضي «يترك» وغيره.

(٥) (١: ٩٩).

(٦) أي: على سبيل الكثرة والشيوع والاطراد، وإلاَّ فقد قرأ «مجاهد» =

ولا مُنِع أن يستعمل[1] نظيرهما[2]، نحو: «وَزَنَ»، و«وَعَدَ»، وإن لم تسمعْهما[3] أنت، انتهى.

= و«عُروة بن الزبير» و«مقاتل» و«ابن أبي عبلة»: «ما وَدَعَك ربك» بالتخفيف.

انظر «المحتسب» (٢: ٣٦٤)، و«البحر المحيط» (٨: ٤٨٥)، و«المغرب» (٢: ٣٤٦)، و«روح المعاني» (٣٠: ١٩٩)، و«الفيض».

وأخرج «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الجمعة ـ باب التغليظ في ترك الجمعة) (٢: ٥٩١) من حديث عبد الله بن عمر، وأبي هريرة أنهما سمعا رسولَ الله ﷺ يقول على أعواد مِنْبَرِهِ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عن وَدْعِهِمُ الجُمُعَاتِ، أو لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ على قُلُوبِهِمْ، ثم لَيَكُونُنَّ مِنَ الغَافِلِينَ».

وكذلك أخرجه «النسائي» في «سننه» في (كتاب الجمعة ـ باب التشديد في التخلف عن الجمعة) (٣: ٨٨) من حديث «ابن عباس» و«ابن عمر».

و«ابن ماجه» في «سننه» في (كتاب المساجد والجماعات ـ باب التغليظ في التخلف عن الجماعة) (١: ٢٦٠).

وأخرج «أبو داود» في «سننه» في (كتاب الملاحم ـ باب في النهي عن تهييج الترك والحبشة)، عن «أبي سُكَيْنَةَ» ـ رجل من المحرَّرين ـ عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: (دَعُوا الحبشةَ ما وَدَعُوكُم، واتركوا التُّرك ما تركوكم) انظر: «مختصر سنن أبي داود» (٦: ١٦٦).

والشاذ من القراءات، والثابت من الحديث تثبت به اللغة.

(١) (تستعمل) في حيدر.

(٢) أي: الذي اطرد قياساً ولم يشذ سماعاً.

(٣) (تسمعها) في «الفيض»، أي: فالشذوذ في التَّرْك، والنطق قاصرٌ على محله لا يتجاوزه لغيره.

الثالثة

ليس من شرط المقيس عليه الكثرةُ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

مثال الأول[1]: قولهم في النسب إلى «شَنُوءة»: «شَنَئِيّ»، فلك أن تقول في «رَكُوبة»[2]: «رَكَبِيّ»، وفي «حَلُوبَة»[3]: «حَلَبِيّ»، وفي «قَتُوبَة»[4]: «قَتَبِيٌّ»، قياساً على «شَنَئِيّ»[5]، وذلك أنهم أجروا «فَعُولة» مُجْرىٰ «فَعِيلَة»؛ لمشابهتهما إيَّاه[6] من أوجه:

أن كُلاًّ منهما ثلاثيٌّ، وأن ثالثَه حرفُ لينٍ، وأن آخرَه تاءُ التأنيثِ، وأن «فعولاً» و«فعيلاً» يتواردان[7]، نحو: «أثيم» و«أثوم»، و«رحيم» و«رحوم»، و«مشِي» و«مَشُوّ»، و«نَهِيّ عن الشيء»، و«نَهُوّ»[8].

---

(١) أي: القياس على القليل.

(٢) ما يركب من الدواب.

(٣) ناقة معدة للحلب.

(٤) القتوبة من الإبل الذي يقتب بالقتب إقتاباً، وهي ما أمكن أن يوضع عليها القتب. و«فعولة» بمعنى «مفعولة»، كالركوبة، والحلوبة.
والنسبة للكل بالتحريك وحذف الواو.

(٥) انظر «الكتاب» (٣: ٣٣٩)، و«شرح الشافية» لـ «الرضي» (٢: ٢٣ ــ ٢٤).

(٦) (إياها) في حيدر، وإستانبول.

(٧) أي: يأتي أحدُهما مكانَ الآخر، ويَرِدُ مورِدَه، ويؤدي معناه.

(٨) من أمثلة المبالغة، فالأول الكثير الإثم، والثاني المبالغ في الرحمة، والثالث المبالغ في المشي، والرابع بمعنى العاقل.

فلما استمرت[1] حال «فعيلة» و«فعولة» هذا الاستمرار[2]، جرت واو «شنوءة» مَجْرَىٰ «ياء» «حنيفة»، فكما قالوا: «حنفيّ» قياساً، قالوا: «شنئيّ» قياساً.

قال «أبو الحسن»: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد، يعني «شَنُوءة».

فالجواب: أنه جميع ما جاء[3].

قال في «الخصائص»[4]: وما ألطفَ هذا الجوابَ، ومعناه: أن الذي جاء في «فَعُولة» هو هذا الحرف، والقياس قَابِلُهُ، ولم يأتِ فيه شيء ينقضه.

فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا لوم.

ولِمَا[5] ذكرناه من المناسبة بين «فعولة» و«فعيلة»، لم[6] يَجُزْ في نحو «ضَرُورَة»: «ضَرَرِيّ»[7].

---

(١) (استمر) في ل.

(٢) الذي هو التوارد لمعنىً واحد.

(٣) كل ما تقدم مأخوذ من «الخصائص» (١ : ١١٥).

(٤) (١ : ١١٦) تأييداً لجواب «أبي الحسن» في أنه لم يرد ما يخالفها، وهي جميع ما سمع.

(٥) (لما) متعلق بـ «لم يجز».

(٦) (لم) ساقط من س.

(٧) (ضَرُورة: ضَرَرِيّ) في مطبوعة «الخصائص» وهو الذي لا يأتي النساء. وفي بعض مخطوطاته (ضرورة ضرري) كما في الذيل.

ولا في «حَرُورَةٍ»[1]: «حَرَرِيّ»؛ لأن باب «فعيلة» المضاعف نحو «جليلة»، لا يقال فيه: «جَلَلِيّ» استثقالاً[2]، بل هو «جَلِيلِيّ».

ومثال الثاني[3] قولُهم في «ثَقيف» و«قُريش» و«سُلَيم»: «ثَقَفِيّ» و«قُرَشِيّ» و«سُلَمِيّ»، فهو وإن كان / أكثر من «شَنَئِي»، [٥٤] فإنه عند «سيبويه»[4] ضعيف في القياس. ولا يقال في «سَعِيد»: «سَعَدِيّ»، ولا في «كريم»: «كَرَمِيّ»[5].

---

(١) من الحر.

(٢) أي: لتوالي اللامين. ومثلها «الضرورة». انظر «الكتاب» (٣: ٣٣٩).

(٣) هو عدم القياس على الوارد الكثير لمخالفته للقياس.

(٤) وفي «الكتاب» (٣: ٣٣٥):
(قال «الخليل»: كلُّ شيء من ذلك عَدَلَتْه العربُ تَرَكْتَهُ على ما عَدَلَتْهُ عليه، وما جاء تامّاً لم تُحدِثِ العربُ فيه شيئاً فهو على القياس.
فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في «هُذَيْلٍ»: «هُذَلِيٌّ» وفي «فُقَيْم كنانةَ»: «فُقَمِيٌّ»، وفي «مُلَيْحِ خزاعةَ»: «مُلَحِيٌّ»، وفي «ثقيفٍ»: «ثَقَفِيٌّ»...).

(٥) لضعفه عند «سيبويه»، ويجيزه «المبرد»، ففي «المقتضب» (٣: ١٣٣):
(واعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبلَ آخره، وكانت الياءُ ساكنةً، فَحَذْفُها جائزٌ؛ لأنها حرف ميِّت، وآخر الاسم ينكسِر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك.
و«سيبويه» وأصحابه يقولون: إثباتُها هو الوَجْه. وذلك قولك في النسب إلى «سُلَيْم»: «سُلَمي»، وإلى «ثَقِيف»: «ثَقَفِيّ»، وإلى «قُرَيْش»: «قُرَشِيّ»).

الرابعة

القياسُ في العربية على أربعة أقسام:

«حمل فرعٍ على أصل»، و«حمل أصلٍ على فرع»، و«حمل نظير على نظير»، و«حمل ضدّ على ضدٍّ».

وينبغي أن يسمى **الأول والثالث**: «قياس المساوي»[1].

والثاني: «قياس الأَوْلَىٰ»[2].

والرابع: «قياس الأَدْوَنِ»[3].

فمن أمثلة الأول: إعلالُ الجمع وتصحيحُه، حملاً على المفرد، في[4] ذلك، كقولهم[5]: «قِيَم» و«دِيَم» في: «قِيمة»

---

(١) أي: للمساواة بين المحمول والمحمول عليه.

(٢) أي: لأنه إذا ثبت الحكم للفرع فالأصل أولىٰ به.

(٣) وفي «لسان العرب» (دون ١٣: ١٦٤ ـ ١٦٥): (الدُّون: الحقير الخسيس، وقال:

إذا ما علا المرءُ رامَ العَلاء ويقنع بالدُّون مَنْ كان دونا

ولا يشتق منه فعل...

وقال «ابن جني»: في شيءٍ دُونٍ، ذكره في كتابه الموسوم بـ«المعرب»، وكذلك أَقَلُّ الأمرين وأَدْوَنُهما، فاستعمل منه «أفعل»، وهذا بعيد؛ لأنه ليس له فِعْلٌ، فتكون هذه الصيغة مبنية منه، وإنما تصاغ هذه الصيغة من الأفعال، كقولك: أَوْضَعُ منه...).

(٤) (فمن) في حيدر.

(٥) (قولهم) في حيدر، وإستانبول.

و «دِيمة»[١]، و «زِوَجة» و «ثِوَرة»[٢] في: «زَوْج» و «ثَوْر».

ومن أمثلة الثاني: إعلالُ المصدر لإعلال فعله، وتصحيحُه لصحته، كـ «قمتُ قياماً»، و «قاومت قِوَاماً»[٣].

وفي «الخصائص»[٤]: من حملِ الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنىٰ الذي أفاده ذلك الفرع[٥] من ذلك الأصل[٦]، تجويزُ «سيبويهِ»[٧] في قولك: «هذا الحسنُ الوجهِ»، أن يكون الجرّ في «الوجه» تشبيهاً بـ «الضارب الرجلِ»، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً بـ «الحسن الوجه».

قال[٨]: فإن قيل: وما[٩] الذي سوَّغ لـ «سيبويهِ» هذا، وليس

---

(١) «القيمة» من التقويم، و «الديمة» من الدوام، فأبدلت الواو ياء؛ لوقوعها إثر كسرة.

(٢) «زِوَجَة» مثال للتصحيح، و «ثِوَرة» جمع: ثور، وهو الفحل. لم يُعِلُّوا الواو في الجمع لسلامتها في المفرد.

(٣) انظر «الخصائص» (١: ١١٢ ــ ١١٣).

(٤) (١: ٣٠٣ ــ ٣١١) بتصرف.

(٥) (الفرع) ساقط من س.

(٦) من ذلك الأصل المحمول على الفرع.

(٧) (الكتاب) (١: ١٩٩ ــ ٢٠١).

(٨) (قال) ساقط من س.

(٩) (وأما) في س.

ممَّا رواه[1] عن العرب، وإنَّما هو شيء رآه[2] وعلَّل بـه؟

قيل: يدل على صحته، ما عُـرِف من أن العرب إذا شبَّهت شيئـاً بشيءٍ مكَّنت ذلك الشَّبَه الذي لهما، وعَمَرَتْ[3] بـه الحالَ بينهمـا، ألا تراهم[4] لما شبَّهـوا المضارع بـالاسم[5] فأعـربوه تمَّمـوا ذلك المعنىٰ بينهمـا[6]، بأن شبَّهـوا اسمَ الفاعـل بالفعـل فأعملوه[7]. ولمـا شبَّهـوا الوقفَ[8] بالوصل في نحو قولهم:

---

(١) أي: نقله.

(٢) أي: اعتقده، وصيره رأياً.

(٣) أي: جمعت بينهما، وقاربت هيئتهمـا، وحملت كُلًّا على حكمِ صـاحبه، تثبيتاً للمشابهة، وإظهاراً لأثر المماثلة بينهما، «الفيض».

(٤) أي: تُبصرهم، فجملة «لما شبَّهوا المضارع» حـالية، أو تَعْلَمُهُمْ، فـالجملة مفعول ثان.

(٥) وفي «التصـريـح» (١: ٤٤): (وإنما سمي هـذا الفعل مضـارعـاً لمشـابهتـه للاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى.
أمـا من جهـة اللفظ فلجـريـانـه عليـه في الحـركـات، والسكنـات، وعـدد الحروف مطلقاً، وفي تعيين الحروف الأصـول والزوائـد، وتعيين محالهـا، ما عدا الزيادة الأولىٰ.
وأما من جهة المعنىٰ فلأن كلَّ واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال.
قال «الشاطبي»: وهذا التوجيه أحسن ما سمعت).

(٦) أي بين المضـارع والاسم، بأن عكسـوا فشبهوا اسـم الفاعـل بالفعـل في الدلالة على التجدد والحدوث، فأعملوه عمله.

(٧) انظر «التصريـح» (٢: ٦٥ ـ ٦٦).

(٨) أي: في إبقاء التاء بحالها، ولم يبدلوه هاءً، كما هو قياس الوقف. =

«عليه السلام والرحمَتْ»[1]، وقوله:

اللَّهُ نَجَّاك بكَفَّيْ مَسْلَمَتْ[2]

= وورد في «شرح المفصل» (٩: ٨١): (أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: «هذا طلحت»، وهي لغة فاشية حكاها «أبو الخطاب»).

وقد عُزيت هذه اللغة في «المصباح» (هاء ٦٤٤) إلى «حمير» كما عزيت في «همع الهوامع» (٢: ٢٠٩) إلى «طيِّئ»، يقولون: شجرت، وجحفت، يريدون: شجرة، وجحفة.

ومن ذلك قول بعض العرب عندما نادى: «يا أهل سورة البقرت»، فقال مجيب: «لا أحفظ فيها ولا آيت».

(١) (الرحمة) في إستانبول، و(الرحمة عليه السلام) في س.

(٢) قال الرجز «أبو النجم العجلي» كما في «لسان العرب» (ما ١٥: ٤٧٢).

وهو في «الخصائص» (١: ٣٠٤)، و«شرح المفصل» (٥: ٨٩)، و(٩: ٨١)، و«المقاصد النحوية» (٤: ٥٥٩)، و«همع الهوامع» (٢: ٢٠٩)، و«شرح الأشموني» (٤: ٢١٤)، و«التصريح» (٢: ٣٤٤)، و«شرح شواهد الشافية» (ص: ٢١٨)، و«خزانة الأدب» (٤: ١٧٧). وتتمته:

مِنْ بَعْدِما وبعدِمَا وبَعْدِمَتْ

صارَتْ نُفُوسُ القومِ عند الغَلْصَمَتْ

وكادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

والمراد بقوله: «بعدمت»: بعدما، فأبدلت من الألف هاء، ثم أُبدل الهاء تاءً؛ لتوافق بقية القوافي.

والغلصمة: رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتىء في الحلق.

كـذلك أيضـاً شبهوا الـوصل بـالوقف[1] في قـولهم: «سَبْسَبَّـا»، و «كَلْكَلاَّ»[2].

وكما أَجْرَوا غيرَ اللازم مُجْرَىٰ اللازم في قوله:

= والشاهد: أن هـاء التأنيث في نحو: «مسلَمَتْ»، و «الغَلْصَمَتْ»، و «أَمَتْ»، يقف عليها بعضُ العرب بالتاء، والقياس الوقف عليها بالهاء.

(١) أي: وإلاَّ فحقه التنوين.

(٢) (سب سبّا) و (كل كلّا) في حيدر. والسبسب: القفـز والمفازة، والكلكـل: الصدر.

الشاهد: تشديد «سَبْسَبًا» و «كَلْكَلًا» في الـوصل ضـرورة، وإنما يشـدّد في الوقف ليعلم أنَّه متحرِّك في الوصل.

ومثـل ذلك قـول من قـال في الـوقف: «هـذا خـالـدّ»، فـإذا وصـل قـال: «هذا خالدٌ».

ويضطر الشاعر فيجري الوصل بهذه الإطلاقات في القوافي مجرىٰ الوقف.

«خزانة الأدب» (٦: ١٣٧).

وقال «الزمخشري» في «المفصل» (ص: ٣٤٢):

(وقد يُجْرَى الوصل مجرىٰ الوقف. منه قوله:

مَثْـلُ الحَـرِيقِ وافَقَ القَصَبَّـا

ولا يختص بحال الضرورة، يقولون: «ثَـلاَثَهْ آربعـهْ»، وفي التنزيـل: «لَكِنَّا هو اللَّهُ ربـي»). يريد: ثلاثهْ أربعهْ، ثم تخفف الهمزة.

انظر «شرح المفصـل» (٣: ٩٤)، و (٨: ٣١)، (٩: ٦٨)، و «شرح شـواهد الشافية» (ص: ٢٥٥).

. . . . فقلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ[1]

وقولِـهِ:

ومـن يَـتَّـقْ فـإِنَّ الـلَّهَ مَـعْـهُ[2] . . . .

---

(١) عجز بيت وصدره:

وقُمْتُ لِلزَّوْرِ مُـرْتَـاعـاً وأَرَّقَنِي فقلت: أَهْيَ سَـرَتْ أم عَادَني حُلُمُ

نسبـه «البغدادي» في «خزانة الأدب» (٥: ٢٤٥)، و«شرح شواهـد الشافيـة» (ص: ١٩٠) إلى «المرار العدوي».

ونسبه «خالد الأزهري» في «التصريـح» (٢: ١٤٣) لـ «زياد بن حَمَل».

وفي «الحماسة»: قاله «زياد بن حَمَل»، وقيل: «زياد بن مُنقذ».

انـظر «شـرح الحمـاسـة» لـ «المـرزوقي» (٣: ١٣٩٦)، و«سمط الـلآلي» (١: ٧٠)، و«الخصائص» (١: ٣٠٥).

و «الزور» مصدر بمعنى الـزائر، والمـراد به طيفهـا، يريـد أني قمت لأجل الـطيف منتبهاً مـذعوراً للقـائه، وأرقنى لمـا لم يَحْصُلْ اجتمـاع محقق، ثم ارتبت لعـدم الاجتماع، هـل كان على التحقيق، أو كـان ذلـك في المنـام.

والشـاهد فيـه: أن سكون الهـاء من «أَهْيَ» عارض، ولهـذا لم يؤت بـألف الوصل، والإسكان مـع همزة الاستفهام قليل، وقيل: ضعيف.

(٢) صدر بيت وعجزه:

. . . . ورِزْقُ الـلَّهِ مُـؤْتَـابٌ وغـادِي

«مؤتاب»: راجـع، من ائتاب بمعنى آب.

والشـاهد فيـه: إجراء «تَقِ فَ» مجـرى «عَلِمَ» حتى صـار «تَقْفَ» كـ «عَلْمَ» والقياس كسر القاف.

=

كذلك أَجْرَوُا اللازمَ مُجْرَىٰ غيره في قوله تعالى: ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِ المَـوْتَىٰ﴾[1] / فأُجْـرِيَ النصبُ مُجْـرَىٰ الـرفـع، الـذي[2] لا يلزم فيـه الحرف أصلاً. [٥٥]

وكمـا حُمِلَ النصبُ على الجـر في المثنىٰ والجمـعِ حُمِلَ الجَـرُّ على النصب في ما لا ينصرف.

وكما شبهت «الياء» بـ «الألف» في قوله:

كَـأَنَّ أَيْـدِيهنَّ بـالقـاعِ القَـرِقْ[3]

= والبيت في «الخصائص» (١: ٣٠٦)، و«المحتسب» (١: ٣٦١)، و«شرح شواهد الشافية» (ص: ٢٢٨).

(١) القيامة: ٤٠. أي: بالاقتصار على ياء واحدة مع سكونها. وهـذا في قراءة «طلحة بن سليمان» و«الفيض بن غزوان».
أمـا قـراءة الجمهـور فنصب «يحيِيَ»، وإظهـار اليـاء الثـانيـة. «البحر المحيط» (٨: ٣٩١).

(٢) هذه بعض عبارة «ابن جني» في «الخصائص» (١: ٣٠٦) وتمامها:
(الـذي لا تلزم فيـه الحـركـة، ومجـرى الجـزم الـذي لا يلزم فيـه الحرف أصلاً).

(٣) الرجز لـ «رؤبة» (وهو في «ملحقات ديوانه» (ص: ١٧٩)، وبعده:

أيـدِي جَوَارٍ يَتَعَـاطَيْنَ الـوَرِقْ

وضمير «أيديهن» لـ «الإبـل»، و«القَرِق»: الأملس، وقيـل: المستـوي من الأرض الواسـع.
والشـاهـد فيـه: تسكين اليـاء من «أيـديهن» وهـو شـاذ، والقيـاس نصبهـا بـ «كأنَّ». =

حملت «الألف» على «الياء» في قوله:

ولا تَـرَضَّـاهَـا ولا تَـمَـلَّقِ[1]

= قال «ابن الشجري» في «أماليه» (١: ١٠٥): (قال «المبرِّد»: هذا من أحسن الضرورات؛ لأنهم ألحقوا حالة بحالتَيْنِ، يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع، مع أن السكونَ أخفُّ من أخفِّ الحركات، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء في ذوات الياء من المركَّبات، نحو: «معدي كرب» و «قالي قلا»).

والرجز في «الخصائص» (١: ٣٠٦)، و «المحتسب» (١: ١٢٦)، و «خزانة الأدب» (٨: ٣٤٧)، و «شرح شواهد الشافية» (ص: ٤٠٥).

(١) الرجز لـ «رؤبة»، وهو في «ملحقات ديوانه» (ص: ١٧٩)، وقبله:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ

والشاهد فيه: إثبات حرف العلة، وهو الألف في «ترضَّاها» مع الجازم وهو «لا» الناهية، وقدر السكون عليها حملاً على الياء التي حملت هي في تقدير الفتحة عليها على الألف، حملاً للأصل على الفرع.

وقيل: هذا الحرف إشباع، والحرف الأصلي محذوف للجازم.

وقيل: الألف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة، ويقر حرف العلة على حاله.

وقال: «ابنُ عصفور» في «ضرائر الشعر» (ص: ٤٦):

(ينبغي أن تجعل «لا» في «ولا ترضَّاها» نافية، والواو فيه للحال.

فيكون المعنى: فطلِّقْها غير متَرَضٍّ لها، ويكون قولُه: «ولا تملَّقِ» جملةَ نهي معطوفةً على جملة الأمر التي هي «طلِّقْ») اهـ.

وينبغي أن تكون على هذا جملة «لا ترضَّاها» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: وأنت لا ترضَّاها. =

وكما وُضِعَ الضميرُ المنفصلُ موضعَ المتصلِ[1] في قوله:

. . . . قد ضمنت إيَّاهم الأرض[2] . . . .

=

وقال «ابن جني» في «سر صناعة الإعراب» (١ : ٧٩):

(وقد جاء على الوجه الأعرف: «ولا تَرَضَّها»). أي: بحذف الألف للساكن. ولا شاهد فيه حينئذٍ.

والبيت أيضاً في «الخصائص» (١ : ٣٠٧)، و«شرح المفصل» (١٠ : ١٠٦) و«التصريح» (١ : ٨٧)، و«خزانة الأدب» (٨ : ٣٥٩)، و«شرح شواهد الشافية» (ص: ٤٠٩).

(١) أي: فصل مع إمكان الاتصال للضرورة.

(٢) قطعة من بيت لـ «الفرزدق»، وهو بتمامه:

بالوارثِ الباعِثِ الأمواتِ قد ضمِنت إيَّاهم الأرضُ في دَهْرِ الدهارِيرِ

ونسبه «ابن جني» في «الخصائص» (١ : ٣٠٧)، و(٢ : ١٩٤) لـ «أمية بن أبي الصلت». وليست بصحيحة. كما في «المقاصد النحوية» (١ : ٢٧٤).

الباء في «بالباعث» متعلقة بـ «حَلَفْتُ» في بيتٍ متقدم، وهو:

إنِّي حَلَفْتُ ولم أَحْلِفْ على فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ من السَّاعينَ مَعْمُورُ

و«الباعث» هو الذي يبعث الأموات ويحيهم، و«الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء المُلَّاك، وهما اسمان من أسماءِ الله الحسنى أقسم بهما.

و«الأموات» مضاف لـ «الباعث»، أو مفعول به له.

و«ضَمِنَتْ» بمعنى: تضمنت، أي: اشتملت عليهم، أو بمعنىٰ: تكلفت بأبدانهم، و«الأرض»: فاعل «ضمنت»، و«إياهم»: مفعوله. «التصريح» (١ : ١٠٤ ــ ١٠٥)، و«خزانة الأدب» (٥ : ٢٨٨).

=

وُضِعَ المتصلُ موضعَ المنفصلِ في قوله:

.... إلَّاكِ ديار[1]

فلما رأى «سيبويه» العربَ إذا شَبَّهَتْ شيئاً بشيءٍ، فحملته على حكمه[2]، عادتْ أيضاً فحملت الآخرَ على حكم صاحبه[3]، تثبيتاً[4] لهما،

= والشاهد فيه: مجيء الضمير المنصوب منفصلاً، للضرورة، والقياس «قد ضَمِنَتْهُمُ الأرض» بالاتصال.

انظر «الإنصاف» (٢: ٦٩٨)، و«أمالي ابن الشجري» (١: ٤٠)، و«شرح الأشموني» (١: ١١٦).

(١) قطعة من عجز بيتٍ مجهول القائل، وهو بتمامه:

وما نُبالي إذا ما كنْتِ جارتَنَا ... أنْ لا يجاوِرَنَا إلَّاكِ دَيَّارُ

والشاهد فيه: وقوع الكاف موضع «إيَّاك». ووقوع الضمير المتصل بعد «إلَّا» شاذٌّ، والقياسُ وقوعُه بعدها منفصلاً، نحو: أن لا يجاورنا إلَّا إيَّاكِ دَيَّارُ.

وإنما استحقَّ النصب لأنه استثناءٌ مقدَّم على المستثنى منه، وهو «ديَّار».

والبيت في «الخصائص» (١: ٣٠٧) و(٢: ١٩٥)، و«شرح المفصل» (٣: ١٠١، ١٠٣)، و«المقاصد النحوية» (١: ٢٥٣)، و«شرح الأشموني» (١: ١٠٩)، و«التصريح» (١: ٩٨)، و«خزانة الأدب» (٥: ٢٧٨).

وينكر «المبرد» هذا الاستعمال، ويرويه «سِوَاك»، وحقه لولا الضرورة: «إلَّا أنت».

(٢) أي: حملت المشبه على حكم المشبه به.

(٣) أي: فحملت الآخر، وهو المشبه به، على حكم صاحبه، وهو المشبه.

(٤) أي: تقريراً، وضمير «لهما» للحكمين.

وتتميماً لمعنىٰ الشبه بينهما، حَكَمَ[1] أيضاً بأن «الوجهَ»[2] محمولٌ على «الرجل»[3].

وَلمَّا كان[4] النحاة بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتِهِم[5] آخذين، جاز لهم أن يَرَوْا فيه نحوَ ما رَأَوْا[6]، ويحذُوا[7] على أمثلتهم الذي[8] حَذَوْا.

قال: ومِنْ حَمْلِ الأصلِ على الفرع حذفُ الحروف[9] للجزم، وهي أصولٌ، حملاً على حَذْفِ الحركات له، وهي زوائد، وحملُ الاسمِ على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف[10] في البناء، وهو أصل عليهما، وحَمْلُ «ليس» و«عسى» في عدم التصرف على

(١) أي: سيبويه، وهو جواب «لمَّا».

(٢) أي: في «الحسن الوجه». و (الحسن الوجه) مكان (الوجه) في حيدر.

(٣) أي: في «الضارب الرجل»، كما أجازوا النصب في «الحسن الوجه» حملاً على «هذا الضارب الرجل».
و (الضارب الرجل) في حيدر.

(٤) (كانت) في إستانبول.

(٥) أي: قصدهم ونهجهم.

(٦) أي: أن يخترعوا قواعد من آرائهم الجارية على رواياتهم عن العرب.

(٧) من الحذو، وهو الاتباع والاقتفاء.

(٨) (التي) في حيدر.

(٩) أي: حروف العلة، والنون.

(١٠) أي: الذي مرتبته دون الاسم؛ لأنه للربط بينه وبين الفعل.

«ما» و «لعلَّ»، كما حملت «ما»[1] على «ليس» في العمل[2] انتهى[3].

وفي «التذكرة» لـ «أبي حيان» ذكر بعضهم: أنه[4] إنما اشتُرِطَ اتحاد الزمان[5] في عطف الفعل على الفعل، لأن العطفَ نظيرُ التثنية[6]، فكما لا يجوز تثنية المختلِفَيْنِ لا يجوز عطفُ المختلفين في الزمان[7].

قال «أبو حيان»: وهذا من حمل الأصل على الفرع[8]؛ لأن العطفَ أصلُ التثنية، إلَّا أن يدعى أنه في الفعل نظير التثنية في الاسم.

وأما الثالث[9]: فالنظير إما في اللفظ، أو في المعنى، أو فيهما.

فمن أمثلة الأول زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدرية الظرفية[10]،

---

(١) وهي فرعٌ؛ لأنها حرف.

(٢) لكون «ليس» فعلاً، وأصل العمل للأفعال، والجامع نفي الحال والجمود.

(٣) ملخصاً من «الخصائص» (١ : ٣٠٣ ـ ٣١١).

(٤) أي: الشأن.

(٥) أي: وإن اختلفت الصيغ.

(٦) أي: لأن العطف في الأفعال كالتثنية في الأسماء.

(٧) أي: نحو «ضاربٌ الآن» و «ضاربٌ غداً»، أو «أمسِ»، فلا يقال فيهما: «ضاربان»؛ لهذا الاختلاف.

(٨) الأصل هو العطف، والفرع هو التثنية.

(٩) أي: حمل النظير على النظير.

(١٠) مثاله قول «المَعْلُوط بن بدل القريعي»:

ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ ... على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ =

والموصولة[1]؛ لأنهما[2] بلفظ «ما» النافية.

ودخول «لام» الابتداء على «ما» النافية[3]، حملاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة. / [٥٦]

وتوكيد المضارع بـ «النون» بعد «لا» النافية[4]، حملاً لها في

= والشاهد فيه: زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية الظرفية؛ لشبهها في اللفظ بما النافية.

والبيت في «الكتاب» (٤: ٢٢٢)، و «الخصائص» (١: ١١٠)، و «شرح المفصل» (٨: ١٣٠)، و «التصريح» (١: ١٨٩).

(١) مثاله قول «جابر بن رَأْلان الطائي الجاهلي» أو «إياس بن الأرتّ»:

يُـرَجِّيْ المرء مـا إنْ لا يُـلاقي وتَعْـرِضُ دونَ أَبْعَـدِه الخـطوبُ

والشاهد فيه: زيادة «إنْ» بعد «ما» الموصولة، لشبهها باللفظ بـ «ما» النافية.

والبيت في «النوادر» (ص: ٢٦٤)، و «خزانة الأدب» (٨: ٤٤٠).

(٢) أي: «ما» المصدرية، والموصولة في اللفظ، كـ «ما» النافية، وتقع بعدها «إن» الزائدة كثيراً لتأكيد النفي.

(٣) مثاله قول القائل:

ولـو نُعْـطَى الخِيَـارَ لَمَـا افْتَـرَقْنَا ولـكِـنْ لاَ خيــارَ مَـعَ اللَّيـالِـي

والشاهد فيه: دخولُ اللام على جواب «لـو» المنفي. وهذا قليل. والأكثر تجرد جواب «لو» من «اللام» إذا كان منفياً. «الفيض».

والبيت في «شرح الأشموني» (٤: ٤٣)، و «التصريح» (٢: ٢٦٠) و «شرح أبيات مغني اللبيب» (٥: ١١١).

(٤) مثاله قوله تعالى: «واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خاصةً» (الأنفال: ٢٥).

اللفظ على «لا»[1] الناهية.

وحذف فاعل «أَفْعِلْ[2] به» في التعجب[3]، لما كان مُشَبَّهاً لفعل[4] الأمر في اللفظ.

وبناء باب «حَذَامِ» علىٰ الكسر، تشبيها له بـ «دَرَاكِ»[5] و «نَزَالِ»[6]، وبناء «حاشا» الاسمية، لشبهها في اللفظ بـ «حاشا» الحرفية.

ومنها إدغام الحرف في مُقَارِبِهِ في المخرج.

ومن أمثلة الثاني[7]: جواز «غيرُ قائمٍ الزيدانِ»، حملاً على «ما قامَ[8] الزيدانِ»؛ لأنه في معناه[9]، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبرٍ، أو ذا مرفوع يغني عن الخبرِ.

---

(١) (لا) ساقط من حيدر.

(٢) (فعل) في س.

(٣) أي: لدليل، ومثاله قوله تعالى: «أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ» (مريم: ٣٨).

(٤) (بفعل) في ح، م.

(٥) اسم فعل أمر، بمعنى «أَدْرِك»، وهو من «أَدْرَكَ» الرباعي، وهو مسموع. وأجاز «ابن طلحة» القياسَ عليه. «توضيح المقاصد والمسالك» (٤: ٧٦).

(٦) اسم فعل أمر، وهو من الثلاثي المجرد. وهو مقيس. انظر «شرح ابن عقيل» (باب أسماء لازمت النداء).
و (تراك) في حيدر، وإستانبول.

(٧) أي: حمل النظير على النظير في المعنى.

(٨) (قائم) في س.

(٩) وإن اختلفا صورة، فإن النفي الذي تدل عليه «ما» دلت عليه «غير».

ومنها إهمال «أنِ» المصدرية مع المضارع[1] حملاً على «ما» المصدرية.

ومن أمثلة الثالث[2]: اسم التفضيل، و«أَفْعِلْ» في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يَرْفَعَ الظاهرَ لشبهه بـ «أَفْعِلْ» في التعجب وزناً وأصلاً[3] وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير «أَفْعِلْ»[4] في التعجب؛ لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك.

---

(١) مثاله قولُ القائل:

أَنْ تَقْرَأانِ على أَسماءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا

الشاهد فيه: إهمال «أنِ» المصدرية عن العمل، حملاً على «ما» المصدرية. ومذهب «الفارسي» و«ابن جني» أنها مخففة من الثقيلة.

والمعنى: أنكما تقرأان، وترك الفصل لضرورة إقامة الوزن.

ومثله قراءة «ابن مجاهد»: «لمن أراد أن يتمُّ الرضاعَةَ» (البقرة: ٢٣٣) برفع يتمُّ.

والبيت في «الخصائص» (١: ٣٩٠)، و«الإنصاف» (٢: ٥٦٣)، و«المقاصد النحوية» (٤: ٣٨٠)، و«شرح الأشموني» (٣: ٢٨٧)، و«التصريح» (٢: ٢٣٢)، و«خزانة الأدب» (٨: ٤٢٠)، و«شرح أبيات مغني اللبيب» (٤: ١٢٢).

(٢) أي: حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى.

(٣) أي: مأخذاً، والمعنى: أن الشروط المطلوبة لبناء «أفعل» التفضيل مشروطة في التعجب أيضاً. وهذا والذي قبله نظير باعتبار المعنى، وإفادة المبالغة باعتبار المعنىٰ.

(٤) مع أنه فعل، والتصغير من خصائص الأسماء.

قــال «الجـوهــريُّ»[1]: ولم يُسْمَعْ تصغيـرُه[2] إلاَّ في «أملـح» و «أحسن»، ولكِنِ النحويون[3] قاسوه فيما عداهما.

وأمــا الـرابـع[4]: فمن أمثلتــه النصب بـ «لم»[5]، حمـلاً على

---

(١) وفي «الصحــاح» (ملح: ١: ٤٠٧): (ويـقــولــون: «مــا أُمَيْلِحَ زيــداً». ولم يُصَغِّروا من الفعل غيره، وغير قولهم: «ما أُحَيْسِنَهُ». قال الشاعر:

يامـا أُمَيْلِحَ غِـزْلاناً عَـطَوْنَ لَنَا ... مِنْ هَـؤُلَيَّـاءِ بين الضـالِ والسَمُـرِ)

ويــرويه النحـاة هكــذا:

يـامـا أميلـح غــزلانـا شَــدَنَّ لنـا ... من هؤليـائكن الضــال والسمــر

و «الجوهريُّ» هو «أبو نصـر، إسماعيل بن حماد، الجوهريُّ» المتـوفَّىٰ سنة ٣٩٨هـ. وقيل غير ذلك. مترجم في «إشارة التعيين» (ص: ٥٥).

(٢) «أفْعل» في التعجب.

(٣) الكوفيون يقيسونه دون البصريـين. «الفيض».

(٤) هو حمل النقيض على النقيض.

(٥) مثال ذلك قول «علي بن أبي طالب» ــ رضي الله عنـه ــ، أو «الحارث بن المنذر الجرمي»: ·

مِنْ أيِّ يَـوْمَيّ مِنَ المَوْتِ أَفِـرْ
أَيَـوْمَ لم يُقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِرْ

الشاهد في الثـاني نصب المضارع بـالجازم على لغـةٍ. وقيـل: إن الفعـل مؤكَّـد بـالنون الخفيفــة، ففتح لهـا مــا قبلهـا، ثم حذفت ونويت.

والـبيتــان فـي «الـنــوادر» (ص: ١٦٤)، و «الـمـحـتـسـب» (٢: ٣٦٦)، و «الخصائص» (٣: ٩٤)، و «شرح الأشموني» (٤: ٨).

و (بلن) بدل (بلم) في س.

الجزم بـ «لن»[1]، فإنَّ الأُولَىٰ لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل[2].

وفي «الجُزُولية»[3]: قد يُحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله.

مثال الأول: «لَمْ يضربِ الرجل»، حُمِلَ الجزم على الجر.

ومثال الثاني: «اضربِ الرجلَ»، حُمِلَ الجزم فيه[4] على الكسر[5] الذي هو[6] مقابل [الجر، من جهة أن الكسرَ في البناء مقابلُ الجر في الإعراب.

ومثال الثالث: «اضربِ الرجل»، حمل السكون فيه على الكسر،

---

(١) مثال ذلك قول القائل:

لن يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ

الشاهد فيه الجزم بـ «لن» على لغة.

والبيت في «شرح الأشموني» (٣: ٢٧٨)، و«همع الهوامع» (٢: ٤)، و «الدرر اللوامع» (٢: ٤).

(٢) بيان لوجه النقيضية، وأن كل واحدة تدل على نقيض ما تدل عليه الأخرى.

(٣) هي المقدمة المشهورة، وحواشٍ على «الجمل» لـ «الزجاجي».

ومؤلفها: «أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت» المتوفىٰ سنة ٦٠٧هـ.

مترجم في «بغية الوعاة» (٢: ٢٣٦).

(٤) أي: في «اضرب».

(٥) أي: في «لم يضرب».

(٦) أي: الكسر.

الـذي هو[١] مقـابل][٢] للجر، الـذي هـو[٣] مقـابـل للجـزم، والجـزم مقابل للسكون.

الخـامسـة

اختلف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحدٍ[٤]. ؟

والأصح نـعم، ومـن أمثـلة ذلـك «أيّ» فـي الاسـتـفـهــام[٥] والشرط[٦]، فإنها[٧] أُعْرِبَتْ[٨] حملاً على نظيرتها[٩] «بعـض»، وعلى نقيضتها[١٠] «كل».



---

(١) أي: الكسر.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٣) أي: الجر.

(٤) (الفرع الواحد) في س.

(٥) مثال ذلك قوله تعالىٰ: «فَلْيَنْظُرْ أيُّها أَزْكَىٰ طعاماً»(الكهف: ١٩).

(٦) مثال ذلك قولُه تعالىٰ: «أَيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الحُسْنَىٰ» (الإسراء: ١١٠).

(٧) أي: «أيّاً» فيهما.

(٨) مع قيام سبب البناء، وهـو الشبـه المعنـوي، لمـا عـارضــه من الحمـل المذكور.

(٩) أي: من حيث المعنىٰ، فإن «أيّاً» سواء كانت استفهامية أو شرطية مـدلولهـا «بعض»، وكذلك النقيضيـة في «كل»؛ لأنهـا دالة في المعنى على العمـوم لمدلولها وغيره. وكلاهما معرب، فأعربت هي بالحَمْل عليهما. «الفيض».

(١٠) (نقيضها) في حيدر.



الفصل الثاني

في المقيس
وهل يوصف بأنه من كلام العرب أَوْ(*) لا؟

[٥٧] قال(١) «المازني» / : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»(٢).

قال: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعتَ البعض، فقِسْتَ عليه(٣) غيرَه، فإذا سمعت «قام زيدٌ» أجزتَ(٤): «ظَرُفَ بِشْرٌ» و «كَرُمَ خالدٌ».

قال «أبو عليّ»: وكذلك يجوز أن تبني بإلحاق «اللام» ما شئتَ، كقولك: «خَرْجَج»(٥)، و «دَخْلَل»، . . . .

(*) هكذا في الشَرْحَيْن، و (أم) في نسخ الاقتراح.

(١) (قال) ساقط من ل.

(٢) أي: لأنه صِيغَ في قوالبهم، وجاء على نهج كلامهم، ونُسِجَ على منوالهم.
انظر قولَ «المازني» في «الخصائص» (١: ١١٤، ٣٦٠).

(٣) (على) في م.

(٤) أي: قياساً على ما سمعته من الجملة الفعلية.

(٥) (خرجرج) في س، وإستانبول.

و «ضَرْبَبْ»[1]، من «خَرَجَ»[2]، و «دَخَلَ»، و «ضَرَبَ» على مثال: «شَمْلَل»، و «صَعْرَر»[3].

قال «ابن جني»[4]: وكذلك تقول في مثال «صَمَحْمَحْ»[5] من الضرب «ضَرَبْرَبْ» ومن القَتْل «قَتَلْتَل»، ومن الشرب «شَرَبْرَبْ»، ومن الخروج «خَرَجْرَجْ» وهو من العربية بلا شك، وإن لم تنطقِ العرب بواحد من هذه الحروف[6].

قال: فإن قيل: فقد[7] منع «الخليل» لما أُنْشِد:

تـرافَعَ العِزُّ بنا فارفَنْعَعَا

---

(١) من الخروج، والدخول، والضرب. وهذه كلها تبنى للإلحاق بـ «فَعْلَلَ» دون نظر إلى معان معروفة. وفائدته الامتحان والتدريب. وقد عقد العلماء في ذلك باباً بعنوان: «مسائل التمرين». انظر «الممتع» (٢ : ٧٣١)، و «شرح الشافية» لـ «الرضي» (٣ : ٢٩٤).

(٢) متعلق بـ «تَبْنِي».

(٣) من شَمِلَ، وصعَّر. فـ «شملل» و «صعرر» على وزن «فعلل»، وهما من أبنية الصرف، وليس لهما معنى في وضع اللغة، وإنما هذان على بناء مثال «جعفر».

(٤) في «الخصائص» (١ : ٣٦٠).

(٥) وهو الشديدُ المجتمعُ الألواحِ، والقصيرُ، والأصلعُ، والمحلوقُ الرأسِ «قاموس». والضربرب، وما عطف عليه يراد بها المبالغة، وليست من متون اللغة الموضوعة بإزاء معان معيّنة. ومع ذلك فهي مقيسة بالنسبة إلى ما ذكروا.

(٦) أي: الكلمات.

(٧) (فقد) ساقط من إستانبول.

قياساً على قول «العجاج»:

تَقَاعَسَ العِزُّ بنا فَاقْعَنْسَسَا[1]

فدل على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية.

فالجواب أنه إنما أنكر ذلك لأنه فيما[2] لامه حرف حلقيّ، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامُهُ حرفُ حلق، خصوصاً وحرف الحلق فيه متكرر، وذلك مستنكر عندهم، مستثقل.

قال: فثبت إذن أن كل[3] ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم؛ ولهذا قال مَنْ قال في «العجاج» و«رؤبة»: إنهما قاسا اللغة وتصرَّفا فيها، وأَقْدَمَا على ما لم يأت به من قبلهما.

قال[4]: وذكر «أبو بكر» أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع

---

(١) «ديوان العجاج» (ص: ١٣٨). و«الخصائص» (١: ٣٦٠)، (٣: ٢٩٨)، و«المحتسب» (٢: ١٣٤).

وتقاعس العز بنا: امتنع بنا العز فيما يرام جنابه، من تقاعس الفرس: إذا لم ينقد لقائده. واقعنسس: تمكن واستعصى.

وورد في «المحتسب»:

(قولُك: «تعالىَ اللَّهُ» أبلغُ من «علا»، كقول «العجاج»:

تَقَاعَسَ العِزُّ بنا فَاقْعَنْسَسَا

وهو أبلغ معنى من «قَعِسَ»، كما أن «احْدَوْدَبَ» أقوىٰ معنى من «حَدِبَ»، و«اعْشَوْشَبَ» أقوى من «أَعْشَبَ»، وذلك لكثرة الحروف).

(٢) ((لأن فيها ما لامه) في س.

(٣) (كلما) في س.

(٤) في «الخصائص» (١: ٣٦٩).

الرجل اللفظة فيشك[1] فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أَنِسَ بها وزال استيحاشُه منها، وهذا تثبيت[2] اللغة[3] بالقياس.

وقال في موضع آخر من «الخصائص»[4]: من قوة القياس عندهم اعتقادُ النحويين أن ما[5] قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[6]، نحو قولك في بناء مثل «جَعْفَر» من ضرب: «ضَرْبَبْ»، وهذا[7] من كلام العرب / ، ولو بنيت منه «ضَوْرَب» أو «ضَيْرَب» [٥٨] لم يكن من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً. انتهى[8].

* * *

(١) أي: أهي عربية أم لا؟

(٢) أي تقرير لذلك.

(٣) هكذا في حيدر، وإستانبول، و (للغة) في س، ل، م.

(٤) في آخر (باب في تقاوُد السماع وتقارُع الانتزاع) (١: ١١٤).

(٥) «أنما» في س.

(٦) أي: جار على قوانينه، مبني على قواعده وضوابطه.

(٧) هكذا في حيدر وإستانبول، و (فهذا) في س، وبلا (و) في «الخصائص».

(٨) (انتهى) ساقط من س، ل.

الفصل الثالث

في الحكم

فيه مسألتان

الأولى

إنما يقاس على حكم ثبت استعمالُه عن العرب.

وهل يجوز أن يقاس على[1] ما ثبت بالقياس والاستنباط؟

ظاهر كلامهم: نعم.

وقد ترجم عليه في «الخصائص»[2] «باب الاعتلال لهم[3] بأفعالهم»[4].

قال: من ذلك أن تقول: إذا كان اسمُ الفاعل ــ على[5] قوَّةِ

---

(١) (عليه) في س.

(٢) (١: ١٨٦).

(٣) (لهم) ساقط من س، وإستانبول.

(٤) الاعتلال: طلب العلّة وإظهارها، أي: في أن يعتل النحوي للعرب، أي: يذكر علةً لأحكام كلامهم، ويوجهها بتوجيهٍ مأخوذ من أصولِ قواعدِ خطاباتِهم بأفعالهم الصادرة منهم، فيستنبط منها توجيهاتٍ لأفعال أخر في الكلام، والمرادُ بأفعالهم تصرفاتُهم في الكلام، وتفنناتُهم فيه «الفيض».

(٥) «على» للمصاحبة، بمعنى «مع».

تَحَمُّلِهِ للضمير ــ متى جرى على غير مَنْ هو له ــ صِفةً، أو صِلَةً، أو حالاً، أو خبراً ــ لم يتحمل الضميرَ[1]، فما ظنُّك بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل[2]، فإن الحكم[3] الثابت للمقيس عليه، إنما هو بالاستنباط، والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث

---

(١) أي: كما يتحمله الفعل. ومقتضىٰ هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرىٰ على غير من هو له يجوز استتاره. كما في «الإنصاف» في (المسألة الثامنة) (١:٥٧).

وفي «همع الهوامع» (١:٩٦): (والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً، نحو: «زيد عمرو يضربه هو»، و«زيد هند يضربها» و«يضربها هو»، على الخلاف).

وانظر «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١:١٩٨) عند قول «ابن مالك» في «الابتداء»:

وأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلا ... ما لَيْسَ مَعْناهُ لَه مُحَصَّلا

(٢) فإنها ضعيفةُ الشبه بالفعل؛ لأنها مشبهة باسم الفاعل القاصر.

وتمام عبارة «الخصائص»: (فما ظنُّك بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل نحو قولك: «زيدٌ هندٌ شديد عليها هو»، إذَا أَجْرَيْتَ «شديداً» خبراً عن «هند»، وكذلك قولك: «أخواك زيدٌ حَسَنٌ في عينه هما»، و«الزيدون هند ظريفٌ في نفسِها هم».

وما ظنُّك أيضاً بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: «أخوك جاريتُك أكرمُ عليها من عمرو هو»، و«غلاماك أبوك أحسن عنده من جعفرٍ هما»، و«الحَجَرُ الحيَّة أشدُّ عليها من العصا هو).

(٣) أي: إبراز مرفوع اسم الفاعل عند جريانه على غير مَنْ هو له.

لا تلحقه العلامات[1].

الثانية

قال «ابنُ الأنباري»[2]: اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه.

فأجازه قوم؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه.

وَمَنَعهُ آخرون، لأن المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلاً؟

وأجيب: بأنه يجوز أن يكون فرعاً لشيء أصلاً لشيءٍ آخر، فإن اسمَ الفاعل فرع على[3]الفعل في العمل، وأصلٌ للصفة المشبهة.

---

(١) أي: لا تلحق الفعلَ الرافعَ لما ذكر العلاماتُ الدالة على التثنية في الفاعل، أو كونه جمعاً في اللغة الفصيحة، ولو كان باقياً على رفعه الضمير لوجب ذلك، واسم الفاعل حينئذ كذلك.
ثم المراد من كلام «ابن جني» المذكور: أن عدم تحمل الوصف للضمير حال جريان الوصف على غير مَنْ هو له حكم مأخوذ بالقياس على رفع اسم الفاعل للظاهر، فإنه لا فاعل فيه مضمر، بدليل عدم لحاق علامة التثنية والجمع له، فعُلِم أنه لا فاعل له مستتر غير ذلك البارز، فكذا الصفة المشبهة به. «الفيض».

(٢) في «لمع الأدلة» (ص: ١٢٤ ــ ١٢٥) قَدَّمَ «السيوطيُّ» وأَخَّر في نصِّ «الأنباري».

(٣) (عن) في س، و«فرع الفعل» في «الفيض»، والذي أثبته موافق لـ«لمع الأدلة».
أي: لمشابهته له في الحركات والسكنات والتجدد والحدوث.

وكـذلـك[١] «لاتَ» فــرع على «لا»، و «لا» فـرع على «ليس»، فـ «لا» أصــلٌ لـ «لات» وفـرع على «ليس»، ولا تنــاقض في ذلـك[٢] لاختلاف الجهة.

ومن أمثلة القيـاس على المختلف فيـه: أن تستــدل[٣] على أن «إلَّا»[٤] تنصب المستثنى»، فتقول: حرف قام مقامَ فعل يعمل النصب، فـوجب أن يعمل النصب كـ «يـا»[٥] في النـداء، فـإن إعمـال «يـا» في النـداء مختلف فيـه، فمنهم مَنْ قـال: إنـه العـامـل، ومنهم من قـال: فعل مقدر.

* * *

---

(١) أي: مثـل اسم الفاعل في أصالته بالنسبة للصفـة، وفرعيتـه بالنسبـة إلى الفعل «لات».

(٢) أي: في كون الشيء الواحد يتصف بالأصلية والفرعية، لاختلاف الجهة.

(٣) (يستدل) في س.

(٤) (لا) في س.

(٥) فـ «يا» مقيس لـه.

الفصل الرّابع

في العلّة

فيه مسائل

الأولى

[٥٩] قال صاحب / «المستوفي»: إذا استقريتَ[١] أصولَ هذه الصناعةِ علمتَ أنها في غاية الوَثاقة[٢]، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غيرُ مدخولة[٣] ولا مُتَسَمَّح[٤] فيها.

وأما ما ذهب إليه غَفَلَةُ العوام من أن علل النحو تكون واهيةً ومُتمحلة[٥]، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة

---

(١) (استقرت) في م، وإستانبول.

(٢) بفتح الواو، وكسرها لغةٌ فيه. مصدر «وثُق الشيء» كـ «كرُم»، صار ثابتاً محكماً. «الصحاح» (وثق ٤: ١٥٦٣)، و«المصباح» (ص: ٦٤٧).

(٣) بالنقص والإبطال.

(٤) التَّسَمُّح: هو عدم التثبت في الأمر، مع القدرة على تحققه. (يَسَّمَّحُ) في ل، و (يتسمح) في م.

(٥) أي: متناهية في الضعف، وموضوعة مصنوعة.

تظهر حكمةُ العرب، ويتضح سدادُ مقصدهم فيما جاءوا به في لغتهم بتتبُّع العلَّة في تأليف لسانهم وتكوين لغتهم، ولكن في حدود ما ينشرح به الصدر، وما ترتاح له النفس، أما ما لاتنطوي عليه النفس إلَّا على تجشم واستكراه، بسبب تكلُّف بعض النحويين في إيجاد العلَّة فقد ضربَ =

. . . .

= بعضهم المَثَلَ بضعفها ورِقّتِها.

قال «ابن فارس» ــ ٣٩٥هـ:

مَـرَّتْ بِنَـا هَيْـفَـاءُ مَمْشُـوقَـةٌ   تـركـيـةٌ تـنـمـي لـتـركـيِّ
تَـرْنُـو بِـطَرْفٍ فـاتِـرٍ فـاتِـنٍ   أَضْـعَفَ مـن حُجَّـةِ نَـحْـوِيِّ

«وفيات الأعيان» (١ : ١١٩).

ومن الخير أن أسوق في هذا الموطن نصّاً للشيخ «محمد الخضر حسين» يوضِّح «أقسام العلَّة» وهو:

(العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوىٰ أن العرب راعتها، وبنتْ عليها أحكام ألفاظها، ترجع إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يقرب مأخذُه، ويتلقاه النظرُ بالقبول، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين، ووجَّهوا حذفَ أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة.

ثانيها: ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها، كما أنك لا تضعها بمحل العِلْمِ أو الظنِّ القريب منه، وهذا كما قالوا في وجه بناء «قبل» و«بعدُ» إذا قُطِعَا عن الإضافة لفظاً: إنهما شابها الحرفَ في احتياجهما إلى معنى المحذوف، وهو المضاف إليه.

فإذا قلت: إن هذه العلةَ ثابتةٌ عند ذكر المضاف إليه، فلماذا لم يرتبط بها أثرُها، وهو حكم البناء؟

قالوا: ظهور الإضافة التي هي من خواصِّ الأسماء أبعدها عن شَبَهِ الحرف، فعادت إلى أصلها الذي هو الإعراب.

فإن قلت لهم: ما بالُهم بنوا «أيّ» الموصولة فيما إذا أضافوها في اللفظ، وحذفوا صَدْرَ صلتها، فهذا يرد قولَكم: إن ظهور الإضافة يبعد عن شَبَهِ الحرف؛ لأنها من خواص الأسماء؟ =

. . . .

= أجابوك: بأن العرب أنـزلوا المضـاف إليه في بـاب «أي» منزلـة صَدْر العلَّة المحـذوف، فصـارت «أيّ» في حكم المقـطوع عن الإضـافـة في اللفظ، فتستحقُّ ما استحقته «قبلُ» و «بعدُ» من البناء.

ولا يسعُـك بعد هـذا إلَّا أن تسلَّ يـدك من هذه المجـادلة، وتنفصـل منهـا وليس في ذهنك أَثارةٌ من علمٍ.

ثالثها: ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل.

ومثال هذا: أن «هل» تختص فـي أصل استعمالها بالدخـول على الأفعال، نحو: «هل كتب عمرٌو؟». وقد تخرج عن هذا الأصل، فتدخـل على مبتدأٍ خبرُه اسمٌ، نحو: «هل عمرٌو كـاتبٌ؟»، ولكنها لا تـدخل على مبتـدأٍ خبرُه فعلٌ، نحو: «هل عمرٌو كَتَبَ؟».

وقـد أراد بعضهم أن يـذكـر علّة لـدخـولهـا على اسمٍ خبـرُه اسمٌ، وعـدم دخولها على اسم خبرُه فعل، فقال: لأن «هل» إذا لم تَـرَ الفعلَ في حيِّـزها تسلَّتْ عنه ذاهلةً، وإن رأته في حيِّزها حنَّت إليه، لسابق الألفة، فلم ترض حينئذٍ إلَّا معانقته.

وكـلام هذا النحـويِّ وهو يقـرر حقيقةً علميـةً لا يختلف عن قول الشـاعر، وهو يسبح في لجج من الخيال:

مليحةٌ عشقتْ ظبيـاً حـوىٰ حـورا ... فمـذ رأتـه سعتْ فـوراً لخـدمتـه
كـ «هَلْ» إذا ما رأتْ فعلاً بحيِّـزها ... حنتْ إليـه ولم تـرضَ بفـرقتـه)

«القياس في اللغة العربية» (ص: ٧٥ ــ ٧٧).

فانظر إلى «هل» وهي تتسلىٰ وتذهل، وتحنّ وتتذكر الألفة وتعانق!!.

انظر «النحو العربـي: العلة النحوية» (ص: ١٢٥ ــ ١٢٦).

للوجود[1] لا الوجود[2] تابعاً لها، فبمعزل[3] عن الحق.

وذلك أن هذه الأوضاع[4] والصيغ[5]، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع[6]، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بد فيها من التوقيف[7]، فنحن إذا صادفنا الصيغَ المستعملة والأوضاعَ بحالٍ من الأحوال، وعلمنا أَنها[8] كلَّها أو بعضَها من وضع واضعٍ حكيمٍ ــ جلَّ وتعالىٰ[9] ــ تطلبنا بها وجهَ الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه، فذلك[10] غاية المطلوب.

---

(١) أي: فهي مناسبات تذكر بعد الوقوع، فتجري على حسب ما وجدت له إن قوياً أو ضعيفاً.

(٢) كما هو شأن العلَّة الحقيقية، فإن الحكم دائر معها وجوداً وعدماً، لا عكسه.

و (الموجود) في س.

(٣) (في معزل) في س.

(٤) هي الموضوعات الشخصية من مفردات الألفاظ.

(٥) هي الموضوعات النوعيَّة، كاسم الفاعل، واسم المفعول. وغيرهما.

(٦) الابتداء: الاختراع والابتكار.

والابتداع: كعطف التفسير؛ لأنه الجري على غيرِ مثالٍ سابق.

(٧) (التوفيق) في إستانبول.

(٨) (أن) في إستانبول.

(٩) (وعلا) في حيدر.

(١٠) أي: الحصول والاطلاع.

وقال «ابنُ جني» في «الخصائص»[١]: اعلم أن عِلَلَ النحويين أقربُ إلى عِلل المتكلمين[٢] منها[٣] إلى علل المتفقهين[٤]، وذلك أنهم[٥] إنما يحيلون على الحسِّ[٦] ويحتجون فيه بِثِقَل الحال[٧] أو خِفَّتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنها إنما هي أَعلام وأَمارات[٨]؛ لوقوع الأحكام، وكثيرٌ منه[٩] لا يظهر فيه وجهُ الحكمة، كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو؛ فإن كلَّه أو غالبَه مما تدرك علتُه، وتظهر حكمتُه.

قال «سيبويه»[١٠]: وليس شيء مما يُضْطَرُّونَ إليه وهمُ يحاوِلون

---

(١) (١: ٤٨، ٥٣) انظر «الخصائص» (١: ١٤٤).
(الخصائص) ساقط من س.

(٢) في القوة وظهور الوجه.

(٣) (فيها) في س.

(٤) لأن عللهم مبنية على الظنون، لأن الفقه مبناه على غلبة الظن. «الفيض».

(٥) الضمير عائد لـ «النحويين».

(٦) أي: يُديرُون أمورَهم النحوية على الحِسِّ الذي هو أقوى الأدلة، دون الظن والحَدْس.

(٧) أمر الثقل والخفة على النفس إنما يدرك بالأذواق السليمة، والطبائع المستقيمة.

(٨) عطف تفسيري على «أعلام» جمع «عَلَم» وهو العلامة.

(٩) أي: من الأحكام.

(١٠) «الكتاب» (١: ٣٢).

بـه وجهاً. انتهى[1].

نعم، قد لا يظهر فيه وجه الحكمة.

قـال بعضهم: إذا عجـز الفقيــه عن تعليـل الحكم قــال: هـذا تعبديٌّ، وإذا عجز النحويُّ عنه قال: هذا مسموع[2].

وفي مـوضـع آخر من «الخصـائص»[3]: لا شك أن العـرب قـد أرادت من العلل والأغـراض[4] ما نسبنـاه إليها. . . ألا تـرى إلىٰ اطِّراد رفـع الفاعل، ونصب المفعـول، والجرّ بحـروفه / والنصب بحـروفه، والجـزم بحروفـه، وغيـر ذلـك[5] من التثنيـة، والجمـع، والإضـافـة، والنسب، والتحقير، وما يطول شرحُه[6]. [٦٠]

فهل يحسن بذِي لبّ أن يعتقـد أنَّ هذا كلَّه اتفـاقٌ وَقَعَ، وتـوارُدٌ اتَّجه؟

---

(١) كلام «ابن جني» بتصرف. ثم أردف كلام «سيبويه» بقوله:
«وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استُكرِهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء بـه، وتستمدّ التنبُّه على الأسباب المـطلوبات منه».

(٢) «الأشباه والنظائر» الفقهية، لـ «السيوطي» (ص: ٤٠٧) قريب منه.

(٣) انظر «الخصائص» (١: ٢٣٨).

(٤) الغـرض: هو البـاعث على الأمـر الـداعي لـه. وعـطف «الأغـراض» علىٰ «العلل» تفسيري.

(٥) من عوارض الكلمات.

(٦) من أبواب العربية العارضة للكلم.

فإن قلتَ: فلعله شيء طُبِعُوا[1] عليه، من غير اعتقاد لعلَّة، ولا لقصدٍ من القُصود[2] التي تنسبها إليهم، بل لأن آخِراً[3] منهم حذا على ما نَهَجَ الأولُ[4] فقام به[5].

قيل: إن الله إنما هداهم لذلك وَجَبَلَهُمْ عليه؛ لأن في طِباعهم قبولاً له، وانطِواءً على صحَّة الوضع فيه[6].

وتراهم[7] قد اجتمعوا على هذه اللغة، وتواردوا عليها.

فإن قلت: كيف تَدَّعي الاجتماعَ وهذا اختلافهم موجودٌ ظاهرٌ، ألا ترىٰ إلىٰ الخلاف في «ما»[8] الحجازية، والتميمية، إلى

---

(١) أي: شيء طبعهم الله عليه، وأودعه في جبلاتهم وسجاياهم.

(٢) جمع «قَصْد»، وكأنه جمعه باعتبار أنواع تجليها فيه، وإلا فالمصادر لا تجمع.
وفي «الكتاب» (٣: ٦١٩): (ليس كلُّ مصدر يُجْمَعُ، كـ «الأشغال» و «العُقول» و «الحلوم» و «الألباب»، ألا ترىٰ أنك لا تَجمع الفِكْر، والعِلْم، والنَّظر).

(٣) «آخراً» ضد الأول.

(٤) هكذا في ل، وهو الموافق لما في «الخصائص»، و «الفيض»، و (للأول) في س، وحيدر. و (منهج الأول) في إستانبول.

(٥) فاعل «قام» ضمير عائد علىٰ «الآخِر».

(٦) «الخصائص» (١: ٢٣٨ ــ ٢٣٩).

(٧) (ونراهم) في حيدر.

(٨) الحجازيون أعملوا «ما»، والتميميون أهملوها. انظر «الخصائص» (١: ١٢٥).

غير ذلك[1]؟

قيل: هذا القدر والخلاف لقلته[2] محتقَر غير محتفَلٍ به، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه.

وأيضاً فإن أهل كل واحدةٍ من اللغتين عدد كثير، وخَلْق عظيم، وكلٌّ منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً[3] منها، فهل ذلك إلَّا لأنهم يحتاطون، ويقتاسون، ولا يفرِّطون، ولا يُخَلِّطُونَ؟

ومع هذا فليس شيءٌ من مواضع الخلاف ــ على قلَّته ــ إلَّا وله وجه من القياس يُؤْخَذُ[4] به، ولو كانت هذه اللغةُ حَشْواً مَكِيلاً[5]، وحَثْواً مَهِيلاً[6]، لَكَثُرَ خلافها وتَعَادَتْ[7] أوصافها، فجاء

---

(١) كوجوب نصب المستثنىٰ المنقطع عند الحجازيين، ورجحانه عند التميميين.

وكبناء باب «حذامِ»، و«أمسِ» عند الحجازيين، وإعرابه عند التميميين.

(٢) أي: بالنسبة لما اتفقوا عليه.

(٣) لأنهم لا يستطيعون التلفظ بخلافه. و(شيء) في س.

(٤) هكذا في س، م، وهو الموافق لما في «الخصائص»، و(يُوَجَّهُ) في «الفيض».

(٥) الحشو: الرذال والرديء، وَوَصَفَهُ بالمكيل لأنه ليس مما يدق ويتنافس فيه، فيوزن كالذهب.

(٦) الحثو: ما يحثىٰ ويثار، كالتُّراب والرمل. ومهيلاً: ما ينهال وينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط.

(٧) أي: تجاوزت الحد.

عنهم جرُّ الفاعل، ورفع المضافِ إليه، والنصب بحروف الجزم[1].

وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليلُ في مواضع نقلت عنهم، كما سيأتي[2].

الثانية

في أقسام العلل

قال «أبو عبد الله الحُسَيْن بن موسى الدِّينَوري الجَلِيس» في كتابه «ثمار الصناعة»: اعتلالات النحويين صنفان:

* علة تطرد على كلام العرب، وتنساق / إلى قانون لغتهم. [٦١]

* وعلة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولىٰ أكثرُ استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وهي واسعةُ الشُّعَبِ[3] إلاَّ أن مدار المشهورة منها[4] على أربعةٍ وعشرين نوعاً، وهي:

علَّة سماع[5]، وعلَّة تشبيه[6]، وعلة استغناء[7]، وعلّة

---

(١) «الخصائص» (١: ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

(٢) في «ذكر مسالك العلة» عند الكلام على «النص».

(٣) جمع: «شُعْبَة» مثل: غرفة، وغُرَف. وهي ناحية الشيء، أي: متسعة الأطراف والنواحي. والمراد أنها لا تحصر.

(٤) (الشهرة فيها) في س.

(٥) السماع: أصل هذا الفن، وعليه مداره، كرفع الفاعل، ونصب المفعول.

(٦) هو كالقياس، فهو قرين السماع، كرفع اسم «كان» تشبيهاً بالفاعل، ونصب خبر «ما» تشبيهاً بالمفعول.

(٧) كالاستغناء عن الخبر بمرفوع الصفة.

استثقال[1]، وعلة فَرْق[2]، وعلَّة توكيد[3]، وعلة تعويض[4]، وعلة نظير[5]، وعلة نقيض[6]، وعلة حَمْل على المعنىٰ[7]، وعلَّة

(١) كتقدير الضمة والكسرة في المنقوص.

(٢) كتجرد خبر أفعال الشروع من «أن»، وكثرة لحاقها لخبر أفعال الرجاء، فإن الشروع لا يجامع الاستقبال لما بينهما من المنافاة، فإن الشروع حاليٌّ لا يجامع الاستقبال، ولا كذلك الرجاء.

(٣) كوصف نحو «دَكَّة» بـ «واحدة». (الحاقة: ١٤).

(٤) كتنوين نحو: «جوارٍ». انظر «أوضح المسالك» (١ : ١٥)، (٤ : ١٣٩).

(٥) كحمل «سراويل» المفرد الأعجمي على مُوازنه من العربي في منع الصرف.

انظر «أوضح المسالك» (٤ : ١١٧).

(٦) كإعمال «لا» النافية للجنس عمل «إنَّ»، فإنَّ «لا» لتأكيد النفي، و «إنَّ» لتأكيد الإثبات. فلما توغَّلتا في الطرفين تشابهتا فأُعملت «لا» عمل «إن».

(٧) وهو ما يعبِّر عنه النحاة بـ (العطف على المعنى، والعطف على المحل) وفي «مغني اللبيب» (ص: ٦٢٤): (من العطف على المعنىٰ قولُ البصريين نحو: «لألزمنكَ أو تقضيَني حقِّي»، إذ النصب عندهم بإضمار «أنْ»، و «أنْ» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أي: ليكوننَّ لزومٌ مني أو قضاء منك لحقي).

وفي «مغني اللبيب» أيضاً (ص: ٦١٦): (العطف على المحل، نحو: «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً»).

مشاكلة[1]، وعلة معادلة[2]، وعلة قُرْب ومجاورة[3]، وعلة وجوب[4]، وعلة جَوَاز[5]، وعلة تغليب[6]، وعلة اختصار[7]، وعلة تخفيف[8]، وعلة دلالة حال[9]، وعلة أصل[10]، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولىٰ.

---

(١) أي: لفظية، وهو المعروف بالازدواج والتناسب، كصرف ما لا ينصرف لمجاورته للمنصرف، نحو: «سلاسلًا وأَغْلالًا» (الإنسان: ٤).

(٢) أي: مقابلة، كتنوين المقابلة، كتنوين جمع المؤنث السالم، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر، فتنوين نحو: «مسلماتٍ» جَعَلُوه مقابلة النون في نحو: «مُسْلِمِينَ». انظر «أوضح المسالك» (١: ١٥).

(٣) وفي «مغني اللبيب» (ص: ٨٩٤): (القاعدة الثانية: أن الشيء يُعْطىٰ حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: «هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ» بالجر).

(٤) كانقلاب كلٍّ من الواو والياء عند تحركه وانفتاح ما قبله ألفاً.

(٥) كإلحاق علامة التأنيث لفعلٍ فاعلُه ظاهرٌ مجازيُّ التأنيثِ، مثل «أَوْرَقَتِ الشجَرُ»، ويجوز التذكير فيقال: «أَوْرَقَ الشجَرُ». انظر «أوضح المسالك» (٢: ١١٦).

(٦) نحو: «الأبوان» للأب والأم، و«العَمْرين» لـ«عَمْرو» و«عُمَر»، لعدم اتفاق اللفظ. انظر «التصريح» (١: ٦٧)، و«شرح الأشموني» (١: ٧٦).

(٧) مثل باب الترخيم.

(٨) كنقل حركة همزة نحو: «يَرْأَى» للساكن قبلها، ثم حذفها تخفيفاً. انظر «الممتع» (٢: ٦٢٠) و«شرح الملوكي» (ص: ٣٧٠).

(٩) كما في حذف العامل في قول المستهل «الهلالَ» بالرفع على تقدير «هذا»، وبالنصب على تقدير «انظر».

(١٠) يأتي شرحها وشرح ما بعدها للمصنف.

وشَرَحَ ذلك «التاج ابن مكتوم»[1] في «تذكرته» فقال: قولُه: علة سماع، مثل قولهم: «امرأةٌ ثَدْيَاءُ»[2]، ولا يقال: «رجلٌ أثدىٰ»، و[3] ليس لذلك[4] علةٌ سوى السماع.

وعلة تشبيه: مثلُ إعرابِ المضارع لمشابهته الاسم[5]، وبناءِ بعض الأسماء لمشابهتها الحرف[6].

وعلة استغناء: كاستغنائهم بـ «تَرَكَ» عن «وَدَعَ»[7].

وعلة استثقال: كاستثقالهم «الواو» في «يَعِدُ»؛ لوقوعها بين «ياء» وكسرة[8].

= (١) هو «أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، القيسي، تاج الدين، أبو محمد» الحنفي النحوي، المتوفَّىٰ سنة ٧٤٩هـ من تصانيفه «التذكرة» ويقع في ثلاثة مجلدات، سمَّاها: «قَيْد الأوابد». مترجم في «بغية الوعاة» (١ : ٣٢٦). و (ابن أم مكتوم) في س.

(٢) «ثدياء»: عظيمة الثديين. «الصحاح» (ثدا ٦ : ٢٢٩١).

(٣) هكذا بالواو في «الفيض» وم، ولا توجد في س، وحيدر وإستانبول.

(٤) أي: لذلك المنع.

(٥) انظر «التصريح» (٢ : ٢٢٩).

(٦) انظر «التصريح» (١ : ٤٧). و (الحروف) في حيدر.

(٧) أي: في اللغة الفصيحة.

(٨) أصله «يَوْعِدُ» فحذفت الواو تخفيفاً، لئلا يثقل على اللسان، لأن الواو ثقيلة؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، فكأنها بين الكسرتين، إحداهما الكسرة الملفوظة بعد الواو، والثانية ياء. «شرح الجرجاني على تصريف العزي» (ص: ٨١).

وعلة فَرْق: وذلك فيما ذهبوا[١] إليه من رَفْعِ الفاعل، ونصب المفعول، وفتح «نون» الجمع، وكسر «نون» المثنىٰ.

وعلة توكيد: مثل إدخالهم «النون» الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر؛ لتأكيد[٢] إيقاعه.

وعلة تعويض: مثل تعويضهم الميم في «اللهم»[٣] من حرف النداء[٤].

وعلة نظير: مثلُ كسرهم / أحدَ الساكنين إذا التقيا في الجزم، [٦٢] حملاً على الجر؛ إذ هو نظيرُه[٥].

وعلة نقيض: مثل نصبهم النكرةَ بـ «لا» حملاً على نقيضها «إنَّ»[٦].

وعلة حمل على المعنىٰ: مثل «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ»[٧] ذَكَّر فعل الموعظة، وهي مؤنثةٌ حملاً لها على المعنىٰ، وهو الوعظ[٨].

---

(١) (ذهبنا) في س.

(٢) (لتوكيد) في س.

(٣) (في اللهم) ساقط من س، م.

(٤) انظر «أوضح المسالك» (٤ : ٣١).

(٥) أي: الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل.

(٦) أي: فإنَّ «لا» تأكيد للنفي، و«إنَّ» تأكيد للإثبات، وهما متناقضان. «التصريح (١ : ٢٣٥).

(٧) البقرة: ٢٧٥.

(٨) ولولا ذلك الحمل لكان الأحسن فيه التأنيث، لكونه أسند لمجازي التأنيث.

وعلة مشاكلة: مثل قوله: «سَلاَسلاً وأَغْلاَلاً»[1].

وعلة معادلة: مثل جَرِّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما[2]، فحملوا[3] النصب على الجر في جمع المؤنث السالم[4].

وعلة مجاورة: مثل الجر بالمجاورة في قولهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ»[5]، وضم لام «لِلَّهِ» في «الحمدُ لُلَّه»؛ . . . .

---

(١) الإنسان: ٤. قرأ «نافع» و«عاصم» في رواية «أبي بكر» و«الكسائي»: «سَلاَسِلاً» منوَّنة. وروى «حفص» عن «عاصم»: أنه كان لا ينوِّن إذا وصل، ويقف بالألف. «السبعة» (ص: ٦٦٣).

(٢) أي: بين النصب والجر.

(٣) طلباً للتعادل.

(٤) (السالم) ساقط من س.

(٥) «خرب» حقه الرفع ـ وهو الأكثر ـ؛ لأنه صفة «جحر»، إلاَّ أنه لما جاور «ضباً» المجرور بالإضافة جر بمجاورته.
وفي «الكتاب» (١: ٦٧): (وقد حَمَلَهُم قُرْبُ الجِوَارِ على أنْ جَرُّوا: «هذا جُحْرُ ضبِّ خَرِبٍ»، ونحوه، فكيف ما يصِحُّ معناه).
وفي «الكتاب» أيضاً (١: ٤٣٦): (ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: «هذا جُحْرُ ضبِّ خَرِبٍ» فالوجه الرفع، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفْصَحِهِمْ. وهو القياس؛ لأنَّ الخَرِبَ نَعْتُ الجُحْرِ، والجحرُ رفعٌ، ولكنَّ بعضَ العرب يَجُرُّه، وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضب فجرُّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنَّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ. ألا ترىٰ أنك تقول: هذا حَبُّ رُمَّانٍ. فإذا كان لك =

لمجاورتها[1] «الدال».

= قلت: «هـذا حَبُّ رُمَّاني» فـأضفتَ الرمـانَ إليك، وليس لـك الرمـانُ إنمـا لك الحَبُّ.

ومثلُ ذلك «هذه ثلاثةُ أثوابِك». فكذلـك يقـع على «جُحْرِ ضبٍّ» مـا يقـع على حَبِّ رُمَّانٍ، تقول: «هذا جُحْرُ ضَبِّي»، وليس لـك الضبُّ، إنَّما لـك جُحْـرُ ضبّ، فلم يَمنعـك ذلـك من أنْ قلتَ: «جحرُ ضَبِّي، والجحـرُ والضبُّ بمنزلة اسمٍ مفردٍ، فانجـرَّ الخَربُ على الضبِّ كمـا أضفتَ الجحرَ إليك مع إضافة الضبِّ. ومع هذا أنَّهم أَتْبَعُوا الجرَّ الجرَّ، كما أتبعوا الكَسْر الكسرَ، نحوَ قولهم: «بِهِم وبِدارهم». وما أشبه هذا). أي: لولا كسرة الباء لقلت: هُم، بضم الهاء.

وانظر «الخصائص» (١ :١٩٣).

(١) الجمهـور على أن هذا من قبيـل الإتباع، لا الجـوار، والإتباع إمـا لحـركـةٍ قبله، كالـلام في نحـو: «الحمدُ لُلَّه»، أو لحـركـةٍ بعـده كالـدال في نحو: «الحمدِ لِلَّه».

وفي «المحتسب» (١ :٣٧):

قراءة أهل البادية: «الحمدُ لُلَّه» مضمومةَ الدال واللام.

وقـرأ «إبـراهيم بن أبـي عبلة» و«زيـد بن علي» و«الحسن البصـري»: «الحمدِ لِلَّه» مكسورتان.

وكلاهما شاذ في القياس والاستعمـال. إلا أن هذا اللفظ كثـر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لِمَا كثـر في استعمالهم أشـدّ تغييراً، كمـا جاء عنهم لذلك: «لم يَكُ»، و«لا أَدْرِ»، و«لم أُبَلْ»، و«أَيْشٍ تقـول»، و«جايجي»، و«سايسو» بحذف همزتيهما. =

وعلة وجوب: وذلك تعليلهم[1] رفع[2] الفاعل ونحوه[3].

وعلة جواز: وذلك ما ذكروه في تعليل «الإمالة»[4] من[5] الأسباب المعروفة[6]، فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أُميل، لا لوجوبها.

وعلة تغليب: مثل «وكَانَتْ من القانِتِينَ»[7].

وعلة اختصار: مثل باب الترخيم[8]، «ولم يَكُ»[9].

= فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أَتبعوا أحدَ الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت «الحمدُ لُلَّه» كعُنُق وطُنُب، و «الحمدِ لِلَّه» كإبِلٍ وإطِل).

(١) (كتعليلهم) في ل.

(٢) (برفع) في حيدر.

(٣) أي: ونحو الرفع، من الأحكام النحوية الواجبة في الصناعة.

(٤) تعريفها: أن تنحوَ بالألف نحو الياء، وبالفتحة التي قبلها نحوَ الكسرةِ، لضربٍ من تجانسِ الصوتِ. «سر صناعة الإعراب» (١: ٥٢).

(٥) (في) في س.

(٦) انظر «الأصول» (٣: ١٦٠)، و «شرح المفصل» (٩: ٥٨)، و «شرح الشافية» (٣: ١٢).

(٧) التحريم: ١٢. فإنه غلب المذكر على المؤنث فأدرجها فيه.

(٨) هو: حذفُ آخر المنادىٰ تخفيفاً، وذلك بشرط كونِهِ معرفةً، غيرَ مستغاثٍ، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد... «أوضح المسالك» (٤: ٥٥).

(٩) النحل: ١٢٠.

وعلة تخفيف: كالإدغام[1].

وعلة أصلٍ: كـ« اسْتَحْوَذَ »، و« يُؤَكْرِمُ »[2]، وصرف

---

(1) قال «ابن عصفور» في «الممتع» (٢ : ٦٣١):
(«الإدغام» هو رفعُك اللسان بالحرفين رفعةً واحدة ووضعك إيَّاه بهما موضعاً واحداً. وهو لا يكون إلَّا في المِثْلَيْنِ أو المتقاربين.
والسبب في ذلك أنَّ النطق بالمِثلين ثقيلٌ؛ لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرفُ المضعَّفُ مرَّتين، فيكثر العمل علىٰ العضو الواحد. وإذا كان الحرفان غَيرَينِ لم يكن الأمر كذلك، لأنَّ الذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر.
وأيضاً فإن الحرفين إذا كانا مِثلَيْن فإنَّ اللسان يرجِعُ في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول، فلا يتسرَّحُ اللسان بالنطق كما يتسرَّحُ في الغيرَينِ، بل يكون في ذلك شبيهاً بمشي المقيَّد. فلمَّا كان فيه من الثقل ما ذكرتُ لك رُفِعَ اللسان بهما رفعة واحدة، ليقلَّ العمل، ويخفَّ النطق بهما على اللسان.
وأما المتقاربان فلتقاربهما أُجريا مُجرى المِثلين؛ لأنَّ فيهما بعض الثقل، ألا تَرَىٰ أنك تُعمل العضو وما يليه كما كنت في المثلين تُعمل العضو الواحد مرتين. فكأنَّ العملَ باقٍ في العضو لم ينتقل.
وأيضاً فإنك تردّ اللسان إلى ما يَقربُ من مخرج الحرف الأول، فيكون في ذلك عُقْلَةٌ للّسان، وعدمُ تسريح له في وقت النطق بهما، فلمَّا كان فيهما من الثقل هذا القدرُ فُعِلَ بهما ما فُعِلَ بالمِثْلَيْن، من رفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدة؛ ليخفَّ النطق بهما). وانظر «شرح المفصل» (١٠ : ١٢١)، و«شرح الشافية» (٣ : ٢٣٣ ــ ٢٣٨).

(2) وفي «الشافية»: أصل مضارع «أَفْعَلَ»: «يُؤَفْعِلُ» إلا أنه رُفِضَ لما يلزمُ من =

ما لا ينصرف[1].

وعلة أولىٰ: كقولهم: إن الفاعل أولىٰ برتبة التقديم[2] من المفعول[3].

وعلة دلالة حال: كقول المسْتهلّ[4]، الهلالُ، أي: هذا الهلالُ، فحذف لدلالة الحال عليه.

وعلة إشعارٍ[5]: كقولهم في جمع «موسى»: «موسَوْن»، بفتح ما قبل «الواو» إشعاراً بأن المحذوف «ألف»[6].

وعلة تضاد: مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها[7]: متى تقدمت[8] وأكدت بالمصدر أو بضميره، لم تُلْغَ أصلاً[9] لما / بين [٦٣]

= تَوَالي الهمزتين في المتكلم فخفِّفَ في الجميع.

«شرح الشافية» (١: ١٣٩، ١٤٣)، وانظر «شرح الجرجاني على تصريف العزي» (ص: ٤٩).

(١) أي: لسببٍ من الأسباب. انظر «أوضح المسالك» (٤: ١٣٥).

(٢) (التقدم) في س.

(٣) أي: بـه، فإنه المراد إذا أطلق.

(٤) أي: الذي يرى الهلال.

(٥) كـ «إعلام» وزناً ومعنى.

(٦) أي: حُذف لالتقاء الساكنين، فإن الأصل «موسَيُون»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت لملاقاتها ساكنة مع الواو الساكنة.

(٧) كأفعال القلوب.

(٨) أي: على المفعول بـه.

(٩) هكذا في ل، و«داعي الفلاح» و(أصلاً) ساقط من س، وحيدر وإستانبول.

التأكيد والإلغاء من التضاد[1].

قال «ابن مكتوم»[2]: وأما «علة التحليل» فقد اعتاص[3] عَلَيَّ شَرْحُها وفكَّرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيها شيءٌ[4].

وقال الشيخ «شمسُ الدين ابن الصائغ»[5]:

قد رأيتُها[6] مذكورةً في كتب[7] المحققين، كـ «ابن الخَشَّاب

---

(١) فإن الإلغاء يقتضي الإهمال وعدم الاعتداد بالشيء الملغى، والتأكيد بخلافه.

(٢) (ابن أم مكتوم) في س.

(٣) أي: اشتد وصعب، مبالغة في «عَوِصَ» و«عَاصَ»، و«هو عويص» صعب شديد لا يدرك إلا بمشقة. و(اعتاض) في س، وإستانبول.

(٤) هكذا يكون الإنصاف، والتحلي بجميل الأوصاف.
قال «محمد بن إدريس الشافعي»: سمعتُ «مالكَ بنَ أنسٍ» يقول: سمعتُ «ابن عجلان» يقول: (إذا أَغْفَلَ العالم لا أدري أُصِيبَتْ مَقَاتِلُه). «آداب الشافعي» (ص: ١٠٧).
ونسب إلى «ابن عيينة» في «حلية الأولياء» (٧: ٢٧٤). وانظر «تذكرة السامع» (ص: ٤٢).

(٥) هو «محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن، الزمرديُّ، شمس الدين، ابن الصائغ» الحنفي، النحوي، المتوفىٰ سنة ٧٧٦هـ.
مترجم في «بغية الوعاة» (١: ١٥٥).
و«الصباغ» في س.

(٦) أي: علَّة التحليل.

(٧) هكذا في «الفيض»، وحيدر و(كلام) في س، ل، م، وإستانبول.

البَغْـدَادِي»، حاكياً لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية «كيف» بنفي حـرفيتها؛ لأنها مع الاسم كـلامٌ[1]، ونفي فعليتها لمجاورتها[2] الفعل بلا فاصل، فَتَحَلَّلَ عَقْد شُبَه خلاف المُدَّعِي. انتهى.

وأما الصنف الثاني[3]: فلم يتعرض له «الجَلِيسُ» ولا بَيَّنَهُ.

وقد بَيَّنَهُ «ابن السراج» في «الأصول»[4] فقال: اعتلالاتُ النحويين ضربان:

* ضرب منها هو المؤدي إلىٰ كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ، وكلُّ مفعولٍ منصوب.

* وضرب يسمىٰ علةَ العلّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعلُ مرفوعاً، والمفعولُ منصوباً؟

وهذا ليس يُكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج[5] منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين[6] به فضل

---

(١) أما الحرف فلا يكون بضميمته لمثله، أو للفعل كلاماً.

(٢) نحو قوله تعالىٰ: ﴿كيف فعل ربك﴾ (الفيل: ١)، لأن الفعل لا يسند لمثله.

(٣) أي: غير المطرد من العلّة.

(٤) (١ : ٣٥).

(٥) (تستخرج) في إستانبول.

(٦) (تتبين) في إستانبول.

هذه اللغة علىٰ غيرها[١].

وقال «ابنُ جني» في «الخصائص»[٢]: هذا الذي سمَّاه[٣]: علةَ العلّةِ، إنما هو تَجَوُّزٌ في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شَرْحٌ وتفسيرٌ وتتميم للعلَّة، ألا ترىٰ أنه إذا قيل: فَلِمَ ارتفع الفاعل؟

قال: لإسنادِ الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جوابِ رفعِ «زيدٍ» من قولنا: «قامَ زيدٌ»: إنما ارتفع[٤] لإسنادِ الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع لأنه فاعل، حتى يُسْأَل فيما بعدُ عن العلة التي لها[٥] رُفِعَ الفاعلُ.

الثالثة

قال في «الخصائص»[٦]: أكثر / العِلَل عندنا[٧] مبناها على [٦٤] «الإيجاب»[٨] بها كنصبِ الفَضْلَة ....

(١) فإن الأسرار مخصوصة بهذه اللغة دون غيرها.

(٢) (١: ١٧٣).

(٣) الضمير عائد لـ «ابن السراج».

(٤) فتبين أن ذلك ليس بتعليل، بل شرحٌ له وإيضاح، لقيامه مقامه وليس ذلك شأن المعلول وعلته.

(٥) (بها) في س.

(٦) (١: ١٦٤ ــ ١٦٥).

(٧) (عندنا) ساقط من حيدر.

(٨) أي: الصناعي، فَيُلَحَّنُ تاركُه، وينسب للجهل بالعربية.
والشرعي أيضاً بالنسبة إلى اللحن في القرآن الكريم والحديث الشريف. فيحرم فيهما.

أو[1] ما شابهها[2]، ورفعِ العمدة[3]، وجرِّ المضاف إليه، وغير ذلك، وعلى هذا مُفَادُ كلام العرب.

وضرب آخر يُسمَّىٰ علَّة، وإنما هو في الحقيقةِ «سببٌ» يُجَوِّزُهُ ولا يُوجِبه.

من ذلك أسباب الإمالة[4] فإنها علَّةُ الجواز، لا الوجوب.

وكذا علّة قلب واو «وُقِّتَتْ» همزةً[5]، وهي كونها انضمت ضَمّاً

---

(١) (و) بدل (أو) في «الفيض» وإستانبول.

(٢) كخبر «كان» ومفعولي «ظن» فإنها عُمَدٌ في الأصل، لكنها شابهت الفضلة، فجرت مجراها.

(٣) كرفع المبتدأ والخبر، والفاعل.

(٤) أي: ولو كانت علة حقيقية لأوجبتها، لِدَوَرَانِ الحكم مع علته وجوداً وعدماً.

و«الإمالة» هي انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلاً عن مكسور من واو أو ياء، ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. انظر «شرح المفصل» لـ«ابن يعيش» (٩:٥٥)، و«شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٤:٢٣٠)، و«همع الهوامع» (٢:٢٠١ ـ ٢٠٣)، و«التصريح» (٢:٣٤٨).

(٥) أبدلت الواو همزة لثقل الضمة على الواو، وذلك أن الضمة بمنزلة الواو، فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان، وهو مستثقل، فكذلك اجتماع الواو والضمة. «الممتع» (١:٣٣٢) (باب إبدال الهمزة من الواو).

لازماً[1]، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واواً، فَعِلَّتُها[2] مُجَوِّزة لا موجبة.

قال: وكذا[3] كلُّ موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوز جعله بدلاً[4] وحالاً[5]، وذلك النكرة بعد معرفةٍ هي في المعنىٰ هي[6]، نحو: «مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ»[7]، و «رجلاً صالحاً»، فإن علته لجواز[8] ما جاز لا لوجوبه. انتهىٰ.

فظهر بهذا الفرقُ بين العلَّة والسبب، وأن ما كان مُوجِباً يسمىٰ: علةً، وما كان مجوزاً يسمَّىٰ: سبباً.

وقال في موضع آخر[9]: اعلم أن محصولَ مذهب أصحابنا، ومتصرَّفَ[10] أقوالِهم مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل[11]، فإنها وإن

---

(١) لأن ذلك شأن المبني للمجهول.

(٢) أي: فعلّة قلبها.

(٣) (وهكذا) في حيدر.

(٤) (أو) بدل (و) في «الفيض».

(٥) هو في الكلام كثير، ومثاله: «رأيته رجلاً ضاحكاً» فلك في «رجلاً» أن تجعله بدلاً من الضمير، وحالاً موطئة.

(٦) الضمير الأول يعود للنكرة، والثاني للمعرفة، أي: النكرة في المعنىٰ هي المعرفة السابقة. و (هي) ساقطة من إستانبول.

(٧) فـ «رجل» نكرة وقع بعد معرفة، وهو المراد بها فيجوز فيه الأمران.

(٨) (بجواز) في س.

(٩) «الخصائص» (١ : ١٤٤).

(١٠) عطف على «محصول». و (منصرف) في حيدر.

(١١) أي: ببعض المعلولات، لأنها مناسَبَات بعد الوقوع، فلا يجب اطرادها.

تقدَّمت عللَ الفقه[١]، فأكثرها يجري[٢] مجرىٰ التخفيف[٣] والفرق. فلو تكلَّف مُتَكَلِّف نقضها[٤] لكان ذلك ممكناً، وإنْ كان على غير قياس مستثقلاً[٥] كما لو تكلّف تصحيح «فاء»[٦] «ميزان» و «ميعاد»، ونصب الفاعل، ورفع المفعول، وليست كذلك عِلَلُ المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها[٧].

فإذن عللُ النحويين [متأخرةٌ عن علل المتكلمين، متقدمةٌ عِلَلَ المتفقهين[٨]. إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين][٩] ضربان:

---

(١) أي: في الدقة ولطف الاعتبار.

(٢) (تجري) في إستانبول.

(٣) أي: فيجوز ترك المعلول مع وجود علته.

(٤) (بعضها) في س.

(٥) خبر «كان»، والذي في «الخصائص» (ومستثقلًا) بالواو.

(٦) بإبقاء الواو بغير إعلال.

(٧) أي: لا قدرة على غير الإعمال بمقتضاها بوجهٍ من الوجوه.
وتمام العبارة في «الخصائص»: (ألا ترىٰ أن اجتماع السواد والبياض في محلٍّ واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حالٍ واحدة فاسد، لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوره. وكذلك ما كان من هذا القبيل).

(٨) لعِلل المتكلمين التقدمُ؛ لقوتها بلزوم الوقوف عندها، ثم تليها عللُ النحويين، لأنها تشبه العلل القطعية. وعلل المتفقهين متأخرة؛ لأن أدلة الفقه ظنية. فالعلل النحوية متوسطة بين الفريقين.

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

* واجب لا بد منه؛ لأن النفسَ لا تـطيق في معناه غيـرَه، وهذا لاحـق بعلل المتكلمين.

* والآخـر: ما يمكن تحملُه لكن على استكـراه، وهـذا لاحـق بعلل الفقهاء.

فالأول: ما لا بد للطبـع منه، كَقَلْبِ «الألفِ» واواً للضمة قبلها، و«يـاءً» للكسرة قبلهـا[1]، ومَنْـعِ / الابتداء بـالسـاكن، والجَمْـعِ بين [٦٥] الألفين المـدتين، إذ لا يكون مـا قبل «الألف» إلا مفتـوحـاً، فلو التقتْ ألفان مدَّتان لوقعتِ الثانيةُ بعد ساكن.

والثاني: ما يمكن النطق به على مشقـة، كقلب «الواو» يـاء بعد الكسـرة؛ إذ يمكن أن تقـول في «عصـافيـر»: «عصــافِـوْر»[2]، ولكن يكره.

قلت: ومن الأول: تقدير الحركات في المقصور[3].

ومن الثاني: تقدير الضمة والكسرة في المنقوص[4].

وقـال في موضـع آخـر[5]: اعلم أن أصحابنَـا انتزعـوا العلل من

---

(١) نحو: «ضُورِب» و«قراطيس».

(٢) في القياس تقلب الواو في الجمـع ياء لوقوعها إثـر كسرةٍ، فلو أبقيت الـواو على حالها لأمكن ذلك، لكنه في غاية الثقل والمشقة والكراهية.

(٣) فإن الألف مع بقائها على حالها لا تقبل الحركة أصلاً.

(٤) فإنهما لو أظهرا لأمكن ذلك إلا أنه ثقيل.

(٥) «الخصائص» (١ : ١٦٣).

كتب «محمد بن الحسن»[1] وجمعوها منها بالملاطفة والرِّفْق.

الرابعة

قال «ابنُ الأنباري»[2]: اختلفوا في إثبات الحكم في محل النص[3]، بماذا ثبت بالنص[4] أم بالعلة؟

فقال الأكثرون: بالعلة[5] لا بالنص؛ لأنه لو كان ثابتاً به لا بها[6] لأدىٰ إلى إبطال الإلحاق[7]، وسد باب القياس، لأن القياس: «حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّة جامعة»، فإذا فقدت العلَّة الجامعة بطل

---

(١) المتوفىٰ سنة ١٨٩هـ بالرَّيِّ في اليوم الذي مات فيه «الكسائي».
قال «الرشيد»: دفنت الفقه والعربية، أي: في يوم واحد.
قال عنه «الشافعي»: كان إذا تكلَّم خُيِّلَ لك أنَ القرآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِ. وكان يملأُ القلبَ والعينَ. له ترجمة في «الانتقاء» (ص: ١٧٤)، و«الجواهر المضية» (٣: ١٢٢)، و«مفتاح السعادة» (٢: ٢٤١).

(٢) في «لمع الأدلة» (ص: ١٢١).

(٣) أي: من الكتاب أو الحديث أو كلام العرب، كرفع لفظ الجلالة من «قال اللَّهُ».

(٤) قوله: «بالنصِّ» بحذف همزة الاستفهام، أي: أبالنص، ولذا جعل في مقابلتها «أم بالعلة».

(٥) أي: التي هي الفاعلية في المثال المذكور، لا بالنص من المتكلِّم به.

(٦) أي: بالنص لا بالعلة.

(٧) وهو القياس؛ لأنه إلحاق شيء بشيء في حكمٍ.

القياسُ، وكان الفرع مُقْتَبَساً[1] من غير أصل وذلك محال[2]، ألا ترى أنّا لو قلنا: إن الرفع والنصب في نحو «ضربَ زيدٌ عمراً» بالنص لا بالعلة، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول[3] والقياس عليهما، وذلك لا يجوز[4].

و[5] قال بعضهم: يثبت[6] في محل النص بالنص، وفيما عداه[7] بالعلة، وذلك نحو النصوص المنقولة[8] عن العرب، المقيس عليها بالعلَّة الجامعة في جميع أبواب العربية.

واسْتَدَلَّ[9] لذلك بأن النَّص مقطوع به، والعلَّة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوعِ به أَوْلَىٰ من إحالته على المظنون.

ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلَّة معاً؛ لأنه يؤدي

---

(١) أي: مأخوذاً من غير أصلٍ، لفقْد القياس بفقد علّته.
(مقتبساً) في حيدر، ول، وم، و«الفيض»، و(متلبساً) في س، و(مقيساً) في إستانبول، و«لمع الأدلة».

(٢) أي: لفقد الماهيَّة عند فَقْد جزءٍ من أجزائها.

(٣) (فالقياس) في س.

(٤) أي: لما يلزم عليه من إلحاق فرعٍ بغير أصل.

(٥) دون (و) في س.

(٦) فاعل «يثبت» الحكمُ المقدَّر. و(ثبت) في س وحيدر.

(٧) أي: من الكلام المولَّد الذي لا يكون المتكلِّم به أهلاً للنصِّ بالعلة، أي: القياس للعلة الجامعة، وهي الفاعلية والمفعولية مثلاً.

(٨) هكذا في جميع نسخ «الاقتراح»، و(المقبولة) في «لمع الأدلة».

(٩) فاعله ضمير البعض السابق.

[٦٦] إلى أن يكون الحكمُ / مقطوعاً به مظنوناً، وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالةٍ واحدة محال[١].

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن الحكم إنما يثبت بطريقٍ مقطوع به وهو النص[٢]، ولكن العلَّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلَّة هي التي دعت الواضعَ إلى الحكم، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران[٣]، فلا منافاة. انتهىٰ كلامُ «ابنِ الأنباري».

الخامسة

العلة قد تكون بسيطة: وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة[٤]، ونحو ذلك.

وقد تكون مركبة[٥] من عدة أوصاف، اثنين[٦] فصاعداً، كتعليل

---

(١) أي: لما بين القطع والظنِّ من التضاد.

(٢) كأخذ الفقيه الحكم الاجتهادي من النص القرآني، فالنص مقطوعٌ به، والحكم المستنبط منه مظنونٌ. «الفيض».

(٣) أي: فالأول باعتبار الوارد، والثاني باعتبار العلَّة الجامعة.

(٤) الاستثقال كتقدير الضمة والفتحة في المنقوص، والجوار كجرّ «خربٍ» من قولهم: «هذا جحرُ ضبٍ خَرِبٍ»، والمشابهة كإعراب المضارعِ لأجل مشابهته الاسم.

(٥) (مركبة) ساقط من س.

(٦) (الاثنين) في س.

قلب «ميزان» بوقوع «الواو»[1] ساكنة بعد كسرة[2]، فالعلّة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعِها بعد كسرة، بل مجموعُ الأمرين، وذلك كثير جداً.

وقد يزاد في العلّة صفة[3] لضَرْبٍ من الاحتياط بحيث لو أُسْقِطَتْ لم يَقْدَحْ فيها كما سيأتي في القوادح[4].

وقال «ابن النحَّاس» في التعليقة: علل «ابنُ عصفور» حذفَ التنوين من العلَمَ الموصوف بـ «ابن» مضافٍ إلى علم[5]، بعلة[6] مركبة من مجموع أمرين: وهو[7] كثرةُ الاستعمال، مع التقاء الساكنين.

---

(١) (الياء) في جميع نسخ «الاقتراح»، والصواب ما أثبته، وهو في بعض نسخ «داعي الفلاح».

(٢) الأصل في «ميزان»: «مِوْزان»؛ لأنه من الوزن، فقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. «الممتع» (٢ : ٤٣٦).

(٣) أي: لا يترتب عليها حكم.

(٤) عند قوله: ومنها: «عدم التأثير»... قال «ابن جني» في «الخصائص»: قد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها. كقولهم: همز «أوائل» أصله «أواول»... انظر (ص: ٣١١).

(٥) قاعدة: إذا وقع «ابن» بين علمين، وكان صفة للعلم الذي قبله وجب أمران:
حذف التنوين من العلم، وحذف همزة «ابن» خطاً.
ومتى زال أحدُ الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين. قاله «الفخر الرازي» وغيره. انظر «التصريح» (٢ : ١٧٠).

(٦) (لعلة) في س.

(٧) أي: مجموع الأمرين.

والنحاة[1] لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال[2] فقط، بدليل حذفه من «هند بنت عاصم» على لغة مَنْ صرف «هند»[3]، وإن لم[4] يلتق هنا ساكنانِ، وكأنه لما رأىٰ انتقاض العلة احتاج إلى قوله: ومن العرب

---

(١) أي: غير «ابن عصفور».

(٢) أي: بعلة واحدة بسيطة.

(٣) لا خلاف بين المتقدمين في أن العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط يجوز فيه أمران: الصرف، ومنع الصرف، وترك الصرف عند «سيبويه» أجود؛ لأنه قد اجتمع فيه التأنيث والتعريف، ونقصان الحركة ليس مما يغير الحكم، وإنما صَرَفَهُ مَنْ صرفه لأن هذا الاسم قد بلغ نهاية الخفة في قلة الحروف والحركات، فقاومت خفتها أحد الثقلين.

وكان «الزجاج» يخطِّيء مَنْ صرفه. ويقول: لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز تركُ الصرف. فهم مجمعون معنا على أن الاختيار تركُ الصرف، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف.

ويقول عن بيت «جرير»:

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدُ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ

إنه صرف، وترك الصرف.

فأما ترك الصرف فجيّدٌ وهو الوجه. وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار.

وقال «السيرافي»: والقول عندي ما قاله مَنْ مضىٰ؛ لأنهم ما أجمعوا على الصرف إلَّا لشهرة ذلك في كلام العرب.

انظر «الكتاب» (٣: ٢٤٠ ــ ٢٤١) و«ما ينصرف وما لا ينصرف» (ص: ٥٠)، و«الخصائص» (٣: ٦١).

و(هندَ) في س، م، و(هنداً) في حيدر، وإستانبول.

(٤) (لم) ساقط من س.

من يحذف لمجرد[1] كثرة الاستعمال، وهذه العلة[2] الصحيحة المطَّردة في الجميع، لا ما علل به أَوَّلاً[3].

ومن العلل المركبة قولُ «الزمخشري» في «المفصل»[4] في «الذي»: ولاستطالتهم / إيَّاه بصلته[5]، مع كثرة الاستعمال خففوه [٦٧] من غير وجه، فقالوا: «اللَّذِ» بحذف «الياء»، ثم[6] «اللَّذْ» بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجتزؤا[7] بـ «لام» التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في «التي»[8].

وقال «ابنُ النحاس»: إنما التزموا[9] الفصل بين «أنْ» ــ إذا

---

(١) (بمجرد) في س.

(٢) أي: البسيطة.

(٣) لا ما علّل به «ابن النحاس» أَوَّلاً؛ لأن الغرض إذا حصل بالأقل فلا حاجة لتكلّف ما زاد عليه. «داعي الفلاح».
(أَوَّلاً) في جميع نسخ «الاقتراح». و (أولى) في «الفيض».

(٤) (ص: ١٤٣) وانظر «شرح المفصل» لـ «ابن يعيش» (٣: ١٥٤).

(٥) هكذا في س، ل، وهو موافق لـ «المفصل». و (بصلة) في م، وحيدر، وإستانبول.

(٦) (و) مكان (ثم) في ل.

(٧) (احترزوا) في س.

(٨) فقالوا: «اللتِ» و «اللَّتْ».

(٩) أي: العرب، وهو غالب غير لازم عند «ابن مالك». انظر «التسهيل» (ص: ٦٥) و «شفاء العليل» (١: ٣٧١)، و «شرح الكافية الشافية» (١: ٤٩٨).

خففت ـ وبَيْنَ خبرها إذا كان فعلاً[1]؛ لعلَّة مركبةٍ من مجموع أمريْنِ، وهما: العوض من تخفيفها، وإيلاؤها ما لم يكن يليها.

السادسة

من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثم خَطَّأَ «ابنُ مالك» البصريين[2] في قولهم: إنَّ علة إعراب المضارع مشابهتُه للاسم في حركاته، وسكناته، وإبهامه[3]، وتخصيصه[4]، فإن هذه الأمورَ ليست الموجبة[5] لإعراب الاسم، وإنما الموجب له[6] قبولُه[7] بصيغة[8] واحدة معانيَ[9] مختلفة، ولا يميزها إلا الإعرابُ، تقول: «ما أَحْسَنْ زَيْدْ»[10] فيحتمل: النفي، والتعجب، والاستفهام.

---

(١) أي: متصرفاً.

(٢) انظر «التسهيل» (ص: ٢٢٨)، و «همع الهوامع» (١: ١٨).

(٣) فإنه محتمل للحال والاستقبال.

(٤) أي: بأحد الزمانين بقرينة أو تنصيص.

(٥) وشرط القياس كون العلَّة موجبة للحكم في المقيس عليه.

(٦) أي: لإعراب الاسم.

(٧) أي: الاسم.

(٨) متعلق بحال من الاسم، أي: في حالة كونه مصاحباً صيغةً واحدةً. و «معاني» مفعول «قبول». و (لصفة) في حيدر، وإستانبول.

(٩) (ومعاني) في حيدر.

(١٠) أي: بالوقف على كل من الكلمتين؛ لأن الاحتمال إنما يكون مع الوقف، فإذا تحرك ظَهَرَ المعنىٰ بظهور الإعراب، لأنه موضح للمراد.

فـإن أردت الأول رفعتَ «زيداً»[1]، أو الثـاني نصبته، أو الثـالث جررته[2].

فلا بد أن تكـون هذه العلَّة[3] هي المـوجبة لإعـراب المضارع، فإنك تقـول: «لا تأكـلِ السمكَ وتشـربُ اللبنَ»[4] فيحتمل النهي عن كـلٍّ منهمـا على انفــراده، و[5]عن الجمـع بينهمـا، وعن الأول فقط والثـاني مستأنف[6]، ولا يُبَيِّن ذلـك[7] إلا الإعرابُ بـأن تجـزم الثـاني [أيضـاً إن أردت الأول، وتنصبـه إن أردت الثــانيَ][8]، وتـرفعــه إن أردت الثالث.

---

(١) (زيد) في حيدر.

(٢) مثلوا لدخول الرفـع والنصب والخفض في الأسماء بنحو: (ما أحسن زيـد) برفـع «زيد» على النفي، وبنصبه على التعجب، وبخفضه على الاستفهام. و«النون» في الأولين مفتوحة، وفي الثالث مرفوعة. انظر «لمع الأدلة» (ص: ١٠٩) و «شرح الأزهرية» (ص: ٤٦).

(٣) أي: تَعَاقُبُ المعاني المفتقرة للإعراب على التركيب.

(٤) مثلوا لـدخول الرفـع والنصب والجزم في الأفعال بنحو: (لا تأكلِ السمـك وتشرب اللبن) برفـع «تشرب» على الاستئناف، وبنصبه على المصاحبة في النهي. وبجـزمه على النهي عن الشـرب أيضـاً. انـظر «شـرح الأزهـريـة» (ص: ٤٦).

(٥) (و) ساقط من س.

(٦) (يستأنف) في س.

(٧) أي: ما تقدم من المعاني.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

الســابعــة

قال «ابن الأنباري»[1]: اختلفوا في التعليل بـالعلَّة القاصـرة[2]، فجـوَّزها قـوم، ولم يشترطـوا التعديـةَ في صحتهـا، وذلـك كـالعلَّة في قـولهم: «ما جـاءَتْ حـاجَتَـكَ»[3]، و «عسى الغُـوَيْـرُ أَبْؤسـاً»[4]، فـإنَّ «جاءَتْ» و «عسى»: أجريا مجرى «صار» / [فجعل لهما اسمٌ مرفـوعٌ، وخبرٌ منصوبٌ، ولا يجوز أن يجريا مجرى «صـار»][5]، في غير هـذين المَـوْضِعَيْنِ[6]، فلا يقـال[7]: «مـا جـاءَتْ حـالَتـكَ»، أي: صـارَتْ، ولا: «جاء زيدٌ قائماً»، أي: صار زيدٌ قائماً. [٦٨]

وكذلك لا يقال: «عسى الغُوَيْـرُ أنعماً»، ولا «عسى زيـدٌ قائمـاً» بإجراء «عسى»[8] مُجرىٰ «صار»، واستدل على صحتها[9] بأنها ساوت

---

(١) انظر «المحصول» (٢ / ٢: ٣٨٦).

(٢) أي التي لا تتجـاوز محـل النص لغيـره، لكـونهـا محـل الحكم أو جــزأه، أو وصفه الخاص به «الفيض».

(٣) بنصب «حاجتَك» لأنه خبر «جاء»، ومعناها في هذا الأسلوب «صار». انظر «الكتاب» (١: ٥٠، ٢: ١٧٩، ٣: ٢٤٨).

(٤) الغـوير: مـاء لكلب في ناحيـة السمـاوة. والأبؤس: جمـع بؤس. يضـرب للرجل يقال له: لعل الشـر يأتي من قبلك. وهـو من قول «الـزبَّاء». انـظر «الكتـاب» (١: ٥١)، و «المقتضب» (٣: ٧٠) و «شرح اللمـع» (٢: ٤٢٥) و «مجمـع الأمثال» (٢: ٣٤١).

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٦) الأولىٰ أن يقال: المثالين.

(٧) (فلا تقول) في حيدر.

(٨) (بإجرائه) في حيدر، وإستانبول.

(٩) أي: استدل «الأنباري» على صحة العلة القاصرة.

العلةَ المتعدية[1] في الإخالة[2] والمناسبة، وزادت عليها بظاهر النقل[3]، فإن لم يكن ذلك عَلَماً[4] للصحة فلا أقلَّ من أن لا يكون عَلَماً على الفساد.

وقال قوم: إنها علَّة باطلة[5]؛ لأن العلَّة إنما تُرَادُ للتعدية[6]، وهذه العلَّة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية، فلا فائدة لها؛ لأنها لا فرع[7] لها، فالحكم فيها ثابت بالنص[8] لا بها.

وأجيب: بأنَّا لا نسلِّم أنها إنما تراد[9] للتعدية، فإن العلَّة إنما كانت علة لإخالتها[10] ومناسبتها، لا لتعديتها[11].

---

(١) (المتقدمة) في س.

(٢) (الإحالة) في س. و«الإخالة»: المناسبة، فعطف ما بعدها عليها من عطف التفسير.

(٣) أي: فيما هي خاصة به وقاصرة عليه، والأصح عند الأصوليين جواز التعليل بها. قالوا: من فوائدها معرفة المناسبة، وتقوية النص.

(٤) الإشارة للتعليل، وعلماً: علامة.

(٥) (باطنة) في س.

(٦) أي: يقصد بها لتعدية حكم الأصل على الفرع.

(٧) (لا ضرورة) في حيدر.

(٨) فيكون ذكرها حينئذٍ عبثاً.

(٩) (تزاد) في س.

(١٠) (لإحالتها) في س.

(١١) أي: وإن كانت التعدية لازمة لها غالباً.

ولا نسلم أيضاً: عدمَ فائدتها، فإنها تفيد الفرقَ بين المنصوص الذي يُعْرَفُ معناه[١]، والذي لا يعرف معناه[٢].

وتفيد[٣] أنَّه ممتنع رَدُّ غيرِ[٤] المنصوص عليه.

وتفيد أيضاً أن الحكم ثبت[٥] في المنصوص عليه بهذه العلَّة[٦].

انتهى كلامُ «ابن الأنباري».

وقال «ابن مالك» في «شرح التسهيل»: علَّلوا سكونَ آخر الفعل المسند إلى «التاء» ونحوِه بقولهم: «لئلا تتوالى[٧] أربع حركات فيما هو ككلمةٍ واحدة»[٨]، وهذه العلَّةُ ضعيفةٌ[٩]؛ لأنها قاصرة[١٠]؛ إذ

---

(١) هو الذي يعبر عنه بمعقول المعنى، فإذا وُجِدَ ذلك المعنىٰ وكان متعدِّياً في غير المنصوص حُمِلَ عليه.

(٢) ويقال له: السماعي، فلا يقاس عليه لعدم تعقل معنى الحكم حتى يُنْظَرَ أَوُجِدَ في الغير أم لا.

(٣) أي: العلة. و«أنَّ» شانِيَّة، وهي ومعمولاها مفعول «تفيد»، و«ممتنعٌ» رُفِع على الابتداء؛ لأنه معتمد على موصوف، و«ردُّ» فاعل «ممتنع» سدَّ مسدَّ الخبر. «الفيض».

و (يفيد) في س.

(٤) (لغير) مكان (رد غير) في س، و (لا غير) مكانها في م.

(٥) أي: بالقياس.

(٦) أي: ما جهل معنى المنصوص عليه فلا يُعَدَّى عن محلّه ولا يتجاوزه.

(٧) (يتوالى) في س، م.

(٨) فإن الفاعل كالجزءمن فعله.

(٩) (فيما هو كالواحد ولهذه العلّة حقيقة) في س.

(١٠) أي: لا تعمُّ جميع أفراد الماضي.

لا يوجد التوالي إلاَّ في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، كـ «اْنَطَلَقَ»، والكثير[1] لا يتوالىٰ فيه، والسكون عام[2] في الجميع، انتهى.

فَمَنَعَ العلَّةَ القاصرةَ[3].

الثامنة

قال في «الخصائص»[4]: يجوز التعليلُ بعلَّتَيْنِ[5]، ومن أمثلة ذلك قولك: «هؤلاءِ مُسْلِمِيّ»، فإن الأصل: مُسْلِمُويَ، قلبت[6] «الواو» ياء؛ لأمرين كلّ منهما موجِب[7] للقلب:

أحدهما: اجتماعُ «الواو» و «الياء»، وسَبْقُ الأولىٰ منهما / [٦٩] بالسكون.

---

(١) (وانكسر) في حيدر.

(٢) (عامة) في س.

(٣) فيه نظر؛ فإنه لم يمنعْها، وإنَّما أَعَلَّها بعدم شمولها لِأفراد الفعل فقد وُجِدَ الحكمُ مع فَقْدِها فيما ذكر. وأجاب البصريون عن ذلك بأن التسكين لِمَا ذكروه وحُمِلَ ما فُقِدَ فيه ذلك عليه.

(٤) (١: ١٧٤، ١٧٧)، وانظر «المحصول» (٢/ ٢: ٣٦٧).

(٥) لأن المعاني لا تتزاحم، والعلل موضحة ومعرِّفة لا مؤثرة؛ لأنها بعد الوقوع.

(٦) (فقلبت) في حيدر.

(٧) (يوجب) في ل.

والآخر: «ياء»[1] المتكلم، أبداً يُكْسَرُ الحرفُ الذي قبلها[2]، فوجب قلبُ الواوِ ياءً، وإدغامها ليمكن كسرُ ما تليه[3].

ومن ذلك[4] قولُهم: «سِيٌّ» في «لا سيَّما»، أصله: سِوْيٌ، قَلَبْتَ «الواوَ» «ياءً» إن شئتَ؛ لأنها ساكنة، غير مدغمة بعد كسرة، [وإن شئت][5] لأنها ساكنة قبل «ياء»، فهاتانِ علّتان، إحداهما كعِلَّةِ قلب «ميزانٍ»، والأخرىٰ كعلَّةِ «طَيّ» و «لَيّ»[6] مَصْدَرَيْ «طَوَيْتُ» و «لَوَيْتُ»، وكل منهما مؤثرة.

وقال في موضع آخر[7]: قد يكثر الشيء فَيُسْأَل عن علَّتِهِ، كرفع الفاعلِ، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء، وآخرون إلى غيرِه، فيجبُ إذن تأملُ القولَيْنِ[8] واعتقادُ أقواهما، ورفضُ[9] الآخر، فإن[10] تساوَيَا في القوة[11] لم ينكر اعتقادهما جميعاً، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلَّتَيْنِ. انتهى.

---

(١) (أن ياء) في حيدر.

(٢) أي: إذا كان صحيحاً نحو: «هذا غلامي» و «رأيت صاحبي».

(٣) (يليه) في س.

(٤) أي: ومن المعلول بعلتين.

(٥) ما بين الحاصرتين لا يوجد في س.

(٦) أصلهما: طوْيٌ، ولَوْيٌ، لأن عينهما واو.

(٧) «الخصائص» (١ : ١٠٠).

(٨) هو الكثير، الموافق لـ «الخصائص. وفي «الفيض»: وفي نسخ «التعليلين».

(٩) (ودفع) في س. وأثبت الذي هو موافق لـ «الخصائص».

(١٠) (وإن) في س.

(١١) أي: قوة المُدْرَك، وموافقة المنقول.

وقـال «ابنُ الأنبـاري»[1]: اختلفـوا في تعليـل الحكم بعلتين فصاعداً:

فـذهب قـوم إلى أنـه لا يجـوز؛ لأن هـذه العلَّـة مشبهـة بـالعلَّة العقـليـة ، والعـلَّةُ العـقليـةُ لا يـثبـت الحـكم مـعهـا [2] إلَّا بـعلَّةٍ واحدةٍ[3]، فكذلك ما كان مشبَّهاً بها[4].

وذهب قوم إلى الجواز[5]، وذلك مثل أن يدل على كون الفـاعل ينزل[6] منزلة الجزء من الفعل بعللٍ:

- كونه يُسَكِّن «لامَ»[7] الفعل في نحو: «ضَرَبْتُ».
- ويمتنـع[8] العطفُ عليه إذا كان ضميراً متصلاً[9].
- ووقوع الإعراب بعده[10] في الأمثلة الخمسة.
- واتصال «تاء» التأنيث بالفعلِ إذا كان الفاعل مؤنثاً.

---

(١) في «لمـع الأدلة» (ص: ١١٧).

(٢) (فيها) في حيدر.

(٣) أي: لأنها مؤثرة، ولا يوجد أَثَرٌ واحد لمؤثرين.

(٤) (مشابهاً) في س.

(٥) (جوازه) في حيدر.

(٦) (منزل) في س، و (منزلاً) في حيدر، و (يتنزل) في ح، م، وإستانبول.

(٧) (يسكن له) في س.

(٨) (وبمنع) في حيدر.

(٩) أي: قبـل توكيـده، أو الفصل بينـه وبين المعطوف بفـاصل مـا. (منفصلاً) في إستانبول.

(١٠) أي: بـعد الفاعل. (بـعد) في س.

ـــ وقولهم في النسب إلى «كُنْتُ»: «كُنْتِـي»[1].

ـــ وقولهم: «حَبَّذَا» بالتركيب[2].

---

(١) «الكنتـيّ»: الرجل المسن، نسبة إلى قوله: (كنت كذا وكنت كذا).
كقول الشاعر:
فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عاجِناً ... وشرُّ خصالِ المرءِ كنتُ وعاجنُ
ومعنى «عاجن» هو الـذي قد أسنَّ فـلا يستطيـع القيـامَ إلَّا بأن يعتمـد على يَدَيْهِ إذا قام، كما يَفْعَلُ الذي يعجن العجين.
الشاهد: النسبة إلى هذا اللفظ المـركب من فعلٍ وفـاعلٍ، ولـو لم يعتبروا أنــه جزء من الفعــل لاقتـصـروا فيــه على النسب لـصـدره فقط. انــظر «المقرب» (٢ : ٧٠)، و «شرح الشافية» لـ «الرضي» (٢ : ٧٧).

(٢) أي: بالتركيب والتزام الإفراد والتذكير. ومـا ذكره المصنِّف هنـا هو مـذهب الكـوفيـين إلا «الكسائي»، يجعلون «نعم» و «بئس» و «حبَّـذا» أسماء. أمـا البصريون و «الكسائي» فيعدونها أفعالاً.
قال «الأنباري» في «لمـع الأدلة» (ص: ١١٩): (فجعلوا «حبَّذا» من «حبـذا زيـدٌ»: مبتدأ، وهو مركب من فعل وفاعل، و «زيد» هو الخبـر).
وقال «سيبويه» في «الكتاب» (٢ : ١٨٠):
(وزعم «الخليل» ــ رحمه الله ــ أنَّ «حَبَّذا» بمنزله حَبَّ الشيءُ، ولكنَّ «ذا» و «حَبَّ» بمنزله كلمة واحدة، نحو: «لَوْلَا»، وهو اسم مرفوع، كما تقول: «يـا ابنَ عَمَّ»، فالعم مجـرورٌ، ألا تـرى أنــك تقـول للمؤنث: «حَبَّــذَا» ولا تقول: «حَبَّذِهِ»؛ لأنه صار مع «حَبَّ» على ما ذكرتُ لك، وصار المذكَّرُ هو اللازم؛ لأنه كالمَثَل).
وممن ذهب إلى اسميتها «المبرد» في «المقتضب» (٢ : ١٤٣)، و «ابن السراج» في «الأصول» (١ : ١١٥). =

ـ و «لا أُحَبِّذُهُ»[1] أي: لا أقول له[2]: حَبَّذَا.

وقولهم في «فَحَصْتُ»: «فَحَصْطُ»[3] بالإبدال «طاء»؛ لتجانس

= ولم يرتض «ابنُ مالك» هذا الرأيَ فقال في «شرح الكافية الشافية» (٢: ١١١٧):

(والحاصلُ أنَّ «حَبَّ» فعلٌ فاعلُهُ «ذا»، ولا يُؤَنَّثُ، ولا يُثَنَّىٰ، ولا يُجْمَعُ؛ لأنه بمنزلة المَثَلِ، والأمثال لا تُغَيَّرُ.

ولا يَصِحُّ قَوْلُ من قال: «حَبَّذَا» في موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ، والخبرُ ما بعده. ولا قول من قال: «حبذا» فِعْلٌ يَرْتَفِعُ به المَخْصُوصُ على أنه فاعله.

ثم قال:

قال «ابنُ خروف» ـ بعد أن مَثَّلَ بـ «حَبَّذَا زيدٌ» ـ : «حَبَّ»: فِعْلٌ، و «ذا» فاعلُها، و «زيدٌ»: مبتدأ، وخبره «حَبَّذَا». هذا قولُ «سيبويه»، وأخطأ عليه من زعمَ غيرَ ذلك. هذا قولُ «ابن خروف» وكَفَىٰ به.

وقال «ابنُ كيسان»: «ذا» من قولهم: «حَبَّذَا» إشارة إلى مفردٍ مضافٍ إلى المخصوصِ حُذِفَ وأُقيمَ هو مَقَامَه. فتقدير: «حبذا هندٌ»: حَبَّذَا حُسْنُها). اهـ.

وانظر «سر صناعة الإعراب» (١: ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، و «الإنصاف» (١: ٧٩)، و (باب نعم وبئس، وما جرى مجراهما) في «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك»، و «همع الهوامع» (٢: ٨٨ ـ ٨٩).

(١) فعل مضارع. (ولا حبذه) في س، و (لا أحبذه) هكذا بلا واو في حيدر.

(٢) (له) لا توجد في حيدر.

(٣) من الفحص، وهو البحث عن الشيء والتنقير عنه.

وفي «سر صناعة الإعراب» (١: ٢٢٠): =

[٧٠] الصاد في الإطباق، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمةٍ / لا كلمتين. فهذه ثمان علل[1].

واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلَّةَ ليست موجبة، وإنما هي أَمارة[2] ودَلالة على الحكم، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات، والدَّلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواعٍ من العلل[3].

وأجيب: بأنه إنْ كان المعنىٰ أنها ليست موجبة، كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة[4]، والعالِمية[5] لا تعلل إلا بالعلم، فمسلَّم[6]، وإن كان المعنىٰ أنها غير مؤثرة بعد الوضع[7]

= (قالوا: «فَحَصْطُ برجلي» كما قالوا: «اصطبر».
ووجه شبه تاء «فَعَلْتُ» بتاء «افتعل» أنها ضمير الفاعل، وضمير الفاعل قد أجري في كثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة، وذلك لشدة اتّصال الفعل بالفاعل). وانظر (١ : ٢٢٦).
و (محصت محصط) في حيدر.

(١) أي: عُلِّلَ بها شيء واحد، فدلَّ على جواز تعدد العلل لشيء واحدٍ في العربية.
(٢) (إدارة) في س.
(٣) وقال «الأنباري» بعد هذا النص «وليس هذا بصحيح».
(٤) أي: فإنها الموجبة له فإذا فُقِدَتْ فُقِدَ.
(٥) (والعملية) في س، وأثبت الذي هو موافق لـ «لمع الأدلة».
(٦) أي: عدم إيجابها.
(٧) أي: لئلا يلزم تحصيل الحاصل.

على الإطلاق[1] فممنوع، فإنها[2] بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية[3]، فينبغي[4] أن تجرى مجراها. انتهى.

التاسعة

يجوز تعليل حكمين بعلّة واحدة.

قال في «الخصائص»[5]: سواء لم يتضادا، أم[6] تضادّا[7]، كقولهم: «مررت بزيدٍ» فإنّه[8] يستدل به على أن الجار معدود من جملة الفعل، ووجه الدَّلالة منه أن «الباء» فيه معاقبة لهمزة[9] النقل في نحو «أَمْرَرْتُ زيداً»، فكما أن همزةَ «أفعل»[10] موضوعةٌ فيه[11]، كائنةٌ من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر، ينبغي أن يُعَدَّ من

---

(١) أي: الشامل للإيجاب وغيره.

(٢) (لأنها) في ل.

(٣) أي: في التأثير.

(٤) (ينبغي) في حيدر.

(٥) (١: ١٠٦) في (باب تقاوُد السماع وتقارُع الانتزاع) بتصرف، وانظر «الخصائص» (١: ٣٤١).

(٦) (أو) في حيدر.

(٧) تقديم وتأخير في س.

(٨) أي: هذا التركيب.

(٩) (بهمزة) في س.

(١٠) (النقل) في س.

(١١) أي: مجعولةٌ حرفاً من حروفِ بِنْيَةِ الفعل.

جملته لمعاقبته[1] ما هو من جملته.

ويستدل به أيضاً على ضدّ ذلك: وهو أنَّ الجارَّ جارٍ مَجرى بعض ما جرَّه، بدليل أنه لا يُفصل بينهما[2]، فهذان تَقْدِيرَانِ مختلفان[3]، مقبولان في القياس، مُتَلَقَّيَانِ بالبِشْرِ والإيناس.

وقال في موضع آخر[4]: «باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لِضدّه على وجه».

هذا باب ظاهره[5] التَّدافع[6]، وهو مع استغرابه[7] صحيح واقع، وذلك كقولهم: «القَوَد»[8]، و«الحَوَكة»[9] فإن القاعدة في مثله[10] الإعلال بقلب[11] «الواو» ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهم

---

(١) (لمعاقبة) في حيدر.

(٢) أي: الجار والمجرور، كما هو شأن الكلمة.

(٣) الأول كونه مقدراً بجزء الفعل، والثاني بجزء المجرور.

(٤) (٣: ٥١).

(٥) (ظاهر) في حيدر.

(٦) هو التعارض، والمنافاة والمعارضة، لأن كل واحد يَدْفَعُ صاحبه ويعارضه. ولا مدافعة في الحقيقة لاختلاف ذلك باختلاف الاعتبار والجهة، ولذلك صرَّح بصحته ووقوعه. «الفيض».

(٧) (استقرائه) في حيدر، وإستانبول.

(٨) القصاص.

(٩) (والحركة) في ل، م، وفي حاشية م (والحولة).

(١٠) (أمثلة) في س.

(١١) (تقلب) في س.

شَبَّهُوا حركةَ العين التابعة لها بحرف اللين[1] التابع لها، فكأنَّ «فَعَلاً» / «فَعَالٌ»[2]، فكما صح نحو[3]: «جَوَابٍ»[4]، و«هُيَام» صحَّ [٧١]
بابُ «القَوَدِ»، و«الغَيَبِ»[5] ونحوِه[6]، فأنت ترىٰ حركةَ العين التي هي سبب الإعلال، صارت على وجه آخر[7] سببَ التصحيحِ[8].
وهذا مذهب غريبُ المأخذ. انتهى.

العاشرة
في دَوْر العلَّة[9]

قال في «الخصائص»[10]: هو نوع ظريف[11]. ذهب «المبرد» في

---

(١) أي: الألف.

(٢) أي: صَيَّروا حركة «فَعَل» المقصور كألف «فَعَال» كـ «سحاب» فمنعوه من الإعلال، فحملوا نحو «القَوَد» على «جَوَابٍ» و«صَوَاب» وأضرابهما؛ ولذلك قال: فكما صحَّ... إلخ.

(٣) (نحو) ساقط من حيدر.

(٤) هو على حذف مضاف، أي: واو نحو «جواب»، وياء نحو «هُيام»، فإنهما لوجود حرف اللين بعدهما، وهو الألف لم يُعَلَّا.

(٥) بابُ القود كلُّ واوي العين محركها، كـ «الحَوَر» و«الحَوَل».
وباب الغَيَب كلُّ يائي العين محركها بلا إعلال، وهو جمع «غائب».

(٦) أي: ممَّا جاء غير معلّ في كلامهم، لتنزيل الحركة فيه منزلة حرف اللين.

(٧) هو تنزيلها منزلة حرف اللين.

(٨) وفي «الخصائص»: (سبباً للتصحيح).

(٩) الأصوليون يعبرون عنه بالدوران. انظر «المحصول» (٢/٢: ٢٨٥).

(١٠) (١: ١٨٣). (١١) (طريف) في «الخصائص».

وجوب إسكان لام نحو[1] : « ضَرَبْتُ » ، إلى أنه لحركةِ ما بعده من الضمير، لئلا يتوالى[2] أربعُ حركات.

وذهب أيضاً في حركة الضمير من ذلك[3]، إلى أنها[4] لسكون ما قبله، فاعتلَّ لهذا[5] بهذا[6]، ثم دار، فاعتلَّ لهذا بهذا.

قال[7]: وهو نظير ما أجازه[8] «سيبويه» في جر[9] «الوجه» من قولك: «الحَسَنُ الوْجهِ»، وأنه[10] جعله[11] تشبيهاً بـ«الضارب الرجل»، مع أن[12] جر «الرجل» تشبيهاً بـ«الحَسَنِ الوَجْهِ».

قال[13]: إلا أن مسألة «سيبويه» «أقوىٰ»[14] من مسألة «المبرد»؛

---

(١) (لامه ضربت) في س.

(٢) (تتوالى) في حيدر.

(٣) أي: نحو: «ضربت».

(٤) الضمير للحركة.

(٥) هو سكون آخر الماضي.

(٦) أي: بدفع توالي أربع حركات، ثم دار فاعتلّ لهذا، وهو سكون آخر الماضي.

(٧) أي: «ابن جني».

(٨) (ما جازه) في س.

(٩) هكذا في حيدر، و «الخصائص» و (نصب) في س، م، وإستانبول.

(١٠) أي: سيبويه.

(١١) أي: «الحسن الوجه».

(١٢) (أنه) في ل.

(١٣) أي: «ابن جني». و (قال) ساقط من حيدر.

(١٤) أي: لاختلاف العلة لكل من النصب والجر، ولا كذلك في مسألة «المبرد».

لأن الشيء لا يكون عِلَّةَ نفسه[١]، وإذا لم يكن كذلك[٢] كان مِنْ[٣] أن يكون علَّةَ[٤] علَّتِه أبعدَ[٥].

الحادية عَشْرَةَ
في تعارُضِ العلل

قال في «الخصائص»[٦]: هو ضربان:

أحدهما: حكمٌ واحدٌ يتجاذبه[٧] علَّتان فأكثرُ.

والآخر: حكمان في شيء[٨] واحد مختلفان [دعت إليهما عِلَّتان مختلفتان][٩].

فالأول: ذكر في التعليل بعلتين[١٠].

---

(١) أي: وذلك لازمٌ لقول «المبرد».

(٢) أي: الشيء علة لنفسه.

(٣) متعلق بـ «أبعد».

(٤) (علته) في س.

(٥) وتمام ذلك في «الخصائص» قوله: (وليس كذلك قول «سيبويه»، وذلك أن الفروع إذا تمكَّنت قوِيت قوَّةً تسوّغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوَّةِ الحكم).

(٦) (١: ١٦٦ ــ ١٦٨) بتصرف.

(٧) (تتجاذب) في إستانبول.

(٨) (لشيء) في إستانبول.

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(١٠) أي: ومثّل بـ «مُسْلِمِيّ» في «مسلموي».

والثاني: كإعمال أهل الحجاز «ما»، وإهمال بني تميم لها[1].

فالأولون لما رأوها[2] داخلة على المبتدأ والخبر دخولَ «ليس» عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مُجْرَاها.

والآخرون لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه[3] على[4] الجملة المستقلَّة[5] بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأَيْها[6] أجروها مُجْرَىٰ«هل»[7]، ولذلك كانت عند «سيبويه» أقوى[8] قياساً من لغةِ[9] الحجازِ[10].

---

(١) أهل الحجاز يشبهون «ما» بـ«ليس»، ويرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر. وبنو تميم لا يعملونها.
انظر «الكتاب» (١:٥٧)، و«الإنصاف» (٢:٦٩٤)، و«شرح المفصل» (١:١٠٨ ـ ١٠٩)، و«الكافي شرح الهادي» (ص:٢٦٣) آلة كاتبة.

(٢) العبارة مضطربة في س.

(٣) الذي هو النفي.

(٤) (بمعنى الجملة) مكان (بمعناه على الجملة) في إستانبول.

(٥) (المستقبلة) في حيدر.

(٦) أي جزأي الجملة، و(جزئها) في حيدر، وإستانبول.

(٧) أي: في الإهمال.

(٨) أي: مُدْركاً، وإن كانت الحجازية أفصح.

(٩) (لغة) ساقط من حيدر.

(١٠) وفي «الكتاب» (١:٥٧): (هذا باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى «لَيْسَ» في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف «ما»). =

وكـذلك «ليتمـا»[1] مَنْ ألغاهـا ألحقها بـأخـواتهـا، ومن أَعْمَلَهَـا ألحقهـا بحـروف الجـر إذا دَخَلَت / عليهـا «مـا»[2] وفـرق بينهـا وبين [٧٢] أخواتها بأنها أَشْبَهُ[3] بالفعل في الإفراد، وعدد الحروف.

وكذلك «هَلُمَّ» ألحقها أهلُ الحجاز باسم الفعـل، فلم يُلْحِقُوهَـا العـلامـات. وبنـو تميم يُلْحِقُـونهـا العـلامـات[4] اعتبـاراً لأصـلِ

= تقول: «ما عبدُ اللَّهِ أخاك»، «وما زيدٌ منطلقاً».

وأمـا بنـو تميم «فيُجْـرونَهـا مُجْـرَى» «أمَّـا» و«هَـلْ»، أي: لا يعملونهـا في شيء، وهـو القياس؛ لأنـه ليس بفعـل، وليس «مـا» كـ «ليس»، ولا يكـون فيها إضمارٌ. . .).

(١) انـظر «شرح المفصـل» لـ «ابن يعيش» (٨: ٥٤ ـ ٥٨)، و«الكـافي شـرح الهادي» (ص: ٣٢١ ـ ٣٢٤).

(٢) وفي «الخصـائص» (١: ١٦٨): (تكـون «مـا» كـافَّـة لـ «ليت» عن عملهـا، ومصيِّرة لها إلى جـواز وقوع الجملتين جميعاً بعدهـا، ومَنْ ألغىٰ «ما» عنهـا وأقرَّ عملها، جعلها كحرف الجرّ في إلغاءِ «ما» معه، نحو قول الله تعـالىٰ: «فبما نقضِهم ميثاقهم»، وقوله: «عما قليلٍ»، و«مما خطيئاتهم» وفرق بينها وبين «كـأنَّ» و«لعلَّ» بـأنها أشبـه بالفعـل منهما، ألا تـراهـا مفـردة، وهمـا مركَّبتان، لأن الكاف زائدة، واللام زائدة).

(٣) فإنَّ «ليت» بوزن «ليس»، بخلاف باقي حروف الباب.

(٤) وفي «الكتاب» (٣: ٥٢٩):

(«هَلُمَّ» في لغة الحجاز جعلوها للواحد والاثنين والجمـع، والذكر والأنثىٰ سواء. وهي في لغة بني تميم بمنزلة «رُدَّ» و«رُدَّا» و«رُدِّي» و«ارْدُدْنَ»، كما تقول: هَلُمَّ، وهَلُمَّا، وهَلُمِّي، وهَلْمُمْنَ).

ما كانت عليه[1].

الثانية عشرة

يجوز التعليل بالأمور العدمية، كتعليل بعضهم بناءَ الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه، لحصول الامتياز بذلك[2].

* * *

---

(١) أصل ما كانت عليه: «لُمَّ»، أُدخلت عليها الهاءُ، كما أُدْخِلَتْ «ها» على «ذا». وقول بني تميم «هَلُمْمُنَ» يقوّي ذا، كأنك قلت: «الْمُمْنَ» فأذهبتَ ألفَ الوصل. «الكتاب» (٣: ٣٣٢).

(٢) قال «ابن مالك» في «التسهيل» (ص: ٢٩):
(ويبنى المضمرُ لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجُموداً، أو للاستغناء باختلاف صِيَغِهِ لاختلاف المعاني).
وقال في «شرحه» (ص: ١٨٦):
(والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعاني أن المتكلم إذا عَبَّر عن نفسه خاصة فله تاءٌ مضمومة في الرفع، وفي غيره ياء. وإذا عبَّر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع، وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير، ومكسورة في التأنيث فأغنىٰ ذلك عن إعرابه؛ لأن الامتياز حاصل بدونه).
وانظر «توضيح المقاصد والمسالك» (١: ١٣٢).

خـاتمـة[١]

قال «أبو القاسم الزجاجيُّ»[٢] في كتاب «إيضاح علل النحو»[٣]:

(القول في علل النحو)

أقول:

أولاً: إن علل النحو ليست موجبة[٤]، وإنما هي مُستنبَطة أوضاعاً ومقاييس[٥]، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلولة بها[٦]، ليس

---

(١) الخاتمة برمتها ساقطة من إستانبول ومن «داعي الفلاح».

(٢) هو «عبد الرحمن بن إسحاق» المتوفىٰ بـ«طبرية» سنة ٣٣٩هـ، لزم «أبا إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري» حتى بَرَعَ في النحو، وهو منسوب إليه. أقام بحلب مدَّة، ثم انتقل إلى دمشق.

مترجم في «نزهة الألباء» (ص: ٣٠٦)، و«إنباه الرواة» (٢: ١٦٠)، و«بغية الوعاة» (٢: ٧٧).

(٣) (ص: ٦٤ ــ ٦٦) واسم الكتاب «الإيضاح في علل النحو».

(٤) (بموجبة) في «الفيض»، وأثبتُّ الذي هو في نسخ «الاقتراح» و«الإيضاح».

(٥) (قواييس) في س.

(٦) هنا اضطراب في حيدر.

هذا من تلك الطريق[1].

وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: «علل تعليميَّة»، و «علل قياسية»، و «علل جدليَّة نظرية».

فأما التعليمية فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعلُّم[2] كلام العرب، لأنَّا لم نسمعْ نحن ولا غيرُنا كلَّ كلامِها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيرَه، مثال ذلك أنَّا[3] لَمَّا سمعنا: قام زيدٌ فهو قائم، وركب[4] فهو راكب، فعرفنا[5] اسم الفاعل قلنا: «ذهب فهو ذاهب»، و «أكل فهو آكل». . .

ومن هذا النوع من العلل قولُنا: «إنَّ زيداً قائمٌ» إن قيل: بِمَ[6] نصبتم «زيداً»؟

قلنا[7]: بـ «إنَّ»؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه.

وكذلك «قام زيدٌ» إنْ قيل: لِمَ رفعتم «زيداً»؟

---

(١) وفي «الفيض» (الطرق) جمع: طريق، أي: من طرق العلل الحقيقية الموجبة. وأثبتُّ الذي هو في نسخ «الاقتراح» و «الإيضاح».

(٢) (تعليم) في حيدر.

(٣) (أننا) في حيدر.

(٤) (ركب عمرو) في حيدر.

(٥) عطف على «سمعنا»، و «قلنا» الآتي هو جواب «لمَّا».

(٦) هكذا في ل، ح، و «الإيضاح»، و (لم) في س، م، وحيدر.

(٧) (قلنا) ساقط من س.

قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعلُه به فرفعه[1]، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه[2] ضبط كلام العرب.

وأما العلَّة[3] القياسية فأن[4] يُقال: لِمَ نَصَبْتْ[5] «زيداً»[6] «إنَّ»[7] في قوله: «إن زيداً قائمٌ»؟ ولِمَ وجب أن تنصب / [٧٣] «إنَّ» الاسم؟

والجواب في ذلك أن تقول[8]: لأنها وأخواتِها ضارعتِ الفعلَ المتعدي إلى مفعول، فَحُمِلَت عليه، وأُعملت إعمالَه لَمَّا ضارعته، فالمنصوب[9] بها مُشَبَّهٌ بالمفعول لفظاً، فهي تُشْبِهُ[10] من الأفعال ما قُدِّم[11] مفعولُه على فاعله نحو: «ضَرَبَ أخاك محمدٌ» وما أشبه ذلك.

---

(١) (فرفع) في س.

(٢) أي: التعليم.

(٣) (علته) في حيدر.

(٤) (كأن) في س.

(٥) هكذا في بعض نسخ «الاقتراح» و«الإيضاح»، و(نصبتم) في س، و(نصب) في حيدر.

(٦) (زيد) في حيدر.

(٧) هكذا في «الفيض» على أن تعرب «إنَّ» فاعل مؤخر، و«زيداً» مفعول مقدّم. وفي نسخ «الاقتراح» (بأن).

(٨) (نقول) في حيدر.

(٩) (فالمنسوب) في س.

(١٠) (لشبهه) في م.

(١١) هكذا في نسخ «الاقتراح» و«الإيضاح»، و(تَقَدَّم) في «الفيض».

وأما العلل الجدلية النظرية: فكل ما يُعْتَلّ به في باب «إنَّ» بعد هذا[1]، مثل أن يقال: فمن[2] أي جهة شابهتْ[3] هذه الحروفُ الأفعالَ؟ وبأي الأفعال شَبَّهْتُموها[4]؟ أبالماضية[5] أم المستقبلة؟ أم الحادثة في الحال؟.

وحين شبَّهتموها بالأفعال لأيِّ شيءٍ عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله [على فاعله[6]؟ وهلَّا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعلُه على مفعوله][7]؛ لأنه[8] هو الأصل وذاك فرع ثانٍ[9]؟ فأيُّ[10] علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟

إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شيء اعتل به جواباً[11]

---

(١) أي بعد ظهور الحكم في الرفع والنصب.

(٢) (من) في «الفيض».

(٣) (تشابهت) في س.

(٤) قال «ابن مالك» في «التسهيل» (ص: ٦١): (ولهنَّ شَبَهٌ بـ «كان» الناقصةِ، في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوساً ليكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّرَ تنبيهاً على الفرعية).

(٥) (بالماضية) في س.

(٦) نحو: (ضرب زيداً عمرو).

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٨) (فإنه) في س.

(٩) (ثان) ساقط من حيدر.

(١٠) هكذا في س، وحيدر، و «الإيضاح». و (أي) في ل، ح.

(١١) (جواب) في ل.

عن[١] هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.

وذكر بعض شيوخنا أن «الخليلَ بنَ أحمدَ» سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن[٢] العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟

فقال: «إنَّ العرب نطقتْ على سجيتها وطِباعها[٣]، وعرفت مواقعَ كلامها، وقامت في عقولها[٤] عِلَلُه[٥] وإن لم يُنْقَلْ ذلك[٦] عنها، واعتللتُ[٧] أنا بما عندي أنه علَّةٌ لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلَّةَ فهو الذي التمستُ[٨]، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل[٩] أن يكون علة له، ومَثَلِي في ذلك مَثَلُ رجلٍ[١٠]

---

(١) (على) في ح.

(٢) أي: «أعَن». أجاز «الأخفش» حذفَ همزة الاستفهام في سياق المعادلة اختياراً.

(٣) عطف تفسيري على «سجيتها».

(٤) الضمير عائد للعرب.

(٥) الضمير عائد للكلام.

(٦) الإشارة للتعليل المفهوم من العلل.

(٧) هكذا في ل، م، و«الإيضاح»، و(أعللت) في س، و(عللت) في حيدر.

(٨) طلبت.

(٩) أي: فهو خارج عن قواعدهم، مأخوذ من ضوابط كلامهم، والتعليلات تثبت بالاحتمالات؛ لأنها لا تتزاحم، فلو أظهروا علةً أخرىٰ لم تكن منافية لما أبداه «الخليل».

(١٠) (رجل) ساقط من حيدر.

حكيمٍ دَخَلَ[1] داراً محكمةَ البناء[2]، عجيبةَ النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمةُ / بانيها بالخبر الصَّادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة[3]، فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدارَ على شيءٍ منها قال: إنما[4] فعل هذا هكذا لعلَّةِ كذا، أو لسبب[5] كذا، لعلَّةٍ سنحتْ[6] له، وخطرتْ بباله[7]، محتملةٍ[8] أن تكون علةً لتلك[9]، فجائز[10] أن يكون الحكيم الباني[11] للدار، فَعَلَ ذلك للعلَّة[12] التي ذكرها هذا الذي دخلَ الدار، وجائز أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلَّةِ، إلَّا

[٧٤]

---

(١) (داخل) في ل.

(٢) (البنيان) في س.

(٣) أي: الظاهرة.

(٤) (إنما) ساقط من س.

(٥) (لعلةِ وسببِ كذا) في حيدر.

(٦) ظهرت وعرضت.

(٧) (بباله) ساقط من حيدر.

(٨) يجوز نصبها على الحال من فاعل «سَنَحَتْ»، وجرها صفة لـ «علَّةٍ» السابقة.

(٩) (لذلك) في حيدر.

(١٠) إشارة إلى أن ما يذكره الحكيم لا يكون هو مراد الباني للدار نصّاً، إنما يكون محتَمَلاً، فكذا ما أبداه هو من العلل في الكلام العربي.

(١١) هكذا في ل، م و«الإيضاح»، و(الثاني) في س، وحيدر.

(١٢) (العلة) في س، وحيدر.

أن ما ذكره هذا[1] الرجل محتمل أن يكون علّةً[2] لذلك، فإنْ سنحتْ لغيري علّةٌ لما علّلته[4] من النحو هي أَلْيَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[5]. وهذا كلام مستقيم وإنصاف من «الخليل»[6].

وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدارُ علل جميع النحو. هذا آخر كلام الزجاجيّ.

* * *

---

(١) (هذا) ساقط من س.

(٢) (فعلة) في س.

(٣) (كذلك) في حيدر.

(٤) (علمته) في حيدر.

(٥) إذاً فلا حَجْرَ في التعليلات، بل كل مَنْ رسختْ قدمُه وتصرف في الكلام، وحصلتْ له ملكةُ الاقتدار على النظر في كلام العرب فهو بصَدَدِ أن يأتيَ بعلل مخْتَرعة يحتمل أن تكون هي المقصودة.

(٦) هذا على الرغم مما قيل فيه: «إنه نحويٌّ لغويّ عروضي، استنبط من العروض وعِلَله ما لم يستخرجه أحدٌ، ولم يسبِقْهُ إلى علمه سابق من العلماء كلِّهم». «إنباه الرواة» (١ : ٣٧٧).



ذِكر مسالك العلَّة(*)

أحدها: الإجماع (**)

بأن يُجْمِعَ أهلُ العربية على أن علَّة[1] هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أن علَّة تقدير الحركات في المقصور «التعذر»، وفي المنقوص «الاستثقال».

الثاني: النص

بأن ينص العربيُّ على العلَّة.

قال «أبو عمرو»[2]: سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: «فلان لَغُوبٌ[3] جاءته كتابي فاحتقرها»[4] فقلت له: أتقولُ: جاءته كتابي؟

(*) «مَسالك» جمع: مسلك، كـ «مقعد» مصدر ميمي، أو مكان.

(**) له في أصول الفقه تعاريفُ كثيرة. منها:

(هو أن يثبت كون الوصف علة في حكم الأصل بالإجماع). «مفتاح الوصول» (ص: ١٤٨). وانظر ما تقدم في أول (الكتاب الثاني) (ص: ١٥٩).

(١) (العلَّة) في س.

(٢) (أبو يحيى) في س. وهو تصحيف.

(٣) اللَغُوب: الأحمق.

(٤) (واحتقرها) في س.

فقال: نعم أليس بصحيفة[1]؟

قال «ابن جِنّي»[2]:

فهذا[3] الأعرابي[4] الجِلْفُ عَلَّلَ هذا الموضعَ بهذه العلَّة، واحتجَّ لتأنيث المذكَّر بما ذكره.

قال: وعن «المبرد» أنه قال: سمعت عُمَارَةَ بنَ عُقَيْلِ بنِ بلال بن جريرٍ»[5] يقرأ (ولا الليلُ سابِقُ النهارَ)[6]، فقلت له: ما تريد؟ قال:

---

(١) (صحيفة) في س. وهذا الخبر ورد في «الخصائص» (١: ٢٤٩)، و«نزهة الألباء» (ص: ٢٩) يرويه «الأصمعي» عن «أبي عمرو بن العلاء»، وورد في «لسان العرب» (لغب ١: ٧٤٢).

(٢) ونصه: (افتُراك تريد من «أبي عمرو» وطبقته وقد نظروا، وتدبَّروا، وقاسُوا، وتصرَّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً، يعلِّل هذا الموضع بهذه العلَّة، ويحتجُّ لتأنيث المذكَّر بما ذكره فلايهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربيُّ ذلك، ووقفهم على سَمْتِهِ وأَمِّـهِ).

(٣) (هذا) في حيدر.

(٤) (العربي) في س.

(٥) «ابن عطية الخطفي» الشاعر، المتوفىٰ سنة ٢٣٩هـ. كان واسع العلم، غزير الأدب، وكان النحويُّون في «البصرة» يأخذون اللغة عنه. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢: ٢٨٢)، و«الأعلام» (٥: ٣٧).

(٦) (يس: ٤٠). وهذه القراءة وردت في «الشواذ» (ص: ١٢٥)، و«الخصائص» (١: ١٢٥، ٢٤٩) و(٢: ٤٩٢)، و«البحر المحيط» (٧: ٣٣٨)، و«شرح المفصل» لـ «ابن يعيش» (٢: ٦) و«الكافي شرح الهادي» (ص: ٦٥٨) آلة كاتبة و«الضرائر» (ص: ١١٤).

أردتُ (سـابِقٌ النهـارَ)[1] فـقيــل لـه: فهـلا قلتَـه؟ قـال: لـو قلتـه لكان أوزنَ[2].

قال «ابن جني»: في هذه الحكاية ثلاثةُ أغراضٍ لنا:

أحدها: تصحيـح قولنا: إنَّ أصلَ كـذا كـذا.

والثـاني: أنها[3] فَعَلَتْ كـذا لكذا، ألا تـراه إنمـا طلب الخِفَّـةَ؟ يدلُّ عليه قولُه: لكان أوزنَ، أي: أثقلَ في النفس، من قـولهم: «هذا درهم وازن» / ، أي: ثقيل لـه وزن. [٧٥]

والثـالث: أنها قـد تنطق بـالشيء، غيـرُه في نفسهـا أقـوىٰ منـه، لإيثارها التخفيف.

وقـال «سيبـويـه»[4]: سمعنَـا بعضَهم يـدعـو[5]: «اللهم ضَبُعـاً

---

(١) ينصب «النهار» على إرادة التنوين في «سابق».

(٢) أي: أثقل على السمـع، والمطلوب الخفة، من قولهم: هـذا درهمٌ وازنٌ: أي ثقيل لـه وزن. «الخصائص» (١: ٢٤٩).

(٣) أي: العـرب.

(٤) وفي «الكتـاب» (١: ٢٥٥): (. . من أمثالهم: «اللَّهُمَّ ضَبُعـاً وذئباً» إذا كـان يدعو بذلك على غَنم رجلٍ. وإذا سـألـتهـم ما يعنـون قالـوا: اللهم اجمَـعْ أو اجعَلْ فيها ضَبُعاً وذئباً، وكلُّهم يفسِّر ما يَنْوِي. وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمرَ قد استُعمل في هذا الموضـعِ عندهم بإظهارٍ).

(٥) قـال السيـرافي: (ذكـر « أبـو العبـاس المبـرد » أنـه سمـع أن هـذا دعـاء لـه لا دعاء عليه؛ لأن الضبـع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم.
قـال: وأما مـا وضعه عليـه «سيبويـه» فإنـه يريـد ذئباً من هـاهنا وضبعـاً من هاهنا). من التعليق على «الكتاب».

وذِئبـاً»، فقلنـا لـه: مـا أردتَ[1]؟ قـال[2]: أردتُ: اللهم اجمـع فيهـا ضبُعاً وذئباً، ففسر ما نوىٰ[3]، فهذا تصريـح منهم بالعلَّة. انتهى.

الثالث: الإيماء(*)

كمـا روي أنَّ قومـاً من العرب أتوا النبـي صلى الله عليـه وسلم، فقـال: «مَنْ أنتم»؟ فقالـوا: «نحن بنو غَيَّـان»، فقال: «بـل[4] أنتم بنو رَشْدَان»[5].

---

(١) أي: بنصبهما ولا ناصب.

(٢) (فقال) في حيدر.

(٣) (كلهم يفسر ما ينوي) في حيدر. والمعنىٰ: يفسر مـا قصـد من العـامـل المحذوف، مـع أنه لا دليل عليه في الكلام.

(*) هو لغةً الإشارة الخفية.

وتعريفه عند الأصوليين: اقتران وصْفٍ ملفوظٍ بحكم ولو مستنبطاً... إلخ.

انظر «المحصول» (١/٢: ١٩٧) و«مفتاح الوصول» (ص: ١٤٦).

ومن سنن العرب أن تُشِيرَ إلى المعنى إشارةً، وتـوميءَ إيماءً دون التصريـح. «المزهر» (١: ٣٣٨).

(٤) (بل) ساقط من حيدر.

(٥) هذا الحديث أورده «ابن حـزم» في «جمهرة أنسـاب العرب» (ص: ٤٤٤)، و«ابن جني» في «الخصائص» (١: ٢٥٠).

وبنـو رشدان بـطن من بطون جهينـة، وهم بنو رشـدان بن قيس بن جهينة. كما في «جمهرة أنساب العرب» (ص: ٤٧٩).

وقد غيَّر الرسولُ ــ صلوات الله وسلامه عليه ــ سوى هذا مما فيه لفظ الغي إلى ما فيه الرشد. ففي «مختصـر سنن أبـي داود» في (كتاب الأدب ــ بـاب في تغيير الاسم القبيـح) (٧: ٢٥٥): (وسمى بني مُغْوِيَة بني رِشْدَة).

قال «ابن جني»: أشار إلى أن الألف والنـون زائدتـان، وإن كان لم يتفوَّه بذلك، غير أن اشتقاقه إيَّـاه من الغيّ، بمنزلـة قولنـا[1] نحن: «إنَّ الألف والنون فيه زائدتان».

ومن ذلـك[2] أيضاً مـا حكاه غيـرُ واحـد: أن «الفـرزدقَ» حضـر مجلس «ابن أبـي إسحاق»[3] فقال لـه: كيف تُنْشِدُ هذا البيتَ:

وَعَيْنَـانِ قَالَ اللَّهُ: كُـونَـا فَكَـانَتَـا ... فَعُولانِ بالألبابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ[4]

---

(١) أي: أهل الصناعة.

(٢) أي: من دلالة الإيماء.

(٣) هو «أبو بحر، عبد الله بن أبـي إسحاق، الحضرمي ـ مولاهم ـ» المتوفىٰ سنة ١١٧هـ. كان إماماً بالعربية والقراءة.

قال عنه «ابن سلام»: «أول من بَعَجَ النحو، ومدَّ القياس، وشـرح العللَ» وكان يردّ كثيراً على «الفرزدق»، ويتكلم في شعره.

مترجم في «نزهة الألبـاء» (ص:١٨)، و«إنباه الرواة» (٢: ١٠٤).

(٤) هو لـ«ذي الرمة»، كما في ديوانه (١: ٥٧٨)، وقبله:

لهـا بشـرٌ مثـلُ الحـريـر ومنـطقٌ ... دقيقُ الحواشي لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ

و«فعولان» يحتمل أن تكون جملة مستأنفة، أي: هما فعولان.

ويحتمل أن تكون صفة «عينان».

وقد روىٰ «الأصمعي»: «فعولين بالألباب». فقـال لـه «إسحاق بن سُـوَيْد»: ألا قلت: «فُعولانِ» فقال: لو شئتَ سَبَّحْتَ.

والتقدير: كونا فكانتا فعولين حيث كانتا.

انظر الخبـر فـي «أمالي المرتضىٰ» (١: ٢٠)، و«الأغاني» (١٦: ١١٧).

فقال «الفرزدق»: كذا[1] أُنْشِدُ، فقال «ابن أبي إسحاق»: ما كان عليك لو قلتَ: «فَعُولَيْنِ»؟ فقال «الفرزدق»: لو شئتَ أن أسبِّحَ لَسَبَّحْتُ، وَنَهَضَ، فَلَمْ يَعْرِفْ أحدٌ في[2] المجلسِ ما أراد.

قال «ابن جني»[3]: أي[4] لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا[5] ذلك، وإنما أراد: هما تفعلان[6]، و«كان» هنا تامة[7] غيرُ محتاجه إلى خبر[8]، فكأنه[9] قال: وعينانِ قال الله: احدُثا فَحَدثتا[10]، انتهى.

فهذا[11] من «الفرزدق» إيماءٌ إلى العلَّة[12].

---

(١) أي: كما أنشدتَه أنت برفع «فعولان» كذلك أُنْشِدُه أنا.

(٢) (من) في حيدر (ممن في) في «الفيض».

(٣) في «الخصائص» (٣: ٣٠٢).

(٤) (أي) ساقط من حيدر.

(٥) (يفعلا) في س.

(٦) (يفعلان) في س.

(٧) (هذا تام) في س.

(٨) (الخبر) في حيدر.

(٩) (وكأنه) في س.

(١٠) تفسير «كونا فكانتا»، وفي «الخصائص»: «أُحدُثا فحدثتا، أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا».

(١١) (فكان ذلك) بدل (فهذا) في حيدر.

(١٢) أي: لأنه لا دلالة فيه على ذلك المراد منطوقاً ولا مفهوماً ولا تعريضاً ولا كناية.

الرابع : السَّبر والتقسيم(*)

بأن يذكرَ جميعَ الوجوهِ[1] المحتملة ثم يَسْبُرَهَا، أي يختبرها فَيُبْقِي[2] ما يصلح، ويَنْفِي ما عداه بطريقه.

قال «ابن جني»[3]: مثاله إذا سُئِلْتَ عن وزنِ «مروان»، فتقول: لا يخلو إمَّا أن يكون «فَعْلان» أو «مَفْعالاً» / أو «فَعْوَالاً»[4]، هذا [٧٦]

(*) «السَّبْر» لغة: الاختبار، و«التقسيم» هو ذكر الأقسام المحتملة.
وفي اصطلاح الأصوليين قال «الفخر الرازي» في «المحصول» (٢/٢ : ٢٩٩): (السبر والتقسيم): (التقسيم إمَّا أن يكونَ منحصراً بين النفي والإثبات، أو لا يكون.
فالأولُ: هو أن يقال: الحكمُ إمَّا أن يكونَ معللاً، أو لا يكونَ معللاً.
فإن كان معلَّلاً، فإمَّا أن يكونَ معلَّلاً بالوصف الفلانيِّ، أو بغيرِهِ، وبَطَلَ أن لا يكون معلَّلاً، أو يكونَ معلَّلاً بغيرِ ذلك الوصفِ، فتعيَّنَ أن يكون معلَّلاً بذلك الوصف.
وهذا الطريقُ عليه التعويلُ في معرفةِ العللِ العقليَّةِ.
وقد يوجدُ ذلك في الشرعيَّات، كما يقال: «أجمعت الأمَّة على أن حرمةَ الربا في البرِّ معلَّلةٌ، وأجمعوا على أنَّ العلَّة إمَّا المالُ أو القوتُ أو الكيلُ أو الطعمُ، وبطلَ التعليل بالثلاثة الأُولىٰ، فتعيَّن الرابع).

(١) أي: التي يحتملها ذلك الحكم النحوي. (جميع) ساقط من حيدر.

(٢) (ها فيبقي) ساقط من حيدر.

(٣) في «الخصائص» (٣ : ٦٧).

(٤) «فعلان» فيكون أصله «مرو»، أو «مفعال» فيكون أصله: «رون»، أو «فعوال» فيكون أصله «مرن».

ما يحتمله، ثم يُفْسِد كونَه «مَفْعَالًا» أو «فَعْوالًا» بأنهما مثالان لم يجيئا[1]، فلم يبق إلَّا «فَعْلان».

قال «ابن جني»[2]: وليس لك أن تقول في التقسيم: ولا يجوز أن يكون «فَعْوَان» أو «مَفْوالًا»[3] أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوَها[4] أمثلة ليست موجودةً أصلًا، ولا قريبة من الوجود[5]، بخلاف «مَفْعال» فإنه ورد قريب منه وهو «مِفْعَال»[6]، بالكسر كـ «مِحراب» و «فَعْوَال» ورد قريب منه، وهو «فِعْوال»[7] بالكسر كـ «قِرْوَاش»[8].

وكذلك تقول[9] في مثل «أيمُن» من قوله:

يبْرِي لها من أيمُنٍ وأَشمُلِ[10]

---

(١) أي: لم ينطق بهما العرب.

(٢) في «الخصائص» (٣: ٦٨).

(٣) (مفعوان) في س، و (مفعوالًا) في م.

(٤) من الموازين التي لا وجود لها.

(٥) (الموجود) في «الخصائص».

(٦) (فعول) في س.

(٧) (فعول) في س.

(٨) هو الطُّفَيْلِيُّ، والعظيمُ الرأس. كما في «القاموس» (قرش).
و (قرواس) في ح، س، م.

(٩) (تقول) ساقط من س.

(١٠) هذا رجز لِـ «أبي النجم بن قدامة العِجْليّ» في صفة الراعي، وإبله، يعرض لها يميناً وشمالاً مزعجاً لها. =

لا يخلو[1] إمَّا أن يكون «أَفْعُـلاً»[2] أو «فَعْلُناً»[3] أو «أَيْفُـلاً»[4] أو «فَيْعُـلاً»[5]؛ لأن الأولَ كثيرٌ كـ «أكلُبٍ»، و «فَعْلُنْ» لـه نـظيـر في أمثلتهم نحـو: «جَلْبُنٍ»[6] و «عَجْلُنٍ»[7] و «أَيْفُـلٍ» نـظيـره «أَيْنُق»، و «فيعل» نظيره «صَيْرِف».

= وهـو في «الكتـاب» (١:٢٢١) و (٣: ٢٩٠، ٦٠٧)، و «الخصـائص» (٢: ١٣٠)، و «الإنصاف» (١: ٤٠٦)، و «شرح المفصل» لِـ «ابن يعيش» (٥: ٤١)، و «خزانة الأدب» (٢: ٣٩١) برواية: «يأتي لها».

و «الخصائص» (٣: ٦٨)، و «أمالي ابن الشجري» (١: ٣٠٦) بـروايـة: «يبـري لهـا»، و «شـرح المفصـل» لِـ «ابن يعيش» (٩: ٩٢) بـروايـة: (يسري لها).

ومعنى يبري لها: يعرض لها.

و (يقويها) في س، و (هولها) في ح، و (لقوي لها) في إستانبول.

(١) أي: أَيْمُنٌ.

(٢) نَظَّره بِـ «أكلب»، وهذا الوزن متعين دون ما عداه.

(٣) بزيادة النون في آخره وأصالة ما عداه. ونظيره «جَلْبُنٍ» و «عَجْلُنٍ» من الجلب، والعجل.

(٤) بحذف العين من الكلمة، وقد نظَّره بِـ «أَيْنُق» جمع: ناقة، وأصله: أَنْوُق.

(٥) بزيادة الياء. وقد نَظَّره بِـ «صَيْرِف» بكسر الراء، و «أَيمُن» بضم الميم.

(٦) هكذا في حيدر، ح، م، و (حلبن) في س، و (خلبن) في إستانبول.

(٧) في «الخصائص»: (وذلك فَعْلَن في نحو: خَلْبن، وعَلْجنٍ، قال «ابن العجاج» أي: رؤبة ـ :

وخَـلَّطَتْ كُـلُّ دِلاثٍ عَـلْجَـنِ
تَخْلِيطَ خَـرْقـاءِ اليَـدَيْنِ خَلْبَـنِ

ولا يجوز[1] أن يقول: ولا يخلو أن يكون «أيفُعاً»، ولا «فَعْمُلاً»، ولا «أفعمـاً»[2]، ونحـو ذلـك، لأن هـذه أمثلة لا تقـرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها في التقسيم[3]. انتهى.

قال «ابن الأنباري»[4]: الاستدلالُ بالتقسيم ضربان:

أحدهما: أن تذكر[5] الأقسام التي يجوز[6] أن يتعلَّق الحكمُ بها فيبطلها جميعاً[7] فيبطل بذلك قولُه[8]، وذلـك مثل أن يقـول: لو جـاز دخـول «الـلام» في خبـر «لكِنَّ» لم يخـل: إمَّـا أَن تكـون[9] «لامَ» التـوكيد[10] أو «لامَ» القسم، بـطل أن تكون «لامَ» التـوكيد؛ لأنها[11]

---

(١) صناعة واشتقاقاً حملُه على شيء من هذه الأوزان الثلاثة ونحوها من الأمثلة التي لا وجود لها في كلامهم.

(٢) هكـذا في س، و (لا أيفما) في ح، كمـا في «الخصائص»، ودون «لا» في حيدر.

(٣) (في التقسيم) ساقط من حيدر.

(٤) في «لمـع الأدلة» (ص: ١٢٧ ــ ١٣١).

(٥) (يذكر) في حيدر.

(٦) أي: عقـلاً.

(٧) (جميعها) في م، كما في «لمـع الأدلة».

(٨) أي: قول المثبت للحكم المتعلق بها في ضِمْن ما أبطله من الأقسام.

(٩) (يكون) في س.

(١٠) (التأكيد) في حيدر.

(١١) أي: لام التوكيد.

إنما حسنتْ مع «إنَّ» [لاتفاقهما[١] في المعنىٰ، وهو التأكيد[٢]، و «لكنَّ» ليست كذلك[٣].

وبطل أن تكون[٤] «لامَ» القسم؛ لأنها][٥] إنَّما حسنتْ مع «إنَّ، لأنَّ «إنَّ» تقع في جواب القسم كـ «اللام»[٦] و «لكنَّ» ليست كذلك.

وإذا بَطَلَ أَن تكون «لامَ» التوكيد، و «لاَمَ» القسم، بطل أن يجوز دخول «اللامِ» في خبرها.

والثاني: أن تذكر[٧] الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها، إلاَّ الذي يتعلق الحكم به من جهته[٨] فيصحّ قوله، وذلك كأنَّ يقول: لا يخلو نصب المستثنىٰ في الواجب[٩] نحو: «قام القومُ إلاَّ زيداً».

---

(١) أي: اللام و «إنَّ» في التأكيد.

(٢) (التوكيد) في ح.

(٣) أي: لأنها ليس فيها توكيدٌ، ولا هي موضوعة لـه.

(٤) (يكون) في ح.

(٥) لأنها، أي: لام القسم. وما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٦) مثالُه قوله تعالىٰ: ﴿ إنَّك لَمِنَ المُرْسَلينَ ﴾ جواب لقوله تعالىٰ: ﴿ يسٓ. والقرآن الحكيم﴾ (يس: ١، ٢، ٣) فَحَلَّتْ «إنَّ» التوكيدية محل لام القسم، فصارت بينهما مناسبة، بخلاف «لكنَّ».

(٧) (يذكر) في حيدر.

(٨) (جهة) في حيدر.

(٩) أي: الموجب غير المنفي. (الموجب) في س.

إمَّا أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية «إلَّا»[1] أو بِـ «إلَّا»؛ لأنها بمعنى: أستثني، أو لأنها / مركبة من[2] «إنِ» المخففة و «لا». [٧٧]

أو لأن التقدير فيه إلَّا أنَّ زيداً لم يقم[3].

والثاني[4]: باطل بنحو: «قام القوم غيرَ زيد»، فإن نصب «غير» لو كان بِـ «إلَّا» لصار التقدير: إلَّا غير زيد، وهو يفسد المعنىٰ.

وبأنه لو كان العامل «إلَّا» بمعنى: «أستثني»، لوجب النصبُ في النفي، كما يجب في الإيجاب؛ لأنها فيه[5] أيضاً بمعنى: «أستثني»[6].

[وبأنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وذلك لا يجوز[7].

وبأنه لو جاز النصبُ بتقدير: «أستثني»][8] لجاز الرفع بتقدير: امْتَنَعَ؛ لاستوائهما[9] في حسن التقدير.

---

(١) (بتقوية إلَّا) ساقط من س.

(٢) (مـع) في س.

(٣) إشارة إلى الوجه الثاني من وجهي التركيب.

(٤) هو كون النصب بـ «إلَّا» نفسها.

(٥) أي: لأن «إلَّا» في النفي.

(٦) (أستثني) ساقط من س.

(٧) ألا ترىٰ أنه لا يجوز أن تقول: «ما زيداً قائماً» على معنى: نفيت زيداً قائماً، على إعمال معنى الحرف، فكذلك هاهنا.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من حيدر.

(٩) أي: «أستثني» بصيغة المضارع، و «امْتَنَعَ» بصيغة الماضي، فإن المعنى مع كل منهما مستقيم ظاهر، فترجيحُ أحدهما على غيره تَحَكُّمٌ.

كمـا أورد ذلـك «عضـدُ الـدولـة»[١] على «أبـي عليّ» حيث أجابه بذلك[٢].

والثـالث: باطـل بأنَّ «إنِ» المخففـة لا تعمل، وبـأن الحرف إذا رُكِّبَ[٣] مـع حـرف آخـر خـرج كـلٌّ منهمـا عن حكمـه، وثَبَتَ لــه[٤] بالتركيب حكمٌ آخرُ[٥].

---

(١) هـو «فَنَّـاخسـرو بن الحسن بن بـويـه، الـديلمي، أبـو شجـاع» المتـوفَّى سنة ٣٧٢هـ. نحوي لغـوي. وكان يُقرأ عنده «الإيضاح» و«التكملة» لـ «أبـي علي». وهو أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية بالعـراق. تولى ملك فـارس والمـوصـل، وبـلاد الجـزيـرة. متـرجم في «البـدايـة والنهـايـة» (١١: ٢٩٩)، و«الأعلام» (٥: ١٥٦).

(٢) سأل «عضد الدولة» «أبا علي الفارسي» ــ وهما في الميدان ــ:
بِمَ ينتصبُ المستثنىٰ؟ فقـال: بتقـديـر: «أستثني»، فقـال لـه: لِمَ قـدَّرت «أستثني» فنصبتَ؟ هـلا قدرت «امتنـعَ زيـدٌ» فرفعتَ؟ فقـال: هـذا جـوابٌ مَيْـدَانِيٌّ، فـإذا رجعتَ قلتُ الجوابَ الصحيـح. انـظر هـذه الحكاية في «لـمـع الأدلـة» (ص: ١٢٩)، و«نـزهـة الألبـاء» (ص: ٣١٦)، و«بغية الوعاة» (١: ٤٩٦).
والـذي اختاره «أبـو علي» في «الإيضـاح» (ص: ٢٠٥) أنَّ عامـلَ المستثنى الفعلُ المقدَّم بتقوية «إلَّا» حيث قال: (فانتصـاب الاسم إنما هـو بما تقـدم في الجملة من الفعـل أو معنى الفعل بتـوسط «إلَّا»، كمـا أن الاسم الـذي بـعد «الواو» في باب المفعول معه منتصب بتوسط «الواو»).

(٣) (الحروف إذا ركبت) في س.

(٤) أي: للمركب.

(٥) أي: لم يكن له في حالة الإفراد.

والرابع[1]: باطل بأنَّ «أنَّ»[2] لا تعملُ[3] مقدرة.

وإذا بَطَلَ الثلاثةُ ثَبَتَ الأوّلُ، وهو أن النصبَ بالفعل السابق بتقوية «إلَّا»[4]. انتهى ملخصاً.

وقال «أبو البقاء» في «التبيين»[5]: الدليلُ على أن «نِعْمَ» و «بِئْسَ» فِعْلَانِ السبرُ والتقسيمُ، وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع، وقد دَلَّ الدليلُ على أنهما ليسا اسمين لوجهين[6]:

أحدُهما: بناؤهما على الفتح، ولا سبب له لو كانا[7] اسمين؛ لأن الاسمَ إنما يبنىٰ إذا أشبه الحرفَ، ولا مشابهة بين «نِعْمَ» و «بِئْسَ» وبين الحرف، فلو كانت[8] اسماً لأعربت.

---

(١) هو التركيب بتقدير «أن» بعد «إلَّا».
وإنما كان باطلاً؛ لأن التقدير فيه: «إلَّا أنَّ زيداً لم يقم»، و «أنَّ» لا تعمل مقدرة وإنما تعمل ظاهرة.

(٢) (أن المخففة) بدل (أن) في ح.

(٣) (لا تستعمل) في س.

(٤) وعبارة «لمع الأدلة» (ص: ١٣١): (وإذا بطل أن يكون العامل للنصب «إلَّا»؛ لأنها بمعنى «أستثني»، أو لأنها مركبة من «أنَّ» و «لا»، أو لأن التقدير: إلَّا أنَّ زيداً لم يقمْ، وجب أن يكون العامل للنصب الفعلُ المتقدم بتقوية «إلَّا»).

(٥) (ص: ٢٧٥).

(٦) (بوجهين) في حيدر.

(٧) (كانتا) في حيدر.

(٨) أي: «نِعْمَ».

والثاني: أنها لـو كانت اسمـاً لكـانت إمـا جـامـداً، أو وَصفـاً، ولا سبيل إلى اعتقاد الجُمود فيها[1]، لأن وجـهَ الاشتقاقِ فيهـا ظاهـرٌ؛ لأنها من «نَعِمَ الرجلُ» إذا أصاب نعمةً، والمُنْعَم عليه يُمْدَحُ، ولا يجوز أن يكون وصفاً، إذ لو كانت كذلك لظهر[2] الموصوف معهـا[3]، ولأنَّ الصفةَ ليست على هذا البناء، وإذا بطلَ كونُها / حرفاً وكـونها[4] اسمـاً [٧٨] ثبت أنها فعلٌ. انتهى.

وقال «ابن فلاح»[5] في «المغني»: الـدليل على أن «كيف» اسمٌ السبـرُ والتقسيمُ، فنقـول: لا يجـوز أن تكـون[6] حـرفـاً؛ لحصـول الفـائـدة[7] منهـا[8] مـع الاسم، وليس ذلـك[9] لغيـر حـرف النـداء،

---

(١) لأنه ينافي الفعلية.

(٢) هكـذا في س، م، وهـو مـوافق لـ «التبيين»، والعبـارة مضـطربـة في ح، وحيدر.

(٣) وهو لم يظهر أصلاً. و (فيها) مكان (معها) في س.

(٤) (حرفاً وكونها) ساقط من حيدر.

(٥) هـو «منصـور بن فـلاح بن محمـد بن سليمـان، أبـو الخيـر، تقي الـدين» اليمني. المتوفى سنة ثمانين وست مئة. إمام في العربية.
من مؤلفـاته «المغني» في النحـو. متـرجم في «بغيـة الـوعـاة» (٢: ٣٠٢)، و «الأعلام» (٧: ٣٠٣).

(٦) (يكون) في س.

(٧) نحو: «كيف زيدٌ؟» فـ «كيف» خبر مقدم لصدارته، و «زيدٌ» مبتدأ مؤخر.

(٨) (فيها) في س.

(٩) الإشارة تعود لحصول الفائدة.

ولا فعلاً؛ لأن الفعل يليها[1] بلا فاصل، نحو: «كيف تصنع؟» فيلزم[2] أن يكون[3] اسماً؛ لأنه الأصل في الإفادة[4].

الخامس: المناسبة

وتسمىٰ «الإخالة» أيضاً، لأن بها يخال ـ أي: يظنُّ ـ أنَّ الوصفَ علَّةٌ، ويسمىٰ قياسُها «قياسَ علة»، وهو أن يُحْمَلَ الفرعُ على الأصل بالعلَّة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل، كحملِ ما لم يسمَّ فاعلُه على الفاعل في الرفع، بعلَّة الإسناد.

وحملِ المضارع على الاسم في الإعراب، بعلَّة اعتوار[5] المعاني عليه.

ذكره «ابنُ الأنباري»[6] قال[7]: واختلفوا هل يجب إبرازُ[8] المناسبة عند المطالبة؟

---

(١) والفعل لا يلي الفعل إلا بفاعل.

(٢) من انتفائهما. و (فلزم) في حيدر، وإستانبول.

(٣) (تكون) في حيدر.

(٤) لحصول الفائدة منه وحده، ولا كذلك الفعل والحرف، فإنه لا يستقيم بهما وحدهما، أو بمجموعهما كلام.

(٥) الاعتوار: التوارد، وهو علَّة إعراب الاسم. فالإعراب أصلٌ في الفعل المضارع لاعتوار معانٍ عليه تفتقر إلىٰ الإعراب، كالمعاني المعتورة على الاسم. «الفيض».

(٦) في «لمع الأدلة» (ص: ١٢٣).

(٧) (قال) ساقط من م، وحيدر.

(٨) أي: إظهار المناسبة بين الأصل والفرع.

فقال قوم: لا يجب، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر «كان» عليها فيقول[1]: فِعْل[2] متصرف فجاز تقديمُه[3] عليها، قياساً على سائر الأفعال المتصرفة[4] فَيُطَالِبُهُ[5] بوجه الإخالة والمناسبة[6].

واستدل لعدم الوجوب بأن المستدلَّ أتىٰ بالدليل بأركانه[7]، فلا يبقىٰ عليه إلا الإتيان بوجه الشرط، وهو الإخالة، وليس على المستدل بيانُ الشروط[8]، بل يجب على المعترض بيان عدم[9] الإخالة التي هي الشرط[10]، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل[11] بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز[12].

---

(١) أي: المستدل. و (فنقول) في إستانبول.

(٢) أي: كان.

(٣) أي: الخبر.

(٤) أي: في جواز تقديم مفاعيلها عليها.

(٥) أي: الخصم.

(٦) أي: بين «كان» وباقي الأفعال حتى يحمل عليها.

(٧) أي: الأصل، والفرع، والعلَّة الجامعة.

(٨) (الشرط) في ح.

(٩) (علم) في ح.

(١٠) أي: لصحة القياس، وذلك بمنع المناسبة بين الحكم والوصف. و (الشروط) في س.

(١١) (يشتغل) في س.

(١٢) أي: لأنه إلزامٌ بما لا يتوقف عليه القياس.

وقـال قوم: يجب؛ لأن الـدليـل إنمـا يكـون دليـلاً إذا ارتبط بـه الحكمُ، وتعلق به، وإنما يكون متعلقاً به إذا بَانَ وَجْهُ الإخالة.

وأجيب: بوجود الارتباط، فإنه قد صرح بالحكم، فصـار بمنزلـة ما قامت عليه البينةُ بـعد الدعـوىٰ، / فأمـا[1] المطالبـة بوجـه الإخالـة [٧٩] والمناسبة فبمنزلة[2] عدالة الشهـود، فلا يجب ذلـك على المدَّعِي[3]، ولكن على الخصم أن يقـدح في الشهود[4]، فكـذلك[5] لا يجب على المستدل إبراز الإخالة، وإنما على المعترض أن يقدح. انتهى.

السـادس: الشَّبَـه

قـال «ابنُ الأنبـاري»[6]: وهــو «أن يُحْمَـلَ الفــرعُ على أصـلٍ بضربٍ[7] من الشَّبَهِ، غير العلَّة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل».

وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنـه يتخصص[8] بـعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بـعد شياعه، فكان معرباً كالاسم[9]،

---

(١) (وأما) في س.

(٢) (فمنزلة) في س، وإستانبول.

(٣) لأنه عليه إحضار الشهود، لا القدح فيهم.

(٤) وعلى المدَّعي حينئذ تزكيتهم وإظهار عدالتهم.

(٥) (وكذلك) في ح، م، حيدر.

(٦) في «لمـع الأدلة» (ص: ١٠٧، ١٠٩).

(٧) (الأصل كضرب) في س.

(٨) أي: بزمن معيَّن، بـعد أن كان شائعاً في زمني الحال والاستقبال.

(٩) أي: فإنه يكون شائعاً، كـ «رجل»، ثم يتخصص بالألف واللام أو الإضـافة فيصير مُعَيَّناً.

أو بأنه(١) يدخل عليه(٢) «لام» الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه(٣)، وليس شيءٌ من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل(٤)، إنما هو(٥) إزالةُ(٦) اللبس، كما تقدم(٧).

قال: وقياسُ الشَّبَهِ قياسٌ صحيحٌ، يجوز التمسُّك به في الأصح، كقياس العلَّةِ.

السابع: الطرد(*)

قال «ابنُ الأنباريِّ»(٨): «وهو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلَّة» واختلفوا في كونه حجةً:

فقال قوم: ليس بحجة؛ لأن مجردَ الطردِ لا يوجب غلبةَ

---

(١) أي: الفعل، تدخل عليه لام الابتداء، نحو: «وإنَّ ربَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يومَ القيامةِ فيما كانوا فيه يَخْتَلِفُونَ» (النحل: ١٢٤).

(٢) (على) في ح، س.

(٣) حركات الفعل وسكناته في «يَضْرِبُ» و«يُكْرِم» كحركات الاسم وسكناته في «ضارب» و«مُكْرِم».

(٤) أي: الاسم، حتى يحمل عليه الفرع فيها.

(٥) أي: الموجب للإعراب.

(٦) (إزالته) في م.

(٧) في المسألة السادسة من (الفصل الرابع في العلة) (ص: ٢١٠).

(*) انظر الكلام على «قياس الطرد» في «المحصول» (٢/ ٢: ٣٠٥)، و«مفتاح الوصول» (ص: ١٥٤).

(٨) في «لمع الأدلة» (ص: ١١٠).

الظن[1]، ألا ترى أنك لو علَّلت بناءَ «ليس» بعدم التصرف، لاطراد[2] البناء في كل فعل غير متصرف، وإعرابَ ما لا ينصرف بعدم الانصراف؛ لا طراد[3] الإعراب في كل اسم غير منصرف، لَمَا[4] كان ذلك[5] الطردُ يغلب[6] على الظن أنَّ بناء «ليس» لعدم التصرف، ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف، بل نعلم يقيناً أن «ليس» إنَّما بُنِيَ لأنَّ الأصلَ في الأفعال البناء، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثَبَتَ بطلانُ هذه العلَّة مع اطرادها عُلِمَ / أن مجردَ الطرد لا يُكتفىٰ به[7]، فلا بد من إخالة أو شَبَهٍ. [٨٠]

ويدل على أن الطرد لا يكون علَّةً أنه[8] لو كان علة لأدىٰ إلى الدور[9] ، ألا ترىٰ أنه إذا قيل

---

(١) أي: بعلة جامعة بين الأصل والفرع.

(٢، ٣) (لاطرد) في «لمع الأدلة»، وهو الأنسب للمعنى.

(٤) هو جواب «لو».

(٥) «ذلك» اسم «كان»، و«يغلب» خبرها، وفاعل «يغلب» ضمير الطرد، ومفعوله «أنَّ بناء ليس . . .».

(٦) (فغلب) في ح، م.

(٧) أي: في القياس في نقل حكم الأصل للفرع، ونحوه.

(٨) (إذ) في ح.

(٩) الدَّور: هو توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه. ويسمّى الدور المصرّح، كما يتوقف «أ» على «ب»، وبالعكس.
أو بمراتب، ويسمَّى الدور المضمر، كما يتوقف «أ» على «ب»، و«ب»

له[1]: ما الدليلُ على صحة دعواك؟

فيقول: أَنْ أَدَّعِي أن هذه العلةَ[2] علةٌ في محلٍ آخر[3].

فإذا قيل له: وما الدليل على أنها علة في محل آخر؟

فيقول: دعواي على[4] أنها[5] علَّة في مسألتنا، فدعواه[6] دليل على صحة دعواه.

فإذا قيل له: ما الدليل علىٰ أنَّها علةٌ في الموضعين معاً؟

فيقول: وجود الحكم معها في كلِّ موضعٍ دليلٌ على أنها علَّة[7].

فإذا قيل له: إنَّ الحكمَ قد يوجدُ مع الشرط كما يوجدُ مع

= على «ج»، و«ج» على «أ».
والفرق بين الدور وتعريف الشيء بنفسه هو أنَّ في الدور يلزم تقدّمه عليها بمرتبتين إن كان صريحاً، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدّمه على نفسه بمرتبة واحدة. «التعريفات» (ص: ٥٦).

(١) أي: للمستدل مثلاً.

(٢) (العلة) ساقط من حيدر، وإستانبول.

(٣) أي: غير ما هي علَّة فيه بالطرد.

(٤) (على) ساقط من م، وحيدر.

(٥) (أنه) في س.

(٦) أي: دعوى أنها علة في محل آخر دليل على صحة دعواه في مسألتنا، وإثباتُ كلٍّ موقوفٌ على إثبات الآخر.

(٧) أي: لوجوده عند وجودها، وذلك شأن العلَّة.

العلَّةِ، فما الدليل على أنَّ الحكم يثبت بها في المحلِّ الذي هو فيه[1]؟

فيقول: كونها علةً.

فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علة[2]؟

فيقول: وجودُ الحكمِ معها في كل موضع وُجِدَتْ فيه[3]، فيصير الكلام «دوراً»[4].

وقال قوم: إنه حجةٌ، واحتجوا علىٰ ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلَّة اطرادُها[5] وسلامتُها من النقص، وهذا موجود هنا، وربما قالوا: عَجْزُ المعترضِ[6] دليلٌ علىٰ صحة العلَّةِ.

وربما قالوا: نوع[7] من القياس، فوجب أن يكون حجةً كما لو

---

(١) (الذي هو فيه) كذا في نسخ «الاقتراح» و«لمع الأدلة» بتذكير الضمير، والظاهر أن يقال: «هي» بتأنيثه؛ لأن مُفَادَهُ العلة، أي: الموضع الذي هي، أي: العلّة، فيه وهو الفرع؛ لأن شأن العلة أن يثبُت بها الحكم في الفرع عند قيام علة الأصل في الفرع «الفيض».

(٢) أي: وهلا كانت شرطاً.

(٣) وليس ذلك للشرط، إذ شأنه فَقْدُ المشروط عند فَقْدِه، أما عند وجوده فيجوز الوجود والعدم.

(٤) أي: لأنه أثبت الحكم بها، وأثبتها به.

(٥) هنا سقط وتحريف في حيدر.

(٦) عن الفرق بين الموضعين المطردة فيهما العلة؛ لأنها لو لم تكن علة لهما لَأَبْدَىٰ فَرْقاً.

(٧) «نوعٌ» خبر لمبتدأ محذوف، أي: «الطرد».

كان فيه إخالةٌ أو شَبَهٌ.

وَرُدَّ الأول: بأنهم جَعَلُوا الطردَ دليلاً على صحة العلَّة[١]، وادعوا هنا أنه العلَّةُ نفسها، وليس من ضرورة كونه دليلاً على صحة العلة أن يكون هو العلة[٢]، بل ينبغي أن يثبتوا[٣] العلَّة ثم يدلوا على صحتها بالطرد؛ لأن الطرد[٤] نظرٌ ثَانٍ بعد ثبوت العلَّة.

وَرُدَّ الثاني: بأن العجزَ عن تصحيح[٥] العلَّة عند المطالبة دليلٌ على فسادها.

وَرُدَّ الثالث: بأنه تَمَسُّكٌ[٦] بالطرد في إثبات الطرد، فإن ما فيه إخالةٌ أو شَبَهٌ لم يكن حجةً؛ لكونه قياساً لقباً / وتسميةً[٧]، بل لما فيه [٨١] من الإخالة والشَّبَهِ المغلب على الظن، وليس ذلك[٨] موجوداً في

---

(١) أي: لعمومه. وبين هذا وما بعده مخالفة، فلذلك صحَّ به الردُّ.

(٢) بيان لوجه الطرد. والمراد أنَّ دليل صحة الشيء أعم من كونه غير دليله هو أوَّلاً.

(٣) (يبينوا) في «لمع الأدلة».

(٤) أي: النظر إليه مرتبة أخرى، ونظر آخر من المناظر. و (الطرد) ساقط من حيدر.

(٥) (صحيح) في ح.

(٦) أي: أخذٌ واستدلالٌ وتعلقٌ بالطرد في إثباته، وقد تقرر: أن الشيءَ لا يكون دليلَ نفسه لما في ذلك من الدور، وسبق الشيء على نفسه وتأخره عنها، واتحاد الدليل والمدلول.

(٧) عطف تفسير على «لقباً».

(٨) أي: الظن الغالب. و (كذلك) في حيدر.

الطرد، فوجب أن لا[1] يكون حجةً. انتهىٰ.

الثـامن: إلغاء الفارق[*]

وهـو «بيـان أن الفـرع لم يفـارقِ الأصـلَ إلا فيمـا لا يؤثـر[2] فيلزم اشتراكُهما[3].

مثالُه: «قياس الظرف على المجرور فـي[4]

بجـامـع أن لا فارق بينهمـا»، فـإنهمـا مسـتـويـان[5] في جميـع الأحكام، وإنما وقـع الخلاف في هذه المسألة[6].

* * *

---

(1) (لا) ساقط من حيدر.

(*) أي: إبطال الفارق بـين الأصل والفرع وعدم الاعتداد به.

(2) أي: في القياس.

(3) أي: فيما سواه.

(4) بياض في نسـخ «الاقتراح».

(5) (يستويان) في حيدر.

(6) أي: كـونـه مقيسـاً عليـه، فـإذا ألغي الفـارق بينهمـا ثبت القيـاس لـوجـود الجامـع.

ذكر القوادح في العلَّة

منها: «النقض»(*)

قال «ابنُ الأنباري» في «جدله»[1]: وهو «وجود العلَّة، ولا حكم، على مذهب من لا يَرَىٰ تخصيصَ العلَّةِ»[2].

وقال في «أصوله»[3]: الأكثرون على أن الطردَ شرطٌ في العلَّة[4]، وذلك[5] أن يوجد الحكمُ[6] عند وجودها في كل موضع، كرفع كلٍّ ما أُسند إليه الفعل في كل موضع، لوجود علَّة الإسناد، ونصبِ كلِّ مفعولٍ وقع فضلةً، لوجود علَّةِ وقوع الفعل عليه.

وإنَّما كان شرطاً؛ لأن العلَّةَ العقليةَ لا تكون إلَّا مطردةً[7]،

(*) انظر «المحصول» (٢/٢:٣٢٣).

(١) أي: «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٦٠).

(٢) أي: تخصيصها ببعض الأفراد اطرادها، فإذا وُجِدَتْ وُجِدَ الحكمُ، فَتَخَلُّفُهُ عنها مع وجودها نَقْضٌ لها.

(٣) أي: «لمع الأدلة» (ص: ١١٢).

(٤) أي: وإلَّا لم يكنْ علَّةً لفقْد المشروط عند فَقْد شرطه.

(٥) أي: الطرد المعتبر لتحقّقها.

(٦) أي: المعلل بها.

(٧) أي: كلما وجدت وُجد.

ولا يجوز أن يدخلَها التخصيصُ[1]، فكذلك[2] العلَّة النحوية.

وقال قوم: ليس بشرط، فيجوز أن يدخلَها التخصيص[3]، لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل[4]، فصارت بمنزلة الاسم العام[5]، فكما يجوز تخصيص الاسم العام[6] فكذلك ما كان في معناه[7]، وكما يجوز التمسك بالعموم المخصوص[8] فكذلك بالعلَّة المخصوصة.

وعلى الأول[9] قال في «الجدل»[10]: مثال «النقض» أن يقول: إنما بُنِيَتْ «حذامِ»[11] و«قطامِ» و«رقاشِ»؛ لاجتماع ثلاث علل، وهي: التعريف، والتأنيث، والعدل.

---

(١) أي: لأنها إذا خُصِّصَتْ ببعض أفراد المعلول كان تحكماً وإلغاء لغير مقتضٍ.

(٢) أي: كالعلة العقليّة العلةُ النحوية لا يدخلها التخصيص.

(٣) ويكفي العلةَ ثبوتُها في الأعم الأغلب.

(٤) هو الواضع للفن.

(٥) أي: الصادق على ما فوق الواحد من غير حصر في أنه لا يجب تعميمه عقلاً لجميع الأفراد، بل يجوز تخصيصه ببعضها؛ لأن عمومه ظاهري لا قطعي.

(٦) أي: بقصره على بعض أفراده.
و (فكما يجوز تخصيص الاسم العام) ساقط من حيدر، وإستانبول.

(٧) أي: من العلة الجعلية فيجوز تخصيصها.

(٨) (للخصوص) في «لمع الأدلة».

(٩) هو جواز عدم التخصيص.

(١٠) «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ١١٣).

(١١) في «التصريح» (٢: ٢٢٥): (من المعدول ما كان على وزن «فَعَالِ» علماً =

فتقـول: هذا ينتقض / بـ «أَذْرَبيجـان» فـإنَّ فيـه ثـلاثَ علل بـل [٨٢] أكثر(١)، وليس بمبني.

قـال(٢): والجـواب عن النقض [أن يمنـع(٣) مسـألـة النقض إن

=

للمؤنث، كـ «حـذام» و «قطام» في لغـة «بني تميم» فإنهم يمنعـون صرفـه.

واختلف في علة ذلك:

فقال «سيبويه»: للعلمية والعدل عن «فاعلة».

وقال «المبرد»: للعلمية والتأنيث المعنوي، كـ «زينب».

فإن ختم بالراء، كـ «سفارِ» ــ اسماً لماء ــ، و «وَبَارِ» ــ اسماً لقبيلة ــ بنـوه على الكسر إلا قليلاً منهم.

وأهـل الحجاز «يبنـون الباب كلَّه على الكسـر، تشبيهاً لـه بـ «نَـزَالِ»، في التعريف والعدل والوزن والتأنيث).

(١) العلل الثلاث هي: العَلَمِيَّة، والتأنيث، والعجمة.

وبقوله: «أكثر» كأنه يشير إلى تـركيب من «أذربي» و «جان»، أو إلى زيـادة الألف والنون.

وفي «لسان العرب» (أذج ٢: ٢٠٧):

(أَذْرَبِيجـانُ: موضـع، أعجمي معـرَّب. وجعله «ابن جني» مركبـاً، قـال: هـذا اسم فيه خمسـة موانـع من الصـرف، وهي: التعـريف، والتـأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون).

انـظر «شـرح اللمـع» ٢: ٤٣٧)، و «شـرح شـذور الـذهب» (ص: ٤٥١ ــ ٤٥٢).

(٢) أي: «الأنباري» في «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٦٠ ــ ٦٢).

(٣) (نمنـع) في حيدر.

كان فيها منعٌ[1]، أو يدفع[2] النقضَ][3] باللفظ، أو بمعنىً في اللفظ.

فالمنع مثل أن تقول[4]: إنما جاز النصب في نحو «يا زيدُ الظريفَ» حملاً على الموضع؛ لأنه وصف لمنادىٰ مفرد مضموم[5].

فيقال[6]: هذا ينتقض بقولهم: «يا أيُّها الرجلُ»[7] فإن «الرجل» وصف لمنادى مفرد مضموم، ولا[8] يجوز فيه النصب[9].

---

(1) أي: احتمالُ منعٍ، بأن نمنع وجودَ العلَّة فيما نقضت به.
(نقض) مكان (منع) في حيدر.

(2) (ندفع) في حيدر.

(3) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(4) (يقول) في حيدر، وإستانبول، و«الجدل».

(5) وفي «شرح الكافية الشافية» (٣: ١٣١١):
(حقُّ تابعِ المنادَىٰ المضموم أن يُنْصَبَ، مفرداً كان أو غير مفردٍ؛ لأنَّ متبوعَهُ مبنيٌّ اللفظِ، منصوبُ المَحَلِّ. فما نصب منه فعلىٰ الأصلِ. وما رُفع فَلِشَبَهِ متبوعِهِ بمرفوعٍ في اطراد الهَيْئَةِ...). وانظر «التصريح» (٢: ١٧٦).

(6) (فيقول) في «الجدل».

(7) أي: فإن العلة وجدت دون الحكم.

(8) (فلا) في س.

(9) وفي «شرح الكافية الشافية» (٣: ١٣١٨):
(فإذا قلت: «يا أيُّها الرجلُ» لم يصلح في «الرجل» إلَّا الرفع، لأنه المنادَىٰ حقيقةً، و«أيّ» مُتَوَصَّلٌ به إليه. وأجاز «المازني» و«الزجَّاجُ» نصبَ صفة «أيّ»، قياساً على صفة غيره من المنادَيات المضمومة). وانظر «التصريح» (٢: ١٧٤).

فتقول[1]: لا نُسَلِّم أنه لا يجوز فيه النصب[2].

ويُمْنَـعُ[3] على مذهب مَنْ يرى جَوَازَهُ[4].

والدفـع باللفظ مثـل[5] أن يقول[6] في حـد المبتدأ: «كـل اسم عَرَّيْتَـهُ من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً»[7].

فيقال: هذا ينتقضُ بقـولهم: «إذا زيدٌ جـاءني أكرمتـه» فـ «زيدٌ» قد تعرَّى عن[8] العوامل اللفظية، ومع هذا فليس مبتدأ[9].

---

(١) (فيقول) في «الجدل».

(٢) هنا يوجد سقط في حيدر، وم.

(٣) تفسير لقوله: «لا نُسَلِّم»، أي: ويمنـع النقض.

(٤) الضمير عائد للنصب.

(٥) هنا يوجد نقص في س.

(٦) (تقول) في إستانبول.

(٧) وفي «البسيط» (١ : ٥٣٥): (الابتداء: تعريةُ الاسم من العوامـلِ اللفظيّـةِ، والإسنـادُ إليه، ومجيئُـه لِيُسْنَدَ إليـه هو الـذي أوجبَ رَفْعَهُ، وهـو العوامـلُ، والتعـرِيَةُ شـرطٌ في العمل؛ لأنَّ التعـريةَ عَـدَمٌ، والعَدَمُ لا يُـؤَثِّـرُ ولا يُوجبُ شيئاً...).
وانـظر «التبصـرة والتـذكـرة» (١ : ٩٩)، و«شـرح اللـمـع» (١ : ٣٣)، و«الإنصاف» (١ : ٤٤) و«الكافي شرح الهادي» (ص: ١٣١)، و«التصريح» (١ : ١٥٤).

(٨) (من) حيدر.

(٩) (بمبتدأ) في حيدر، وإستانبول.

فيقـول[١]: قد ذكـرتُ في الحد مـا يـدفـع النقضَ؛ لأني قلتُ: «لفظـاً أو تقديراً» [وهو إن تَعَرَّىٰ لفظاً لم يتعرَّ تقديراً][٢]، فإن التقدير: إذا جاءني زيدٌ.

والـدفـع بمعنىً في اللفظ: مثـل أن يقـول[٣]: إنـمـا ارتفـع «يكتبُ» في نحـو: «مـررت بـرجـل يكتبُ»[٤]؛ لقيـامـه مقـامَ الاسم، وهو: «كاتب».

[فيقول: هذا ينتقض بقولك: «مررت برجل كَتَبَ» فإنه فعلٌ قـد قام مقامَ الاسم، وهو كاتب][٥]، فليس بمرفوع[٦].

فنقول[٧]: قيام الفعل مقامَ الاسم إنَّما يكون مـوجباً للرفـع، إذا كان الفعل معرباً، وهو الفعل المضارع، نحو «يكتبُ»، و «كَتَبَ» فعـل ماض، والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعـراب، فلما لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب[٨]، منـع الرفـع الذي هو نوع منه، فكأنَّا قلنا: هذا الفعل[٩] المستحق للإعراب قام مقام الاسم، فـوجب لـه الرفـعُ،

---

(١) (فنقول) في س.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٣) (تقول) في ح.

(٤) هنا سقط كبير في حيدر، وإستانبول.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من س، وحيدر. وهو في ح.

(٦) أي: فانتقضت العلَّة.

(٧) (فتقول) في ح، وإستانبول، و (فيقول) في «الجدل».

(٨) أي: لعدم وجود ما يقتضيه فيه من تعاور المعاني على التركيب.

(٩) (النوع) في حيدر.

فلا يرد النقض بالفعل الماضي، الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب.

أما على مَنْ يرىٰ تخصيصَ العلَّة، فإنَّ النقضَ[1] غيرُ مقبول[2].

ومنها: «تَخَلُّف العكس»[*]

بناء على أن العكسَ[3] شرطٌ في العلَّة، وهو رأي الأكثرين، وهو[4]: «أن يُعدم[5] الحكم عند عدم العلَّة» كعدم رَفْع الفاعل لعدم إسناد / الفعل إليه لفظاً أو تقديراً، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً[6]. [٨٣]

---

(١) للعلَّة.

(٢) لكونها مخصوصة بغير ما نقضت بـه.

(*) أي: كونها غير منعكسة.

(٣) انظر «لمع الأدلة» (ص: ١١٥)، و«مفتاح الوصول» (ص: ١٥٩).

(٤) (وهي) في ح.

(٥) (انتفاء) مكان (أن يعدم) في حيدر.

(٦) أي: يذكر على طريقة الفرض والتقدير، أي: لو فرض فاعِلٌ من غير إسنادِ فعلٍ، أو ما في معناه أينعدم رفعُه لفقد علته أم لا؟ فإن قلنا باعتبار العكس في العلة فنعم، وإنْ لاَ فلا.
وفي «لمع الأدلة»: (وقولنا: تقديراً احترازٌ من نحو قولهم: «إنِ الله أمكنني من فلان» و«امرأً اتقىٰ الله»، فإنه وإن كان إسناد الفعل إلى الفاعل، ووقوع الفعل على المفعول قد عدما لفظاً، إلَّا أنه قد وجد تقديراً؛ لأن التقدير في قولهم: «إنِ الله أمكنني من فلان»: (إنْ أمكنني أمكنني من فلان)، فحذف الفعل الأول لفظاً، وجعل الثاني تفسيراً له. وعلى هذا التقدير قولُه تعالى: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة: ٧) أي: (وإن =

وقال قوم: إنه[1] ليس بشرطٍ[2]؛ لأن هذه العلّة مشبهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي[3] يدل[4] وجوده على وجود الحكم، ولا يدل عدمه[5] على عدمه[6].

ومثال[7] «تخلّف العكس»[8] قولُ بعض النحاة[9] في نصب

= استجارك أحدٌ من المشركين استجارك)، فحذف الأول وجعل الثاني تفسيراً له.

والتقدير في قولهم: «امرأً اتقىٰ الله»: (رحم الله امرأً)، فحذف الفعل لفظاً لدلالة الحال عليه، فالفعل ها هنا وإن عُدم لفظاً فقد وجد تقديراً. وانظر «مغني اللبيب» (ص: ٧٥٧).

(١) أي: العكس.

(٢) أي: في صحة العلّة.

(٣) (والدليل العقلي) ساقط من حيدر.

(٤) (يدل على) في س.

(٥) أي: الدليل العقلي.

(٦) أي عدم وجود المدلول، إذ الدليل كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر؛ لانتفاء علم الشيء عند انتفاء علم الدليل.
و (على عدمه) ساقط من س.

(٧) بلا (و) في حيدر.

(٨) أي: وجود الحكم مع فَقْد العلّة.

(٩) هو «أبو العباس، أحمد بن يحيى، ثعلب» من الكوفيين ــ كما في «داعي الفلاح » و «الفيض» ــ المتوفَّى سنة ٢٩١هـ. «الأعلام» (١: ٢٦٧).

الظرف إذا وقع خبراً عن[1] المبتدأ، نحو «زيد أمامَك»: فتعلقه[2] بفعل محذوفٍ غير مطلوب[3] ولا مقدر، بل حُذِفَ الفعل، واكتفى بالظرف منه، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً[4] وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل[5].

ومنها: «عدم التأثير»(*)

وهو «أن يكون الوصف لا مناسبة فيه».

---

(١) (على) في س.

(٢) هكذا في ح، و(أنه) مكان (فتعلقه) في س، وحيدر، وإستانبول. وعبارة «لمع الأدلة»: (نحو: «زيد أمامَك» من أنه منصوب بفعل محذوف. . .).

(٣) أي: إظهاره، ولا مُقَدَّر وجودُه. وبهذا المثال يعلَمُ أنه وجد المعلول، وهو نصب الظرف بغير علته، وهو الفعل الناصب له.

(٤) من هنا لآخر العبارة محذوف من س.

(٥) وعقب «الأنباري» في «لمع الأدلة» (ص:١١٦) على هذا بقوله: (وتمسكوا في الدلالة على أن «العكس» ليس بشرط في العلة: بأن هذه العلّة مشبهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم، ولا يدل عدمه على عدم الحكم، فإن وجود «العالَم» يدلُّ على وجود «الصانِع»، ولا يدل عدمه على عدمه.
وهذا ليس بصحيح؛ وذلك لأن الدليل لو تصور عدمُه لعُدِم المدلول، فإن مدلولَ «العالَم» العلم بـ «الصانع» مع نتيجة وجود «العالَم»، و«العالَم» لن يُتصور خروجُه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه، ولو تُصُور عدمُه لعدم المدلول، وهو العلم بـ «الصانع»، وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك ها هنا).

(*) أي: للوصف في الحكم.
وانظر «المحصول» (٢/٢: ٣٥٥).

قال «ابنُ الأنباري»[1]: الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلَّة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره، بل هو حشو في العلّة[2]، وذلك[3] مثل أن يدل[4] على ترك صرف «حبلى» فيقول[5]: «وإنما امتنع من الصرف لأن في آخره ألفَ التأنيث المقصورة فوجب[6] أن يكون غيرَ منصرف[7]، كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة».

فذِكْرُ «المقصورة» حَشْوٌ؛ لأنه لا أثر له في العلّة؛ لأن ألف التأنيث لم[8] تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة، بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضاً[9]؟

واستدل على[10] عدم الجواز[11]: بأنه[12] لا إخالة فيه ولا مناسبة،

---

(١) في «لمع الأدلة» (ص: ١٢٥).

(٢) أي: فلا يجوز تعليق الحكم به.

(٣) أي: عدم تأثير الوصف.

(٤) (تدل) في حيدر.

(٥) (فتقول) في حيدر.

(٦) سقط من هنا إلى (المقصورة) في حيدر.

(٧) (منصوب) في ح، م.

(٨) (لا) في حيدر.

(٩) أي: لوجود المانع، وهو التأنيث، فلو كان القصر معتبراً ما منعت الممدودة.

(١٠) (فوجب) مكان (واستدل على) في حيدر.

(١١) أي: جواز إلحاقه بالعلّة، وأنه حشو فيها.

(١٢) (لأنه) في س، وحيدر.

وإذا كان خالياً عن ذلك لم يكن دليلاً[1]، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه[2] بالعلَّة[3].

وقال قوم[4]: إذا ذكر لدفع النقض[5] لم يكن حشواً[6]؛ لأن الأوصاف في العلَّة تفتقر إلى شيئين:

أحدهما: أن يكون لها تأثير.

والثاني: أن يكون فيها [احترازٌ[7]، فكما لا يكون ما له تأثير حشواً، فكذلك[8] لا يكون ما فيه][9] احتراز حشواً[10].

وقال «ابن جني» في / «الخصائص»[11]: قد يزاد في العلَّة صفةٌ [٨٤]

---

(١) أي: على الحكم المعلل به.

(٢) أي: الفرع.

(٣) أي: وإذا لحق بها كان حشواً فيها.

(٤) فصلوا بين أن يذكر دليلاً للحكم فلا يجوز، أو يذكر للنقض، كما قال «السيوطيُّ» فيجوز.

(٥) أي: للعلة فيما تخلَّف فيه الحكم عنها.

(٦) أي: في العلَّة.

(٧) (أن فيها احترازاً) في حيدر.

(٨) أي: لما علمت أن الاحتراز من مطالب العلة كالتأثير.

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(١٠) وعقب «الأنباريّ» ذلك بقوله: (وهذا ليس بصحيح؛ لأن ما له تأثير، فيه تأثير واحتراز، فلوجود الشرطين جُعل علةً، وما ذكر للاحتراز فقط فَقَد فُقِد فيه أحدُ الشرطين فلا يعتد به).

(١١) (١: ١٩٤).

لضربٍ من الاحتياط[1]، بحيث لو أسقطت لم يقدح[2] فيها، كقولهم في همز «أوائل»: أصله «أوَاوِل» فلمَّا اكتنفَ[3] الألفَ واوانِ، وقُربت الثانية منهما[4] من الطرف، ولم[5] يُؤْثَرْ إخراجُ ذلك علىٰ الأصل، تنبيهاً على غيره من المغيَّراتِ في معناه، وليس هناك «ياء» قبل الطَرَف مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثَقُل ذلك، فأُبدِلتِ الواوُ همزةً، فصار «أوائل»[6].

فهذه علَّة مركبة من خمسة أوصاف محتاج إليها، إلا الخامس[7].

فقولك: «ولم يؤثر» إلىٰ آخره احترازٌ من نحو قوله:

تَسْمَعُ مِنْ شُذَّانِها عَوَاوِلَا[8]

---

(١) أي: لا للتأثير، ولا للاحتراز.

(٢) أي: إسقاطها فيها، أي: لم يؤثر إسقاط الصفة في العلة.
و (تقدح) في ح.

(٣) أي: أحاط.

(٤) (منها) في حيدر.

(٥) (فلم) في ح.

(٦) انظر «الممتع (١: ٣٣٧ ــ ٣٣٩)، و «شرح الشافية» (٣: ١٣٠).

(٧) أي: لا حاجة إليه لتحقق الإبدال مع الأربعة الأول، سواء كان مفرداً أو جمعاً.

(٨) «الشذّان» جمع: شاذ، و «العواول» جمع: عِوَّال، مصدر «عَوَّل» أي: بكىٰ. وكأنه يصف دلواً يتناثر منها الماء، أو منجنيقاً تتناثر منها الحجارة.
وأصل «العواول»: العواويل، حذفت الياء للضرورة.
والرجز في «لسان العرب» (عول ١١: ٤٨٢)، و «تاج العروس» (٨: ٣٩).

وقولك: وليس هناك «ياء» مقدرة؛ لئلا يلزمك نحو قوله:

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ[1]

لأن أصله: عواوير.

وقولُك: «وكانت الكلمة جمعاً» غيرُ محتاج إليه؛ لأنك لو لم تذكره لم يُخِلّ ذلك بالعلّة، ألا ترىٰ أنك لو بنيتَ من: «قُلْتَ»،

---

(١) الرجز لـ«جندل بن المثنى الطهوي»، ونسبه «ابن جني» لـ«العجاج» وهو في «الكتاب» (٤ : ٣٧٠)، و«الخصائص» (١ : ١٩٥)، و(٣ : ١٦٤، ٣٢٦)، و«المحتسب» (١ : ١٠٧)، و«الممتع» (١ : ٣٣٩)، و«شرح المفصل» (٥ : ٧٠، ١٠ : ٩٢)، و«شرح الملوكي» (ص: ٤٢٦)، و«التصريح» (٢ : ٣٦٩)، و«شرح الأشموني» (٤ : ٢٩٠)، و«شرح الشافية» (٣ : ١٣١)، و«شرح شواهد الشافية» (ص: ٣٧٤).
و«العوَّار» مفرد «العواوير» وهو: القذى، أو الرمد.
يريد أن الدهر جَعَلَ في عينيه القذى والرمد بدل الكحل.
يخاطب امرأته، ويَذْكُرُ ما فعل به الكبر. وقبله:

غَرَّكِ أن تقاربت أباعري
وأن رأيت الدهر ذا الدوائرِ
حنى عظامي وأُراه ثاغري

الشاهد فيه: تصحيح واو «العواور» الثانية، لأنه ينوي الياء المحذوفة، والواو إذا وقعت في هذا الموضع تهمز لبعدها عن الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال.
و (بالعواوير) في ح.

و «بِعْتَ»[1] واحداً على «فُوَاعِـل»[2]، أو «أُفَاعِـل»[3] لهمزت[4]، كمـا تهمز[5] في الجمـع[6]، لكنه ذُكِرَ تأنيساً[7] من حيث كان الجمـع، في غير هذا ممَّا يدعو إلى قلب الواو ياء، في نحو: «حُقِـيّ» و«دُلِـيّ»[8]، فذكر[9] هنا تأكيداً لا وجوباً.

---

(١) الأولىٰ أن يقول: «لو بنيتَ من القَوْل والبَيْـع».

(٢) نحو: عُوَارض (وهـو جبل ببلاد طيِّـئ، وعليه قبـر حاتم). «لسـان العرب» (عرض ٧: ١٨٤).

(٣) نحـو: أُباتِـر (هو الـذي يقطـع رحمـه، وقيل: الـذي لا نَسْـلَ له). «لسـان العرب» (بتر ٤: ٣٨).

(٤) أي: ذلك الواحد. و(لهمزته) في س.

(٥) (كما يهمز) في س.

(٦) فيقال: قوائل، وبوائـع.

(٧) هكـذا في «الفيض»، وإستانبـول، و(تأنسـاً) في حيدر، و«داعي الفـلاح» و(ناساً) في س، و(ثانياً) في ح. وفي «الخصائص»: (فذكرك الجمـع في أثناء الحديث إنما زدتَ الحال بـه أُنْساً). أي: للسامـع.

(٨) أصلهما: حُقُووٌ، ودُلُووٌ، استثقلوا اجتماع واوين في الجمـع فقلبوا الأخيرة ياء، ثم أُعِلَّتْ الأولىٰ باجتماع الواو والياء، وسَبْق إحداهما بالسكون فقلبت ياء، وأدغمت، وكسر ما قبلها لتصِـح. و«حُقِـيّ» جمـع: حَقْو ــ وهو الخصر. وانظر «الممتـع» (٢: ٥٥١).

(٩) أي: في (أوائـل) قيـدُ الجمـع في أوصـاف العـلة المـقتـضيـة لـلقلب تـأكيداً... إلـخ؛ لمـا علمت أن ذلـك الـوزن يقتضي القلب مـطلقـاً، وأن الجمـع مما يدعو إليه.

قال[١]: ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتة، كقولك في رفع «طلحة» من نحو: «جاءَني طَلْحَةُ»: إنه لإسناد الفعل إليه[٢]، ولأنه مؤنث و[٣] عَلَم، فَذِكْرُ التأنيث والعلمية لَغْوٌ لا فائدة له. انتهى.

ومنها: «القول بالموجَب»[*]

قال «ابن الأنباري» في «جدله»[٤]: وهو أن يُسَلِّمَ[٥] للمستدلِّ ما اتَّخذه[٦] موجَباً للعلَّةِ، مع استبقاءِ الخلافِ[٧]، ومتى توجه[٨] كان المستدل منقطعاً؛ فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلَّة لم يُعدّ منقطعاً[٩].

مثل / أن يستدل البصريُّ على جواز تقديم الحال على عاملها [٨٥]

---

(١) أي: «ابن جني» في «الخصائص» (١: ١٩٥).

(٢) هذا هو المُرَاعىٰ.

(٣) هكذا في س، و (أو) في سائر النسخ.

(*) «الموجَب» بفتح الجيم: ما يقتضيه الدليل، وبكسرها: الدليل نفسه. وفي «المصباح» (ص: ٦٤٨): «الموجَب» بالفتح: المُسَبَّب، وبالكسر: السبب.

(٤) (ص: ٥٦)، وانظر «المحصول» (٢ / ٢: ٣٦٥).

(٥) أي: الخصم.

(٦) (ما استمده) في س.

(٧) في المتنازع فيه.

(٨) أي: الخلاف في بعض الصور المختلف فيها مع عموم العلَّة لتلك الصور.

(٩) أي: لعموم علّته لذلك، وإن اختلف فيه.

«الفعل المتـصرف»[1]، نحو «راكباً جاء زيدٌ» فيقول[2]: جواز تقـديم معمـول[3] الفعـل المتصـرف ثـابت في غيـر الحـال[4]، فكـذلـك في الحـال.

فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجَبه، فإن الحـال يجوز تقـديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً[5].

والجـواب[6]: أن يقـدر[7] العلَّة على وجـه لا يمكنـه القـول بالموجَب، بأن يقول[8]: عنيت[9] ما وقع الخلاف فيه[10]، وعرَّفته[11]

---

(١) عبارة «الأنباري»: (مثـل أن يستدل البصري على جواز تقـديم الحال على العـامل في الحـال إذا كان العـامل فيهـا فعلاً متصـرفاً، وذو الحـال اسمـاً ظاهراً. . .).

(٢) (فتقول) في ح، م، وإستانبول.

(٣) (الحال على عاملها) مكان (معمول) في س.

(٤) نحـو: ﴿فـأمـا اليتيمَ فـلا تقْهـرْ﴾ (الضحى: ٩)، و﴿ففـريقـاً كَـذَّبْتُمْ﴾ (البقرة: ٨٧)، وما لا يحصىٰ من المفاعيل بأنواعها.

(٥) نحـو: «راكبـاً جئت» دون مـا إذا كـان مـظهـراً؛ لئـلا يؤدي إلى الإضمـار قبل الذكر.

(٦) أي: من جانب المستدل على جواز التقديم بما ذكر.

(٧) (تقدر) في ح، س.

(٨) (تقول) في س.

(٩) (عنيت به) في إستانبول، و«الجدل».

(١٠) من مجيئها من الاسم الظاهر.

(١١) أي: الخلاف، بالألف واللام العهدية. و (عزمته) في حيدر، وإستانبول.

بالألف واللام فتناوله[1] وانصرف إليه.

وله[2] أن يقول: هذا[3] قول بموجَب العلَّة في بعض الصور مع عموم العلَّة في جميعها[4] فلا يكون قولاً بموجَبها[5].

ومنها: «فساد الاعتبار»(*)

قال «ابن الأنباريّ»[6]: وهو «أَن يستدل بالقياس على مسألة[7] في مقابلة النصّ عن العرب».

كأن يقول البصري: الدليل على أَنَّ تَرْك صرف[8] ما ينصرف

---

(١) أي: فتناوله اللفظ، أي: تناول المعرف به «أل» ذلك المختلف فيه، وانصرف إليه بذلك التناول.

(٢) أي: للبصري.

(٣) أي: الذي تقدم تفصيله.

(٤) أي: الشامل لما كان صاحب الحال فيه مضمراً، وما كان مظهراً. و (جميعاً) في حيدر.

(٥) أي: المقتضي لتعميم الحكم، وعدم التخصيص.
هذا والكوفيون لا يجيزون تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبها اسماً ظاهراً، وإنما يخصون ذلك إذا كان صاحبها مضمراً فحسب، والنقل والقياس على خلاف مذهبهم.
انظر تفصيل ذلك في «الإنصاف» (١ : ٢٥٠).

(*) أي: للعلة في الحكم.

(٦) في «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٥٤).

(٧) (على مسألة) ساقط من حيدر.

(٨) (صرف) ساقط من س.

لا يجوز لضرورة الشعر: أنَّ[1] الأصل في الاسم الصرف، فلو[2] جوزنا تركَ صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نَرُدَّهُ[3] عن[4] الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياساً على مدِّ المقصور[5].

فيقول له المعترِض: هذا استدلال[6] منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو[7] لا يجوز، فإنه قد ورد النصّ عنهم في أبيات تركوا[8] فيها صرفَ المنصرف للضرورة[9].

---

(١) (لأن) في س، م.

(٢) (ولو) في ح.

(٣) (يرده) في ح، س.

(٤) (على) في س.

(٥) فإنه ممنوع.

(٦) (الاستدلال) في ح.

(٧) والاستدلال في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف.

و (هذا) في ح.

(٨) (فتركوا) في س.

(٩) كقول «حَسَّان بن ثابت»:

نَصَـرُوا نَبِيَّهُـمُ وشَـدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

الشاهد فيه: ترك صرف «حنين»، وهو منصرف، قال تعالىٰ: ﴿ويومَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُم كَثْرَتُكُم﴾ (التوبة: ٢٦)، ولم يُرْوَ عن أحد من القرَّاء أنه لم يصرفه.

«الإنصاف» (٢: ٤٩٤)، و «ديوان حسان» (ص: ٣٨٧).

وقال «الأخطل»:

طَلَبَ الأزارِقَ بالكتائِبِ، إذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غائلةُ النفوسِ، غَدُورُ =

والجواب[1]: الطعن في النقل المذكور، إما في «إسناده»:
وذلك[2] من وجهين:

أحدهما: أن يطالبه بإثباته[3]. وجوابه: أن يُسْنِدَهُ،

= ترك صرف «شبيب»، وهو منصرف. انظر «شعر الأخطل» (٢: ٤٠٨).
«الأزارقة»: أصحاب «نافع بن الأزرق». و«شبيب» هو «ابن يزيد الشيباني» ت ٧٧هـ بطل الخوارج الثائرين وقائدهم، بايعه بالخلافة (١٢٠) رجلاً، ثم أوقع بالحجاج غير مرة، ثم أمد «عبد الملك» «الحجاج» بجيش من الشام فتكاثروا عليه وقتل أكثر أصحابه، ونجا في عدد قليل، فنفرت به فرسه وعليه الحديد الثقيل، فألقته في الماء فغرق.
«الأعلام» (٣: ١٥٧). الغائلة: المهلكة. انظر «الإنصاف» (٢: ٤٩٣) و «المقاصد النحوية» (٤: ٣٦٢ ـ ٣٦٤).
وقال «أبو دهبل الجمحي، وهب بن زمعة» ـ شاعر أُموي ـ ٦٣هـ:
أَنــا أَبُـو دَهْبَـلَ وَهْبُ لِـوَهَبْ   مِنْ جُمَحٍ، والعِزُّ فيهِمْ والحَسَبْ
فترك صرف «دهبلٍ»، وهو منصرف. «الإنصاف» (٢: ٥١١).
إلى غير ذلك من الأبيات التي نقلت عن العرب في ترك الصرف، فدلَّ على أنه جائز.

(١) أي: من طرف المستدل بالقياس. انظر «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٤٦ ـ ٥٣).
وفيه: (اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين: الإسناد، والمتن).

(٢) أي: الطعن في الإسناد.

(٣) أي: لأنه مدّع، والمدعي عليه الإثبات حتى تنهض دعواه.
انظر «عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي» في (أبواب الأحكام =

أو[1] يُحِيلَهُ على كتاب معتمد عند أهل اللغة.

والثاني: القَدْحُ في راويه[2]. وجوابه: أنْ يُبْدِيَ[3] له طريقاً آخر.

وإما في «مَتْنِهِ»[4]، وذلك من خمسة أوجه:

[٨٦] **أحدها**: التأويل[5] /، بأن يقول الكوفي: الدليل على ترك صرف المنصرف قوله:

وَمِمن وَلَدُوا عَامِـــ ـــرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ[6]

= ـ باب ما جاء في أنَّ البينةَ على المُدَّعِي واليمينَ على المُدَّعىٰ عليه) (٨٦:٦)، و«شرح القواعد الفقهية» (ص: ٣٠٤).

(١) (و) في حيدر.

(٢) (رواته) في ح.

(٣) أي: أن يبين له طريقاً آخر سالماً من القدح الذي ورد على الأول.
و(تبدي) في ح.

(٤) أي: بعد تسليم ثبوته عن العرب، وروده، وقبول سنده، ينتقل للطعن في المتن.

(٥) هو «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتَمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنّة». «التعريفات» (ص: ٢٨).

(٦) هذا البيت لـ «ذي الإصبع العدواني» (جاهلي) من قصيدة في رثاء قومه «عدوان» بعد أن وقع شر بينهم فتفانوا.
الشاهد فيه: حذف تنوين «عامر» للضرورة. والبيت في «الإنصاف» (٥٠١:٢)، و«شرح المفصل» (٦٨:١)، و«المقاصد النحوية» (٣٧٤:٤).

فيقول له[1] البصري: إنما لم يَصْرِفْهُ[2]؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحملُ على المعنى كثيرٌ في كلامهم[3].

---

(١) (له) ساقط من س.

(٢) (يصرف) في حيدر.

(٣) قال «الزمخشري»: الميل مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانباً، بابٌ جليل من علم العربية. «البحر المحيط» (٢: ٢٦٦).

وقال «الأنباري»: والحَمْلُ على المعنىٰ كثيرٌ في كلامهم، كقول الشاعر:

قامَتْ تُبَكِّيهِ على قَبْرِهِ ... مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي في الدار ذَا غُرْبَةٍ ... قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فقال: «ذا غربة»، ولم يقل: «ذات غربة»؛ لأنه حمله على المعنىٰ، كأنه قال: «تركتني إنساناً ذا غربة»، و «الإنسان» ينطلق على الذكر والأنثىٰ.

فيقول له الكوفي: قوله: «ذو الطول وذو العرض» يدل على أنه لا يذهب به إلى القبيلة؛ لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال: ذات الطول.

فيقول له البصري: قوله «ذو الطول» رجع إلى الحي.

ونحوُ هذا في التنقل من معنىً إلى معنىٰ قولُ الشاعر:

إنَّ تَميماً خُلِقَتْ مَلمُومَا

قَوْماً تَرَىٰ واحِدَهُمْ صِهْمِيما

فقال: «خُلِقَتْ» أراد به القبيلة، ثم قال: «ملموماً» أراد به الحي، ثم ترك لفظ الواحد، وحقق مذهب الجمع فقال: «قوماً ترى واحدهم صهميما» و «الصهميم» هو الذي لا يَنْثني عن مراده.

انظر «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٤٩ ـ ٥١)، و «الإنصاف» (٢: ٥٠٧ ـ ٥١٠).

والثاني: المعارضة بنص آخر[1] مثله فيتساقطان[2] ويسلم الأول، كأن يقول الكوفي: الدليلُ على أن إعمال الأول في «باب التنازع» أَوْلَىٰ قولُ الشاعر:

وَقَـدْ نَغْنَىٰ بِهَـا وَنَـرَىٰ عُصُوراً ....[3]

---

(١) أي: ثبت فيه إبقاء صرفه، والنصَّان متكافئان فيتساقطان، وإلاَّ كان ترجيحاً بلا مرجح، فإذا تساقطا سلم الدليل الأول ـ كما قال ـ لسقوط ما عارضه.

(٢) (مثل يتساقطان) في س.

(٣) صدر بيت وعجزه:

.... بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالاَ

نسبه «سيبويه» إلى «المرار الأسدي»، وأنشد قبله:

فَرَدَّ على الفؤادِ هوىً عميداً وسُوئِلَ لو يُبِينُ لنا سؤالا

ونسبه «الأنباري» إلى رجل من بني أسد.

«بها» أي: بالمنزل، أَنَّثه لما أنه في معنىٰ الدار.

«الخُرُد» جمع «خريدة»، وهي المرأة الحييّة، و«الخِدَال» جمع «خَدْلَة»، وهي الغليظة الساق المستديرتها.

الشاهد فيه قوله: «ونرى يقتدننا الخردَ الخِدالا» حيث كانت هذه العبارة من (باب التنازع).

أَعْمَلَ الفعلَ الأول «نرى» بدليل أنه نصبه، وأتى بضميره معمولاً للفعل. الثاني، وهو نون النسوة في «يَقْتَدْنَنَا».

ولو أعمل الثاني لقال: (نرى يقتادنا الخردُ الخدالُ) فيرفع المعمول على أنه فاعل لـ«يقتاد»، ويحذف ضميره لكون الأول يطلب معمولاً فضلة. وهذا دليل على أن إعمال الأول أولىٰ وهو مذهب الكوفيين. والحق أنه جائز.

فيقول له البصري: هذا معارض[1] بقول الآخر:

وَلَكِنَّ نِصْفـاً لَـوْ سَبَبْـتُ وسَبَّني ... بَنُوعَبْدِشَمْسٍ مِنْمَنافٍوهَاشِمِ[2]

= انظر «الكتاب» (١ : ٧٨)، و «الإنصاف» (١ : ٨٥ ــ ٨٦).
(وقد يغني بها ويرى عصوراً) في ح، س.
(وقد يُغْنَى بها. . . إلخ) يُغْنَى بالبناء للمجهول. «الفيض».

(١) أي: بعد تسليمه والقول بثبوته.
قال «الأنباري»: (وقد ذهب قوم إلى أن المعارضة غير مقبولة؛ لأنها تصدٍّ لمنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسؤول لا السائل.
والصحيح أنها مقبولة؛ لأن التعليل ما لم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل.
والجواب عن المعارضة من وجهين:
أحدهما: أن يبطل معارضته بما ذكرناه من وجوه الاعتراضات.
والثاني: أن يرجح دليله على المعارضة بوجه من وجوه الترجيحات.
فإن لم يتحقق الإبطال ولا الترجيح كانت الدائرةُ على المستدل).
«الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٥٣).

(٢) البيت لـ «الفرزدق»، وهو في ديوانه (٢ : ٣٠٠) برواية: «عَدْلاً».
والنِّصف: الإنصاف.
والشاهد فيه: إعمال ثاني الفعلين المتنازعين، وهو «سبني»، ولو أعمل الفعل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس. بنصب «بني» وإظهار الضمير في «سبني» ورواية الديوان «ولكنَّ عدلاً». والبيت في «الكتاب» (١ : ٧٧)، و «المقتضب» (٤ : ٧٤)، و «الجمل» (ص: ١١٥)، و «الإنصاف» (١ : ٨٧)، و «شرح المفصل» (١ : ٧٨)، و «اللسان» (نصف ٩ : ٣٣٢).

والثالث: اختلاف الرواية، كأن يقولَ الكوفيُّ: الدليلُ على جواز مد المقصور في الضرورة[1] قولُه:

سَيُغْنِينِي الذِي أَغْنَاكَ عَنِّي ... فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِنَاءُ[2]

فيقول البصري: الرواية «غَناء» بفتح الغين، وهو ممدود.

الرابع: منع ظهور دلالته[3] على ما يلزم منه[4] فسادُ القياس، كأن يقول البصريُّ: الدليلُ على أن المصدر أصلٌ للفعل أنه يسمىٰ مصدراً، والمصدر هو الموضع[5] الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل لَما[6] سمي مصدراً.

فيقول الكوفيُّ: هذا حجة لنا في أن الفعلَ أصلٌ للمصدر، فإنه إنَّما يسمىٰ مَصْدَراً؛ لأنه مَصْدُورٌ عن[7] الفعل[8]، كما

---

(١) (في الضرورة) ساقط من حيدر.

(٢) لم يعرف لهذا البيت قائل. والشاهد فيه قوله: «ولا غِنَاءُ»، فإن أصل هذه الكلمة «ولا غِنَىٰ» بكسر العين مقصوراً، ولكن الشاعر مَدَّه حين اضطر؛ لإقامة الوزن.
و (يدم) في ح.
والبيت في «الإنصاف» (٢: ٧٤٧)، و«الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٤٧)، و«شرح الأشموني» (٤: ١١٠)، و«التصريح» (٢: ٢٩٣).

(٣) أي: الدليل.

(٤) (منه) ساقط من ح.

(٥) (الموضع) ساقط من حيدر.

(٦) (وإلا لما) في حيدر.

(٧) أي: مأخوذ منه.

(٨) (الفعل) ساقط من حيدر.

يقال: «مَرْكَبٌ فَارِهٌ»، و «مَشْرَبٌ عَذْبٌ» أي: مركوب[1] ومشروب[2].

ومنها: «فساد الوضع»

قال «ابنُ الأنباري»[3]: وهو «أن يُعَلِّقَ على العلَّة ضدَّ المقتضي[4]». كأن يقول الكوفي: إنَّما جاز التعجب من السواد

---

(١) المراد به المفعول، لا الموضع، فلا تَمَسُّكَ للبصريين بتسميته مصدراً.
انظر «الإنصاف» مسألة (٢٨) (القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر) (١: ٢٣٥).

(٢) لم يذكر في نسخ «الاقتراح» التي في حوزتي (الوجهَ الخامس) من أوجه القدح في المتن.
وهو أن يستدل بما لا يقول به، مثل أن يقول البصري:
الدليل على أن واو «ربّ» لا تعمل، وإنما العمل لـ «ربَّ» المقدرة، أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها في نحو قولِ «جميل بن معمر العذري»:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟
انظر «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٤٧)، و «الإنصاف» (١: ٣٧٨).
الشاهد فيه: «رسمِ دارٍ» حيث جُر «رسم» بـ «ربَّ» محذوفة من غير شيء يتقدمها، من واو وغيرها.
وقد رواه «الأصمعي»: «كدت أقضي الغداة» انظر «شرح شواهد المغني» (١: ٣٦٥ ــ ٣٦٦).

(٣) في «الإعراب في جَدل الإعراب» (ص: ٥٥ ــ ٥٦).

(٤) أي: ما تقتضيه العلَّة.

والبياض[1] دون سائر الألوان؛ لأنهما أَصْلَا الألوان[2].

فيقول له البصري: قد عَلَّقْتَ على العلَّة[3] ضِدَّ المقتضي[4]؛ [٨٧] لأن التعجب / إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل[5]، وهذا المعنىٰ في الأصل أبلغُ منه في الفرع[6]، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم للمحل أولىٰ[7].

والجواب[8]: أن يبين عدمَ الضدية[9]، أو يُسَلِّم له[10] ذلك، ويبين أنه[11] يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر[12].

---

(١) نحو: «هذا الثوب ما أَبْيَضَهُ!» و«هذا الشعرُ ما أسودَه!».

(٢) انظر «الإنصاف» مسألة (١٦) (القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان) (١ :١٤٨).

(٣) أي: كونهما أصلاً للألوان.

(٤) فإن مقتضى كونهما أصلين أبلغيتهما في المنع.

(٥) أي: والتعجب إنما يكون من حُدُوثِ أمرٍ وعروضه.
و (للمحل) في س. و (المحل) ساقط من حيدر.

(٦) أي: لزوم الأصل أبلغ؛ لقوته وشدته بالأصالة، بخلاف الفرع.

(٧) أي: أحق بالمنع لأبلغيته فيه.

(٨) (فالجواب) في س.

(٩) أي: بين العلة وما ذكره من التخصيص.

(١٠) أي: للمعترض الضدية بين العلّة والحكم، وهو المشار له بـ «ذلك».

(١١) أي: كونه أصلها.

(١٢) أي: غير الوجه المدخول فيه.
و (أوجه أخر) في ح.

ومنها: «المنع للعلَّة»(*)

قال «ابن الأنباري»[1]: وقد يكون في الأصل والفرع:

فالأول[2]: كأن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامة مقام الاسم[3]، وهو عامل معنوي، فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع[4]، فكذلك ما أشبهه[5].

فيقول له الكوفي: لا نسلم أن الابتداءَ يوجبُ الرفع في الاسم المبتدأ.

والثاني[6]: كأن[7] يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني[8]:

(*) أي: عدم تسليمها.

(١) في «الإعراب في جدل الإعراب» (ص:٥٨).

(٢) أي: منعها في الأصل.

(٣) انظر «الإنصاف» مسألة (٧٤) (القول في رفع الفعل المضارع) (٢: ٥٥٠).

(٤) انظر «الإنصاف» مسألة (٥) (القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر) (١: ٤٤).

(٥) وهو القيام مقام الاسم في الفعل المضارع.

(٦) أي: المنع للعلة في الفرع.

(٧) (كأن) ساقط من حيدر، وإستانبول.

(٨) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّىٰ عن حرف المضارعة نحو: «ٱفْعَلْ» معربٌ مجزوم.

أن[1] «دَرَاكِ» و«نَـزَالِ»[2]، ونحـوَهمـا من أسمـاء الأفعـال مبنيـةٌ؛ لقيـامهـا مَقامـه[3]، ولولا أنـه مبني وإلا لمـا بني ما قام مقامه[4].

فيقول له الكوفي: لا نُسَلِّمُ[5] أن نحو «دَرَاكِ» إنَّما بُنِيَ لقيامه مَقَامَ فعلِ الأمر، بل لتضمنه لامَ الأمر[6].

والجواب عن منع **العلَّة**: أن يُدَلَّ[7] على وجودها[8] في الأصل أو الفرع بما[9] يظهر[10] به فسادُ المنع.

---

(1) (لأن) في حيدر، وإستانبول.

(2) (تراكِ) في حيدر، وإستانبول.

(3) في إفادة معناه، فعوملت في البناء معاملته.

(4) انظر «الإنصاف» مسألة (72) (فعل الأمر معرب أو مبني) (2: 524 ـ 549).

(5) مَنْعٌ لوجود العلَّة في الفرع.

(6) أي: فأشبه الحرف في المعنى لتضمنه معناه.

قال «الأنباري»: والذي يدل على أنه ليس مجزوماً بلام مقدرة أنَّ حرف الجر لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى. «الإنصاف» (2: 543).

(7) (تدل) في حيدر، وإستانبول.

(8) الضمير يعود على العلَّة.

(9) أي: بدليل يظهر به فساد المنع للوجود.

(10) (ظهر) في س.

ومنها: «المطالبة(*) بتصحيح العلَّة»

قال «ابن الأنباري»(1): والجواب أن يُدَلَّ على ذلك بشيئَيْن: التأثير(2)، وشهادة الأصول.

فالأول(3): وجودُ الحكم لوجود العلَّة، وزوالُه لزوالها(4)، كأن يقول(5): إنما بنيت «قَبْلُ» و«بَعْدُ» على الضم؛ لأنها اقْتُطِعَتْ عن الإضافة(6).

فيُقال: وما الدليل علىٰ صحة هذه العلَّة؟

فيقول: التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلَّة، وعدمه لعدمها / ألا ترىٰ أنه(7) إذا لم يقتطع(8) عن الإضافة يُعرب، فإذا اقتُطع(9) عنها بُنِيَ، فإذا عادت الإضافةُ عاد الإعراب. [88]

(*) أي: من المعترض للمستدل بتصحيح العلَّة، أي: ثبوتها.

(1) في «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: 59).

(2) أي: في الحكم لمناسبتها له، والشهادة بكونها علة.

(3) أي: التأثير.

(4) (وزوالها) في س.

(5) أي: المستدل.

(6) انظر «شرح شذور الذهب» (ص: 103)، و«شرح قطر الندىٰ» (ص: 29)، و«التصريح» (2: 50 ــ 51).

(7) (أنه) ساقط من س.

(8) هكذا في حيدر، وإستانبول، و(ينقطع) في ح، م.

(9) (انقطع) في س.

والثاني[1]: كأن يقول: إنما بنيت «كيف» و «أين» و «متىٰ»؛ لتضمنها معنىٰ الحرف[2].

فيقال: وما الدليلُ على صحة هذه العلَّة؟

فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كلَّ اسم تضمن معنىٰ الحرف وجب أن يكون مبنياً.

ومنها: «المعارضة»

قال «ابن الأنباري»[3]: «وهو أن يُعَارَضَ المستدل بعلَّةٍ مبتدأة»[4].

والأكثرون على قبولها لأنها دفعت[5] العلَّة.

وقيل: لا تُقبل؛ لأنها تَصَدٍّ[6] لمنصب[7] الاستدلال، وذلك رتبة

---

(١) أي: شهادة الأصول.

(٢) انظر «التصريح» (١: ٤٧ ـ ٥٣).

(٣) في «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٦٢). وانظر «لمع الأدلة» (ص: ١٣٥).

(٤) أي: تقتضي خلاف مقتضى علة المستدل.

(٥) هكذا في «الفيض» و «داعي الفلاح» وحيدر، و (وقعت) في س، وإستانبول.
و (وقفت) في «الإعراب في جدل الإعراب».

(٦) أي: تعرُّض، مصدر «تَصَدَّىٰ» «يتصدى إليه»، إذا تعرَّض له، وإقامة الدليل مَنْصِبُ المستدل لا المعترض، ومَنْصب المعترض ووظيفته إنما هو مَنْع دليل المستدل لا إقامة دليلٍ.

(٧) (لنصب) في حيدر.

المسؤول لا السائل[١].

مثالها[٢]: أن يقول الكوفي في الإعمال[٣]: إنما كان إعمالُ الأول أولىٰ؛ لأنه سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أولىٰ[٤]؛ لقوة الابتداء والعناية به.

فيقول البصري: هذا معارض بأن الثاني أقربُ إلى الاسم، وليس في إعماله نقصُ معنى، فكان إعماله أولىٰ.



---

(١) المسؤول هو المستدل، والسائل هو الخصم.

قال «الأنباري» ــ معللاً ــ: (فإن السائل هادم، والمعارض بانٍ، والشخص الواحد لا يكون هادماً بانياً في حالٍ واحدة. وهذا ليس بصحيح؛ لأن من حق السائل أن يعرض على العلة ويقفها، وقد وجدها هنا، فإن العلَّة ما لم تسلم عن معارضة دليل لم يكن عليها تعويل، فوجب أن تكون مقبولةً صحيحة).

«لمع الأدلة» (ص: ١٣٦).

(٢) أي: المعارضة.

(٣) (التنازع) مكان (الإعمال) في س. والأمر سهل؛ لأنهم إذا أطلقوا الإعمال فمرادهم منه التنازع.

(٤) (أقوىٰ) في حيدر، وإستانبول.

تنبيه

قال «ابن الأنباري»[1]: «ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة، بل له أن يوردَها كيف شاء[2]؛ لأنه جاء مستفهماً مستعلماً[3].

وقال آخرون: يجب ترتيبُها، فعلىٰ هذا أول الأسئلة: «فسادُ الاعتبار»، و«فساد الوضع»[4]؛ لأن المعترض يدعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب؛ لأنه يبين[5] أنه لم يدل[6] في محل الخلاف، ولا حاجة إلى الاعتراض

(١) في «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٦٤ ــ ٦٥).

(٢) (يشاء) في حيدر، وإستانبول.

(٣) (مستعملاً) في س، وإستانبول.

(٤) وعبارة «الأنباري» بتمامها: (.. أول الأسئلة: فسادُ الاعتبار، وفسادُ الوضع، والقول بالموجب، والمنع، ثم المطالبة، ثم النقض، ثم المعارضة.
وإنما وجب تقديم فساد الاعتبار، وفساد الوضع، لأن المعترض يدعي...).

(٥) هكذا في «الإعراب في جدل الإعراب»، و(تبين) في س، وحيدر، وإستانبول. و(يتبين) في ح.

(٦) (يدخل) في س.

والمنع ثم المطالبة؛ لأن المنع[1] إنكار العلَّة[2]، والمطالبة إقرار بالعلَّة[3]، والإقرار بعد الإنكار يُقْبَلُ[4]، والإنكار بعد الإقرار لا يُقْبَلُ[5].

ثم «النقض»؛ لما فيه من تسليم صلاحية العلَّة لو سلمت من النقض، فكان[6] تأخيره عن المطالبة أَوْلَىٰ[7]؛ لأن المطالبة / لا تتوجه على علة منقوضة. [٨٩]

ثم المُعَارَضَةُ؛ لأنها ابتداء[8] دليل مستقبل[9] في مقابلة دليل المستدل[10]، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال.

* * *

(١) تعليلٌ لتأخير المطالبة عن المنع.

(٢) أي: فيطلب من المستدل إثباتها.
و (للعلة) في حيدر، و (العلم) في س، م.

(٣) أي: إلَّا أنه خفي على المعترض وجهُها.

(٤) لأنه رجوع للعلم بعد الجهل.

(٥) لأنه عنادٌ محض.

(٦) (وكان) في س.

(٧) من تقديمه عليها.

(٨) أي: لا قَدْحُ في كلام المستدل، بل هي استدلال مستأنف من السائل.

(٩) (مستقل) في س، وإستانبول.

(١٠) (المستدل) ساقط من حيدر.

تـذنيـب

قال «ابن الأنباري»[1]: «السؤالُ طلبُ الجوابِ بأداته»[2].

ومبناه على «سائلٍ»، و «مسؤولٍ به»، و «مسؤول منه»[3]، و «مسؤولٍ عنه». فـ «السائل»: ينبغي له أن يقصد[4] قصدَ المستفهم.

ولهذا قال قوم: إنه[5] ليس له مذهب[6].

والجمهور على أنه لا بدّ له من مذهب[7]؛ لئلا ينتشرَ الكلامُ[8]،

---

(١) لَخَّصَ «السيوطيُّ» في هذا التذنيب ستة فصول من «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٣٦ ــ ٤٤).

(٢) أي: أدوات الاستفهام، وما في معناها.

(٣) (ومسؤول منه) ساقط من حيدر، وإستانبول.

(٤) (القصد) في حيدر، وإستانبول.

(٥) أي: السائل.

(٦) لأن مداره على إثبات مطلوبه.

(٧) أي: ليرجع إليه، ويبني قواعِدَه عليه حتى يُلْزَم بما يراه.

(٨) أي: إلىٰ ما لا يحصر. وهذا القول أصحُّ من سابقه.

فتذهب[1] فائدة النظر.

وأن يسأل[2] عما يثبت فيه الاستبهام[3]، فقد قيل: «ما ثبت فيه الاستبهام[3]، صحَّ عنه الاستفهام[4]»، كأن يسأل عن حدِّ النحو، وأقسام الكلام.

فإن سأل عن وجود النطقِ والكلامِ كان فاسداً[5].

وأن لا يسأل إلاَّ عما يلائم مذهبَه، فإن سأل عما لا[6] يلائمُ مذهبَهُ لم يسمعْ منه، كأن يسأل[7] الكوفيُّ عن «الابتداء»: لِمَ كان عمله الرفع دون غيره؟ فإنه لا يرى أنه عامل البتة[8].

---

(١) هكذا في حيدر، وهو موافق لـ «الإعراب في جدل الإعراب».
و (فيذهب) في ح، س، م.

(٢) «وأن يسأل» عطف على فاعل «ينبغي».

(٣) (الاستفهام) في س. و «الاستبهام» هو من أبهم الأمر إذا أَجْمَلَ فيه، ولم يُبَيِّنْ.

(٤) هو استعلام ما في ضمير المخاطب. «التعريفات» (ص: ١٢).

(٥) لأنه جاء معانداً بسؤاله عما يعلم بحكم الاضطرار، فصار بمنزلة ما لو سأل عن وجود الليل والنهار.
وليسَ يَصِحُّ في الأذهانِ شَيْءٌ ... إذَا احتَاجَ النَّهارُ إلىٰ دَلِيلِ
اهـ. «الأنباري». والبيت لـ «المتنبي» انظر «شرح ديوان المتنبي» لِـ «البرقوقي» (٣: ٢١٥)، و «دلائل الإعجاز» (ص: ٤٩١).

(٦) (لا) ساقط من م. (٧) (يسمع) في س.

(٨) فلا يُسمع منه هذا السؤال؛ لأنه تسليم منه أن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ، وهو لا يقوله، فلما سأل عن تفصيل ما ينكرُه جملةً لم يُسْمَعْ منه. اهـ. «الأنباري».

وأن لا ينتقل من سؤالٍ إلى سؤال(١)، فإن انتقل عُدَّ منقطعاً.(٢)

و «المسؤول بـه» أدوات الاستفهـام المعـروفـة»(٣) . . . . . .

---

(١) أي: حتى يستوفي تحقيق الأول ويتمه.

(٦) وتمام عبارة «الأنباري» كما في «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٣٩):

(. . . كالمسؤول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال.

وذهب قوم إلى أنه لا يعـد منقطعاً بحالٍ، بـدليل قـول «إبراهيم الخليـل» لِـ «نُمرود»: «فإنَّ الله يأتي بالشمسِ من المشرقِ» بعد قـوله: ﴿رَبِّيَ الـذي يُحْيِي ويُمِيتُ﴾ (البقرة: ٢٥٨). وهذا انتقال.

وما استدلوا بـه لا يدل على جواز الانتقال؛ لأن الأنبيـاء ــ عليهم السلام ــ أمروا بدعوة الخلق إلى الحق بأقرب الطرق، فكـانوا يكلمـون كلَّ شخصٍ على قدر عقله ومعرفته، كما قال ــ عليه السلام ــ: «إنَّا أمرنا معاشر الأنبياء أن نخاطب الناس على قدر عقولهم».

فـ «الخليـل» ــ صلوات الله عليه وسـلامـه ــ رأى قـولـه: ﴿فـإن الله يـأتي بالشمس من المشرق فَأْتِ بها من المغرب﴾ أقربَ في قطـع حجاجه ودفـع لجاجه، وليست مُحاجَّة أهل الجدل على هذا المنهاج، فلا يحمل عليه).

(٣) قال «الأنباري» في «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٣٩):

المراد بقولنا: «المسؤول به» صيغة السؤال، وينبغي أن يكون ببعض ألفـاظ الاستفهام. وهي تنقسم إلى قسمين: حروف، وأسماء.

فالحروف ثلاثة: الهمزة، و «أم»، و «هل».

والأسماء تنقسم إلى قسمين: أسماء غير ظروف، وأسماء هي ظروف.

فالأسماء غير الظروف: «من» و «ما» و «كم» و «كيف».

والأسماء التي هي ظروف تنقسم إلى قسمين:

ظروف زمان وظروف مكان، فظروف الزمان: «متىٰ» و «أيَّان». =

وَلْيَكُـنْ(١) مفهوماً غيرَ مبهمٍ ، كأنْ يقولَ: ما تقول في اشتقاق الاسم؟

فـإن كان مبهمـاً غيرَ مفهـوم لم يستحقَّ الجـوابَ. كـأن يقـول: مـا تقول في «الاسم»؟ لأنه لا يدري، أَسَـأَلَ عن حدِّه؟ أم اشتقـاقِـه؟ أم غيرِ ذلك؟(٢)

و «المسؤول منه» شرطه(٣): كونه أهلاً، بـأن يكون من أهـل فن

= وظروف المكان: «أين» و «أنَّى» و «أيّ» يحكم عليها بما تضاف إليه.

والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف، والأصل فيها «الهمزة»، والأسماء والظروف محمولة عليها. ومعانيها مختلفة:

فـ «ما» سؤال عما لا يعقـل، و «مَنْ» سؤال عمن يعقل، و «كم» سؤال عن العـدد، و «كيف» سؤال عن الحال، و «متى» و «أيَّـان» سؤال عن الزمـان، و «أين» و «أنَّى» سؤالٌ عن المكان، و «أيّ» سؤال عن التعيين بمنزلـة «أمْ» إذا كـانت معادلـة لهمزة الاستفهـام، نحو: «أزيـدٌ عندك أم عمـروٌ؟» أي: أيهما عندك؟ وقد تكون منقـطعةً فتكـون بمنزلـة «بل» و «الهمـزة»، كقولـه تعالى: ﴿أم له البناتُ ولكم البنون﴾ (الطور: ٣٩).

ولا يجوز أن تكون بمنزلة «بل» فقط؛ لأنَّه يصيـر معنى التقديـر فيه: بـل له البناتُ ولكم البنون، وهذا كفر.

والسؤال بِـ «أم» المنقطعة لا يكون إلاَّ مـع تقدير الإضراب عن الأول، فـإن كـان قبلها خبـر نحو قـولهم: «إنها لإبـل أم شاء؟» فهـو استئنـاف استفهـام يستحق الجواب، وإن كان قبلها استفهام نحو: «هل زيـد عندك أم عمروٌ؟» فهو رجوع عن السؤال الأول، وانتقال إلى آخر). اهـ.

(١) أي: وليكن السؤال.

(٢) لأن ما لا يفهم في نفسه لا يستحق الجواب عنه.

(٣) (شرطه) ساقط من حيدر.

السؤال، كالنحوي عن النحو، والتصريفي عن التصريف[1].

وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال، فإنْ سكتَ بعده[2] كان قبيحاً، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكرالدليل زمناً طويلاً / كان قبيحاً، ولم يعد منقطعاً؛ لاحتمال أن يكون سكوتُه لتفكره في إيراد الدليل بعبارة أدلّ على الغرض. [٩٠]

وقيل: يُعَدُّ منقطعاً؛ لأنه تصدى لمنصِب الاستدلال، فينبغي أن يكون الدليل مُعَدّاً في نفسه[3].

و «المسؤول عنه» ينبغي أن يكون مما يمكن [إدراكُهُ، كأنواع الحركات. فإن كان لا يمكن][4]، كأَعْدَادِ جميعِ الألفاظِ والكلماتِ الدّالةِ على جميع المسميات كان فاسداً؛ لتعذر إدراكه[5]، فلا يستحق الجواب عنه.

والجواب: هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان، فإن كان السؤال عاماً وَجَبَ أن يكون الجواب عاماً.

---

(١) وكذلك كل ذي علم عن علمه، فإن لم يكن أهلاً لما يسأل عنه مثل أن يسأل العامي الغبي عن مشكلات النحو، وعويص التصريف، وغوامض العَرُوض، كان السؤال فاسداً. «الأنباري».

(٢) أي: بعد تعيين السؤال.

(٣) والأول أصح.

(٤) أي: إدراكه. وما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٥) وشرط صحة السؤال إمكان الإدراك.

وقال قوم: يجوزُ «الفَرْضُ»[1] في بعض الصور، كأَنْ يسأَل عن جوازِ تقديمِ خبرِ[2] المبتدأ[3]، فله أن يفرض في المفرد، وله أن يفرض في الجملة؛ لأن مَنْ سألَ عن الكلِّ فقد سألَ عن البعض.

وقال آخرون: لا يجوزُ[4] في الجوابِ، وإنَّما يجوز في الدليل، لئلا يكونَ الجوابُ غيرَ مطابقٍ للسؤالِ[5]. انتهى.

* * *

---

(١) «الفرض» في اللغة: التقديرُ والقطع، وفي بعض كتب المنطق أنه قد يستعمل «الفرض» بمعنى التجويز العقلي... إلخ.
انظر «كشاف مصطلح الفنون». من تعليق «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٤٤).

(٢) (الخبر) في إستانبول.

(٣) (الخبر على المبتدأ) في حيدر.

(٤) أي: الفرض.

(٧) رد «الأنباري» هذا الرأي الأخيرَ بقوله: (وهذا أيضاً فيه نظر؛ لأنه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مثل ما هربوا منه؛ لأنه كما يلزم المسؤول أن يكون الجواب عاماً ليكون مطابقاً للسؤال فكذلك يلزمه أيضاً أن يكون الدليل عاماً ليكون مطابقاً للجواب).

مسألة

في الدَّوْر(*)

قال في «الخصائص»[1]: وذلك أن تؤدِّي الصنعة إلى حكمٍ مَا، مثلُه مما[2] يقتضي التغييرَ[3] فإنْ أنت غيَّرتَ صرتَ إلى مراجعةِ مثلِ ما منه هَرَبْتَ، فحينئذٍ يجب أن تقيم على أَوَّلِ رُتْبَةٍ[4].

(*) المراد أن القياس على النظائر في بعض الأمور يقضي بحكم، فتتكف العرب عنه؛ لأنه يفضي إلى الدور. ومن أمثلة الدور أنك لو نسبت إلى «العصا» تقلب الألف واواً، فتقول: «عصوي»، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو المتحرّكة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضي بقلبها ألفاً، ولكن تجنب هذا فراراً من الدور، فإنَّك لو قلبتَ الواو ألفاً لعدت فقلبت الألف واواً؛ لوقوعها قبل ياءي الإضافة، فترجع إلى الواو.

وانظر «شرح الشافية» (٣: ١٠٩)، وتعليق «الخصائص» (١: ٢٠٨).

(١) (١: ٢٠٨ ـ ٢١٠).

(٢) (مما) ساقط من س.

(٣) أي: لأصل الحكم المعلل بذلك الوصف.

(٤) أي: لا تعدل عنها لغيرها لئلا يلزم الدور، ولا تتكلف عناء ولا مشقة.

قال «ابن جني»: وأنشدنا «أبو علي» ـ رحمه الله ـ غير مرَّة بيتاً مَبْنَى معناه على هذا، وهو:

رأى الأمـرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلاَ

انظر «شرح المفصل» (٥: ١٢٠).

وذلك كأن تبني من «قَوِيتْ»[1] مثل «رِسَالَةٍ» فإنك تقول: «قِواءَة»[2] ثم تُكَسِّرُها على «قَوَاءٍ»[3]، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ لتطرفها بعد ألف ساكنة، فتقول: «قَوَاوٍ»[4]، فتجمع[5] بين واوين مكتنفتي أَلِفِ التكسير[6]، ولا حاجِزَ[7] بين الأخيرة والطَّرَفِ.

فإن أنت فَرَرْتَ من ذلك وقلتَ: أَهْمِزُ[8] كما همزت في «أوائل» لزمك أن تقول: «قَوَاءٍ»[9]، كما كان أَوَّلاً[10]، وتصيرُ هكذا[11] تُبدل من الهمزة واواً، ثم من الواوِ همزةً إلى ما لا نهاية له، فإذا أدَّت الصنعة[12]

---

(١) (قريت) في س.

(٢) (قراة) في س.

(٣) (قرا) في س.

(٤) (قراو) في س.

(٥) (فتجتمع) في إستانبول.

(٦) (للتكسير) في س.

(٧) لا فاصل.

(٨) أي: أقلبها همزة لتطرفها.

(٩) (قرا) في س.

(١٠) أي: قبل إبدال الهمزة واواً.

(١١) أي: منتقلاً من حال إلى حال، فالإشارة لما بعد، وهو المفسّر بقوله: تبدل من الهمزة واواً، ثم من الواو همزة، إلى ما لا نهاية له، فلا تزال متردداً بين هذين الإبدالين، والدور غير حاجز.

(١٢) أي: بالقلب، و (الصيغة) في س، وأثبتُّ الذي هو في م، وحيدر، وإستانبول؛ لموافقته لـ «الخصائص».

[٩١] إلى نحو هـذا[١] / وَجَبَتْ الإقـامـةُ على أوَّل[٢] رُتْبَـة ولا يعدل عنها[٣].

* * *

(١) الإشارة للمقتضي للانقلاب عنه إلى ما لا غاية لـه.

(٢) (الأول) في س.

(٣) قصـراً للمسافـة، وإراحةً من التعب، والعَنَتِ، فيقـال: «قَوَاءٍ»، ولا يعـدل عنها، دفعاً للدور.

مسـألـة
في اجتماع ضدّين(*)

قال في «الخصائص»[1]: اعلم أن التضـادَّ في هـذه اللغـة جـارٍ مَجْرَىٰ التضادِّ عند أهل الكلام. فإذا ترادف الضِّدَّانِ في شيء منها كان الحكم للطارىء ويـزول الأول، وذلـك كـ «لَام ِ التعــريف» إذا دخلَتْ على «المُنَوَّنِ» يُحْذَفُ[2] لهـا تنوينُـه؛ لأن «اللاَمَ» للتعـريف، والتنوينَ للتنكير، فلمَّا ترادفا على الكلمة تضادَّاً[3]، فكان الحكم للطـارئِ[4]، وهو «اللام».

وهـذا جارٍ مجـرى الضدَّين المتـرادِفَيْنِ على المحـلِّ الـواحـد، كالأبيض يطرأُ عليه[5] السوادُ، والساكنِ تطرأُ . . . .

(*) أي: في التعليل.

(١) (٣: ٦٢).

(٢) هكذا في ح، م، و (فحذفت) في س، وحيدر، وإستانبول.

(٣) لفظاً ومعنىً.

(٤) أي: لقوة الطـارئ، فإذا طرأ «أَلْ» على التنوين عُرِّف بها، وامتنـع تنوينـه، وبالعكس.

(٥) (على) في س.

عليه[1] الحركةُ[2].

وكذلك أيضاً حَذْفُ[3] التنوين للإضافة. وحَذْفُ تاءِ التأنيث لياء النسب.

* * *

(١) هكذا في حيدر، وهو موافق لِـ «الخصائص»، و (يطرأ على) في س، و (يطرأ عليه) في ح، م، وإستانبول.

(٢) فالحكم للثاني منهما. قال «ابن جني»: (ولولا أن الحكم للطارئ لما تضادٌّ في الدنيا عَرَضَان، أو إن تضادا [يجب] أن يحفظ كلّ ضدّ محلّه، فيحمي جانبه أن يلمّ به ضِدّ له، فكان الساكن أبداً ساكناً، والمتحرك أبداً متحركاً، والأسود أبداً أسود، والأبيض أبداً أبيض؛ لأنه كان كلّما همّ الضدُّ بوروده على المحلّ الذي فيه ضدّه نفى المقيمُ به الواردَ عليه، فلم يوجده إليه طريقاً، ولا عليه سبيلاً).

(٣) (حذف) ساقط من س، م.

مسألة

في التسلسل

قال «الأندلسيُّ»[1] في «شرح المفصل»: مَنْ قَالَ بأَنَّ العاملَ في الصفة مقدرٌ[2] أجاز الوقفَ[3] على «زيد» من قولك: «جاءني زيدُ العاقلُ»، وابتداء «العاقل»؛ لأن تقديره عنده: «جاءني العاقلُ» فكان جملة، والجملة مستقلة، فوجب[4] أن يوقفَ ويبتدأ بها.

وهذا فاسدٌ يؤدي إلىٰ التسلسل[5] إذا قدَّر «جاءني العاقلُ»، والصفة لا بدّ لها من موصوفٍ، فيكون التقدير: جاءني زيدُ العاقلُ، ثم يقدِّر أيضاً: جاءني العاقل، ويكون التقدير أيضاً: جاءني زيدُ العاقلُ،

---

(١) هو «القاسم بن أحمد بن الموفَّق بن جعفر الأندلسيّ، المُرْسِيّ، أبو محمد اللُّورَقي» النحوي. المتوفىٰ بدمشق سنة ٦٦١ هـ، شَرَحَ «المُفَصَّل». مترجم في «غاية النهاية» (٢: ١٥)، و«بغية الوعاة» (٢: ٢٥١) و«نفح الطيب» (٢: ٥٠).

(٢) أي: لا العامل في الموصوف.

(٣) أي: لعدم تعلق الصفة بالموصوف من جهة العامل، فكان كلّ واحد جملة مستقلة.

(٤) مراده لا يمتنع.

(٥) وهو ممنوع.

وهكذا[1] أبداً متىٰ أُولِيَ[2] العاملُ الصفةَ قُدِّرَ بينهما موصوفٌ، ومتى استقلَّ[3] العاملُ بموصوفٍ قُدِّر مع الصفة عاملٌ آخر إلى ما لا يتناهىٰ، وذلك محال[4].

فالمختار الذي عليه الجماعةُ والجمهورُ[5]: أنه لا يجوز الوقفُ على الموصوف دون الصفة. انتهى.

---

(١) أي: يلزم من كل منهما إلى غير نهاية أبداً على ممر الزمان.

(٢) أي: أَوْلَىٰ المتكلمُ العاملَ الصفةَ التي هي العاقل قَدَّرَ بين الصفة والعامل فيها موصوفاً تقوم بـه الصفة.

(٣) (استقلَّ) ساقط من س.

(٤) والقاعدة: أن ما أدَّى إلى المحال يكون محالاً، فيكون هذا التسلسل ممنوعاً.

(٥) وفي «توضيح المقاصد» (٣:١٣٢): (مذهب الجمهور أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلاَّ البدل، فالعامل فيه مقدر. وذهب «المبرِّد» إلى أن العاملَ فيه المبدل منه).

وقال «ابن يعيش» في «شرح المفصل» (٣:٣٨):

(التوابع هي الثواني المساوية للأول، في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى قولنا: ثوان، أي: فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له، وذلك نحو قولك: «قام زيدٌ العاقلُ»، فـ «زيدٌ» ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه و «العاقلُ» ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لِـ «زيد» كالتكملة له؛ إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم، ألا ترىٰ أن الوصف لو كان مقصوداً لكان الفعل مسنداً إلى اسمين، وذلك محال...). وانظر «همع الهوامع» (٢:١١٥).

مسألة

القياس: جلي وخفي[1]

[٩٢] فمن الأول: قياس حذف «النون» من / المثنىٰ في صلة «الألف واللام» على حذف «النون» من الجمع[2] فيها[3]، فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني.

قال «أبو حيان»: وقياس المثنىٰ على الجمع قياس جلي.

* * *

(١) وفي «المحصول» (٦١٣:٢/٢): («الجليُّ» الذي يلتفتُ الذهنُ إليه في أَوَّلِ سماع الحكم، كقوله ــ عليه الصلاة والسلام ــ: «لا يقضي القاضي وهو غضبان» فإنه يلتفتُ الذهنُ ــ عند سماعِ هذا الكلامِ ــ إلى أن الغضبَ إنما منعَ من الحكم لكونه مانعاً من استيفاء الفكر.

و «الخفيُّ» هو الذي لا يكون كذلك، ولا شَكَّ في تَقَدُّمِ الجليِّ على الخَفِيِّ).

(٢) المراد به جمع المذكر السالم.

(٣) أي في صلة الألف واللام.

خاتمة

قد يجتمعُ السماعُ والإجماعُ والقياسُ دليلاً على مسألة.

قال في «شرح التسهيل»[1]: يجوز دخول[2] «الباء» في خبر «ما» التميمية[3]، خلافاً لِـ «لفارسي» و «الزمخشري»[4]، ويدل عليه السماعُ، والقياسُ، والإجماعُ.

أما «السماع» فلوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم.

وأما القياسُ فلأنَّ «الباءَ» دخلت الخبر لكونه منفياً، لا لكونه منصوباً، بدليل دخولها بعد «ما» المكفوفة[5]، وبعد «هل»[6].

---

(١) انظر «التسهيل» (ص: ٥٨)، و «شفاء العليل» (١ : ٣٣٦).

(٢) (يجوز دخول) ساقط من حيدر.

(٣) كما يجوز في الحجازية، وشاهد ذلك قولُ الفرزدق» وهو تميمي:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

والبيت في ديوانه (١ : ٣١٠) و «الكتاب» (١ : ٦٣).

(٤) فإنهما يقولان: إنَّ دخولَ الباءِ على الخبرِ مختصٌّ بلغةِ أهل الحجاز.

(٥) قد ثبت دخول الباء مع إبطال العمل، ومع أداةٍ لا عمل لها البتة، نحو قول «المتنخل مالك بن عمرو الهذلي»:

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ بِواهٍ ولا بضعيفٍ قُواهْ

انظر «همع الهوامع» (١ : ١٢٧)، و «خزانة الأدب» (٤ : ١٤٢).

(٦) وذلك كقول «الفرزدق» في هجاء «جرير»: =

وأما الإجماعُ[1] فَنَقَلَهُ «أبو جعفرٍ الصفار»[2].

* * *

= تَقُولُ إذا اقْلَوْلَىٰ عَلَـيْهَا وَأَقْرَدَتْ ... أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لذيذٍ بدائِمِ

(وإنما دخلت الباء بعد «هل» لشبهها بحرف النفي، فدخولها بعد النفي المحض، وهو «ما» التميمية أحقُّ.

قال «ابن مالك»: لأن شبه «ما» بها أكمل من شبه «هل» بها. ثم ذكر ـ أي: الشاطبي ـ ما حكى «الفرَّاء» عن كثيرٍ من أهل نجد: أنَّهم يجرّون الخبر بعد «ما» بـ «الباء»، وإذا أسقطوا «الباء» رفعوا.

قال «ابن مالك»: وهذا دليل واضحٌ على أن دخول «الباء» جارَّة للخبر بعد «ما» لا يلزم منه كون الخبر منصوبَ المحل، بل جاز أن يقال: هو منصوب المحلِّ، وأن يقال: هو مرفوع المحلّ، وإن كان المتكلم به حجازياً، فإنَّ الحجازيَّ قد يتكلم بغير لغته وغيرُه يتكلَّم بلغته. إلاَّ أن الظاهر أنَّ محلّ المجرور نصبٌ إن كان المتكلِّم حجازياً، ورفعٌ إن كان تميميًّا أو نجديًّا) اهـ. «خزانة الأدب» (٤ : ١٤٢) نقلاً عن «الشاطبي» في شرح الألفية.

(١) أي: فلا عبرة بمخالفة «الفارسي» و«الزمخشري» لضعفه؛ لكونه بعد انعقاد إجماع مَنْ قبلهما من نحاة البلدين.

(٢) لعلَّه: «قاسم بن علي بن سليمان الأنصاري، البَطَلْيَوْسيّ» المتوفَّىٰ بعد سنة ٦٣٠هـ. شَرَحَ الكتاب شرحاً حسناً، يقال: إنَّه أحسنُ شروحه.
«بغية الوعاة» (٢ : ٢٥٦).



الكتاب الرابع

في الاستصحاب(*)



قال «ابنُ الأنباريّ»[1]: هـو «إبقاءُ حـالِ اللفظِ علىٰ ما يَستحقـه في الأصل عند عدمِ دليلِ النقلِ عن الأصلِ»[2].

قال[3]: وهو من الأدِلَّةِ المعتبرةِ، كـاستصحاب حـال الأصل في الأسماء، وهو «الإعراب»، حتىٰ يوجـدَ دليلُ البنـاءِ، وحال الأصـل في الأفعال، وهو «البناء»، حتى يوجد دليل الإعراب.

(*) الاستصحاب: استمرارُ الحكم، وإبقاء ما كان على ما كان.
وقد عَرَّفَهُ «أبو الحسن الجرجاني» بقوله: هو الحكم الذي يثبت في الـزمان الثاني بناء على الزمان الأول. «التعريفات» (ص: ١٤).
وهـو حجة عنـد المالكيـة والشافعيـة. انـظر «المحصـول» (٣/٢: ١٤٨)، و «مفتاح الوصول» (ص: ١٢٦).

(١) في «الإعراب في جدل الإعراب» (ص: ٤٦).

(٢) ثم مثـل «الأنباري» على ذلـك بقولـه: (كقولـك في فعل الأمـر: إنما كـان مبنيـاً؛ لأن الأصل في الأفعـال البناءُ، وإنمـا يعـرب مـا يعـرب منهـا لشبـه الاسم، ولا دليـل يـدلّ على وجـود الشبـه، فكـان بـاقيـاً على الأصـل في البناء).

(٣) في «لمع الأدلة» (ص: ١٤١).

وقال في «الإنصاف»[1]: احتجَّ[2] البصريون علىٰ عدم تركيبِ «كَمْ» بأنَّ الأصلَ الإفراد، والتركيب فرع، ومَنْ تمسَّكَ بالأصلِ خَرَجَ عن عُهْدَةِ المطالبةِ[3] بالدليل. ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة دليلٍ، لعدوله عن الأصل، و«استصحابُ الحالِ» أحدُ الأدلة المعتبرة.

وقال في موضع آخر منه[4]: احتج البصريون على أنه لا يجوز الجرُّ بحرفٍ محذوفٍ بلا عوض[5]، بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوضٌ، ولم يوجد هنا فبقي فيما عداه علىٰ الأصلِ[6]، والتمسُّكُ بالأصل / تمسُّكٌ باستصحاب الحالِ. [٩٣] وهو من الأدلة المعتبرة[7]. انتهى.

---

(١) (١: ٣٠٠).

(٢) هكذا في ح، و(أجمع) في س، وحيدر، و(اجتمع) في م، وإستانبول.

(٣) لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان.

(٤) «الإنصاف» (١: ٣٩٦).

(٥) قال «أبو حيان»: وذلك في باب «كم» والقَسَم.
وزاد غيره: واو «رُبَّ». «الفيض».

(٦) أي: استصحاباً له.

(٧) ثم قال «الأنباري»: (ويُخَرَّجُ على هذا الجرُّ إذا دخلت ألف الاستفهام، وها التنبيه نحو: «آللَّهِ ما فَعَلَ، وها اللَّهِ ما فَعَلْتُ» لأن ألف الاستفهام، وها، صارتا عوضاً عن حرف القسم، والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم، فلا يقال: «أوالله» ولا «ها والله»؛ لأنه لا يجوز

وقال «ابنُ مالك»[1]: مَنْ قال: إنَّ «كـان» وأخواتِها لا تدل على الحَدَث[2] فهو مردودٌ، بأن الأصل في كلِّ فعلٍ الدلالةُ على المعنَيَيْنِ[3]، فلا يقبل إخراجها[4] عن الأصل إلا بدليل.

قلت: والمسائل التي[5] استدلّ فيها النحاة بالأصل كثيرةٌ جداً لا تُحْصَىٰ، كقولهم: «الأصل في البناءِ السكونُ إلَّا لموجبِ تحريك»، و «الأصل في الحروف عدمُ الزيادةِ حتَّى يقومَ الدليلُ[6] عليها من

= أن يجمع بين العوض والمعوض، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما، فلا يجوز أن يقال: «بِوَاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ»؟ فكذلك ها هنا).

(١) قال في «التسهيل» (ص: ٥٢ ـ ٥٣): (وتُسَمَّى نواقصَ؛ لعدم اكتفائِها بالمرفوع، لا لأنها تدلُّ على زمنٍ دونَ حَدَثٍ، فالأصحُّ دلالتُهما عليهما، إلَّا «ليس»).
وهذا هو الذي صحَّحه هو ظاهرُ قولِ «سيبويه»، و «المبرد»، و «السيرافي». وقد نَطَقَتِ العربُ بمصدرها، قال الشاعر:
بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قومِهِ الفَتَىٰ ... وكَونُك إيَّاه عليكَ يَسِيرُ
«شفاء العليل» (١: ٣٠٨). وانظر «الكتاب» (١: ٤٥)، و «المقتضب» (٤: ٨٧).

(٢) بل جيء بها للربط بين الاسم والخبر.

(٣) أي: الحدث والزمان.

(٤) (إخراجهما) في حيدر، وإستانبول.

(٥) (التي) ساقط من س.

(٦) (دليل) في حيدر، وإستانبول.

الاشتقاق ونَحْوِهِ»[١]، و«الأصل في الأسماء الصرفُ والتنكيرُ والتذكيرُ وقبولُ الإضافة والإسنادُ».

وقال «الأندلسي» في «شرح المفصل»[٢]: استدل الكوفيون على أن الضميرَ في «لولاك» ونحوِه مرفوعٌ[٣]، بأن قالوا: أَجْمَعْنَا على أَنَّ الظاهرَ الذي قام هذا الضمير مَقَامَهُ مرفوعٌ، فوجب أن يكون كذلك في الضميرِ[٤] بالقياس عليه و«الاستصحاب»[٥].

وقال «ابنُ الأنباري» في «أصوله»[٦]: «استصحابُ الحال» من أضعف الأدلة[٧]، ولهذا[٨] لا يجوز التمسك به [ما وُجِدَ هناك دليلٌ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به[٩] في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شَبَهِ الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك

---

(١) أي: كفقدِ المِثْل، والخروج عن أوزان العرب في الزيادة على أصولٍ ثلاثة أو أربعة.

(٢) (شرحه للمفصل) في س.

(٣) انظر «الإنصاف» (١: ٧٠) و(٢: ٦٨٧، ٦٨٩) و«الأنباري» في هذه المسألة يصحح ما ذهب إليه الكوفيون.

(٤) (في هذا الضمير) في حيدر.

(٥) (بعلة القياس والاستصحاب) في س.

(٦) في «لمع الأدلة» (ص:١٤٢).

(٧) لتقدم كلّ من النص والإجماع القياس عليه.

(٨) (ولأجل هذا) في ح.

(٩) من (ما وجد) إلى (به) ساقط من حيدر.

بـه][1] في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مُضَارَعَتِهِ للاسم.

وقال في «جدله»[2]: الاعتراض على الاستدلال بـ «استصحاب الحال»[3] بأن يذكر دليلاً يدل على زوالـه[4]، كأَنْ يـدل الكوفيُّ على زوالـه إذا تمسك البصريُّ بـه في بنـاء فعـل الأمـر، فيبيِّن[5] أن فعـلَ الأمرِ[6] مقتطـعٌ[7] من المضارع، ومأخوذٌ منه[8]، والمضـارعُ قد أشبـه الأسمـاءَ[9]، وزال عنه استصحـاب حالِ[10] البنـاءِ، وصار[11] معـربـاً بالشبه، فكذلك فعل الأمر[12].

---

(1) ما بين الحاصرتين ساقط من س. وبعضه ساقط من ح، م.

(2) (ص: ٦٣).

(3) (بالاستصحاب) في حيدر.

(4) أي: استصحاب الحال.

(5) أي: الكوفي.

(6) (الأمر) ساقط من س.

(7) (منقطع) في س.

(8) انظر «شرح المفصل» (٧: ٥٨).

(9) الأولىٰ: الاسم.

(10) (حال) ساقط من حيدر.

(11) أي: المضارع.

(12) أي: لأنه منه، إلاَّ أنه حذفت منه لام الأمر، ثم حرف المضارعة، فيجري عليه ما كان لأصله.

انظر «الإنصاف» (٢: ٥٢٤).

والجواب[1]: أن يبيِّن أن ما تـوهَّمَهُ[2] دليـلاً لم يوجـد، فبقي[3] التمسكُ بـ «استصحاب / الحال» صحيحاً. [٩٤]

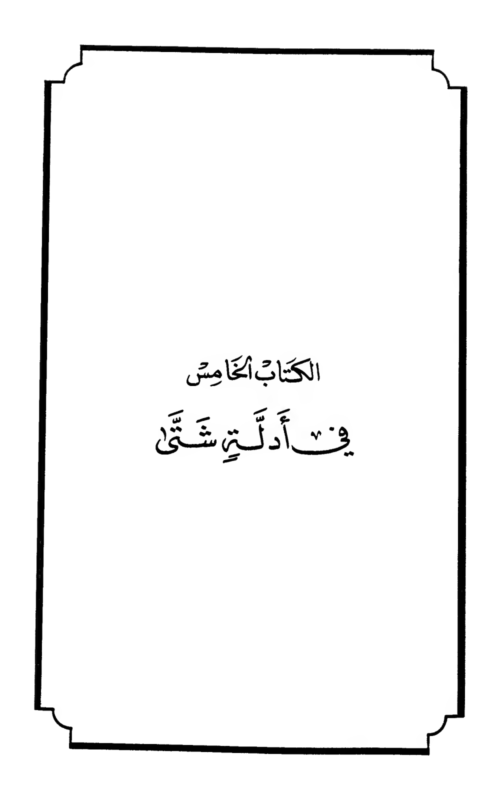
* * *

---

(١) أي: من البصري.

(٢) أي: الكوفي دليلاً على إعراب الأمر، لم يـوجد معمـولاً بـه، وذلك يمنـع أنه مأخوذ منه، بل هو نوع مستقل على حِدَة.

(٣) (فينبغي) في س.



الكتاب الخامس

في أدلة شتى



قال «ابنُ الأنباري»[1]: اعلم أَنَّ أنواعَ «الاستدلال» كثيرةٌ لا تحصرُ.

منها «الاستدلال بالعكس»(*)

كأن يقال[2] لو كان نَصْبُ الظرفِ في خبر المبتدأ[3] بالخلاف[4]

---

(١) في «لمع الأدلة» (ص: ١٢٧).

(*) يعبّر عنه الأصوليون بـ «قياس العكس».

وتعريفه: «إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع؛ لافتراقهما في العلَّة».

«مفتاح الوصول» (ص: ١٥٩).

(٢) (يقول) في حيدر.

(٣) كقوله تعالىٰ: ﴿والركبُ أَسْفَلَ منكم﴾ (الأنفال: ٤٢).

(٤) أي: المخالفة بينه وبين المبتدأ. وهذا مذهب «الكوفيين».

ولا بد من بسط المسألة، لتوضيح ما أشار إليه المصنِّف.

قال «الأنباري»:

ذهب «الكوفيون» إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو: «زيد أمامَك» و «عمرو وراءَك».

وذهب «ثعلب» إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك: «أمامَك زيدٌ»: =

حَلَّ أَمَامَكَ. فَحُذِفَ الفعل، وهو غير مطلوب، واكتُفِي بالظرف منه، فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل.

وذهب «البصريون» إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر، والتقدير: استقر.

وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب باسم فاعل مقدّر، والتقدير: مستقِر.

والصحيح قول البصريين.

حجة الكوفيين: أن خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، نحو: «زيدٌ قائم»، و «عمرٌو منطلق». فإذا قلت: «زيد أمامَك»، و «عمرو وراءَك» لم يكن «أمامك» في المعنى هو «زيد»، ولا «وراءك» في المعنى هو «عمرو»، فلما كان مخالفاً لـه نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما.

ويقال: هذا كلام فاسد؛ لأنه لو كان الموجِبُ لنصب الظرف كونَه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحدٍ، وإنما يكون من اثنين فصاعداً، فكان ينبغي أن يقال: «زيداً أمامَك» و «عمراً وراءك»، فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.

ويقال في الرد على «ثعلب» ــ وهو كوفي ــ : يلزم من قوله أن يكون منصوباً بفعل معدوم، والفعل يكون مظهراً موجوداً، أو يكون مقدّراً في حكم الموجود. فأما المعدوم فلا يكون عاملاً، وكما يستحيل في الحِسِّيَّات الفعلُ باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدوم، والقطعُ بسيفٍ معدوم، والإحراقُ بنار معدومة، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصبُ بعامل معدومٍ؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية. والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية. اهـ بتصرف من «الإنصاف». (٢: ٢٤٥ ــ ٢٤٧).

لكان ينبغي أن يكون الأولُ[1] منصوباً؛ لأنَّ الخلافَ لا يكون من واحدٍ، وإنما يكون من اثنين[2]، فلو كان الخلافُ موجباً للنصب في الثاني[3] لكان موجباً للنصب في الأول[4]، فَلَمَّا[5] لم يكنِ الأولُ[6] منصوباً دلَّ[7] على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني.

ومنها: «الاستدلال ببيان العلَّة»(*)

قال «ابن الأنباري»[8]: وهو ضربان:

أحدهما: أن يُبَيِّنَ علة الحكم، ويَسْتَدِلَّ[9] بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها[10] الحكم[11].

---

(١) هو المبتدأ.

(٢) أي: كل منهما يخالف صاحبه على ما هو شأن المفاعلة في أصل الوضع.

(٣) هو الخبر الواقع ظرفاً، كما هو عند الكوفيين.

(٤) أي: المبتدأ، لوجود العلَّة.

(٥) (فإذا) مكان (فلما) في س.

(٦) (الأول) ساقط من حيدر، وإستانبول.

(٧) أي: عدم نصبه على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الظرف، وإلَّا فإعماله في الثاني دون الأول تحكّمٌ وترجيحٌ بلا مرجِّح، فاستدل بعكس الحكم على نفيه.

(*) (الاستدلال بالعلَّة) في س.

(٨) في «لمع الأدلة» (ص:١٣٢).

(٩) أي: على ثبوت ذلك الحكم في الفرع الذي ادعي مشابهته للأصل.

(١٠) أي: بسبب العلَّة.

(١١) لدورانه معها فأينما وجدت وجد الحكم.

والثاني: أن يُبَيِّنَ[1] العلَّةَ، ثم يَسْتَدِلَّ بعدمِها[2] في موضع الخلاف ليُعْدِم[3] الحكم.

فالأول[4]: كأن يَسْتَدِلَّ مَنْ أعملَ[5] اسمَ الفاعِل في المُضِيّ[6] فيقول: إنما [عمل[7] اسم الفاعل في محل الإجماع[8]؛ لجريانه على حركة الفعل وسكونه[9]، وهذا[10] جارٍ على حركة الفعل وسكونه،

---

(١) (يعين) في ح.

(٢) (بعد بها) في س.

(٣) (لتقدم) في س، و(ليقدم) في م.

(٤) أي: إثبات وجود العلَّة في موضع الخلاف.

(٥) (إعمال) في ح، س.

(٦) مع كونه غير صلة لـ «أَلْ» فإن كان اسم الفاعل صلة لـ «أَلْ» عَمِلَ عَمَلَ فعله مطلقاً.

و «الكسائي» يجيز إعمال اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي، مستدلاً بقوله تعالىٰ: ﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعَيْه﴾ (الكهف: ١٨)، ولا دليل له فيه؛ لأنه على حكاية الحال، والمعنى: يبسط ذراعيه، بدليل ما قبله، وهو: «ونقلبهم»، ولم يقل: وقلبناهم. انظر «الكافي شرح الهادي» (ص: ١٣١٥) و «شرح الأشموني» (٢: ٢٩٣).

و (الماضي) في إستانبول، وهنا نقص في حيدر.

(٧) (اعمل) في إستانبول.

(٨) أي: إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتمد على استفهام، أو نفي، أو مخبر عنه، أو موصوف، أو ذي حال. «التصريح» (٢: ٦٦).

(٩) انظر «شرح المفصل» (٦: ٦٨).

(١٠) هنا نقص في حيدر.

فوجب[1] أن يكون عاملاً.

والثاني[2]: كأن يَسْتَدِلَّ مَنْ أبطل عَمَلَ «إنِ» المخففة من الثقيلة، فيقول: إنما عملت «إنَّ» الثقيلة][3] لشبهها بالفعل، وقد عُدِمَ[4] بالتخفيف فوجب[5] أن لا تعمل[6].

ومنها: «الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه»[*]

قال «ابن الأنباري»[7]: وهذا إنما يكون فيما إذا ثبت لم يَخْفَ

---

(١) أي: في المضي أيضاً.

(٢) أي: الاستدلال بعدم علَّة حكم الأصل في موضع الخلاف على عدمه فيه.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٤) (عم) مكان (عدم) في س.

(٥) (فذهب) في س.

(٦) ففيه استدلال بعدم العلَّة في موضع الخلاف على فقد حكم الأصل منه.
قال «ابنُ يعيش» في «شرح المفصل» (٨: ٧١):
(«إن» المكسورة إذا خففت فلك فيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والإلغاء فيها أكثر، وذلك لأنها وإن كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها، فهي إذا خففت زال اللفظ، ولا يلزم مثل ذلك في الفعل إذا خفف بحذف شيءٍ منه؛ لأن الفعل لم يكن عمله للفظه بل لمعناه، فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام فصلاً بينها وبين «إن» النافية . . .).

(*) أي: لأنه يلزم من فَقْدِ العلَّة فَقْدُ المعلول.

(٧) في «لمع الأدلة» (ص: ١٤٢).

دليلُه، فيستدل[1] بعدم الدليل على نفيه، كأن يستدل[2] على نفي: (أنَّ الكلمات أربعة)[3]، وعلى نفي: (أنَّ[4] أنواعَ الإعرابِ خمسة)، [فيقول[5]: لو كانت الكلماتُ أربعةً، وأنواعُ الإعراب خمسةً][6] لكان على ذلك دليلٌ، ولو كان على ذلك دليل لعُرف[7] مع كثرة البحث وشدة الفحص، فلما لم يُعْرَف ذلك دلَّ على أنه لا دليل، فوجب أن لا تكون الكلماتُ أربعةً، ولا أنواع الإعراب خمسة.

قال: وقد زعم بعضُهم أن النافي لا دليلَ عليه[8].

وليس كذلك؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن

---

(١) (فتستدل) في حيدر.

(٢) (تستدل) في حيدر.

(٣) (أن أقسام الكلم أربعة) في «لمع الأدلة». و (أربع) في «الفيض»، و «أربعة» في نسخ «الاقتراح» و «داعي الفلاح». قال «ابن علان»: وحقه «أربع».
انظر ما نقله «النوويُّ» عن النحاة فيما يتعلق بالعدد المتأخر عن المعدود. «حاشيةَ الصبان على شرح الأشموني» (٤: ٦١).

(٤) (وعلى نفي أن) ساقط من س.

(٥) (فتقول) في حيدر.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٧) (يعرف) في س.

(٨) وتمام عبارة «الأنباري»: «وإنما الدليل على المثبت، وهذا ليس بصحيح».
و (له) مكان (عليه) في س.

الحكم بالإثبات لا يكون إلاَّ عن دليل، فكما يجب الدليل على المثبت يجب أيضاً / على النافي. [٩٥]

ومنها: «الاستدلال بالأصول»

قال «ابنُ الأنباري»[١]: كأن يُسْتَدَلَّ على إبطال (أنَّ رفع المضارع لتجرده من[٢] الناصب والجازم[٣]) بأنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم[٤]، وهذا خلافُ الأصول، لأن الأصولَ تدل على أن الرفع قبل النصب؛ لأن الرفع صفة الفاعل[٥]، والنصب صفة المفعول،

---

(١) في «لمع الأدلة» (ص: ١٣٢)، وانظر «الإنصاف» (٢: ٥٥٣).

(٢) (عن) في ح.

(٣) ذهب إلى هذا حذَّاقُ الكوفيين، منهم «الفراء»، وكذلك «الأخفش» واختاره «ابنُ مالك».
قالوا: الرافع التجرد؛ لأن الرفع دائر معه وجوداً وعدماً، والدوران مشعر بالعلية. اهـ. دماميني؛ لأن الدوران من مسالكها.
«شرح الأشموني» ومعه «حاشية الصبان» (٣: ٢٧٧)، و«التصريح» (٢: ٢٢٩).

(٤) أي: لأن التعبير بالتجرد صريحٌ في سبق النصب والجزم على الرفع، وأنه تجرّد بعدما كان متلبساً بهما، وهو خلاف الأصول، لأنها شاهدة بتقدم الرفع عليهما.

(٥) أي: حكمٌ ثابت له، وهو عمدة، كما أن المفعول حكمه النصب، وهو فضلة.

فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك[1] تدلّ الأصولُ أيضاً على أن الرفعَ قبلَ الجَزْمِ، لأن الرفعَ في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبةَ الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم[2].

فإن قيل: فهب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال، فَلِمَ قُلْتُمْ: «إن الرفع في الأفعال قبل الجزم؟».

قلنا: لأنَّ إعرابَ الأفعال فرعٌ[3] على[4] إعرابِ الأسماءِ، وإذا ثبتَ ذلك في الأصل[5] فكذلك في الفرع؛ لأن الفرع يتبع الأصل.

---

(١) (ولذلك) في س.

(٢) فالقول بأن التجردَ رافعُ المضارع، مقتضٍ لتأخره عن النصب والجزم فيخالف الأصلين المذكورين.

(٣) أي: عند البصريين.

قال «البصريون»: إعراب المضارع فرعٌ، وأُعرب لمضارعته الاسم في الإبهام، والتخصيص.

وقال «الكوفيون»: إعراب المضارع أصلٌ فيه؛ لاعتوار معان عليه يفتقر إلى الإعراب؛ كالمعاني المعتورة على الاسم.

ذهب «ابنُ مالك» لموافقة البصريين في فرعية إعرابه، وموافقة الكوفيين في مقتضى إعرابه. «داعي الفلاح» (فصل: مما يُشْبِهُ تداخلَ اللغاتِ). وانظر «الإنصاف» (٢ : ٥٤٩).

(٤) (عن) في ح.

(٥) أي: الاسم، كما أن الفرع هو الفرع. والقاعدة: أن الفرع يتبع الأصلَ ويخالفه إلّا لمقتضٍ.

ومنها: «الاستدلالُ بعدم النظير»

ولم يذكرْه «ابنُ الأنباري»، وذَكَرَهُ «ابنُ جني».

وهو كثيرٌ في كلامهم، وإنما يكون دليلاً على النفي[1] لا على الإثبات.

وقد استدل «المازنيُّ» رَدّاً على مَنْ قال: «إنَّ السين وسوف تَرْفَعَانِ[2] الفعلَ المضارع»: بأنا لم نَرَ عاملاً في الفعل يدخل عليه «اللامُ»[3]، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[4].

قال في «الخصائص»[5]: وإنّما يُسْتَدَلُّ بـ «عدم النظير» على النفي، حيث لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يُلْتَفَتْ إليه؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل، إنما هو للأُنْس، لا للحاجة إليه.

مثاله: «أَنْدَلُس» فإن همزته[6] ونونه زائدتان، فوزنه / «أَنْفَعُل»، [٩٦] وهو[7] مثالٌ لا نظير له. لكن قام الدليلُ على ما ذكرنا؛ لأن «النون»

---

(١) أي: للحكم المدعى إثباته.

(٢) (يرفعان) في س.

(٣) أي: لام الابتداء، أي: وهذا يدخل عليهما اللام، كما في الآية، فالقول بعملهما يفضي إلى ما لا نظير له.

(٤) (الضحى: ٥).

(٥) (١: ١٩٧).

(٦) (همزة) في م.

(٧) (فهو) في ح.

زائدة لا محالة، إذ ليس في ذواتِ الخمسةِ شيء على «فَعْلَلُل»[١]، فتكون «النون» [فيه أصلاً؛ لوقوعها موقعَ «العين» وإذا ثبت زيادةُ «النون»][٢] بقي في الكلمة ثلاثةُ أحرفٍ أصول: «الدال» و «اللام»، و «السين»، وفي أولها «همزة»، ومتى وقع ذلك حكمتَ[٣] بزيادةِ «الهمزة».

ولا تكون «النون» أصلاً و «الهمزة» زائدة؛ لأن ذواتِ الأربعة[٤] لا تلحقها[٥] الزيادة من أولها إلاَّ في الأسماءِ الجاريةِ على أفعالها، نحو «مُدَحْرِجٍ»[٦] وبابِهِ.

فقد وجب إذن أن «الهمزة» و «النون» زائدتان، وأن الكلمة بهما على «أَنْفَعُل»، وإن كان مثالاً لا نظيرَ له.

فإن اجتمع الدليلُ والنظيرُ فهو الغاية[٧]، كـ «نون» «عنبر».

---

(١) هكذا في م، وهو موافق لـ «الخصائص»، و (فعلل) في س وحيدر وإستانبول، و (بفعل) في ح.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٣) (حكم) في ح.

(٤) (الأربع) في س.

(٥) (لا يلحقها) في س.

(٦) (تدحرج) في س.

(٧) هكذا في حيدر، و (الكفاية) في س، و (العناية) في ح، و (الكناية) في م.
وعبارة «الخصائص» هكذا: (فإن ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهبَ بك عن ذلك، وهذا كنون «عَنْتَر»). اهـ.
و (عنتر) من معانيه: الشجاع، والذباب.

فالدليل يقتضي كونَها أصلاً؛ لأنها مقابِلة لـ «عين»[1] «جعفر»، والنظير موجود وهو «فَعْلَل». انتهى.

وقال «الخضراوي»: إذا ورد شيء حُمِلَ على القياس، وإن لم يوجد له نظير.

ومنها: «الاستحسان»(*)

---

(١) (بعين) في س.

(*) هو من مصطلح أصول الفقه، وهو أحد الأدلة عند الحنفية.
وفي تحديده اختلافٌ كثير.
فمن تعاريفه: «أنه دليل ينقدح في نفس المجتهد، وتقصر عنه عبارتُه، فلا يقدر على إظهاره».
ويقول «السعد» في حاشيته على شرح العضد لمختصر «ابن الحاجب» (٢ : ٢٨٩):
(اعلم أن الذي استقرَّ عليه رأي المتأخرين هو أن «الاستحسان» عبارة عن دليل يقابل «القياس الجليّ» الذي تسبق إليه الأفهام).
ومن أمثلته: «السَّلَمُ»، فإنَّ المتبادر إلى الفهم أن لا يجوز، لما فيه من انعدام المعقود عليه، لكنه جُوِّزَ للحاجة إليه.
وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراده «ابن جني».
فمثل «الفتوىٰ» كان المتبادر أن لا يجرى فيها إعلال، فيقال: «الفتيا»، ولكن عارض هذا الأمر الجليّ القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال، وهو الفرق بين الاسم والصفة، وعمل العرب بهذه المعارض.
قال «ابن بَرهان» في «شرح اللمع» (١ : ٦):
(القياس في الأسماءِ الإعرابُ والتنوينُ، وما كان على غير ذلك =

قال في «الخصائص»[1]: ودلالته ضعيفة غير مستحكِمةٍ[2] إلاَّ أنَّ فيه[3] ضرباً من الاتساع والتصرّف.

= فهو استحسان. و «الاستحسان» حكمٌ عُدِلَ به عن نظائره إلى ما هو أولىٰ به منه.

والقياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأوَّل؛ لاشتراكهما في العلَّة التي اقتضت ذلك في الأول).

ولما كان الاعتماد في «الاستحسان» على ما يقابل الجليّ من القياس كان جماع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكمة.

قال «الشافعي»: «من استحسن فقد شرَّع».

والمذموم منه ما كان على سبيل التشهي والتلذذ.

قال «ابن السبكي» في «رفع الحاجب» ــ بعد الكلام عن الاستحسان» ــ:

(فائدة): عرفت أن الخلاف لفظي، راجع إلى نفس التسمية، وأن المنكَر عندنا هو جعل الاستحسان أصلاً من أصول الشريعة، مغايراً لسائر الأدلة، وأما استعمال لفظ «الاستحسان» فلسنا ننكره. فقد قال «الشافعي» ــ رحمه الله ــ: مراسيل «ابن المسيب» حسنة، وأستحسنُ أن تثبت الشفعة للشفيع إلى ثلاثة أيام...

قال «الأنباري» في «لمع الأدلة» (ص: ١٣٤): (وأما ما حكي عن بعضهم أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل، فليس عليه تعويل).

انظر «الرسالة» (ص: ٥٠٣)، و «المنخول» (ص: ٣٧٤)، و «المحصول» (١٦٦:٢/٣)، و «أصول السرخسي» (٢ : ٢٠٠).

(١) (١٣٣:١).

(٢) أي: محكمة، والسين والتاء للمبالغة: و (مستحسنة) في ح.

(٣) (فيها) في «الفيض»، أي: العلة الاستحسانية.
وأثبت الذي هو في نسخ «الاقتراح»، وهو الموافق لـ «الخصائص».

مـن ذلك: تَرْكُكَ الأخفَّ إلى الأثقل من غير ضرورة، نحـو[1]: «الفَتْـوَىٰ» و «التَّقْـوَىٰ»[2] فـإنهم قلبـوا «اليـاءَ» هنـا «واواً» من غيـر علَّةٍ قـويَّـةٍ[3]، بـل أرادوا الفـرقَ بين الاسم والصفـة[4] في أشيـاءَ كثيـرةٍ لا يوجبـون على أنفسهم الفرق بينهما[5] فيها[6].

من ذلك قولُهُم في تكسير[7] «حَسَن»: «حِسَان»، فهذا كـ «جَبَلٍ» و «جِبَالٍ»، وفي «غَفُور»: «غُفُر»، كـ «عَمُود» و «عُمُد»[8].

---

(١) (عن) في س.

(٢) (والتقوى) ساقط من ح.

(٣) توجب القلب، لإمكان بقائها بحـالها من غيـر مخالفـة لشيء من الأصول، وإنما قلبوا استحساناً للقلب، وإيماء للفرق المذكور.

(٤) قال «ابن عصفور» في «الممتـع» (٢: ٥٤٢):
(إذا كـان الاسم على وزن «فَعْلَى» ممـا لامـه يـاء، وذلــك نحـو قــولهم: «شَـرْوَىٰ» و «تَقْوَىٰ» و «فَتْـوَىٰ» فـإن العـرب تُبـدل من اليـاء واواً في الاسم، والصفةُ تُتْرَكُ على حالها، نحو: «خَزْيَا» و «صَدْيَا» و «رَيَّا».
وإنما فعلوا ذلك تفرقةً بين الاسم والصفة، وقلبوا اليـاء واواً في الاسم دون الصفة؛ لأن الاسم أخفُّ من الصفة، لأن الصفة تشبه الفعـل، والواو أثقـل من الياء، فلمَّا عـزموا على إبـدال الياء واواً جعلوا ذلـك في الاسم لخفته، فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل). اهـ.

(٥) أي: بين نوعي الاسم والصفة.

(٦) أي: في صيغة الاسم بالإعلال، لأنه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل.

(٧) (في تكسير) ساقط من س.

(٨) ففرقوا بين الجمعين استحساناً.

ولسنا ندفع أن يكونوا[1] فَصَلوا[2] بين الاسم والصفة في أشياءَ غير هذه[3]، إلا أنَّ جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة عِلَّةٍ، فليس[4] بجار مَجْرَىٰ رَفْعِ الفاعل، ونصب المفعول / ؛ لأنه لو كان[5] واجباً لجاء[6] في جميع الباب مثله[7]. [٩٧]

ومن «الاستحسان»: ما يخرج[8] تنبيهاً على أصلِ بابِهِ[9]، نحو: «اسْتَحْوَذَ»، و:

..... أَطْوَلْتِ الصدودَ .... [10]

---

(١) أي: العرب. و(يكون) في ح.

(٢) أي: ميزوا.

(٣) أي: الأمثلة الأربعة.

(٤) أي: الاستحسان.

(٥) أي: الفرق بينهما.

(٦) (لكان) في ح.

(٧) أي: مفصولاً بينهما، وليس الأمر كذلك.

(٨) عن أصل قاعدته. و(يجوز فيه) مكان (يخرج) في س.

(٩) المعدول عنه للعلّة.

(١٠) هذا بعض بيت نسب في بعض نسخ «سيبويه» لـ «عمر بن أبي ربيعة»، ونسبه «الشنتمري» لـ «المرار الفقعسي». وتمامه:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلَّمَا ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدومُ

ويرويه «أبو محمد الأعرابي» هكذا:

صددتَ فأطولْتَ الصدودَ ولا أرىٰ ... وصالاً على طولِ الصدودِ يدومُ

والبيت في «الكتاب» (١: ٣١، ٣: ١١٥)، و«الإنصاف» (١: ١٤٤)، و«خزانة الأدب» (١٠: ٢٢٩، ٢٣١).

و «مَطْيَبَة للنفس».

ومنه: ما يبقىٰ الحكمُ فيه مع زوال علَّته، كقوله:

.... ولا نسألُ الأقوامَ عقدَ المَيَاثِق[1]

فإن الشائع في جمع: «ميثاق»: «مواثق»[2]، برد «الواو» إلى أصلها؛ لزوال العلَّة الموجبة لقلبها «ياء» وهي[3] الكسرة لكن استحسنَ هذا الشاعر ومَنْ تابعه إبقاءَ القلبِ[4]، وإن زالت العلةُ[5] من حيث إن الجمعَ غالباً تابعٌ لمفرده إعلالاً وتصحيحاً[6].

---

(١) عجز بيت، وصدره:

حِمىً لا يُحَلُّ الدَّهْرُ إلَّا بإذْنِنَا ....

نسبه «أبو زيد» في «النوادر» (ص: ٢٧١) إلى «عياض بن أمِّ دُرَّة الطائي»، و «السكري» إلى «عياض بن درة» برواية: «عهد المواثِق».

والمعنى: كنا في الزمن الذي لا يُطيع الناسُ بعضُهم بعضاً، يُرى لنا حمىً لا يُحَلُّ إلَّا بإذننا. و «حمىً» مرفوع لأنه قام مقام الفاعل في «يُرَى».

والبيت في «الخصائص» (٣: ١٥٧)، و«تهذيب إصلاح المنطق» (ص: ٣٤٢)، و «شرح شواهد الشافية» (ص: ٩٦). و (يسأل) في س.

(٢) (مواثيق) في إستانبول.

(٣) أي: العلة للقلب.

(٤) للواو ياء بحاله.

(٥) وهي الكسرة.

(٦) أي: وهذا علة خَلَفَتْ العلَّة الموجبة للقلب استحسانيةٌ، فلأجلها بقي القلب بحاله.

قـال «ابنُ جني»[1]: وقياس تحقيـره على هذه اللغـة أن يقـال: «مُيَيْثِيق»[2].

ومنه: ما ذكـره صاحب «البـديـع» قال[3]: إذا اجتمـع التعـريف العلمي، والتـأنيث السمـاعي أو العجمـة، في ثـلاثي ســاكن الـوسط كـ «هنْـد» و«نوح»، فـ «القيـاس» مَنْـعُ الصـرف[4]، [و«الاستحسـانُ» الصرفُ، لِخِفته[5].

وقال «ابنُ الأنباري»[6]: اختلفوا في الأخذ][7] بـ «الاستحسان»: فقال قوم: إنه غيرُ مأخوذٍ بـه لما فيه من التحكم وترك القياس.

وقال آخرون: إنه مأخوذ[8] بـه، واختلفوا فيه:

فقيل: «هو تركُ قياس الأصول[9] لدليلٍ».

---

(١) في «الخصائص» (٣: ١٦٠).

(٢) (ميثق) في ح، م، وإستانبول.

(٣) (قال) ساقط من ح.

(٤) لوجود المقتضي.

(٥) أي: فعلَّة الصـرف الاستحسـان مـع قيـام علة المنع، والخفـة علة للاستحسان.

(٦) في «لمع الأدلة» (ص: ١٣٣).

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٨) أي: لا على سبيل الوجوب.

(٩) أي: كمَنْـع صرف «هند» الذي هو القياس لوجـود العلتين، وصرفـه لدليـل آخر هو الخفة.

وقيل: «هو تخصيص العلة»[1].

فمثال ترك قياس الأصول: ما تقدم في الكلام على رفع[2] المضارع.

ومثال تخصيص العلَّة أن تقول[3]: إنما جمعت[4] «أرض» بالواو والنون، فقيل: «أَرَضون» عوضاً من[5] حذف «تاء» التأنيث؛ لأن الأصل أن يقال[6] في «أرض»: «أَرضة» فلما حذفت[7] التاء[8] جمعت[9] بالواو والنون عوضاً عنها[10]، وهذه العلَّةُ غير مُطَّردة؛ لأنها تنقض بـ «شمس»، و «دار»، و «قِدْر»؛ فإن الأصل فيها: «شمسة»، و «دارة» و «قدرة»، ولا يجوز أن تجمع[11] بالواوِ والنونِ[12]. انتهى[13].

---

(١) المقتضية لما هو القياس بذلك الاستحسان.

(٢) هكذا في «لمع الأدلة» والأُوْلَىٰ: «إعراب».

(٣) (يقول) في ح.

(٤) مع أنها ليست علم مذكر ولا صفة، مع باقي شروط الجمع على حدّ المثنىٰ.

(٥) (عن) في س.

(٦) (تقول) في حيدر.

(٧) (حذفت) ساقط من س.

(٨) أي: في اللفظ مع بقاء معناها.

(٩) (اجتمعت) في س.

(١٠) أي: عن تاء التأنيث المحذوفة.

(١١) لأن الباب سماعي، لا يتعدىٰ الوارد منه و (يجمع) في ح.

(١٢) فلا يقال: (شمسون)، ولا (دارون)، ولا (قِدْرون).

(١٣) (انتهىٰ) لا توجد في حيدر.

[٩٨]

ومنها: / «الاستقراء»(*)

استدلوا بـه في مواضـع:

منهـا: انحصـار الكلمـات الثـلاث، في الاسم، والفعـل، والحرف(١).

(*) لغة: تتبـع القرى. واصطلاحاً: تَصَفُّحُ الجزئيات لإثبات حكمٍ كليّ مفاده الظن.

وانظر «التعريفات» (ص: ١٢).

(١) قال «الزنجاني» في أوائل كتابه «الكافي»:

(أنواع الكلمة ثلاثة: اسمٌ، وفعل، وحرف.

قالوا: ودليـل الحَصْر أن المعـاني ثلاثـة: ذاتٌ، وحدثٌ، ورابـطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف.

ولأن الألفاظ موضوعة بإزاء المعاني، وهذه الأقسام يعبِّر بها المخاطبون عن جميـع ما يحصل في أنفسهم من المعـاني، فلو كان ثَمَّـة قسم رابـع متروك لبقي في النفوس معانٍ لا يمكن التعبير عنها بـإزاء القسم الساقط، ألا تـرى أنه لو سقط بعض هذه الثلاث لسقط معناه.

ولأن الكلمـة إن دلت على معنى في غيـرهـا فهي الحـرف، وإنْ دلت على معنى في نفسهـا، فـإن دلَّت على زمـان معنـاهـا فهـي الفـعـل، وإن لا فهي الاسم).

قـال «الرضي» في «شـرح الكافيـة» (١: ٧) ـ بعد أن ذكـر الـدليـل العقلي لانحصار الكلمة في هذه الثلاث ـ:

(فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات فتكون حاصرة، أي: لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان).

وفي «شرح شذور الذهب» (ص: ١٤): =

ومنها: «الدليل المسمى بالباقي»[(١)]

كقولنا[(٢)]: الدليل يقتضي أن لا يدخلَ الفعلَ شيءٌ من الإعراب؛ لكون الأصل فيه «البناء»[(٣)]؛ لعدم العلّة المقتضية للإعراب.

وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع؛ لِعِلَّةٍ اقتضت ذلك، فبقي الجرُّ على الأصل الذي اقتضاه الدليل من[(٤)] الامتناع[(٥)].

* * *

= (قال «ابن الخَبَّاز»: ولا يختصُّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار في الثلاثة عَقْلِيٌّ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات).

(١) أي: الذي يبقىٰ بعد إخراج الدليل لما عداه.
و (بالباقي) ساقط من س.

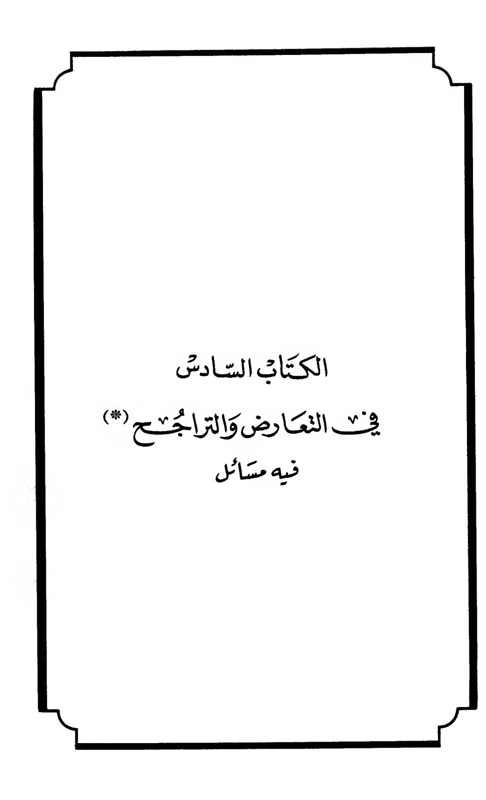
(٢) (في قولنا) في س.

(٣) قال «ابن بَرهان» في «شرح اللمع» (١ :٧):
(البناء هو القياس في جميع الأفعال، وما عداه من بناء على حركة، أو إعراب فاستحسان. فأما الأفعال المتجردة التي ليست بماضية، ولا أمر مراجعة فمعربة).

(٤) (و) مكان (من) في ح.

(٥) بيان للأصل الذي اقتضاه الدليل من أن الجر لا يدخل الفعل؛ لأن الأصل فيه لم يُعَارض فيبقى على مقتضاه.





الكتاب السادس

في التعارض والتراجيح (*)

فيه مسائل



الأولــى

قال «ابن الأنباري»[1]: إذا تعارض[2] نقلان[3] أُخِذَ بأرجحهما.

والترجيح في شيئين:

أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن[4].

(*) «التعارض»: مصدر تعارض الشيئان، إذا عارض كل منهما الآخر وقابله.

وفي «داعي الفلاح»: (التعادل) بدل (التعارض)، أي: التوازن بين الأدلة.

و «التراجح» هو وقوع الرجحان بينهما أيهما أرجح.

وما أثبته هو من ح، و «الفيض». و (التراجيح) في س، م، وحيدر وإستانبول.

وانظر «المحصول» (٢/٢: ٥٩١).

(١) في «لمع الأدلة» (ص: ١٣٦).

(٢) (فعلان) في س.

(٣) في حكم. (نقلان) ساقط من س.

(٤) «الإسناد»: هو الإخبار عن طريق المتن، أي: حكاية رجال الحديث.

و «السند»: هو الطريق الموصلة إلى المتن، يعني رجال الحديث.

و «المتن»: هو ما انتهى إليه السند من الكلام.

انظر «تدريب الرواي» (المقدمة)، و «شرح المنظومة البيقونية» (ص: ١٨).

و (متن) في س.

فأما الترجيح بـ «الإسناد» فبأن[1] يكون رواة أحدهما[2] أكثرَ من الآخر أو أعلم و[3] أحفظ.

وذلك كأنْ يَسْتَدِلَّ الكوفي على النصب بـ «كَمَا» إذا كانت بمعنى «كَيْمَا»[4] بقول الشاعر:

اسْمَـعْ حَدِيثاً كما يَوْمـاً تُحَـدِّثُـهُ   عنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا ما سَائِلٌ سَأَلَا[5]

فيقـول له البصـري: الرواة اتفقـوا على أن الروايـة «كما يومـاً[6] تحدثُه» بالرفـع، ولم يَرْوِهِ أحدٌ بـالنصب غير «المفضّـل بن سلمة»[7]،

---

(١) (قد) في س.

(٢) أي: النقلَيْن.

(٣) (أو) في س.

(٤) انـظر «شـرح الكـافيـة» لـ «الـرضي» (٢: ٢٤٠)، و«شـرح الأشمـوني» (٣: ٢٨١).

(٥) قائله «عَدِيُّ بن زيد العِبَادِيُّ».
والبيت في «الإنصاف» (٢: ٥٨٨)، و«الإعراب عن جدل الإعراب» (ص: ٦٦)، و «لمـع الأدلة» (ص: ١٣٦). برواية «عن».
و (من) بدل (عن) في حيدر، وإستانبول.

(٦) (يوم) في حيدر، وهو خطأ؛ لأن الكلام عن رفـع الفعل «تحدثُه».

(٧) هو «المفضل بن سَلَمة بن عاصم، أبو طالب» النحوي، اللغوي، الكوفي. المتوفىٰ نحوسنة ٢٩٠هـ. اختار في اللغة والنحو اختيارات غيرُهـا المختار. متـرجم في «إنبـاه الـرواة» (٣: ٣٠٥)، و«بغيـة الـوعـاة» (٢: ٢٩٦)، و «الأعلام» (٧: ٢٧٩).

ومَنْ رَوَاهُ بـالرفـع أعلَمُ منه[1]، وأحفظُ وأكثـرُ، فكـان الأخـذ بـروايتهم أولىٰ.

وأمـا الترجيـح في «المتن» فبـأن يكون أحـدُ النقلين[2] على وفق القياس، والآخر علىٰ خلافه.

وذلــك كـأن يستــدل الكـوفي على إعمــال «أَنْ» مـع الحـذف بلا عوض بقول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى .... [3]

فيقول له البصري: قد روي «أحضرُ» بالرفـع أيضاً[4]، وهو على

---

(١) (أعلم منه) ساقط من حيدر.

(٢) (الفعلين) في س.

(٣) صدر بيت قائله «طرفة بن العبد»، وعجزه:

.... وأن أَشْهَدَ اللذاتِ هلْ أنت مُخْلِدِي

وهــو في «الإنصـاف» (٢: ٥٦٠)، و«شــرح المفصــل» (٢: ٧، ٤: ٢٨، ٧: ٥٢) ويروى «ألا أيُّهذا اللائمي». و (أيها) في س.

وروي «أَحْضُرُ» بالنصب وبالرفـع.

فـالنصب على تقـديـر «أن»، حـذفت وعـملت مـع الـحـذف ـ عنـد الكوفيـين ـ.

والرفـع على تقدير «أنْ»، فارتفـع الفعل، وإن كانت مرادة.

(٤) قال «سيبويه» في «الكتاب» (٣: ٩٩):

(وتقول: «مُرْهُ يَحْفِـرْها»، و«قُـلْ له يَقُـلْ ذاك»، وقال اللَّهُ ـ عزَّ وجل ـ: ﴿قُـلْ لِعِبَـاديَ الـذينَ آمنُـوا يقيمُـوا الصـلاةَ ويُنْفِقُـوا ممـا رزقنـاهُمْ﴾ (إبراهيم: ٣١). ولو قلت: مُرْهُ يَحْفِرُهَا، على الابتداء كان جَيِّداً. =

وفق القياس، فكان الأخذُ به أولىٰ. وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من / الحروف يعمل مضمراً بلا عوضٍ. [٩٩]

الثانية

قال في «الخصائص»[١]: اللغاتُ[٢] على اختلافها كلُّها حُجَّةٌ، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال «ما»، ولغة تميم في تركه، كل منهما يقبلها القياس، فليس لك أن ترد إحدى[٣] اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من الأخرى، لكن غاية مَالَكَ في ذلك أن

= وقد جاء رفعُه على شيءٍ هو قليل في الكلام، على مُرْهُ أنْ يَحفرها، فإذا لم يَذكروا «أنْ» جعلوا المعنى بمنزلته في: عَسَيْنَا نَفْعَلُ. وهو في الكلام قليلٌ، لا يكادون يتكلَّمون به، فإذا تكلموا به فالفعلُ كأنه في موضع اسمٍ منصوب، كأنه قال: عَسَىٰ زيدٌ قائلاً، ثم وَضَعَ يقول في موضعه، وقد جاء في الشعر، قال «طرفة بن العبد»:

أَلا أيُّهذَا الزاجِري أَحْضُرُ الوَغَىٰ ... وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِي

وسألته عن قوله ــ عزَّ وجل ــ: ﴿قُلْ أفغَيْرَ اللَّهِ تأمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّها الجاهِلُونَ﴾ (الزمر: ٦٤) فقال: تَأْمُرُونِّي، كقولك: هو يقول ذاك بلغني، فَبَلَغَنِي لغوٌ، فكذلك تَأْمُرونِّي، كأنه قال: فيما تأمرونِّي، كأنه قال فيما بلغني.

وإن شئت كان بمنزلة:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغَى ... .)اهـ.

(١) (٢: ١٠ ــ ١٢).

(٢) (اللغة) في ح.

(٣) (أحد) في ح.

تَتَخَيَّرَ إحداهما، فتقوِّيها على أختها، وتعتقد أَنَّ أقوىٰ القياسَيْن أَقْبَلُ لها، وأشدُّ أُنْساً بها، فأمَّا رَدُّ إحداهما بالأخرىٰ فلا[1]، ألا ترىٰ إلى قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: «نَزَلَ القرآن بسبعِ لغاتٍ كلّها شافٍ كافٍ»[2].

هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين[3].

---

(١) وفي «المحتسب» (١ : ٢٣٦):
(ليس ينبغي أن يُطْلَقَ على شيء له وجهٌ من العربية قائم ــ وإن كان غيره أقوى منه ــ أنه غلط).
وفي «شرح الأشموني» (٤ : ٧١) ــ عند الكلام على إضافة العدد المركب ــ: إن عجزه قد يعرب، ولكن صاحب «التسهيل» منع أن يقاس عليه، وهنا قال «الصبان» ما نصه:
(مَنَعَ في «التسهيل» القياس عليه، قال بعضهم: هي لغة ضعيفة عند «سيبويه» وإذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة. مرادي).

(٢) أخرجه «النسائي» في «سننه» في (كتاب الافتتاح ــ جامع ما جاء في القرآن) (٢ : ١٥٤) من حديث «أُبَيّ بن كعب» برواية: «أُنْزِل القرآن على سبعة أحرفٍ كُلُّهُنَّ شافٍ كافٍ».
وقريب منه في «مختصر سنن أبي داود» في (أبواب الوتر ــ باب أنزل القرآنُ على سبعة أحرف) (٢ : ١٤١)، و«مسند أحمد» (٥ : ٤١، ٥١، ١١٤، ١٢٢، ١٢٤).
و (أنزل) في إستانبول.

(٣) عبارة «الخصائص» هكذا: (هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسِلتين، أو كالمتراسلتين). (أم متقاربتين) في ح.

فإن قَلَّتْ إحداهما جداً، وكثرت[1] الأخرى جداً أخذت بأوسعِها رواية، وأقواهما قياساً، ألَا تَرَىٰ أنك لا تقول: «المالُ لِكَ»[2] ولا «مررت بَكَ» قياساً على قول قضاعة[3]: «المالُ لِهْ»[4]، ولا «أَكْرَمْتُكِشْ»[5]، قياساً على قول من قال: «مررتُ بِكِش».

فالواجب في مثل ذلك، استعمال ما هو أقوىٰ وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات[6] العرب مصيبٌ غير مخطئ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شِعْرٍ أو سجع فإنه غير مَلومٍ، ولا منكر عليه. انتهى.

وفي «شرح التسهيل» لـ «أبي حيان»[7]: كلُّ ما كان لغةً لقبيلة قِيسَ[8] عليه[9].

---

(١) (أو كثرت) في ح.

(٢) (المالك) في س، م.

(٣) تفرع من «القحطانيين» «حِمْيَر»، ومن «حمير» عدةُ قبائل أشهرها «قُضاعة»، وبلاد قُضاعة متصلة ببلاد الشام.
«جمهرة أنساب العرب» (ص: ٨).

(٤) (المال لله) في إستانبول.

(٥) (رأيتكس) في س.

(٦) (اللغات) في ح.

(٧) ذكره في «المزهر» (١: ٢٥٨). (٨) (قيس) ساقط من س.

(٩) لأن كلَّ لهجة تمثّل حَقْلاً لغوياً لا يصح إهداره أو الحيف عليه، ولا شك أن أي لهجة من تلك اللهجات المغمورة قد أمدت الفصحىٰ بروافد غنية =

الثالثة

إذا تعارض ارتكاب شاذٍ[1] ولغةٍ ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولىٰ من الشاذّ. ذكره «ابنُ عصفور».

الرابعة

قال «ابنُ الأنباري»[2]: إذا تعارض قياسان[3] أُخِذَ بأرجحهما،

= أضافت إلى متنها إضافات في الدلالة والمستوى الصرفي والصوتي. «اللهجات العربية في التراث» (١ : ١٨٦).

(١) المراد بالشاذ هنا المردود، أما الموافق للاستعمال دون القياس نحو: «استحوذَ» فيقدم لوروده في فصيح الكلام.
انظر «الخصائص» (١ : ٩٧)، وارجع إلى قول «السيوطي» المتقدم وهو: (ينقسم المسموع إلى مطرد وشاذ) (ص: ٩٦).
قال «ابن السراج» في «الأصول»:
(وليس البيتُ الشاذُّ والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ حجةً على الأصل المُجْمع عليه في كلامٍ، ولا نحوٍ، ولا فِقْه، وإنما يَرْكَنُ إلىٰ هذا ضَعَفة أهل النحو، ومَنْ لا حجةَ معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعَفَة أصحاب الحديث وأتْباع القصاص في الفقه).
من «المزهر» (١ : ٢٣٢)
وفي «الإنصاف» (١ : ٢٩٨):
(الرواية الشاذة الغريبة لا يكون فيها حجة).

(٢) في «لمع الأدلة» (ص: ١٣٨ ــ ١٣٩).

(٣) بأن ناسَبَ الفرعُ كُلًّا من الأصلين، ووُجِدتِ العلةُ الجامعة في كلٍّ منهما.

[١٠٠] وهو ما وَافَقَ دليلاً آخر، من نقلٍ أو قياسٍ[1]، فأما الموافقة للنقل / فكما تقدم[2].

وأما الموافقة للقياس فكأن يقول الكوفيُّ: إنَّ[3] «إِنَّ» تعمل في الاسم النصبَ لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع[4]، بل الرفع[5] فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول البصري: هذا فاسد[6]؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع[7] فما ذهبت[8] إليه يؤدي إلىٰ ترك القياس، ومخالفة الأصول[9] لغير فائدة،

---

(١) أي: آخر يُقَارِبُهُ في العلَّة، والحمل عليه لأجلها.

(٢) أي: قريباً عن البصري في ردِّ كلام الكوفي عملَ «أنْ» مضمرة من غير عوض.

(٣) (إن) ساقط من حيدر.

(٤) لأنها ضعيفة منحطة عن مرتبة الفعل الذي عملت بالحمل عليه، كما هو شأن الفرع أبداً.

وفي «الإنصاف» (١ : ٢٢٩): (الفروع تنحطُّ أبداً عن درجات الأصول).

(٥) (الرافع) في ح.

(٦) أي: قياس فاسد.

(٧) (ويعمل في الخبر الرفع) في حيدر.

(٨) (ذهب) في ح، س.

(٩) وتصور مخالفة الأصول بأن نقول: إن ما ينصب الاسم من العوامل لم يعمل الرفع، ورُفِعَ الخبر بغير عامل؛ لأنه إنما كان رافعه المبتدأ المرفوع هو بالخبر على قوله، فهما مترافعان، وقد زال ذلك بدخول هذه الأحرف، فالقول ببقاء رفعه السابق يؤدي إلى رفع الخبر بغير عامل، وذلك مخالف للأصول.

وذلك[1] لا يجوز.

الخامسة

قال في «الخصائص»[2]: إذا تعارض «القياسُ» و«السماعُ» نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْهُ في غيره، نحو: ﴿اسْتَحْوَذَ عليهمُ الشيطانُ﴾[3]، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بدَّ من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذِي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيرَه، فلا تقول[4] في «استقام»: «اسْتَقْوَمَ»، ولا في «استباع» «اسْتَبْيَعَ».

السادسة

قال في «الخصائص»[5]: إذا تعارض قوَّةُ القياس[6] وكثرةُ

---

(١) أي: ترك القياس، ومخالفة الأصول عبث فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب.

(٢) (١: ١١٧). وانظر «الإنصاف» (١: ١١٤).

(٣) (المجادلة: ١٩).

(٤) بل تجيء بذلك كله على القياس، فتقلب كلًا من الواو والياء ألفاً، وتقصِر إبقاء ذلك بحاله على الوارد عنهم، المسموع منهم، وبذلك تكون جامعاً بين إعمال النصّ والقياس.

(٥) (١: ١٢٤).

(٦) لقوة علّته.

الاستعمال[1] قُدِّمَ ما كَثُرَ استعماله؛ ولذلك[2] قدمت اللغة الحجازية[3] على التميمية؛ لأن الأولىٰ أكثرُ استعمالاً، ولذا نزل بها القرآن[4]، وإن كانت التميمية أقوىٰ قياساً، فمتى رابك في الحجازية رَيْبٌ[5] من تقديم أو تأخير أو نقض النفي فزِعت إذ ذاك إلى التميمية.

السابعة

«في معارضة مجرد الاحتمال[6] للأصل والظاهر»[7]

قال في «الخصائص»[8]: باب في الشيء يَرِدُ فيوجب له القياس

---

(١) مع ضعف علته بالنسبة لما قبله.

(٢) (ولذا) في ح.

(٣) في إعمال «ما» عمل «ليس». انظر «الإنصاف» (١ : ١٦٥).

(٤) أخرج «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب فضائل القرآن ـ باب نَزَلَ القرآنُ بلسان قُرَيْشٍ والعَرَبِ) (٦ : ٩٧) من حديث «أنسِ بن مالكٍ» قال: (فَأَمَرَ ـ «عثمانُ» «زيدَ بنَ ثابتٍ» و«سعيدَ بنَ العاصِ» و«عبدَ اللَّهِ بنَ الزُّبَيْرِ» و«عبدَ الرحمن بن الحارثِ بن هشام» أن يَنْسَخُوهَا في المصاحِفِ، وقال لهم: إذَا اخْتَلَفْتُمْ أنتم و«زيدُ بنُ ثابتٍ» في عَرَبِيَّةٍ من عَرَبِيَّةِ القرآنِ فاكْتُبُوهَا بلسانِ قُرَيْشٍ، فإنَّ القرآنَ أُنْزِلَ بلسانهم، فَفَعَلُوا). وانظر «فتح الباري» (٩ : ٩).

(٥) أي: حَصَلَ عندك شكٌّ بتقديم خبرها على اسمها، أو معمول الخبر، وهو غير ظرف على الاسم، أو نقض نفيها بـ«إلَّا» رجعت إلى التميمية وأهملت؛ لأن ذلك هو القياس، ولا معارض له لفقد شرط المعارضة.

(٦) أي: الذهني للأصل، أي: باحتماله لمقتضىٰ خلافه.

(٧) أي: ومعارضة مجرد الاحتمال للظاهر من غير وجود المعارض لكلٍّ في الخارج.

(٨) (١ : ٦٦).

حُكْماً، ويجوز[1] أن يأتي السماع بضدّه، أَنَقْطَعُ بظاهره، أم نتوقف[2] إلى أن يَرِدَ السماع بجلِيَّة حاله؟

قال: وذلك نحو «عنبر»[3] فالمذهب[4] أن نحكم[5] في نونه بأنها أصل؛ لوقوعها موقع[6] الأصل، مع تجويزنا أنْ يَرِدَ دليلُ على / زيادتها. [١٠١]

كما ورد في «عَنْسَل»[7] ما قطعنا به على زيادة نونه[8]، وكذلك

(١) أي: عقلاً.

(٢) (يتوقف) في س.

(٣) انظر «الكتاب» (٤: ٢٤٠)، و«الخصائص» (١: ٢٥٦)، و«الممتع» (١: ٦٦).

(٤) أي: الأصل. و(فالمذاهب) في ح.

(٥) (يحكم) في س.

(٦) (موضع) في حيدر.

(٧) قال «ابن عصفور» في «الممتع» (١: ٢١٥):
(وزعم «محمد بن حبيب» أن اللام في «عَنْسَلٍ» زائدة؛ لأنه في معنى «عَنَس» والصحيح ما ذهب إليه «سيبويه»، من أنَّ لامه أصليَّةٌ، وأنه مشتقّ من «العَسَلان» وهو عَدْوُ الذئب، والنون زائدة؛ لأنَّ زيادة النون أسهلُ من زيادة اللّام، واشتقاقُهُ واضح لا تَكَلُّفَ فيه).
وانظر «الكتاب» (٤: ٣٢٠)، و«الممتع» (١: ٨٢).
والعنسل: الناقة السريعة.

(٨) وهو الاشتقاق المأخوذ من «عسل».

ألف «آءَةٍ»[1] حملها «الخليل» على أنها منقلبة عن «واو»، حملاً[2] على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يَرِدَ شيءٌ من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن «ياء»[3].

وقال في موضع آخر[4]: «باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكَن[5] أن يكون المرادُ غيرَه» حتى يرد ما يبين خلاف ذلك إذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت[6] الحُكْم على ما شاهدت من حاله[7]، وإن أمكن أن يكون الأمرُ في

---

(١) «آءَ» على وزن: عَاعَ: شجر، واحدته: آءَة.
ليس في الكلام اسمٌ وقعَت فيه ألفٌ بين همزتين إلا هذا.
قاله «كراع».
قال «ابن بري»: والدليل على أن أصلَ هذه الألفِ التي بين الهمزتين واوٌ قولُهم في تصغير: آءَة: أُوَيْأَةٌ.
«لسان العرب»(أوأ ١ : ٢٤).

(٢) (حملًا) ساقط من س.

(٣) لأن الاشتقاق بين أصول المواد، فهذا فيما يتعلق بمعارضة احتمالِ زيادة الحرف لأصالته.
و (واو) في س. وهو خطأ.

(٤) من «الخصائص» (١ : ٢٥١).

(٥) أي: عقلاً.

(٦) (ثم أمضيت) في ح.

(٧) لأن الأصل عدم المعارض.

باطنه[1] بخلافه[2]؛ ولذلك حمل «سيبويه»[3]: «سِيداً»[4] على أنه مما عينه «ياء»، فقال في تحقيره: «سُيَيْدٌ» عملاً بظاهره مع توجّه كونه فِعْلاً مما عينهُ «واوٌ»[5]، كـ «رِيح» و «عِيد».

الثامنة

في تعارض الأصل والغالب

إذا تعارض «أصلٌ» و «غالب» في مسألةٍ جرىٰ قولان: والأصح العمل بـ «الأصل»، كما في الفقه[6].

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب «الإفصاح»[7]: إذا وجد

---

(١) أي: في نفس الأمر.

(٢) أي: بخلاف ذلك الظاهر.

(٣) وفي «الكتاب» (٣: ٤٨١):

(«هذا باب تحقير كلّ اسم كان ثانيه ياء تَثبت في التحقير» وذلك نحو: بَيْتٍ، وشَيْخٍ، وسِيد. فأحْسنُه أن تقول:

شُيَيْخٌ وسُيَيْدٌ فتَضمّ؛ لأن التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء، وهو لازمٌ له، كما أنَّ الياء لازمة له.

ومن العرب من يقول: شِيَيْخٌ وبِيَيْتٌ وسِيَيْدٌ، كراهيةَ الياء بعد الضمّة).

(٤) بكسر فسكون، وهو الذئب، وقد يطلق على الأسد.

(٥) فقلبت ياء لسكونها إثر كسرة، كـ «ريح» بدليل جمعه على «أرواح» و «عيد»؛ لأنه من العَوْد، وجمعوه بالياء على «أَعياد»، دفعاً لتوهم جمع عُودٍ على أعواد.

(٦) أي: في الأكثر.

(٧) هو «محمد بن يحيى بن هشام، الخضرواي». وقد تقدمت ترجمته.

«فُعَل» العَلَم ولم يُعلم أَصَرَفُوهُ أم لا؟ ولم يعلم له اشتقاق، ولا قام عليه دليل.

ففيه مذهبان:

مذهب «سيبويه»[1] صَرْفُهُ[2] حتىٰ يثبت أنه معدول[3]؛ لأن

---

(١) وفي «الكتاب» (٣:٢٢٢): (هذا باب «فُعَل»: أعلم أنَّ كلَّ فُعَلٍ كان اسماً معروفاً في الكلام، أو صفةً فهو مصروف.

فالأسماءُ نحو: صُرَدٍ وجُعَل، وثُقَب وحُفَر، إذا أردت الحُفْرة والثُّقْبَة.

وأما الصفات فنحو قولك: هذا رَجُلٌ حُطَمٌ.

قال «الحُطَم القيسيّ» [أو رُشيد بن رميض العنزي]:

قد لَفَّها الليلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ

فإنَّما صرفت ما ذكرتُ لك؛ لأنه ليس باسمٍ يُشْبِهُ الفعل الذي في أوّله زيادة، وليست في آخره زيادة تأنيث، وليس بفعل لا نظير له في الأسماء، فصار ما كان منه اسماً ولم يكن جمعاً بمنزلة: حَجَرٍ، ونحوه، وصار ما كان منه جمعاً بمنزلة: كِسَرٍ، وإِبَرٍ.

وأما ما كان صفةً فصار بمنزلة قولك: هذا رجلٌ عَمِلٌ، إذا أردتَ معنى كثير العَمَل.

وأما «عُمَر» و«زُفَر» فإنَّما منعهم من صرفهما وأشباههما أنَّهما ليس كشيء مما ذكرنا، وإنَّما هما محدودان عن البناء الذي هو أَوْلىٰ بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلمَّا خالَفا بناءَهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامرٍ، وزافرٍ.

ولا يجيء «عُمَرُ» وأشباهُهُ محدوداً عن البناء الذي هو أَوْلىٰ به إلَّا وذلك البناء معرفة. كذلك جرى في هذا الكلامُ.

فإن قلت «عُمَرُ آخَرُ» صرفته؛ لأنه نكرة فتحوَّل عن موضع عامرٍ معرفةً..).

(٢) أي: جرياً على الأصل في الأسماء. (٣) لأن الأصل عدم العدل.

الأصل في الأسماء الصرفُ، وهذا هو الأصح.

ومذهب غيره المنع؛ لأنه الأكثر في كلامهم[1].

ومنها ما ذكره «أبو حيان» في «شرح التسهيل»: أَن «رحمٰن»، و «لَحْيَان»[2] هل يُصرف أو يُمنع؟

مذهبان. والصحيح صرفُه؛ لأنا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرفُ، فوجب العمل به[3].

ووجه مقابله أن ما يوجد من «فَعْلان» الصفةِ غير مصروف في

---

(١) فكان هو الغالب، ولذلك حمله غيرُ «سيبويه» عليه.

(٢) في «شرح الأشموني» (٣: ٢٣٢):

(اختُلف في منع صرف «لَحْيان» ـ ويقال لكبير اللحية ـ وهو لا مؤنث له.

والصحيح منع صرفه؛ لأنه وإن لم يكن له «فَعْلَى» وجوداً فله «فَعْلَى» تقديراً).

وفي «حاشية الصبان»: (و «لحيان» كـ «رحمٰن»).

وفي «التصريح» (٢: ٢١٣):
(وحُكي أن من العرب من يصرف «لحيان» حملاً على «ندمان» على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء).

(٣) أي: بالأصل، وإن كان الغالبُ في مثله المنع.

[١٠٢] الغالب، والمصروف منه قليلٌ، فكان الحمل على / الغـالب أولىٰ[١].
هذه عبارته[٢].

التـاسعـة
في تعارض أصلين

قـال في «الخصائص»[٣]: والحكم في ذلـك مراجعـة الأصل[٤] الأقرب دون الأبعد.

مِنْ[٥] ذلـك قولهم في ضمـة «الذال» من قـولك: «مـا رأيته مـذُ اليوم»، فإن أصلَها السكونُ، فلمـا حركت لالتقـاء الساكنين ضمـوها، ولم يَكسِـرُوها[٦]؛ لأن أصلهـا الضم في «مُنْذُ»، وإنمـا ضُمَّتْ[٧] فيهـا لالتقـاء السـاكنين إتبـاعـاً لضمـة «الميم». فـأصلهـا الأول وهو الأبعـد «السكونُ»، وأصلها الثاني وهو الأقرب «الضم» فضمت «الذال»[٨] من

---

(١) أي: أحق من الحمل على الصرف، وإن كان هو الأصل، عملاً بالغالب.

(٢) أورد «السيوطي» ذلك للتمثيل، لا لكونـه يرى رأي «أبـي حيـان»؛ لأن غيره صَحَّـح الأصلَ.

(٣) (٢: ٣٤٢ ـ ٣٤٤).

(٤) (الأصل) ساقط من حيدر.

(٥) (فمن) في حيدر.

(٦) والكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.
(ولم تكسر) في حيدر.

(٧) (ضممت) في حيدر.

(٨) (ذال) في حيدر.

«مُذ»[1] عند التقاء الساكنين رداً إلى الأصل الأقرب، وهو ضم «منذُ» دون الأبعد الذي هو سكونها، قبل أن تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم[2].

---

(١) (منذ) في م.

(٢) إذ لو حمل «مذ» على «منذ» قبل ضمِّه لكان فيه التقاء الساكنين فيكون أصلُه التخلص بالكسر لا بالضم، لكنه حمل على «منذ» المضموم الأقرب من «منْذ» الساكن الذال.

ففيه الرجوع للأصل الأقرب عن الأصل الأبعد من التحريك بالكسر لما عرفته.

وفي «مغني اللبيب» (ص: ٤٤١):

(«مذ» و «منذ» لهما ثلاثُ حالات:

* **إحداها**: أن يليهما اسم مجرور، فيكونان حرفا جر ـ في الأصح ـ ، بمعنى «من» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنىٰ «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «من» و «إلى» إن كان معدوداً. نحو: «ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة» أو «مذ يومنا»، أو «مذ عامنا»، أو «مذ ثلاثة أيام».

* **الحالة الثانية**: أن يليهما اسمٌ مرفوع، وهما مبتدآن، وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمدُ إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأولُ المدة إن كان ماضياً. نحو: «مُذْ يومُ الخميسِ» و «منذ يومان».

هذا قولُ «المبرد» و «ابنِ السراج» و «الفارسي».

وقيل: غيرُ ذلك.

* **الحالة الثالثة**: أن يليهما الجملُ الفعليةُ أو الاسمية. والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة. (في أحد الأقوال).

وأصل «مذ»: «منذُ» بدليل رجوعهم إلى ضمِّ ذال «مذُ» عند ملاقاة الساكن، =

ومن ذلك قولهم: «بِعْتُ»، و «قُلْت»، فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد؛ لأن أصلهما «فَعَل» بفتح العين، ثم نُقِلا[1] منه إلى «فَعِل» و «فَعُل»، ثم قلبت «الواو» و «الياء» في «فَعَلْتُ»[2]، فالتقى ساكنان، العين المعتلَّة المقلوبة ألفاً، و «لام» الفعل، فحذفت «العين» لالتقائهما[3]، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى «الفاء»[4] مراجعة إلى الأصل الأقرب[5]، ولو روجع الأبعد[6] لقيل: «قَلْت» و «بَعْت» بفتح الفاء[7]؛ لأن أوَّل أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر[8].

= نحو: «مُذُ اليوم» ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: «مُذُ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن.
وقال «المالقي»: إذا كانت «مذ» اسماً فأصلها «منذ»، أو حرفاً فهي أصل).
انظر «رصف المباني» (ص: ٣٨٥ ــ ٣٩٣).

(١) (نقل) في ح.
(٢) بزيادة (ألفاً) في «الخصائص».
(٣) فصار التقدير: قَلْتُ، وبَعْتُ.
(٤) لأن أصلهما قبل القلب: «فَعُلت» و «فَعِلت».
(٥) وهو اعتبارها بعد نقلها من «فَعَل» المفتوح، إلى المضموم والمكسور.
(٦) وهو فتح المفتوح فيهما.
(٧) أي: فلا يكون فيه دليل على المحذوف هل هو واوٌ أو ياءٌ.
(٨) أي: فردّ للأصل الأقرب دون الأبعد.
وانظر: «الممتع» (١ :٣٢).

العـاشـرة

إذا تعارض «استصحابُ الحال»[1] مـع دليلٍ آخـر من «سماعٍ » أو «قياسٍ » فلا عبرة بـه. ذكره[2] «ابن الأنباري» في كتابه[3].

الحادية عشْرة[4]

في تعـارض قبيحـين

قال في «الخصائص»[5]: إذا حضـر عندك ضـرورتان لا بـدّ من ارتكاب إحداهما، فَأْتِ بأقربهما وأقلِّهما فُحشاً.

وذلك كـ «واو»: «وَرَنْتَل»[6]، أنت فيها بين ضرورتين:

---

(١) أي: إبقاء ما كان على ما كان. وهو مصطلح فقهي للحنفيين، يريدون أن الأصل في الأشياءِ الإبـاحة، مـا لم يقم دليلٌ على عـدمها، لقـوله تعـالىٰ: ﴿هو الذي خَلَقَ لكم ما في الأرضِ جميعاً﴾ (البقرة: ٢٩).

(٢) (قاله) في حيدر.

(٣) انظر «جدل الإعراب» (ص: ٦٣)، و «لمع الأدلة» (ص: ١٤٢).
و (في كتابه) ساقط من س، م.

(٤) (عشر) في ح، س.

(٥) (٢: ٢١٢).

(٦) هو الداهيةُ: ، والأمرُ العظيم. كما في «القاموس» (ورن).
وفي «الممتـع» (١: ١٠٣، ١١٦):
(حـرف العلَّة أصل في بنـات الأربعة، نحـو: «وَرَنْتَـلَ»، ولا تُجعـل الـواو زائدة؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى إثبات بناء لا نظير لـه).
وفي «شرح الكافية الشافية» (٤: ٢٠٣٨):
(وقد زعم قومٌ أنَّ واو «وَرَنْتَلَ» ــ وهو الشرُّ ــ زائدة على سبيل النُّدُورِ.

[١٠٣] إمَّا أن / تَدَّعي كونها أصلاً، و«الواو» لا تكون[١] أصلاً في ذواتِ الأربعة إلَّا مَكرَّرة[٢] كـ «الوَصْوَصَة»، و«الوَحْوَحَة»[٣].

وإمَّا أن تَدَّعي كونها زائدة، و«الواو» لا تزاد أَوَّلاً[٤].

فَجَعْلُهَا أصلاً أَوْلَىٰ من جعلها زائدة؛ لأنها تكون أصلاً في ذواتِ الأربعة في حالةٍ ما، وهي حالة التكرير، وكونها[٥] زائدةً أَوَّلاً لا يوجد بحال.

وكذلك إذا قلت: «فيها قائماً رجلٌ»[٦] لمَّا كنت بين أن ترفع

= والأشبهُ أن تكون أصلية، والنون واللام زائدتان.
أمَّا النُّون فلأنَّها كنون «غَضَنْفَر» ساكنةثالثة في كلمة خماسيَّة.
وأمَّا اللامُ فلأنها آخرةٌ واللام قد تزادُ آخراً كَـ «فَحْجَل» بمعنى: «أَفْجَح» [أحجم]. فلزيادتها آخراً نظائر على الجُمْلَةِ. بخلاف الحكم على الواو المصدَّرة بالزيادة فلا نظير له).

(١) (يكون) في م.

(٢) (المذكورة) بدل (إلَّا مكررة) في س، م.

(٣) «الوَصْوَصُ»: ثقبٌ في السِتر، ونحوه على مقدار العين. «الصحاح» (وصص ٣: ١٠٦١).
و«الوَحْوَحَةُ»: صوتٌ معه بَحَحٌ. «الصحاح» (وحح ١: ٤١٤).
ومن (إمَّا أن) إلى (الوحوحة) ساقط من ح.

(٤) أي: في أول الكلمات.

(٥) (وكونها) ساقط من س.

(٦) لما كان «الحال» خبراً في المعنى، وصاحبها مخبراً عنه أشبه المبتدأ، فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلَّا بمسوّغ من مسوّغات الابتداء.

= كتأخير صاحب الحال، نحو: «فيها قائماً رجلٌ»، و«في الدار جالساً رجلٌ».
انظر «شرح الكافية الشافية» (٢ :٧٣٨)، و«التصريح» (١ : ٣٧٥)، و«همع الهوامع» (١ : ٢٤٠)، و«شرح الأشموني» (٢ : ١٧٤).
وفي «الكتاب» (٢ :١٢٢):
(وهذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله.
وذلك قولك: «هذا قائماً رجلٌ» و«فيها قائماً رجلٌ» لمَّا لم يجر أن توصَف الصِّفةُ بالاسم، وقبُح أن تقول: «فيها قائم»، فَتَضَعَ الصفةَ موضع الاسم، كما قبح: «مررت بقائمٍ» و«أتاني قائمٌ» جعلتَ القائم حالاً، وكانَ المبنيُّ على الكلام الأوَّل ما بعده.
ولو حَسُنَ أنْ تقول: «فيها قائمٌ» لجاز: «فيها قائمٌ رجلٌ»، لا على الصفة، ولكنَّه كأنه لمَّا قال: «فيها قائمٌ»، قيل له: مَنْ هو؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ، أو عبدُ الله. وقد يجوز على ضعفه.
وحُمِل هذا النصبُ على جوازِ «فيها رجلٌ قائماً»، وصار حِين أُخِّر وجه الكلام، فِراراً من القبح. قال «ذو الرمة»:
وَتَحْتَ العَوَالِي في القَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا العُيونَ الجآذِرُ
وقال الآخر:
وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ شُحوبٌ وإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ
وقال «كُثَيِّر»:
لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلُ ....
وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام).
البيت الأول: يصف نسوة سُبين، فَصُرْنَ تحت عوالي الرماح. و«القنا»: الرماحُ. =

«قائماً»، فتقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون بحال، وبين أن تنصبه حالاً من النكرة، وهو على قِلَّتِهِ جائز، حملت المسألة على الحال فنصبت[1]. انتهى [2].

الثانية عشرة[3]

إذا تعارض «مُجْمَعٌ عليه» و «مُخْتَلَفٌ فيه»، فالأول أَوْلَىٰ.

= والعربُ تُشَبِّهُ النساء بالظباء، و «الجآذر» جمع: جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية.

الشاهد فيه: نصب «مستظلة» على الحال بعد أن كانت صفة لِـ «الظباء» متأخرة، فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعتاً؛ لأن النعت لا يتقدم على منعوته.

والبيت الثاني: يذكر شحوبه وتغيّر جسمه تغيراً ظاهراً لما يقاسي من الوجد بصاحبته، وأنها لو طلبت من عينها أن تشهد على ذلك لشهدت.

الشاهد فيه: تقديم «بيناً» على «شُحوب»، ونصبه على الحال بعد أن كان صفة متأخرة، أي: شحوب بيّن.

وتمام البيت الثالث: ــ وهو من مجزو الوافر ــ :

.... يلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

ويروى: «لعزة». يقول: تلوح آثاره، وتتبين تبين الوشي في خلل السيوف، وهي أغشية الأغماد، واحدتها «خلة».

والشاهد فيه: نصب «موحشاً» على الحال، وكان أصله صفة لـ «طلل»، فتقدمت على الموصوف، فصارت حالاً. (من تعليقات «الكتاب»).

(١) (فتنصب) في س.

(٢) (انتهىٰ) ساقط من حيدر.

(٣) (عشر) في س.

مثال ذلك: إذا اضْطُرَّ في الشعر إلى قصر ممدودٍ، أو مدِّ مقصورٍ[1]، فارتكاب الأول أَوْلَىٰ؛ لإجماع البصريين والكوفيين على

(١) قَصْرُ «الممدود» للضرورة مما لم ينتطح فيه كبشان، ولم يختلف فيه اثنان؛ لأنه رجوع إلى الأصل، إذِ الأصل القَصْرُ؛ بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلَّا زائدة، وألف المقصور قد تكون أصلية، والزيادة خلاف الأصل. ومنه قوله:

لا بُدَّ مِن صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَفَرْ   وَإِنْ تَحنَّىٰ كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ

الشاهد فيه: قصر «صنعاء» للضرورة. و«العَوْد»: المسن من الإبل، وَدَبِرَ البعير يدبُرُه دَبْرَة ودُبُوراً إِذَا عَقر ظَهره.

وإنما النزاع في «المقصور» هل يجوز مدُّه للضرورة؟

فمنعه جمهور البصريين، وأجازه جمهور الكوفيين، واحتجوا بقول الراجز، وهو «أبو المقدام»:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ
يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ

«الشيشاء»: التمر الذي لم يشتد، و«ينشب»: يتعلق، و«المسعل»: موضع السعال من الحلق. و«اللهاء»: جمع «لهاة»، كالحصىٰ جمع: حصاة، مَدَّه للضرورة.

و«اللهاة» لَحْمَةٌ مطبقة في أقصىٰ سقف الحنك.

وقول الآخر:

وهم مَثَلُ النَّاسِ الذي يَعْرِفُونَهُ   وَأَهْلُ الوَفَا مِنْ حَادِثٍ وقَدِيمٍ

أي: من زمنٍ حادثٍ.

والشاهد فيه: قصرُ «الوفاء» للضرورة.

جوازه، وَمَنْعِ البصريين[1] الثاني.

الثالثة عشرة[2]

إذا تعارض «المانـع»[3] و«المقتضي»، قُدِّمَ «المانـعُ».

من ذلـك ما وجـد فيه سببُ «الإمـالة»[4] ومـانعهـا. لا تجـوز[5] إمـالتُه[6].

= وفي «الألفية»:

وقَصْرُ ذِي المدِّ اضطراراً مُجْمَـعُ عليه، والعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَـعُ

انظر «الإنصاف» (٢ : ٧٤٥)، و«شرح الكافية الشافية» (٤ : ١٧٥٩ ـ ١٧٦٨)، و«المقاصد النحوية» (١ : ٥١١)، و«الضرائر» (ص: ٥٧، ١٨٣).

(١) (مَنَـعَ البصريون) في ح.

(٢) (عشْر) في س.

(٣) للحكم. و«المقتضي» لـه.

(٤) تعريف «الإمالـة»: «أن تنحوَ بـالألف نحوَ اليـاء، وبالفتحـة التي قبلها نحـوَ الكسرة؛ لضرب من تجانس الصوت».
انظر «سر صناعة الإعراب» (١ : ٥٢).
انـظر في أسباب «الإمـالة» وموانعها: «شـرح الشافيـة الكافيـة» (٤ : ١٩٧١) و«شرح الأشموني» (٤ : ٢٢٩).

(٥) (لايجوز) في حيدر.

(٦) وفي «همـع الهوامـع» (٢ : ٢٠٢):
(ومتى اتصلـت بالألف راءٌ مفتوحة أو مضمومة منعت «الإمالة».
قال «أبو حيان»: سواء تقـدمت، نحو: «رَاشـد»، و«فراش»، أو تـأخرت، نحو: «هذا كافرٌ»، و«هذا حِمَارٌ» و«رأيت حماراً». وبعض العرب يميل، ولا يلتفت إلىٰ الراء...). وانظر «شرح الكافية الشافية» (٤ : ١٩٧٤).

و «أيٌّ» وجد فيها سببُ البناء وهو مشابهة الحرف[1]، وَمَنَعَ منه لزومُها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء. فامتنع البناء[2].

و «المضارع المؤكَّد بالنون»[3] وجد فيه سبب الإعراب[4]، وَمَنَعَ منه «النُّونُ» التي هي من خصائص الأفعال[5].

و «اسم الفاعل» إذا وجد شرطُ إعماله، وهو «الاعتماد»[6]، وعارضه[7] المانع، من تصغير أو[8] وصف قبل العمل. امتنع إعماله[9].

---

(١) أي: في المعنى. (٢) وفي «الألفية»:

« أيٌّ » كـ «مَا»، وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِها ضميرٌ انْحَذَفَ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مطلقاً وفي ... ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ «أَيّ» يَقْتَفِي

انظر في تفصيل الكلام على «أيّ»: «الإنصاف» (٢ : ٧٠٩) و «مغني اللبيب» (ص: ١٠٧ ــ ١٠٩)، و «شرح الأشموني» (١ : ١٦٦)، و «همع الهوامع» (١ : ٩١).

(٣) المباشرة. (٤) وهو مشابهة الاسم في اعتوار المعاني. كما مرَّ.

(٥) فبني، تقديماً للمانع. وفي «البسيط» (١ : ٢٠٥):
(يلحق الفعلَ المضارعَ ثلاثةُ أشياءَ: النونُ الخفيفةُ والنونُ الشديدةُ، ونونُ جماعة النسوة... فإن لحقت إحدى النوناتِ الثلاث بُنِيَ وزالَ الإعراب...).

(٦) شرط إعمال اسم الفاعل ــ عند البصريين ــ: اعتماده على نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو ذي خبر، أو حال.
قيل: أو على «إنَّ». وشرطوا أيضاً كونه مكبراً.
انظر «همع الهوامع» (٢ : ٩٥)، و «شرح الأشموني» (٢ : ٢٩٣).

(٧) (عرضه) في ح. (٨) (و) في حيدر.

(٩) أي: تقديماً لعُروض المانع. و (الحكم) مكان (إعماله) في ح.

الرابعة عشرة[1]

في القولين لعالمٍ واحدٍ[2]

[١٠٤] قال في بعض « الخصائص »[3] : إذا ورد عن عالم في مسألةٍ / قولان ، فإن كان[4] أحدهما

---

(١) (عشر) في س.

(٢) وفي «المحصول» (٢/٢/٥٢٢):

(إذا نُقِلَ عن المجتهد قولان: فإمَّا أن يوجدَ له في المسألةِ قولان في موضعٍ واحدٍ، أو في موضعين.

فإن وُجِدَ القولان في موضعين بأن يقول في كتابٍ بتحريم شيءٍ، وفي كتابٍ آخَر بتحليلِه، فإمَّا أن يُعْلَمَ التاريخُ ، أو لا يُعلَم. فإن عُلِمَ التاريخُ ، فالثاني منهما رجوعٌ عن الأوَّل ظاهراً.

وإن لم يعلمِ التاريخُ حُكِيَ عنه القولان، ولا يحكمُ عليه بالرجوع إلى أحدِهما بعينه.

وإن وجد القولان في الموضع الواحد، بأن يقول: في المسألة قولان، فإمَّا أن يقول عقيبَ هذا القول ما يشعرُ بتقوية أحدهما، فيكون ذلك قولاً له؛ لأنَّ قولَ المجتهد ليس إلَّا ما ترجَّح عنده.

وإن لم يقل ذلك، فهاهنا من الناس من قال: إنَّه يقتضي التخييرَ، إلَّا أنا أبطلنا ذلك.

وأيضاً فبتقدير صحَّتِهِ يكون له في المسألةِ قولٌ واحدٌ، وهو «التخيير»، لا قولان).

(٣) (١: ٢٠٠ ــ ٢٠٧).

(٤) (وكان) ساقط من س.

مُرْسَلاً[1]، والآخر مُعَلَّلاً[2] أُخذ[3] بالمعلَّل، وتُـؤَوِّلَ[4] المرسَل. كقول «سيبويه»[5] ــ في غير موضـع ــ في «التاء» من «بنت» و «أخت»: إنها للتأنيث.

وقـال في «باب مـا لا ينصرف»[6]: إنهـا ليست للتـأنيث، وعلَّله بأن ما قبلها ساكنٌ، و «تاء» التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلهـا ساكنـاً إلَّا أن يكون[7] أَلِفاً، كـ «فتـاة»، و «قناة»[8]، و «حَصَـاة»، والباقي كلّه مفتوح كـ «رُطَبَة»[9]، و «عِنَبَة»، و «علَّامة» و «نَسَّابة».

قال: فلو سمَّيت رجلاً بِـ «بنتٍ» و «أختٍ» لصرفته[10].

---

(١) أي: غير مقيد بالدليل.

(٢) أي: مقيداً بالدليل.

(٣) (أخذنا) في حيدر.

(٤) (يؤول) في س.

(٥) في «الكتاب» (٣: ٣٦٢)، و (٤: ٣١٧).

(٦) في «الكتاب» (٣: ٢٢١).

(٧) (تكون) في حيدر.

(٨) واحد «القنا»، وهو اسم جمـع: الرماح.

(٩) (كرطبة) ساقط من س، و (كرتبة) في إستانبول.

(١٠) لأنـه ليس فيه إلَّا العلميـة، وأمـا إذا سمِّيَ بـه مؤنث فيمنـع جـوازاً للعلميـة والتأنيث المعنوي، فهـو كـ «هند» ثـلاثي ساكن الـوسط، والمنـع فيه جـائز لا واجب.
انظر «شرح المفصل» (١: ٧٠).
و (صرفته) في س.

قال «ابنُ جنّي»: فمذهبُه الثاني[1] وقولُه: إنها[2] للتأنيث، محمولٌ على التجوُّز[3]؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلاَّ في حال التأنيث، وتذهب بذهابه. لا أنها[4] في نفسها زائدة للتأنيث، بل أصل كـ «تاء» «عِفْرِيتٍ» و «مَلَكُوت»[5]، فإنها بدل «لام» «أخ» و «ابن»، إذْ أصلها: «أَخَوٌ» و «بَنَوٌ».

---

(١) «مذهبُه»: مبتدأ، وضميره عائد على «سيبويه»، و «الثاني»: خبره، أي: القول الثاني.

(٢) أي: التاء.

(٣) وفي «الخصائص» (١ : ٢٠٠): (ووجه الجمع بين القولين: أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمَّا لم توجد في الكلمة إلاَّ في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنَّها للتأنيث؛ ألا ترىٰ أنك إذا ذكَّرت قلت: «ابن» فزالت التاء كما تزول التاء من قولك: «ابنة».
فلمَّا ساوقت تاءُ «بنت» تاءَ «ابنة»، وكانت تاء «ابنة» للتأنيث، قال في تاء «بنت» ما قال في تاء «ابنة». وهذا من أقرب ما يتسمَّح به في هذه الصناعة...).

(٤) (لأنها) في س.

(٥) صريح كلامه أن التاء فيهما أصل، فوزن «عِفْرِيت»: «فِعْلِيلٌ»، و «مَلَكُوت»: «فَعَلُولٌ».
والمشهور أنها زائدة فيها للمبالغة «الفيض».
وفي «الممتع» (١ : ٥٨، ١٢٥):
(التاء في «عفريت» زائدة، وهي على وزن «فِعْلِيت»)
وفيه أيضاً (١ : ٢٧٦):
(زيدت التاء في نحو: «ملكوت»؛ لأنها بمعنى الملك).
وهي على وزن «فَعَلُوت».

وإن لم يعلل واحداً منهما[1]. نُظِرَ[2] إلى الأَليق بمذهبه، والأَجْرَىٰ على قوانينه[3] فيعتمد، ويتأوَّل الآخر إن أمكن، كقول «سيبويه»[4]: «حتَّى» الناصبة للفعل. وقوله: إنها حرف جر[5]، فإنهما متنافيان؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال[6] فضلاً عن أن تَعْمَلَ فيها، وقد عَدَّ الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها «حتَّى»، فعلم بذلك أَنَّ «أَنْ» مضمَرة عنده بعد «حتَّى»، كما تضمَرَ مع «اللام» الجارَّة، في نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾[7].

وإن لم يمكن[8] التأويل. فإن نصَّ في أحدهما على الرجوع عن

---

(١) (واحد منها) في ح.

(٢) (نظراً) في س.

(٣) أي: الأليق على قواعده.

(٤) في «الكتاب» (٣:١٦): (اعلم أنَّ «حتَّى» تَنصب على وجهين).
قولُ «سيبويه»: «إنَّ «حتَّى» ناصبةٌ» تَجَوُّزٌ سببُه الملابسة والمجاورة.

(٥) وفي «الكتاب» (٣:٥):
(هذا باب الحروف التي تُضمر فيها «أَنْ».
وذلك «اللامُ» التي في قولك: «جئتُك لِتَفْعَلَ»، و«حتَّى»، وذلك قولك: «حتَّى تفعل ذاك». فإنَّما انتصَب هذا بـ«أَنْ»، و«أَنْ» هاهنا مضمَرة، ولو لم تُضْمِرْها لكان الكلامُ محالاً؛ لأنَّ «اللام» و«حتَّى» إنما يَعملان في الأسماءِ فيجرَّان...).

(٦) (بالأفعال) في س.

(٧) (الفتح: ٢).

(٨) (يكن) في م.

الآخر، علم أنَّه[1] رأيه والآخرَ مُطَّرَح[2]، وإن لم ينص بُحِثَ عن تاريخهما، وعمل[3] بالمتأخر[4]، والأول مرجوع عنه[5].

فإن لم يعلم التاريخ وَجَبَ سَبْرُ المذهبين[6]، والفحصُ عن حال القولين[7]، فإن كان أحدهما أقوى نُسِبَ / إليه أنه قوله، إحساناً للظنِّ به، وأَنَّ الآخر مرجوع عنه. [١٠٥]

وإن تَسَاويا[8] في القوة[9] وجب أن يُعْتَقَدَ[10] أنهما رأيان له[11]، وأنَّ الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت[12] القائل بهما إلى أن اعتقد كلاًّ منهما.

وكان «أبو الحسن الأخفش» يقع له ذلك كثيراً[13]، حتى إنَّ

---

(١) (أنه) ساقط من حيدر.

(٢) (مطروح) في حيدر.

(٣) (علم) في ح.

(٤) أي: لكونه كالناسخ لسابقه.

(٥) فهو كالمنسوخ.

(٦) أي: النظر في دليلهما قوةً ودقةً.

(٧) قوة وضعفاً.

(٨) أي: القولان.

(٩) أي: والضعف.

(١٠) (تعتقد) في س.

(١١) أي: تعارضا عنده ولم يقم لديه مرجح يترجح به أحدهما على الآخر.

(١٢) (ادعت) في س.

(١٣) وديانته تمنعه من ترجيح ما لم يقم لرجحانه دليلٌ.

«أبـا علي» كان إذا عُـرض له قـولٌ عنـه، يقـول: لا بـدَّ من النـظر في إلزامه[1] إياه، لأن مذاهبه كثيرة[2].

وكان «أبو علي» يقول في «هَيْهَات»: أنـا أُفتي مَرَّةً بكـونها اسمـاً للفعـل، كـ «صَهْ» و «مَـهْ»[3]، وأُفْتِي مرةً بكـونها ظَـرْفـاً[4]، على قـدر

---

(١) (التـزامـه) في «داعي الفـلاح» و «الفيض»، وأثبتُّ الـذي هـو في نسـخ «الاقتراح» لموافقتها لـ «الخصائص».

(٢) وفي «الخصائص» (١: ٢٠٦):
(ومـن الشـائـع في الرجـوع عنه من المـذاهب ماكان «أبو العباس» تَتَبَّـع به كلام «سيبويه»، وسماه: «مسائل الغَلَطِ».
فحدّثني «أبو عليّ» عن «أبـي بكر» [هو ابن السراج]، أن «أبا العباس» [هو المبرد] كان يعتذر منه، ويقول: هذا شيءٌ كنَّا رأيناه في أيـام الحَدَاثَـةِ فأمَّـا الآن فلا.
وحدثنا «أبـو عليّ» قال: كـان «أبو يـوسف» إذا أفتىٰ بشيء، أو أَمَلَّ شيئـاً، فقيل له: قد قلتَ في موضـع كذا غيرَ هـذا يقول: هـذا يَعْرِفُـهُ مَنْ يَعْرِفـه. أي: إذا أُنعم النظرُ في القولين وُجِدَا مَذْهباً واحداً.).

(٣) مراده المماثلة في أصل الدلالة على اسم الفعل. وكونها اسم فعل هو رأي أكثر النحاة.

(٤) أي: منصـوبة على الـظرفيـة، نحـو قـولـه تعـالى: ﴿هيهـاتَ هيهـاتَ لمـا تـوعدون﴾ (المؤمنـون: ٣٦)، أي: بعـداً؛ لأن أصلها كغيرهـا من أسمـاء الأفعال أنها مصادرُ، والمصادرُ كثيـراً ما تُنْصَبُ على الـظرفية. انـظر «شرح الكافية» لـ «الرضي» (٢: ١٧٣).
وهذا الرأي سَبَقَ به «المبرد» في «المقتضب» (٣: ١٨٢): في (بـاب الاسـم =

ما يحضُرني في الحال[1].

قال «أبو علي»: وقلت لـ «أبي عبد الله البصريّ» يوماً: أنا أَعْجب من هذا الخاطِرِ[2] في حضوره تارةً، ومَغِيبه أخرى، وهذا يدلُّ على أنه مِنْ عندِ اللَّهِ، إلَّا أنه لا بدَّ من تقديم النظر. انتهى كلامُ «الخصائص» ملخصاً.

الخامسة عشرة[3]

فيما رجحت[4] به لغة قريش على غيرها

قال «الفرَّاء»[5]: كانت العرب تحضر المَوْسِمَ في كل عام، وتحجُّ البيتَ في الجاهلية، وقريشٌ يسمعون جميعَ[6] لغاتِ العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلَّموا به، فصاروا أفصحَ العرب، وخَلَتْ

= الذي تُلْحِقُهُ صوتاً أعجمياً. فأما «هَيْهَاتَ» فتأويلها: في البعد، وهي ظَرْف غير متمكن؛ لإبهامها، ولأنها بمنزلة الأصوات).

وانظر «الخصائص» (٣: ٤١ ــ ٤٣)، و «شرح الأشموني» (٣: ١٩٩).

(١) أي: ما يظهر له من الأدلة والتعاليل، فكلما قَوِيَتْ جهةٌ حَكَمَ بها، وأفتى بمقتضاها.

(٢) أي: ما يخطر في باله من المفهومات والإدراكات.

(٣) (عشر) في ح، س، م.

(٤) (ترجَّحت) في إستانبول.

(٥) أكَّد «الفراء» صفاء لغة قريش، وأوضح أسرار ذلك. انظر «المزهر» (١: ٢٢١ ــ ٢٢٢).

(٦) (جميع) ساقط من حيدر.

لغتُهم من مُسْتَبْشَعِ [1] اللغات، ومُسْتَقْبَحِ الألفاظ[2].

من[3] ذلك «الكَشْكَشَةُ»[4] وهي في ربيعة ومضر، يجعلون بعد «كاف» الخطاب في المؤنث «شِيناً»[5] فيقولون: «رَأَيْتُكِش» و «بِكِشْ» و «عَلَيْكِشْ»[6].

فمنهم من يُثْبِتها[7] حالَ الوقف فقط، وهو الأشهر. ومنهم من يثبتها[8] في الوصل أيضاً، ومنهم من يجعلها مكان «الكاف» ويَكْسِرُها

(١) (يستتبع) في س.

(٢) (لذلك اصطُنعت لغة قريش وحدها في الكتابة والتأليف والشعر والخطابة، فكان الشاعر من غير قريش يتحاشىٰ خصائص لهجته، ويتجنب صفاتها الخاصة في بناء الكلمة، وإخراج الحروف، وتركيب الجملة؛ ليتحدث إلى الناس بلغةٍ ألفوها، وتواضعوا عليها، بعد أن أسهمتْ عواملُ كثيرة في تهذيبها وصقلها.).

«دراسات في فقة اللغة» (ص: ٦٧).

(٣) إشارات إلى بعض المذموم من لهجات العرب.

و (فمن) في حيدر.

(٤) هي إحلال الشين محل الكاف. ففي «الكتاب» (٤: ١١٩): (.. وقومٌ يُلْحِقُونَ الشين، ليبيِّنوا بها الكسرة في الوقف، كما أبدلوها مكانها للبيان. وذلك قولهم: «أَعْطَيْتُكِشْ»، و «أُكْرِمُكِشْ»..).

(٥) (سيناً) في س.

(٦) (وعليكش) ساقط من ح.

(٧) (يكتب) في س.

(٨) (يكتبها) في س.

[١٠٦] في / الوصل ويسكِّنُها في الوقف، فيقول: «مِنْشِ» و«عَلَيْشْ»(١).

ومن ذلك: «الكَسْكَسَةُ»(٢) وهي(٣) في ربيعة ومضر يجعلون بعد «الكاف» أو مكانها في المذكر «سِيناً» على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما(٤).

ومن ذلك: «العَنْعَنَةُ» وهي في كثير من العرب، في لغة قيس وتميم يجعلون(٥) الهمزةَ المبدوء بها

---

(١) وينشدون:

فَعَيْنَاش عَيْنَاهَا، وجِيدُش جيدُها وَلَوْنُش، إلاَّ أنَّها غير عاطلِ

والبيت في «الصاحبي» (ص: ٣٥). وهو لـ «مجنون ليلى» كما في «الجمهرة» (١: ٦).

(٢) هي إحلال السين محل الكاف.

وفي «الكتاب» (٤: ١٩٩):

(واعلم أن ناساً من العرب يُلحقون الكاف السين؛ ليبيِّنوا كسرة التأنيث. وإنما ألحقوا السين؛ لأنها قدتكون من حروف الزيادة في «اسْتَفْعَلَ». وذلك: «أَعْطَيتُكِسْ»، و«أُكْرِمُكِسْ».

فإذا وصلوا لم يجيئوا بها؛ لأن الكسرة تَبين...

وإنما يُلْحِقُونَ السينَ والشينَ في التأنيث؛ لأنهم جعلوا تَركها بيان التذكير.).

وانظر «مجالس ثعلب» (١: ٨١، ١١٦).

(٣) (وهي) ساقط من حيدر.

(٤) أي: بين المؤنث والمذكر.

(٥) (بجعل) في س، و(تجعل) في م، وحيدر، وإستانبول.

عيناً[1]، فيقولون[2] في «أنَّك»: «عَنَّك»[3]، وفي «أَسْلَم»: «عَسْلَم» وفي «إِذَنْ»[4]: «عِذَنْ».

ومن ذلك: «الفَحْفَحَةُ» في لغة هذيل يجعلون «الحاء»[5] عيناً[6].

---

(١) قال «ذو الرمة»:

أَعَنْ تَرسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ منزلةً مَاءُ الصَّبابةِ من عَيْنَيْكَ مَسجومُ

الشاهد قلب الهمزة عيناً، وهي هكذا في «مجالس ثعلب» (١ : ٨١)، و «الخصائص» (باب اختلاف اللغات وكلُّها حجة) (٢ : ١١)، ورواية الديوان (١ : ٣٧١): «أَأَنْ».

(٢) (فيقول) في حيدر.

(٣) (عندك) في س.

(٤) هي الجوابية.

(٥) (الهاء) في حيدر.

(٦) وفي «المحتسب» (١ : ٣٤٣):

(رُوي عن «عمر» أنه سمع رجلاً يقرأُ: «عَتَّى حِينٍ» (يوسف: ٣٥)، فقال مَنْ أَقْرَأَكَ؟ قال: «ابنُ مسعود»، فكتب إليه: إنَّ اللَّهَ ــ عز وجل ــ أنزلَ هذا القرآنَ فجعله عربياً، وأنزله بلغة قريشٍ، فأَقْرِئْ الناس بلغة قريش، ولا تقرئْهم بلغة «هُذَيْلٍ». والسلام.

العرب تُبْدِلُ أحد هذين الحرفين من صاحبه؛ لتقاربهما في المخرج، كقولهم: بُحْثِرَ ما في القبور، أي: بُعْثِرَ. لكنَّ الأخذَ بالأكثر استعمالاً. وهذا الآخر جائز، وغير خطأٍ.).

وانظر «البحر المحيط» (٥ : ٣٠٧)، و «الدر المصون» (٦ : ٤٩٥).

ومن ذلك: «الوكِمُ»[1] في لغة ربيعة وقوم من كلب، يقولون: «عَلَيْكِم» و«بِكِم» حيث كان قبل الكاف «ياء» أو كسرة.

ومن ذلك: «الوهْم» في لغة كلب، يقولون: «مِنْهِم»، و«عَنْهِم»، و«نَبِّئْهِم»، وإن لم يكن قبل الهاء «ياء» ولا كسرة.

ومن ذلك: «العَجْعَجَة»[2] في قُضاعة، يجعلون «الياء» المشدَّدَة جيماً، يقولون في «تميميٍّ»: «تَميمج»[3].

---

(١) وفي «تاج العروس» (وكم ٩:٩٦): (يقال: «هم يَكِمُون الكلامَ» أي: يقولون: «السلام عليكِم». قلت: وهي لغة أهل الروم الآن.).

(٢) هي إحلال الجيم محل الياء.

(٣) وفي «الكتاب» (٢:٤٢٢):

(وقالوا في الياء في الوقف: «سَعْدِجْ» يريدون: «سَعْدِي».).

وفي «الكتاب» (٤:١٨٢):

(وأمّا ناسٌ من بني سَعْدٍ فإنهم يُبدِلون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأنها خفيَّة، فأبدلوا من موضعها أَبْيَنَ الحروف، وذلك قولهم: «هذا تَمِيمِجٌّ»، يريدون: «تَمِيمِيٌّ»، و«هذا عَلِجٌّ»، يريدون: «عَلِيٌّ».

وسمعتُ بعضهم يقولُ: «عَرَبانِجٌّ»، يريد: «عَرَبَانِيٌّ».

وحَدَّثَني مَنْ سمعهم يقولون:

خَالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجِّ
المُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بالعَشِجِّ
وبالغداةِ فِلَقَ البَرْنِجِّ

يريد: بالعَشِيّ، والبَرْنِيّ.).

والفِلَق: جمع فِلقة، وهي ما قطع من التمر بعد تكتله في جلله، أي: قفاف تعبيته. والبَرْني: ضرب من التمر أصفر مدور، وهو أجود التمر. =

ومن ذلك: «الاستنطاء»[1] لغةُ سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار، يجعلون[2] «العين» الساكنة نوناً إذا جاورت «الطاءَ»، كـ«أنطىٰ» في «أعطىٰ».

ومن ذلك: «الوتم» في لغة اليمن، تجعل السين «تاء»

= وفي «النوادر» (ص: ٤٥٥ ـ ٤٥٦) تُرْوَىٰ أبياتٌ لبعض أهلِ اليَمَنِ:

يا ربِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فلا يَزَالُ شَاحِجٌ يأْتِيكَ بِجْ
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

أرادَ: حَجَّتِي، وَوَفْرتِي، وبِجْ. أراد: بِي. الحِجَجُ: السِّنُونَ، واحِدَتُهَا: حِجَّةٌ. والحَجَّةُ من حَجِّ البيتِ.

(١) «الاستنطاء» كأنه استفعال من «نَطَىٰ»، أي: طلب هذا اللفظ. «الفيض».
وفي «البحر المحيط» (٨: ٥١٩): (قرأ الجمهور: «أعطيناك» بالعين.
وقرأ «الحسنُ» و«طلحةُ»، و«ابنُ محيصن» و«الزعفراني»: «أنطيناك» بالنون، وهي قراءة تُرْوَىٰ عن رسول ﷺ...
ثم قال: قال «أبو الفضل الرازي» و«أبو زكريا التبريزي»:
أبدل من العين نوناً. فإن عَنَيَا النون في هذه اللغة مكان العين في غيرها فحسن.
وإن عَنَيَا البدل الصناعي فليس كذلك، بل كلُّ واحد من اللغتين أصلٌ بنفسها؛ لوجود تمام التصرّف من كلّ واحدة. فلا يقال: الأصلُ العين، ثم أبدلت النون منها.).
وانظر «تاج العروس» (نطا ١٠: ٣٧٢).

(٢) (يجعل) في س.

كـ «النات» في: «الناس»[1].

ومن ذلـك: «الشَّنْشَنَةُ»[2] في لغـة اليمن، تجعل «الكـاف» شيناً مطلقاً[3]، كـ «لَبَّيْشَ اللهم لَبَّيْشَ»[4] أي: «لَبَّيْك».

ومن العـرب من يجعـل «الكـاف» جيمـاً كـ «الجَعْبَـة» يـريـد: الكعبـة، أورده[5] «ياقوت» في «معجم الأدباء».

---

(١) قال «عِلْبَاءُ بن أَرْقَمَ اليَشْكُرِيُّ» (جاهلي):

يا قَبَّحَ اللَّهُ بني السِّعْلَاتِ
عَمْرَو بن يَرْبُوعٍ شِرَارَ الناتِ
غَـيْـرَ أَعِفَّاءَ ولا أكيـاتِ

الشاهد في: «النات» أي: الناس، و«أكيات» أي: أكياس.
أبدل السين من التاء في بعض اللغات؛ لموافقتها إيَّاها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج.

انـظر «النـوادر» (ص: ٣٤٥) و«الاشتقـاق» (ص: ٢٢٧)، و«الخصـائص» (٢: ٥٣)، و«سر صناعة الإعراب» (١: ١٥٥)، و«الصاحبي» (ص: ١٣٩) و«سمط اللآلي» (٢: ٧٠٣).

(٢) الشنشنـة: حركـة القرطـاس، والثوب الجـديد. «تـاج العـروس» (شنّ ٩: ٢٥٧).

(٣) أي: سواء كانت لمذكر أومؤنث.

(٤) (اللهم لبيش) ساقط من ح.

(٥) (رواه) في ح.

السادسة عشرة[1]

في الترجيح بين[2] مذهب البصريين والكوفيين

اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كلِّ مسموعٍ[3]، ولا يقيسون على الشاذِّ / ، والكوفيون أوسع رواية. [١٠٧]

قال «ابن جني»: الكوفيون علاَّمون بأشعار العرب، مُطَّلعون عليها[4].

وقال «أبو حيان» في (مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار): الذي يُخْتَارُ جَوَازُهُ؛ لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً[5].

---

(١) (عشر) في س.

(٢) (من) في م.

(٣) (مجموع) في س.

(٤) وفي «مراتب النحويين» (ص:١١٨ ـ ١١٩).

(قال «يونس»: إني لأعجب كيف أخذ الناس عن «حماد» وهو يَلْحَنُ ويَكْسِر الشعر ويكذب ويصحِّف. ـ و«حماد» راوية الكوفيين ـ.

وقال «الطرمّاح»: الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوبٌ إلى من لم يَقُلْهُ، وذلك بَيِّنٌ في دواوينهم) اهـ.

أقول: ولعلَّ هذا من تحامل البصريين على الكوفيين حين وجدوهم يتسعون في الرواية.

فقد خَرَجَ «الكسائي» إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة يأخذ العربية، ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنِّينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ. «إنباء الرواة» (٢:٢٥٨).

(٥) قرأ «حمزة» قوله تعالىٰ: ﴿واتقوا اللَّهَ الذي تساءلونَ به والأرحامِ﴾ =

. . . .

= (النساء: ١) بكسر «والأرحامِ»، وقرأ باقي السبعة بنصب «والأرحام». كما في «السبعة» (ص: ٢٢٦)، و«حجة القراءات» (ص: ١٨٨).

وتخريج قراءة «حمزة» على عطف «الأرحام» على الضمير المجرور وهو الهاء في «به» من غير إعادة الخافض.

وقد شنَّع «الزمخشري» و«ابن عطية» و«الرضي» وغيرهم على هذه القراءة، حتى قال «الرضي» في «شرح الكافية» (١: ٣٢٠):

(والظاهر أن «حمزة» جوَّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات السبع).

أقول: ما ذهب إليه أهل البصرة في هذه القضية غيرُ صحيح، بل الصحيح مذهبُ الكوفيين والطعن في القراءات والقرَّاء جسارةٌ شنيعةٌ، لا تليق بالعلماء المحققين.

و «حمزة» لم يقرأ حرفاً من كتاب الله ــ تعالى ــ إلاَّ بأثرٍ، وكان «حمزة» صالحاً ورعاً، ثقة في الحديث.

ومما يؤيد هذه القضية ما أخرجه «البخاريُّ» في «صحيحه» في (كتاب الإجارة ــ باب الإجارة إلى صلاة العصر) (٣: ٥٠) من حديث «عبد الله بن عمر» ــ رضي الله عنهما ــ أن رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّما مثلُكم واليهودِ والنصارىٰ كرجلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالاً...» بجر «اليهودِ».

وما حكاه «قطرب» عن العرب: «ما في الدار غيرُه وفرسِه» بجر كلمة «وفرسِه».

وما أُنشد في «الكتاب» (٢: ٣٨٣) وهو:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فاذْهَبْ، فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

ويمكننا القول: بأن إعادة الخافض أمرٌ ثابتٌ، تَحَقَّقَ في النظم والنثر، =

قـال: ولسنا مُتَعَبَّـدِينَ باتِّبـاعِ مـذهب البصـريـين، بـل نتبـع الدليل[1].

وقال «الأندلسيُّ» في «شرح المفصل»: الكوفيون لـو سمعوا بيتـاً واحـداً فيه جـواز شيءٍ مخالف لـلأصول جعلوه أصـلًا، وبَـوَّبُـوا عليـه بخلاف البصريـين.

قال: ومما افْتَخَر به البصـريون على الكـوفيـين أن قالـوا: «نحن نـأخـذ اللغـة من حَـوَشَـةِ[2] الضِّبـاب[3]، وأَكَلَةِ اليـرابيـع[4]،

= الواردين عن العرب، فهو قوي وإن كان لا يبلـغ في قوته وحُسنه البلاغي درجة الكثير.

انظر «شواهد التوضيـح والتصحيـح» (ص: ١٠٧ ــ ١٠٩)، و «الدر المصون» (٣: ٥٥٤).

(١) وتمام عبارته: (فكم حُكْمٌ ثَبَتَ بنقل الكوفيـين من كلام العرب لم ينقله البصريّون، وكم حُكْمٌ ثبت بنقل البصريـين لم ينقله الكوفيون! وإنما يَعْرف ذلك من له استبحار في علم العربية. .) «البحر المحيط» (٣: ١٥٩).

(٢) جمـعُ: حاشٍ، ككاتبٍ، وكَتَبَة. والقياس إعلاله، وأُصِـحَّ شذوذاً. يقال حاش الصيد، يحوشه، حوشاً، وحياشة، إذا جاء من حَوَالَيْه ليصرفه إلى الحبالة. «تاج العروس» (حاش ٤: ٣٠٢).

هكذا في س، م و«الفيض»، و(حرشة) في حيدر، و(خرشة) في إستانبول.

(٣) «الضباب» جمـع: ضب، وهو دويبة من الحشرات.

«تاج العروس» (١: ٣٤٣).

(٤) «أَكَلَة» جمـع: آكل. و«اليرابيـع»: جمـع يَرْبوع على زنة «يَفْعُول»: دويبة نحوُ الفأرة. «المصباح» (ربـع٢١٧).

وأنتم[1] تأخذونها عن أَكَلَةِ الشِّوَاء[2]، وباعة الكَواميـخ»[3].

* * *

---

(١) أي: معاشر الكوفيـين.

(٢) (الينوا) في حيدر.

(٣) «باعة» جمـع: بائـع. و«الكواميـخ» و«الكوامـخ» جمـع: كامـخ، وهو نوع من الإدام. فارسية ـ انظر «المفصّل في الألفاظ الفارسية» (ص:٢٤٨).

ومرادهم أن الكوفيـين يتلقون اللغة عن الحواضر أهل الأسواق.

و (الكوميـخ) في س.

وأورد «ابنُ النديم» في «الفهرست» (ص:٨٦) في أخبار «الرياشي البصري» أنه قال ما يشبه ما ذكره «السيوطي» هنا.

الكتاب السابع

في أحوال مستنبط (*)
هذا العلم ومستخرجه (**)

فيه مسائل



الأولــىٰ

في أول مَنْ وَضَـعَ النحوَ والتصريفَ

اشْتُهِرَ أَنَّ أَولَ مَنْ وضـع النحوَ «عليٌّ بنُ أبـي طـالب» رضي الله عنه لـ «أبـي الأسود»[1].

قال «الفخر الرازي» في كتابه «المحرر في النحو»: رَسَمَ «عليٌّ» ــ رضي الله عنـه ــ لـ «أبـي الأسود»: (بـاب إنَّ)، و (باب الإضافـة)، و (باب الإمالة).

(*) (تستنبط) في س.

(* *) (تستخرج) في س.

(١) انظر «معجم الأدباء» (١٤ : ٤٩)، و«نزهة الألباء» (ص: ٤ ــ ١١)، و«إنباه الـرواة» (١ : ٣٩)، و«بغية الـوعاة» (٢ : ٢٣)، و«التـراتيب الإدارية» (بـاب في أول من وضـع علم النحو في الإسلام الصحابةُ) (٢ : ٢٧٢).

قال «محمد بن سلاَّم الجمحي» في «طبقات فحول الشعراء» (١ : ١٢):

(وكان أَوَّلَ من أسسَ العربية، وفتـح بابَها، وأَنْهَـجَ سبيلَها، ووضـع قياسَها «أبو الأسود الدؤليُّ» وهو «ظالم بن عمرو»).

المتوفى سنة ٦٩هـ. وهو أول مَنْ نَقَطَ المصحف. كان من سادات التابعين، ومن أكملِ الرجال رأياً، وأسدِّهم عقلاً.

(لأبـي الأسود) ساقط من ح.

ثم صنَّف «أبو الأسود» (باب العطف)، و(باب النعت)، ثم صنَّف (باب التعجب)، و(باب الاستفهام)، وتطابقت الرواياتُ على أنَّ أول من وضع النحوَ «أبو الأسود»، وأنه أخذه أَوَّلاً عن «عليّ».

واتفقوا على أن «معاذاً الهراء»[1] أولُ مَنْ وضع التصريف[2]، وكان تخرَّج بـ«أبـي الأسود».

[١٠٨] ثم خَلَفَ «أبا الأسود» خمسةٌ: «عنبسةُ الفيل»[3]، و«ميمونُ / الأقرن»[4]

---

(١) هو «أبو علي، معاذ بن مسْلم الهَرَّاء» الكوفي. المتوفَّى سنة ١٨٧هـ. ولا يعرف له مصنَّفٌ.
له ترجمة في: «نزهة الألباء» (ص:٥٢)، و«إنباه الرواة» (٣:٢٨٨ – ٢٩٥)، و«إشارة التعيين» (ص:٣٤٧)، و«بغية الوعاة» (٢:٢٩٠).

(٢) قال «الزجاجيُّ» في «الجمل» (ص:٣٩٩):
(أول عِلْمِ التصريف معرفةُ حروفِ الزوائدِ، وهي عشرة، يجمعها قولُكَ «اليوم تنساه»، وهذا عَمِلَهُ «أبو عثمان المازني»). المتوفى سنة ٢٣٠هـ.
أقول: عناية «الهرَّاء» إنما كانت في «مسائل التمرين»، وليس معنى ذلك أنه أول واضعٍ لعلمِ التصريف. ولقد ذكر «سيبويه» في «الكتاب» (٤:٢٤٢) التصريفَ.
ولا يتّسع المقامُ لمناقشة هذه المسألة والوصولِ فيها إلى الرأي السديد.
فعليك بالتحقيق ولا تكن أسير التقليد.

(٣) هو «عَنْبَسَة بن مَعْدان» كان أبرعَ أصحاب «أبـي الأسود».
مترجم في «نزهة الألباء» (ص:١٢)، و«إنباه الرواة» (٢:٣٨١).

(٤) هو من أبرع أصحاب «عنبسة». كما في «نزهة الألباء» (ص:١٢). مترجم في «إنباه الرواة» (٣:٣٣٧).

و «يحيى بنُ يَعْمَرُ»[١]، وابنا «أبي الأسود»: «عطاء» و «أبو حرب»[٢].

ثم خَلَفَ هؤلاء: «عبد الله بن أبي إسحاق»[٣]، و «عيسى بن عمر»، و «أبو[٤] عمرو بن العلاء».

ثم خلَفَهُمْ «الخليلُ» ففاقَ مَنْ قَبْلَهُ، ولم يدركه أحدٌ بعده، أخذ عن «عيسى» وتخرَّج بـ «ابن العلاء»، ثم أَخَذَ عنه «سيبويه»، وجَمَعَ العلومَ التي استفادها منه في كتابه، فجاء كتابُه أحسنَ من كل كتابٍ صُنِّفَ فيه إلى الآن[٥].

---

(١) العَدْوَاني. أبو سليمان. تابعيّ، بصريّ.
المتوفى بخراسان سنة ١٢٩هـ. مترجم في «نزهة الألباء» (ص:١٦)، و «إنباه الرواة» (٤ : ٢٤).

(٢) انظر أخبارَهما في «إنباه الرواة» (١ : ٥٦).

(٣) الحضرميّ، أبو بحر. المتوفى سنة ١١٧هـ. كان شديد التجريد للقياس.
أي: الاجتهاد فيه، يقال: تَجَرَّدَ للأمر، إذا جد فيه. وكان أولَ من علَّل النحو. مترجم في «نزهة الألباء» (ص:١٨ ــ ٢٠)، و «إنباه الرواة» (٢ : ١٠٤).

(٤) (أبو) ساقط من س.

(٥) قال «علي النجدي ناصف» في «سيبويه إمام النحاة» (ص:١٢٨):
(كتابُ «سيبويه» هو هذا السفر العظيم، الذي أقامه العالمُ الجليلُ في ساحة الخلود أثراً، وأرسله مع الأيام ذكراً، وادّخره للعربية كنزاً، وندبه في العالمين شاهداً على براعته فيها، ونفاذه إلى أسرارها، وإمامته في الاشتراع لها، وضبط أصولها، على نحوٍ يعزُّ نظيرُه في الأولين والآخرين: شمول إحاطة، وبراعة أستاذية، وسلامة تحليل، وصدق نظر، وصحة حكم.

=

وأما «الكسائيُّ» فقد خَدَمَ «أبا عمرو بن العلاء» نحواً من سبعَ عشرةَ سنةً، لكنه لاختلاطه[1] بأعراب الْأُبُلَّةِ[2] فَسَدَ علمُهُ، ولذلك

= والراجح أن «سيبويه» لم يضع لكتابه اسماً؛ لأنه أدركته المنية، وهو جزازات منفصلة.
ثم إن الكتاب ليس له مقدمة ولا خاتمة. أوله: (هذا باب علم ما الكلم من العربية). وآخره: ومثل هذاقولُ بعضهم:
«عَلْمَاءِ بَنُو فُلانٍ» فَحَذَفَ اللامَ، يريد: على الماء بَنُو فُلانٍ. وهي عربيَّة).

(١) (لا صامح) في س.

(٢) هكذا في حيدر، وإستانبول والضبط من «الفيض». و (الإبل) في س، م، و (الأيلة) في ح.
و«أُبُلَّة» على زنة «فُعُلَّة» لا «أفعلة». وهي بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمىٰ، في زاوية الخليج الذي يدخل منه إلى مدينة البصرة، وهي أقدم من البصرة، كما في «معجم البلدان». «تاج العروس» (إبل ٧: ٢٠٠).
وعن «الأصمعيّ» أخذ «الكسائيّ» اللُّغة عن أعراب الحَطَمة ينزلون بـ «قُطْرُبُّل» فلما ناظر «سيبويه» استشهد بلغتهم عليه.
وقال «ابن دَرَسْتويه»: كان «الكسائيُّ» يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلاّ في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسدَ بذلك النحو.
«بغية الوعاة» (٢ :١٦٣ ــ ١٦٤).
«أعراب الحَطَمة» إضافة إلى «حَطَمة بن مُحَارب بن عمرو بن وديعة» أبو بطن من «عبد القيس»، تنسب إليه الدروع الحَطَمية.
«جمهرة أنساب العرب» (ص: ٢٩٧)، و «تاج العروس» (حطم ٨: ٢٥١).
و «قُطْرُبُّلُ» ــ كما ضبطه «الجوهري» ــ: موضع بالعراق غربي دجلة، كان مجمعاً لأهل القصف والشعراء والخلعاء. «تاج العروس» (قطل ٨: ٨٢).

احتاج إلى قراءة كتاب «سيبويهِ» على «الأخفش»[1]، وهو مع ذلك إمام الكوفيين[2]، وما ظنُّك برجلٍ غلامُه[3] «الفرَّاء»؟!

ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين: بصرياً وكوفياً. انتهىٰ.

وقال «ثعلب»[4] في «أَماليه»: قال «أبو المِنْهال»[5]: أئمةُ البصرة في النحو وكلامِ العربِ ثلاثةٌ: «أبو عمرو[6] بن العلاء»، وهو أولُ من وَضَعَ أبوابَ النحو، و«يونسُ بنُ حبيب»، و«أبو زيد الأنصاري»، وهو أوثقُ هؤلاءِ كلِّهم، وأكثرُهم[7] سماعاً من فصحاءِ العرب، سمعته[8] يقول: «ما أقول: قالت العرب إلَّا إذا سمعتُه [من عُجُز[9] هوازن[10]».

---

(١) «نزهة الألباء» (ص: ١٣٤).

(٢) (كوفي) في س.

(٣) (غلام) في س.

(٤) (ثعلب) ساقط من ح، م.

(٥) هو «عوف بن مُحَلِّم، الخزاعي ـ بالولاء ـ» المتوفى نحو سنة ٢٢٠هـ.
شاعر مجيد، وكان صاحب نوادر وأخبار، ومعرفة بأيام العرب. مترجم في «سمط اللآلي» (١ :١٩٨)، و«معاهد التنصيص» (١ : ٣٧٥)، و«الأعلام» (٥: ٩٦).

(٦) (عمر) في ح، س.

(٧) (وأوثقهم) في ح.

(٨) الضمير في «سمعته» يعود لـ «أبي زيد».
وانظر ما قاله «أبو المِنْهال» في «المزهر» (١ : ١٥١)، وزيادات «مجالس ثعلب» (٢ : ٧٣٤).

(٩) جمع: عجوز.

(١٠) (همدان) في إستانبول.

وفي رواية أخرىٰ: «[إلا إذا سمعته][1] من هؤلاء: بكر بن[2] هوازن[3]، وبني كلاب[4]، وبني هلال[5]، أو[6] من عالية السافلة[7]، أو[8] سافلة العالية[9]، وإلَّا لم أقل: قالت العرب»[10].

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

(٢) (و) مكان (بن) في س، م.

(٣) «هوازن»: إحدى قبائل «قيس عَيْلَان». ومن أكبر بطون «هوازن»: بنو عامر بن صَعْصَعَة. ووَلَدُ «هوازن»: «بكرُ بن هوازن». ومنهم: بنو سعد بن بكر بن هوازِن، استُرضِعَ النبي ﷺ فيهم. «الاشتقاق» (ص: ٢٩١).

(٤) كلاب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَة. «جمهرة أنساب العرب» (ص: ٢٨٢).

(٥) هم قبيلةٌ من «قيس». «الاشتقاق» (ص: ٦٠).

(٦) (و) مكان (أو) في ح.

(٧) (السفلة) في حيدر.

(٨) (أو من) في حيدر.

(٩) في «نَجْد» بلاد كثيرة، وفيها: أرض العالية، التي كان يَحْميها «كُلَيْب بن وائل».

قال «ابن الأعرابي»: «نجد» قسمان: السافلة، والعالية.

فالسافلة ما ولي العراق. والعالية ما ولي الحجاز وتهامة.

«بلوغ الأرب» (١: ١٩٩ ــ ٢٠٠). وانظر «معجم ما استعجم» (١: ١٠).

(١٠) وكلام «أبي زيد» هذا يدل على مزيد الضبط والاحتياط، وكمال «التحري». انظر «المزهر» (٢: ٤٠٢).

الثانيـة

شـرط المستنبط لشيء من مسائـل هـذا العلم(١)، المـرتقي عن رتبة التقليد(٢): أن يكون عالماً بلغة العرب، محيطاً بكـلامها، مـطَّلِعاً على نثـرهـا ونـظمهـا(٣)، ويكفي في ذلـك الآن الـرجـوعُ إلى الكتب المؤلفـة في اللغات، والأبنيـة، / وإلى(٤) الدواوين الجـامعـة لأشعـار [١٠٩] العرب، وأن يكون خبيراً بصحة(٥) نسبةِ ذلك إليهم(٦)، لئـلا يدلِّسَ(٧)

---

(١) أي: علم النحو.

(٢) «التقليد» هـو قبـول الحكم من غيـر علمٍ بـدليله. وانـظر «التعـريفـات» (ص: ٣٤).
وانظر الكلام على «المجتهد» في «المحصول» (٢/٣ : ٣٠).

(٣) انظر «المزهر» (٢ : ٣١٢).

(٤) (إلى) ساقط من س.

(٥) (بصحبة) في س.

(٦) وذلك بأن يكون متثبتاً في الرواية، فـلا يقتصر على روايـة الأشعار من غيـر تفهم مـا فيهـا من المعـاني واللطائف، فيـدخـل في قـول «مـروان بن أبـي حفصة» يذم قوماً استكثروا من رواية الأشعار، ولا يعلمون ما هي:
زواملُ للأشعـارِ لا عِلْمَ عندهم   بجيِّـدِهـا إلا كعلمِ الأبـاعِـر
لعمرُك ما يدري البعيرُ إذا غَـدا   بأوساقـه أوراحَ ما في الغـرائر!
«المزهر» (٢ : ٣١١). و «الزوامل»: جمـع زاملة، وهي التي يحمل عليها. و «الأوساق»: جمـع وسق، وهو حمل بعير، أو ستون صاعاً.

(٧) الـدَلَس: الظلمـة، ومنه أخـذ التدليس في الإسنـاد. انظر «تـاج العـروس» (دلس ٤ : ١٥٣).
هكذا في س، م، و (يدخل) في ح، وحيدر، وإستانبول.

عليه[1] شعرٌ مولَّدٌ أو مصنوعٌ[2]، عالماً[3] بأحوال الرواة[4]، ليعلم المقبولَ روايتُه من غيره، وبإجماع النحاة كيلا [يُخْرَقَ، وبالخلاف كيلا][5] يحدث قولاً زائداً خارقاً إذا قلنا بامتناع ذلك[6].

الثالثة

لـ «ابن مالك» في «النحو» طريقة[7] سَلَكَها بين طريقي[8] البصريين [والكوفيين، فإنَّ مذهبَ الكوفيين القياسُ[9] على الشاذ[10]، ومذهبَ البصريين][11] اتباعُ التأويلات البعيدة التي

---

(١) (على) في س.

(٢) (موضوع) في س، ح.

(٣) (عالم) في ح.

(٤) وهو المسمَّى عند علماءِ الحديث بـ «علم الجرح والتعديل».

قال «ابنُ أبي حاتم» في «الجرح والتعديل» (١: ٥): (فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلاَّ من جهة النقل والرواية وَجَبَ أن نميِّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوءِ الحفظ والكذب. . .). و (الرواية) في ح، وحيدر، وإستانبول.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من حيدر. و (يخرقه) في ح، وإستانبول.

(٦) أي: خرق إجماع أهل الأدب.

(٧) (طريق) في س.

(٨) (طريق) في س، و (فريقي) في ح.

(٩) (القياس) ساقط من ح.

(١٠) المخالف للاستعمال.

(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من س.

خالفها[١] الظاهر[٢].

و «ابنُ مالك» يُعْلِم[٣] بوقوع ذلك[٤] من غير حكم[٥] عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة، كقوله في «التمييز»:

.... والفعلُ ذو التصْريفِ نزراً سُبِقَا[٦]

وقوله في «مد المقصور»:

.... والعكسُ في شعر يقَع[٧]

---

(١) (يخالفها) في س.

(٢) ولا يقيسون على الشاذ، بل يوقعونه على مورده.

(٣) أي: يُخْبِر في كتبه. و (يحكم) في حيدر.

(٤) أي: الحكم الشاذ.

(٥) (حكمة) في س.

(٦) أي: مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقاً بالتمييز نزرٌ. أي: قليل. نحو: «نفساً طابَ زيدٌ». «شرح الأشموني» (٢ : ٢٠١).
وفي «التسهيل» (ص: ١١٥):
(ولا يمنع تقديمُ المميِّز على عامله، إن كان فعلاً متصرفاً، وفاقاً لـ «الكسائي» و «المازني» و «المبرد».
ويُمْنَعُ إن لم يَكُنْهُ بإجماع، وقد يستباح في الضرورة).
وانظر «شرح ابن الناظم» (ص: ١٣٨).

(٧) الرجز بتمامه في «الألفية» هكذا:
وقَصْرُ ذي المَدِّ اضطراراً مُجْمَعُ   عليه، والعكسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ
ومعنى: (والعكس... إلخ) أي: مدُّ المقصور اضطراراً مَنَعَهُ جمهور البصريين، وأجازه جمهورُ الكوفيين. «شرح الأشموني» (٤ : ١١٠).
وانظر «شرح ابن الناظم» (ص: ٢٩٨). و (وقع) في ح.

قال «ابنُ هشام»: وهذه الطريقة طريقةُ المحققين، وهي أحسن الطريقتَيْنِ.

الرابعة

قال في «الخصائص»[1]: إذا أَدَّاكَ القياس إلى شيءٍ ما[2]، ثم سمعتَ العربَ قد نطقت فيه بشيء آخر[3] على قياسٍ غيره، فدَعْ ما كنت عليه[4]، إلى ما هم عليه[5]. انتهى.

وهذا يشبهه[6] من أصول الفقه «نقضُ الاجتهاد»[7] إذا بان

---

(١) (١: ١٢٥).

(٢) أي: إلى حكم من الأحكام أي حكم كان. فـ «ما» زائدة لإرادة الشيوع. والعموم.

(٣) أي: خلاف ما حكمت به بناء على القياس.

(٤) أي: أُتْرُكْ رأيك لئلا تقيسَ في مقابلةِ النص.

(٥) (إلى ما هم عليه) ساقط من حيدر.

(٦) (يشبه) في س، و (يشبهه شيء) في حيدر.

(٧) انظر «المحصول» (٢/٣: ٩٠ ـ ٩١). وفيه:
(واعلم أنَّ قضاءَ القاضي لا ينتقضُ، بشرط أن لا يخالفَ دليلاً قاطعاً، فإن خالفه نقضناه). اهـ.
قال «الشافعي»: أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنةُ رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحدٍ.
قال «ابنُ أبي حاتم» في «آداب الشافعي» (ص: ٦٧):
قال «الشافعي»: «متى سَمِعْتَنِي حَدَّثْتُ بحديثٍ عن رسول الله ﷺ صحيحٍ، فلم آخُذْ به فأنا أُشْهِدُكُمْ أن عقلِي قد ذهب».

النصُّ بخلافه(*).

* * *

(*) وجاء في آخر (س):
(تم الكتاب بعون الملك الوهاب. والحمد لله أوَّلاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلىٰ الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً).
وفي آخر (ح):
(والله تعالىٰ أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، والحمد لله وحده، وصلَّى الله على من لا نبيَ بعده سيدنا محمد وآله وصحبه وعترته وحزبه...) والتتمة غير واضحة.
وفي آخر: (حيدر): (تمت نسخة الاقتراح بعونه تعالى).

قال «محمودٌ»:
هذا آخرُ ما علّقته على «الاقتراح»، وأودعته من الفوائد والنكات.
وأسألُ جامعَ الناسِ ليومٍ لا ريب فيه: أَنْ يختم للعبد الغريب الحقير الذليل بالحسنىٰ قبلَ انخرام الأجلِ، وفراقِ الدنيا. وأن يرحمني ويرحم وَالِدَيَّ، وأشياخِي، ومَنْ لَـهُ فَضْلٌ عليَّ، وجميعَ المسلمين رحمةً واسعةً.

* * *

وكان الفراغُ منه أصيلَ يومِ الجمعةِ الواقع في الثالثَ عشرَ من شهر رمضان الـذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ عام ثمانٍ وأربعِ مئةٍ وألفٍ من الهجرة النبوية لـ «المدينة المنورة». على ساكنها أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليم.
«وسلامٌ على المرسلين. والحمدُ للَّهِ ربِّ العلمين».

قال ذلك وكتبه
محمود فجال بن يوسف
لَطَفَ اللَّهُ بـه



المحتوى

(١)
الآيات القرآنية

* * *

(٢)
الأحاديث والآثار(*)

(*) رتِّبَتُ الأحاديث والآثار حسب الحرف الأول من الاستشهاد، ترتيب ألف باء تاء.

[ع]

[ك]

[ل]

[م]

[ن]

* * *

(٣)
الأقـوال

* * *

(٤)
الأشعـار

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
	[أ]		
سيغنيني الـذي أغنـاك عَنِّي	غِنَاءُ	وافر	٣٢٤
	[ب]		
فقلت ادعُ أُخْرَىٰ وارْفَعِ الصوتَ جهرةً	قَرِيبُ	طويل	١٥٣(ش)
يُـرَجَّىٰ المـرء مـا إنْ لا يُـلاقي	الخطوبُ	وافر	٢٠٤(ش)
فـاليـومَ قَـرَّبْتَ تَهْجُـونَـا وتَشْتِمُنَـا	مِنْ عَجَبِ	بسيط	٤٢٢(ش)
لـم تَـتَـلَفَّعْ بِـفَـضْـلِ مِئْـزَرِهـا	بالعُلَبِ	منسرح	٢٤٨(ش)
	[ت]		
مليحةٌ عشقتْ ظَبْياً حَوَى حـورا	لخدمته	بسيط	(ش)
كـ «هَلْ» إذا ما رأتْ فعـلاً بحيِّزهـا	بفرقته	بسيط	٢٢١(ش)
	[د]		
أَنْ تَقْـرَأَانِ على أَسْمَـاءَ وَيْحَكُمَـا	أَحَدَا	بسيط	٢٠٦(ش)
يلومـونني في حُبِّ لَيْلَىٰ عـواذِلي	لَعَمِيدُ	طويل	١٢٤(ش)
ورَجِّ الفتى للخيـر مـا إنْ رأيتَـهُ	يزيدُ	طويل	٢٠٣(ش)
ألا أيُّهَـذَا الزاجِـرِي أَحْضُرَ الـوَغَىٰ	مُخْلِدِي	طويل	٣٨٥
وبِـالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنـاً لـو عَلِمْتِـهِ	تَشْهَدِ	طويل	٤٠٣(ش)

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
ومــن يَـتَّــقْ فــإنَّ الــلَّهَ مَـعْـهُ	وغادِي	وافر	١٩٧
	[ر]		
أيـادي سبا يا عَزَّ مـا كُنْتُ بَعْـدَكُمْ	مـنــظَرُ	طويل	١٥٣(ش)
لهـا بَشَرٌ مثـلُ الحـريـرِ ومنـطقٌ	ولا نزرُ	طويل	٢٨١(ش)
وعَيْنَـانِ قـال اللَّهُ: كـونـا فكـانتـا	الخمرُ		
لَعَمْــرُكَ مــا مَـعْنٌ بتــاركِ حَقِّــهِ	ولا مُتَيَسِّرُ	طويل	٣٤٨(ش)
وتحت العَـوَالي في القَنَـا مُسْتَـظِلَّةً	الجآذِرِ	طويل	٤٠٣(ش)
زوامل للأشعار لا علم عندهم	الأباعرِ	طويل	٤٣٣(ش)
لعمرُكَ مـا يـدري البعيـر إذا غـدا	الغرائِرِ		
وأنني حيثمـا يَثْنِي الهـوىٰ بَصَـرِي	فَأَنْظُورُ	بسيط	٥٣
فَــأَصْبَحُـوا قَــدْ أَعَـادَ اللَّه نِعْمَتَهُمْ	بَشَرُ	بسيط	١٦٤
ومـا نُبَـالي إذا مــا كنتِ جـارتَنَــا	دَيَّارُ	بسيط	٢٠١
إنِّي حَلَفْتُ ولم أَحْلِف على فَـنَـدٍ	مَعْمُورُ	بسيط	٢٠٠(ش)
طَلَبَ الأزراقَ بالكَتَائِبِ، إذْ هـوَتْ	غَدُورُ	كامل	٣١٨(ش)
لـه زَجَـلٌ كـأَنَّــهُ صَــوْتُ حــادٍ	أو زميرُ	وافر	١٨٤
قــامَتْ تُـبَـكِّـيـه عــلى قَـبْـرِهِ	ياعامرُ	سريع	٣٢١(ش)
تَــرَكْـتِنِي في الــدار ذا غُــرْبَــةٍ	ناصرُ		
بالوارثِ الباعثِ الأمواتِ قد ضمِنَتْ	الدهارير	بسيط	٢٠٠(ش)
يـا مـا أُمَيْلِحَ غِـزْلاَنـاً عَــطَوْنَ لنا	والسَمَرِ	بسيط	٢٠٧(ش)
	[س]		
إضْــرِبَ عنـك الهمــومَ طـارِقَهَــا	الفرسِ	منسرح	١٨٣
	[ض]		
ومــمــن وَلَــدُوا عــامِــرُ	العرضِ	هزج	٣٢٠

(٥)
الأرجاز

* * *

(٦)
الأساليب العربية

	الصفحة
[ف]	
فلان لَغُوبٌ جاءَته كتابي فاحتقرها	٢٧٧
[ق]	
قام زيد فهو قائم	٢٧٠
قُلْ له يَقُلْ ذاك	٣٨٥(ش)
[ل]	
لا تأكل السمك وتشرب اللبن	٢٥١
اللهم ضَبُعاً وذئباً	٢٧٩
ليس الطيبُ إلَّا المسكُ	١٣١
لي ملؤه عسلًا	١٧٠
[م]	
ما جاءَتْ حاجَتَكَ	٢٥٢
المالُ لِهْ	٣٨٨
مررت بِكِش	٣٨٨
مُرْهُ يَحْفِرْها	٣٨٥(ش)
[هـ]	
هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبٍ	١٦٢، ٢٣٢
هذا حَبُّ رُمَّاني	٢٣٣(ش)
هذا درهمٌ وازن	٢٧٩
[ي]	
يا أهل سورة البقرت. . . لا أحفظ منها ولا آيت	١٩٥(ش)

* * *

(٧)
الأمثلة الصرفية



(٨)
الأوزان الصرفية

* * *

(٩)
اللغات العربية (*)

(*) هكذا عند القدامىٰ، و«اللهجات» عند المحدثين.



(١٠)
الأعلام المترجَمُون

الصفحة

الصفحة	
عبد الله بن عون:	١٠٥
أبو عبيد (القاسم بن سلَّام):	٧١
العجاج:	٢١٣
عز الدين بن عبد السلام:	٩٩
ابن عصفور (علي بن مؤمن):	٣٢
عضد الدولة (فنَّا خسرو):	٢٨٩
عطاء (ابن أبي الأسود):	٤٢٩
أبو علي (الفارسي):	١٧٢
علي بن مسعود الفرخان:	٣١
عمارة بن عُقَيْل بن بلال:	٢٧٨
عمرو بن أحمر الباهلي:	١٤٥
أبو عمرو بن العلاء (زبان بن العلاء):	٧٦
عنبسة الفيل:	٤٢٨
عيسى بن عمر:	٧٦
[ف]	
الفارابي (أبو نصر، محمد بن محمد):	٩٠
فخر الدين الرازي:	١٣٥
الفراء (يحيى بن زياد):	٧٧
الفضل بن الحُبّاب:	١٠٥
ابن فضل الله العمري (أحمد بن يحيى):	٩٤
ابن فلاح (منصور بن فلاح):	٢٩١
[ك]	
الكسائي (علي بن حمزة):	٧٧
[م]	
المازني (بكر بن محمد):	١٤٧
مبارك الأحمر:	٧٧
محمد بن الحسن:	٢٤٤
محمد بن مسعود المغربي:	٣٣
المختار بن أبي عُبَيْد:	١٠٧
المرزباني (محمد بن عمران):	١٠١
مروان بن أبي حفصة:	١٨٦
معاذ الهراء:	٤٢٨
أبو المِنْهال (عوف بن مُحَلِّم):	٤٣١
ميمون الأقرن:	٤٢٨
[ن]	
ابن النحاس (محمد بن إبراهيم):	١٠٢
النعمان بن المنذر:	١٠٦
[هـ]	
أبو هاشم الجبائي (عبد السلام بن محمد):	٣٥
ابن هشام (عبد الله بن يوسف):	٩٨

* * *

(١١)

القبائل، والمذاهب، والمدن

* * *



(١٢)
المصادر والمراجع(*)

« ء »

١ ــ «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم، تحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق. تصوير بيروت.

٢ ــ «أبجد العلوم» لصدِّيق بن حسن القنوجي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. بدمشق ١٩٧٨م.

٣ ــ «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» للدمياطي، الشهير بالبنا. طبع عبد الحميد حنفي ١٣٥٩هـ بمصر.

٤ ــ «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. الثالثة. مكتبة دار التراث. القاهرة.

٥ ــ «أزهار الرياض في أخبار عياض» للمقري. تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزميلَيْه. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٨هـ. القاهرة.

٦ ــ «الأسرار المرفوعة» للقاري، تحقيق الأستاذ محمد السعيد بن بسيوني زغلول. الأولىٰ. دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ.

٧ ــ «إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين» لليماني. تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب. الأولى ١٤٠٦هـ. نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

(*) أثبتُّ مصادر التحقيق والشرح على ما طُبع، وما صُوِّر عن مخطوطٍ، وما كُتب بالآلة الكاتبة، أو باليد.

٨ ــ «**الأشباه والنظائر**» (**الفقهية**) للسيوطي. طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.

٩ ــ «**الاشتقاق**» لابن دريد، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. نشر الخانجي بمصر.

١٠ ــ «**أشعار الشعراء الستة الجاهليين**» للشنتمري. دار الآفاق الجديدة. بيروت. الأولى ١٩٧٩م.

١١ ــ «**الإصابة في تمييز الصحابة**» لابن حجر، تحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي ــ مطبعة نهضة مصر ــ الفجالة بالقاهرة ١٣٨٣هـ.

١٢ ــ «**الأصول**» للدكتور تمام حسان. دار الثقافة (المغرب) الأولى ١٤٠١هـ.

١٣ ــ «**أصول السرخسي**» حققه الأستاذ أبو الوفا الأفغاني تصوير بيروت.

١٤ ــ «**أصول النحو السماعية**» للدكتور محمد رفعت محمود فتح الله. نسخة خطية محفوظة بمكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر برقم ٨٣٥١.

١٥ ــ «**الإعراب في جدل الإعراب**» للأنباري. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني. طبع الجامعة السورية ١٣٧٧هـ.

١٦ ــ «**الأعلام**» لخير الدين الزِّرِكْلي (١ ــ ٨) الرابعة، دار العلم للملايين ١٩٧٩م.

١٧ ــ «**أمالي ابن الشجري**» طبع حيدر آباد الدكن ١٣٤٩هـ.

١٨ ــ «**أمالي المرتضى**» حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ.

١٩ ــ «**إنباه الرواة في أنباء النحاة**» للقِفطي. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار الكتب المصرية ١٣٥٠هـ.

٢٠ ــ «**الانتقاء**» لابن عبد البر النمري. دار الكتب العلمية. بيروت.

٢١ ــ «**الإنصاف في مسائل الخلاف**» للأنباري. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. الرابعة، السعادة ١٣٨٠هـ.

٢٢ ــ «**أوضح المسالك**» لابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. الخامسة ١٩٦٦م. دار إحياء التراث. بيروت.

٢٣ ــ «**الإيضاح العضدي**» لأبي علي. تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود. الأولى ١٣٨٩هـ. مطبعة دار التأليف بمصر.

« ب »

٢٤ ــ «**البحر المحيط**» لأبي حيان. السعادة ١٣٢٨هـ.

٢٥ ــ «**البداية والنهاية**» لابن كثير. الأولى ١٣٥١هـ. السعادة بمصر.

٢٦ ــ «**البدر الطالع**» للشوكاني. دار المعرفة. بيروت.

٢٧ ــ «**البسيط في شرح جمل الزجاجي**» لابن أبي الربيع. تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي. الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٨ ــ «**بغية الوعاة**» للسيوطي. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤م.

٢٩ ــ «**بلوغ الأرب**» للألوسي. حققه الأستاذ محمد بهجة الأثري. بيروت دار الكتب العلمية.

٣٠ ــ «**البيان في غريب إعراب القرآن**» للأنباري. تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه. طبع وزارة الثقافة ١٣٨٩هـ.

« ت »

٣١ ــ «**تاج العروس**» للزبيدي. . المطبعة الخيرية ١٣٠٦هـ بمصر.

٣٢ ــ «**التبصرة والتذكرة**» (شرح ألفية العراقي) للعراقي. تحقيق الأستاذ محمد بن الحسين. دار الكتب العلمية ــ بيروت.

٣٣ ــ «**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**» للعكبري تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي. الأولى ١٤٠٦هـ بيروت.

٣٤ ــ «**تحقيق التراث**» للدكتور عبد الهادي الفضلي. مكتبة العلم بجدة. الأولى ١٤٠٢ هـ.

٣٥ ــ «**تدريب الراوي**» للسيوطي. تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف. الثانية ١٣٩٩هـ. دار إحياء السنة النبوية. بيروت.

٣٦ ــ «**التراتيب الإدارية**» لعبد الحي الكتاني. دار الكتاب العربي ــ بيروت.

٣٧ ــ «**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**» لابن مالك. تحقيق الدكتور محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي ١٣٨٨هـ.

٣٨ ــ «**التصريح بمضمون التوضيح**» لخالد الأزهري. ومعه حاشية يس. طبع عيسى البابي الحلبي.

٣٩ ــ «**التعريفات**» للجرجاني. الدار التونسية.

٤٠ ــ «**تفسير القرآن العظيم**» لابن كثير. دار المعرفة. بيروت ١٤٠١هـ.

٤١ ــ «**التكملة**» للفارسي. تحقيق د. كاظم بحر المرجان. بغداد ١٤٠١هـ.

٤٢ ــ «**تهذيب إصلاح المنطق**» للتبريزي. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة. بيروت. الأولى ١٤٠٣هـ.

٤٣ ــ «**تهذيب التهذيب**» لابن حجر. مطبعة مجلس دائرة المعارف في الهند ــ حيدر آباد ١٣٢٥هـ.

٤٤ ــ «**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**» للمرادي. تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان. الأولى. الكليات الأزهرية.

« ج »

٤٥ ــ «**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. بحيدر آباد. الهند ١٣٧١هـ.

٤٦ ــ «**الجمل**» للزجاجي. تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. الأولى ١٤٠٤هـ.

٤٧ ــ «**جمهرة أنساب العرب**» لابن حزم. دار الكتب العلمية. بيروت الأولى ١٤٠٣هـ.

٤٨ ــ «**الجواهر المُضِيَّة في طبقات الحنفية**» لمحيي الدين القرشي. تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو. طبع عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨هـ.

« ح »

٤٩ ــ «**حاشية الصبان على شرح الأشموني**» طبع عيسى البابي الحلبي.

٥٠ ــ «**حاشية العطار على شرح الأزهرية**» للشيخ خالد الأزهري طبع عيسى البابي الحلبي.

٥١ ــ «**حجة القراءات**» لابن زنجلة. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني. منشورات جامعة بنغازي. الأولى ١٣٩٤هـ.

٥٢ ــ «**الحديث النبوي في النحو العربي**» للدكتور محمود فجال. نشر نادي أبها الأدبي. الأولى ١٤٠٤هـ.

٥٣ ــ «**حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**» للسيوطي. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى البابي الحلبي. الأولى ١٣٨٧هـ.

٥٤ ــ «**حلية الأولياء**» لأبي نعيم. السعادة ١٣٥١هـ.

« د »

٥٥ ــ «**داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح**» لابن علان. مصورة عن مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. برقم ٩٣٠٠.

٥٦ ــ «**دراسات في العربية وتاريخها**» للشيخ محمد الخضر حسين. دار الفتح بدمشق ١٣٨٠هـ.

٥٧ ــ «**دراسات في فقه اللغة**» للدكتور صبحي الصالح. دار العلم للملايين. السادسة. بيروت ١٩٧٦م.

٥٨ ـ «**الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**» لابن حجر. تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق. دار الكتب الحديثة. الثانية ١٣٨٥هـ.

٥٩ ـ «**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**» للسمين الحلبي. تحقيق الدكتور أحمد خراط. دار القلم بدمشق. الأولى ١٤٠٦هـ.

٦٠ ـ «**دلائل الإعجاز**» للجرجاني. تحقيق الأستاذ محمود شاكر. الخانجي ١٣٧٥هـ القاهرة.

٦١ ـ «**دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها**» للأستاذين أحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني. الأولى ١٤٠٣هـ. الكويت.

٦٢ ـ «**الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**» لابن فرحون. حققه محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث القاهرة.

٦٣ ـ «**ديوان حسان**» صححه الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي. بيروت ١٤٠١هـ.

٦٤ ـ «**ديوان الحطيئة**» بشرح السكري. دار صادر بيروت ١٣٨٧هـ.

٦٥ ـ «**ديوان ذي الرمة**» حققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح. طبع مؤسسة الإيمان ١٤٠٢هـ.

٦٦ ـ «**ديوان رؤبة**» ليبزج ١٩٠٣م بعناية وليم بن الورد البروسي في «مجموع أشعار العرب».

٦٧ ـ «**ديوان العجاج**» رواية الأصمعي. تحقيق الدكتور عزة حسن. مكتبة دار الشرق. بيروت.

٦٨ ـ «**ديوان كُثَيِّر**» تحقيق الدكتور إحسان عباس. نشر دار الثقافة. بيروت ١٣٩١هـ.

٦٩ ـ «**ديوان لبيد**» دار صادر. بيروت.

« ذ »

٧٠ ـ «**ذيل الأمالي والنوادر**» للقالي. دار الكتاب العربي. بيروت.

« ر »

٧١ ــ «**رسالة الحروف**» لأبي نصر الفارابي. تحقيق الدكتور مهدي محسن.

٧٢ ــ «**رصف المباني**» للمالقي. تحقيق الدكتور أحمد خراط. دار القلم بدمشق. الثانية ١٤٠٥هـ.

« س »

٧٣ ــ «**السبعة في القراءات**» لابن مجاهد. تحقيق الدكتور شوقي ضيف. دار المعارف. الثانية ١٤٠٠هـ.

٧٤ ــ «**سر صناعة الإعراب**» لابن جني. تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دار القلم بدمشق. الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٥ ــ «**سمط اللآلي**» للبكري. تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني. لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م.

٧٦ ــ «**سنن أبي داود**» تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. السعادة. الثانية ١٣٦٩هـ.

٧٧ ــ «**سنن ابن ماجَهْ**» تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. عيسى البابي الحلبي ــ ١٣٧٢هـ بمصر.

٧٨ ــ «**سنن النسائي**» بشرح السيوطي، وحاشية السندي المطبعة المصرية في القاهرة ١٣٤٨هـ.

٧٩ ــ «**سيبويه إمام النحاة**» للأستاذ علي النجدي ناصف. عالم الكتب بالقاهرة.

« ش »

٨٠ ــ «**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**» لابن العماد. القدسي بالقاهرة ١٣٥٠هـ.

٨١ ــ «**شرح أبيات مغني اللبيب**» للبغدادي. تحقيق الأستاذين عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق. مطبعة محمد هاشم الكتبي. الأولى. دمشق ١٣٩٨هـ.

٨٢ ــ «**شرح ألفية ابن مالك**» لابن الناظم. تصوير بيروت.

٨٣ ــ «**شرح التسهيل**» لابن مالك. تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد. مكتبة الأنجلو. الأولى. الجزء الأول.

٨٤ ــ «**شرح تنقيح الفصول**» للقرافي. المكتبات الأزهرية الأولى ١٣٩٣هـ. القاهرة.

٨٥ ــ «**شرح الجرجاني على تصريف العزي**» صححه الأستاذ محمد الزفزافي. نشره فرج الله زكي الكردي بمصر.

٨٦ ــ «**شرح الحماسة**» للمرزوقي. تحقيق الأستاذين أحمد أمين، وعبد السلام هارون. طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧هـ.

٨٧ ــ «**شرح الشافية**» للرضي، تحقيق الأستاذ محمد نور الحسن وزميليه. مصورة عن طبعة حجازي بمصر. ومعه شرح شواهد الشافية للبغدادي.

٨٨ ــ «**شرح شذور الذهب**» لابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. السعادة بمصر. السابعة ١٣٧٦هـ.

٨٩ ــ «**شرح شواهد المغني**» للسيوطي. لجنة التراث العربي. بيروت.

٩٠ ــ «**شرح ابن عقيل**» تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. السادسة عشرة ١٣٩٤هـ.

٩١ ــ «**شرح قطر الندى**» لابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. السعادة بمصر الثانية عشرة ١٣٨٦هـ.

٩٢ ــ «**شرح القواعد الفقهية**» للشيخ أحمد الزرقاء. حققه الدكتور عبد الستار أبو غدة. دار الغرب الإسلامي. الأولى ١٤٠٣هـ.

٩٣ ــ «**شرح الكافية**» للرضي. إستانبول ١٣٠٥هـ.

٩٤ ــ «**شرح الكافية الشافية**» لابن مالك. تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد الهريدي. مطبوعات جامعة أم القرى. الأولىٰ ١٤٠٢هـ.

٩٥ ــ «**شرح اللمع**» لابن بَرْهان. تحقيق الدكتور فائز فارس. قسم التراث العربي. الكويت. الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٩٦ ــ «**شرح المفصل**» لابن يعيش. إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

٩٧ ــ «**شرح الملوكي في التصريف**» تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب. الأولى ١٣٩٣هـ.

٩٨ ــ «**شرح المنظومة البيقونية**» للشيخ عبد الله سراج الدين الرابعة ١٣٩٥هـ. بيروت.

٩٩ ــ «**شرح نخبة الفكر**» للقاري. طبع إستانبول ١٣٢٧هـ.

١٠٠ ــ «**شفاء العليل في إيضاح التسهيل**» للسلسيلي. تحقيق الدكتور الشريف عبد الله الحسيني. الفيصلية بمكة المكرمة. الأولى ١٤٠٦هـ.

١٠١ ــ «**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**» لابن مالك. تحقيق الدكتور طه محسن. وزارة الأوقاف. إحياء التراث. العراق ١٤٠٥هـ.

« ص »

١٠٢ ــ «**الصاحبي**» لابن فارس، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر. طبع عيسى البابي الحلبي. في القاهرة ١٩٧٧م.

١٠٣ ــ «**الصحاح**» للجوهري. تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ــ القاهرة ١٣٧٧هـ.

١٠٤ ــ «**صحيح البخاري**» مصورة عن طبعة إستانبول. دار الفكر.

١٠٥ ــ «**صحيح مسلم**» تحقيق الأستاذ محمد فؤادعبد الباقي. طبع عيسى البابي الحلبي. الأولى ١٣٧٤هـ.

« ض »

١٠٦ ــ «الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر» للألوسي. تصوير. بيروت.

١٠٧ ــ «ضرائر الشعر» لابن عصفور. تحقيق الأستاذ السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس. الأولى ١٩٨٠م.

١٠٨ ــ «ضرورة الشعر» للسيرافي. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب. دار النهضة العربية. بيروت. الأولى ١٤٠٥هـ.

« ط »

١٠٩ ــ «طبقات الشافعية» للسبكي. تحقيق الدكتور محمود الطناحي، والدكتور عبد الفتاح الحلو. طبع عيسى البابي الحلبي.

١١٠ ــ «طبقات فحول الشعراء» للجمحي. تحقيق الأستاذ محمود شاكر. طبع المدني. القاهرة ١٣٩٤هـ.

١١١ ــ «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

« ع »

١١٢ ــ «عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي» لابن العربي. دار الكتاب العربي.

١١٣ ــ «العربية» ليوهان فك. ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار. مطبعة دار الكتاب العربي ١٣٧٠هـ.

١١٤ ــ «علوم الحديث» لابن الصلاح. تحقيق الدكتور نور الدين عتر. المكتبة العلمية.

« غ »

١١٥ ــ «غاية النهاية في طبقات القرَّاء» لابن الجزري. عني بنشره ج برجستراسر ١٩٢٣ بمصر.

« ف »

١١٦ ــ «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**» لابن حجر. مصورة عن الطبعة السلفية.

١١٧ ــ «**فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي**» للسخاوي. الثانية ١٣٨٨هـ.

١١٨ ــ «**الفصول الخمسون**» لابن معطي. تحقيق الدكتور محمود الطناحي. طبع عيسى البابي الحلبي.

١١٩ ــ «**الفهرست**» لابن النديم. الاستقامة.

١٢٠ ــ «**فيض القدير**» للمناوي، طبع مصطفى محمد. القاهرة ١٣٥٦هـ.

١٢١ ــ «**فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح**» لأبي الطيب الفاسي. مخطوطة. صورة منها من المكتبة العامة بالرباط د/١٩١٥/.

« ق »

١٢٢ ــ «**القاموس المحيط**» للفيروز أبادي. المطبعة الحسينية ١٣٤٤هـ.

١٢٣ ــ «**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**» للقاسمي. تصوير بيروت. دار إحياء السنة النبوية ١٣٩٩هـ.

١٢٤ ــ «**القياس في اللغة العربية**» لمحمد الخضر حسين. السلفية. القاهرة ١٣٥٣هـ.

« ك »

١٢٥ ــ «**الكافي شرح الهادي**» للزنجاني ــ ٦٦٠هـ رسالتي الدكتوراه. حققتها على عدة نسخ مخطوطة، نسخة منها بخط المؤلف. آلة كاتبة ١٣٩٨هـ.

١٢٦ ــ «**الكتاب**» لسيبويه. تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون. الثانية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٢٧ ـ «الكشاف» للزمخشري. دار المعرفة. بيروت.
١٢٨ ـ «كشف الخفاء» للعجلوني. طبع القدسي. القاهرة.
١٢٩ ـ «كشف الظنون» لكاتب جلبي. مكتبة المثنى. تصوير بيروت.
١٣٠ ـ «الكفاية في علم الرواية» للبغدادي. تقديم المحدِّث محمد الحافظ التيجاني. السعادة. الأولىٰ.
١٣١ ـ «كنز العمال» لعلاء الدين الهندي، تصوير مؤسسة الرسالة عن طبعة حلب.
١٣٢ ـ «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي. تحقيق الدكتور جبرائيل سليمان جبور. دار الآفاق الجديدة. بيروت.

« ل »

١٣٣ ـ «لسان العرب» لابن منظور. دار صادر. بيروت ١٣٨٨هـ.
١٣٤ ـ «لمع الأدلة في أصول النحو» للأنباري. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ.
١٣٥ ـ «اللهجات العربية في التراث» للدكتور أحمد علم الدين الجندي. الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.

« م »

١٣٦ ـ «ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج. تحقيق هدى محمود قراعة. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٩١هـ.
١٣٧ ـ «مجالس ثعلب» تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.
١٣٨ ـ «مجالس العلماء» للزجاجي. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. الثانية ١٤٠٣هـ.

١٣٩ ـ «**مجمع الأمثال**» للميداني. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع عيسىٰ البابي الحلبي ١٣٩٨هـ.

١٤٠ ـ «**المحتسب**» لابن جني. تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف وزميلَيْه. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة ١٣٨٩هـ.

١٤١ ـ «**المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**» للرامهرمزي. تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب. دار الفكر بيروت. الأولى ١٣٩١هـ.

١٤٢ ـ «**المحصول في علم أصول الفقه**» لفخر الدين الرازي. تحقيق الدكتور طه جابر العلواني. طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الأولى ١٣٩٩هـ.

١٤٣ ـ «**مختصر سنن أبي داود**» للمنذري، ومعه «معالم السنن» للخطابي. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. ومحمد حامد الفقي. دار المعرفة. بيروت ١٤٠٠هـ.

١٤٤ ـ «**مراتب النحويين**» لأبي الطيب اللغوي. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار نهضة مصر.

١٤٥ ـ «**المزهر في علوم العربية وأنواعها**» للسيوطي. حققه الأستاذ محمد أحمد جاد المولى وزميلاه. طبع عيسى البابي الحلبي.

١٤٦ ـ «**مسند الإمام أحمد**» الثانية ١٣٩٨هـ. المكتب الإسلامي بيروت.

١٤٧ ـ «**المصباح المنير**» للفيومي. تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي. دار المعارف.

١٤٨ ـ «**معاني القرآن**» للفراء. تحقيق الأستاذ محمد علي النجار. الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م.

١٤٩ ـ «**المعاني الكبير**» لابن قتيبة. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٥هـ.

١٥٠ ـ «**معاهد التنصيص**» للعباسي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. البهية ١٣١٦هـ.

١٥١ ــ «**معجم الأدباء**» للحموي. دار المأمون ١٩٣٦م.
١٥٢ ــ «**معجم المؤلفين**» لكحالة. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
١٥٣ ــ «**معجم المطبوعات العربية والمعربة**» ليوسف إلياس سركيس. مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ.
١٥٤ ــ «**معجم الشعراء**» للمرزباني. الثانية ١٤٠٢هـ.
١٥٥ ــ «**معجم ما استعجم**» للبكري. تحقيق الأستاذ مصطفى السقا. عالم الكتب. بيروت.
١٥٦ ــ «**المصنوع**» للقاري. حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مؤسسة الرسالة. بيروت. الثانية ١٣٩٨هـ.
١٥٧ ــ «**المغرب**» للمطرزي. تحقيق الأستاذين محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار. الأولى ١٣٩٩هـ.
١٥٨ ــ «**مغني اللبيب**» لابن هشام. تحقيق الدكتور مازن مبارك. والأستاذ محمد علي حمد الله. دار الفكر بدمشق ١٣٨٤هـ.
١٥٩ ــ «**مفتاح السعادة**» لطاش كبري زاده. حققه الأستاذان كامل كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور.
١٦٠ ــ «**مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول**» للتلمساني. تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب العلمية.. بيروت ١٤٠٣هـ.
١٦١ ــ «**المفصل**» للزمخشري. دار الجيل. بيروت.
١٦٢ ــ «**المفصَّل في الألفاظ الفارسية المعربة**» للدكتور صلاح الدين المنجد. دار الكتاب الجديد. بيروت ١٩٧٨م.
١٦٣ ــ «**المقاصد الحسنة**» للسخاوي. تصحيح الأستاذ عبد الله محمد الصديق. الخانجي بمصر ١٣٧٥هـ.
١٦٤ ــ «**المقاصد النحوية**» للعيني. بحاشية «خزانة الأدب» بولاق.

١٦٥ ـ «**المقتضب**» للمبرد. تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٢هـ ـ ١٣٨٨هـ.
١٦٦ ـ «**مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**» تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطىء. دار الكتب ١٩٧٤م.
١٦٧ ـ «**المقرب**» لابن عصفور. تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري. والدكتور عبد الله الجبوري. مطبعة العاني. بغداد ١٣٩١هـ.
١٦٨ ـ «**الممتع في التصريف**» لابن عصفور. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. الرابعة ١٣٩٩هـ.
١٦٩ ـ «**المنخول**» للغزالي. تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو. دار الفكر بدمشق. الثانية ١٤٠٠هـ.
١٧٠ ـ «**منهاج البلغاء**» للقرطاجني. تحقيق الأستاذ محمد الحبيب بن الخوجة. تونس ١٩٦٦م.
١٧١ ـ «**الموشح**» للمرزباني. تحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر ١٩٦٥م.

« ن »

١٧٢ ـ «**النحو العربي: العلة النحوية**» للدكتور مازن المبارك. دار الفكر بدمشق. الثالثة ١٣٩٣هـ.
١٧٣ ـ «**نزهة الألباء**» للأنباري. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر ١٩٦٧م.
١٧٤ ـ «**نظرية نحوِ القرآن**» للدكتور أحمد مكي الأنصاري. دار القبلة ـ مكة المكرمة. الأولى ١٤٠٥هـ.
١٧٥ ـ «**نفح الطيب**» للمقّري. تحقيق الدكتور إحسان عباس دار صادر. بيروت ١٣٨٨هـ.

١٧٦ ـ «**النهاية**» لابن الأثير. تحقيق الدكتور محمود الطناحي، وطاهر الزواوي. طبع عيسى البابي الحلبي. الأولى ١٣٨٣هـ.

١٧٧ ـ «**النوادر في اللغة**» لأبي زيد. تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق. الأولى ١٤٠١هـ.

« هـ »

١٧٨ ـ «**هدية العارفين**» لإسماعيل باشا البغدادي. إستانبول ١٩٥١م.

١٧٩ ـ «**همع الهوامع**» للسيوطي. السعادة. الأولىٰ ١٣٢٧هـ.

« و »

١٨٠ ـ «**وفيات الأعيان**» لابن خلكان. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت.

* * *

(١٣)
الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



محتوى المحتوى

الصفحة